لا عروبة
من دون المسيحيين

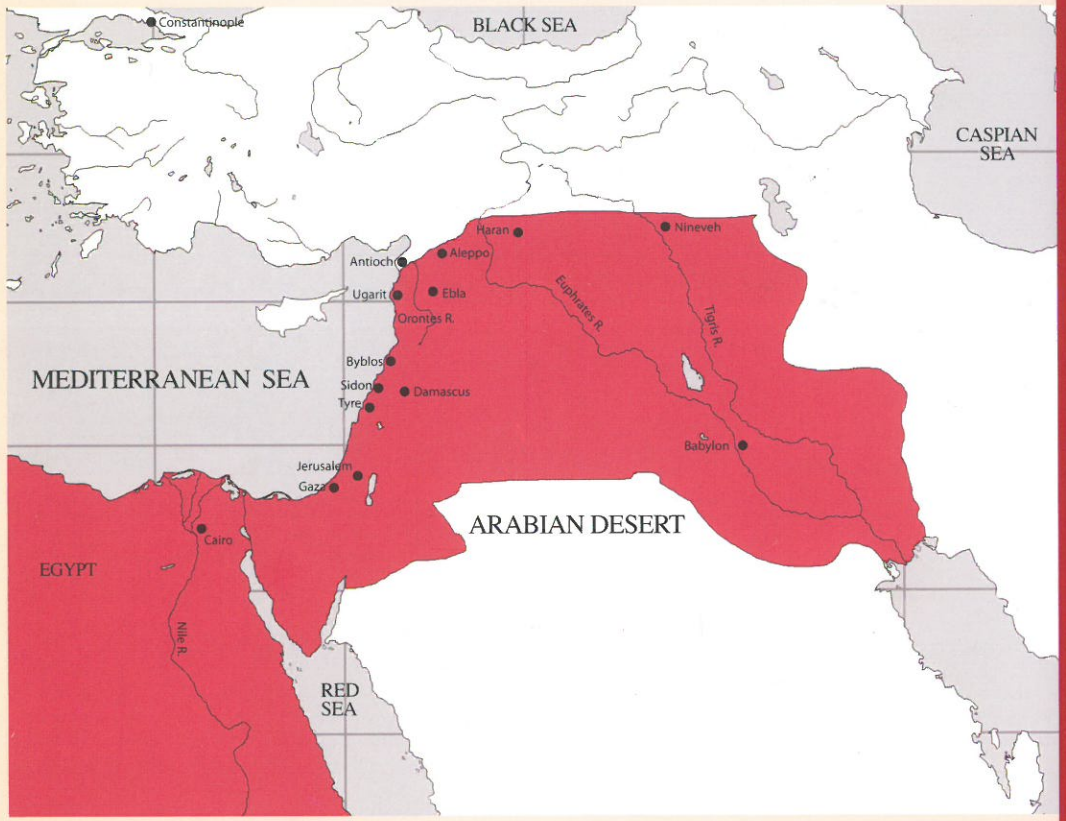

مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية

لا عروبة من دون المسيحيين

© جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الاولى: كانون الثاني (يناير) ٢٠١١
First Edition: January 2011
ISBN 978-9953-0-2022-8
صورة الغلاف: المشرق العربي

الناشر: مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية
www.if-cl.org   ifcl@if-cl.org
تلفون: 961(3)667663   961(1)490561
فاكس: 961(1)490566

هذا الكتاب

يشكِّل هذا الكتاب إضاءةً شاملة على واقع وجود المسيحيين في المشرق العربي وسبل تفعيل دورهم. وبالإضافة إلى الورقة الخلفية التي تصف واقع المسيحيين تاريخيّاً وحاليّاً في دول المشرق العربي، يقدم الكتاب خلاصةً لأعمال مؤتمر «إحياء الدور المسيحي في المشرق العربي» الذي نظمه «مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية» في ٢٥ و٢٧ أيلول ٢٠١٠، وافتتحه غبطة بطريرك أنطاكية وسائر المشرق للموارنة مار نصر الله بطرس صفير ممثَّلاً بالنائب البطريركي العام سيادة المطران سمير مظلوم، في حضور ممثل رئيسي الجمهورية والحكومة، وزير الإعلام معالي الدكتور طارق متري، وممثل رئيس مجلس النواب معالي الأستاذ ياسين جابر، وبمشاركة حشدٍ من النواب والوزراء ورجال الدين المسيحيين والمسلمين والشخصيات السياسية والديبلوماسية والإعلامية والنقابية والأكاديمية والمعنيين بهذا الموضوع.

ويضمُّ الكتاب تقريراً تنفيذياً فيه مقترحاتٌ عمليّة موجهة إلى السلطات السياسية والدينية في دول المشرق العربي والمسيحيين المشرقيين والدول الغربية، لتفعيل الدور المسيحي وترسيخ العلاقات المشتركة بين المسيحيين والمسلمين، والحفاظ على التنوع والتعددية في المشرق العربي، إضافةً إلى استنتاجات المشاركين وملاحظاتهم، وذلك في سياق تصاعد الإهتمام العالمي والعربي والإسلامي بوضع المسيحيين في هذه المنطقة والعلاقات بين الأديان ولاسيما المسيحية والإسلام. كذلك يجد القارئ

في هذا الكتاب المداخلات الكاملة للمحاضرين وملاحق ووثائق ذات صلة بالملف المطروح ومنها مقررات السينودس من أجل المسيحيين في الشرق وتوصياته.

ويهدف المركز من نشر هذا الكتاب إلى إيصال آراء نخبة من رجال الدين والمثقفين والسياسيين اللبنانيين والعرب من انتماءاتٍ دينية واتجاهات فكرية مختلفة إلى مراكز القرار والمراجع المعنية، مساهمةً في تسليطِ الضوء على سبل تفعيل الدور المسيحي في المشرق العربي وإيجاد الحلول المناسبة لمعضلة تراجع هذا الدور.

وينبغي التنويه بأنَّ إصدار هذا الكتاب هو ثمرة جهود أفراد عديدين في هذا المركز تابعوا الإعداد له وإصداره ومنهم مستشار المركز الدكتور رغيد الصلح ومنسق المؤتمر الأستاذ ميشال أبو نجم. وتجدر الإشارة إلى أن مداخلات المشتركين في هذا الكتاب تعبر فقط عن وجهة نظر أصحابها وليس بالضرورة عن اقتناعات المركز.

عبدالله بوحبيب

مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية

المحتويات

هذا الكتاب ٥
المحتويات ٧
التقرير التنفيذي ٩
مقدمة ٣١
دولة الرئيس عصام فارس
الانسان اما ان يكون حراً او لا يكون ٣٣
الدكتور رغيد الصلح
البطريركية المارونية على مثال لبنان ٣٥
غبطة البطريرك مار نصرالله بطرس صفير
متطلبات إحياء الدور المسيحي في المشرق العربي ٣٧

تراجع الدور المسيحي في المشرق العربي ٤٥
انطوان سعد
التصدّي مدفوعاً بالحنين والإنكار ٤٧
كمال الصليبي
استمراريّة العرب من بقاء المسيحيين ٤٩
طارق متري
التمسّك بالدولة والمواطنة ٥٥
السيد هاني فحص
الحضور المسيحي العربي: اليقظة المتأخرة ٥٩
نبيل عبد الفتاح
تراجع الدور المسيحي: الحالة المصرية ٦٥
فهمي جدعان
الدولة المدنية للحفاظ على المسيحيين والمسلمين العرب ٨٧

توجهات القيادات الرسمية العربية في المشرق العربي ٩٥
حبيب افرام
سياسة النعامة وتجاهل الحقوق ٩٧

Riyad Nassar Library

ابراهيم شمس الدين
المسيحيون مواطنون وليسوا أقليّة ١٠٣
فؤاد الترك
خطوات عربيّة حوارية وأسئلة للمسيحيين ١٠٩
سمير مرقص
الأقباط: من «انتزاع المواطنة» إلى «اصطناع الأقلية» ١١٥
محمد السماك
المسيحيون ضحايا الصراع بين الأنظمة والمتطرفين ١٣٩

توجهات القيادات الدينية الاسلامية في المشرق العربي ١٤٥
محمد عبيد
الإحياء بالحوار والإنفتاح في إطار الدولة ١٤٧
روجيه ديب
دور المسيحيين هو المساعدة في صناعة الدولة الحديثة ١٤٩
عباس الحلبي
«الحوار الأخوي» لمعالجة الإختلافات ١٥٩
غالب أبو زينب
التجذّر في الأرض والتفاعل مع قضايا المجتمع ١٦٧
نبيل عبد الفتاح
القيادات الإسلامية المصرية: إشكاليات المواطنة والذميّة ١٧٣

المؤتمر في صوَر ١٩١

الملاحق ٢٠١
الورقة الخلفية: تراجع الدور المسيحي في المشرق العربي:
مشكلة عربية ام معضلة مسيحية ٢٠٥
اللائحة النهائيّة لمقترحات السينودس ٢٤٤
الإرشاد الرسولي: «رجاء جديد للبنان» ٢٥٩

مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية ٢٦٥
تعريف ٢٦٧
منشورات المركز ٢٦٩
مؤسسات عصام فارس الثقافية والاجتماعية ٢٧١

التقرير التنفيذي

تمهيد

عندما ينظر علماء الإجتماع ورجال الدين واختصاصيو العلاقات الدولية في مسألة صراع الحضارات والاديان أو تفاعلها، فإن الجزء الأكبر من الإهتمام ينصب على العلاقة بين الإسلام والمسيحية وبين المسلمين والمسيحيين. وهناك أسباب كثيرة لهذا الإهتمام، قد يكون أهمها تقدم هاتين الديانتين من حيث عدد الاتباع على غيرهما من الديانات العالمية. ففيما يبلغ عدد المسيحيين في العالم حوالي المليارين ويزيد عدد المسلمين على المليار ونصف نسمة فإن عدد أتباع ثالث الديانات انتشاراً في العالم وهي الهندوسية لا يزيد عن ٩٠٠ مليوناً. كذلك تتسم العلاقات المسيحية الإسلامية بأهمية خاصة في ضوء الصراع الدولي الطويل الأمد للسيطرة على حوض المتوسط، مهد الحضارات العالمية والثروات الطبيعية والممرات الإستراتيجية.

في الحالات كافة هناك اعتقاد في محله ألا وهو أن العلاقة بين المسلمين والمسيحيين تؤثر على مستقبل المجتمع الدولي وعلى العلاقات بين الأديان في صورة عامة. وبالنظر إلى التوترات التي تسود العلاقة بين الجانبين في كثير من الأحيان، فقد اتجه المعنيون بهذه العلاقات الى إطلاق توقعات غلبَ عليها التشاؤم وطالت الإطارين التاليين:

Riyad Nassar Library

أولاً: النظام الدولي والكيانات الدولية العابرة للأقطار والقارات. توقع بعض علماء الاجتماع وفي مقدمتهم صموئيل هانتينغتون أن ينمو تأثير هذه العلاقة ومعها التوترات على مسار السياسة الدولية انطلاقاً من الإعتبارات التالية:

١- تأكيد أهمية المقوم الديني في العلاقات الدولية، خاصة بعد سقوط الشيوعية، كعاملٍ محدد لها.

٢- نمو البعد الديني لسلوك الدول والكيانات الدولية خاصة بعد سقوط الشيوعية (أنظر مثلاً الجدل حول انضمام تركيا إلى الإتحاد الاوروبي، الحرب «الصليبية» على العراق والارهاب، «الجهاد» ضد المسيحيين واليهود).

٣- الخلافات القديمة والجديدة بين الاديان.

وأثارت هذه التوقعات جدلاً واسعاً أسفر عن الاقرار بأهمية البعد الديني للعلاقات الدولية ولكن مع التأكيد بأنه لا يشكل عنصراً محدداً لها، وبأن أهميته تتفاوت بين إقليم وآخر من العالم وبحسب الظروف التاريخية التي تمر بها المجتمعات الدولية.

ثانياً: المجتمعات المختلطة التي تضم مسلمين ومسيحيين معاً، وقد توقع البعض أن تبلغ العلاقة بين الطرفين درجة عالية من التعقيد والدقة اذا ما اقترنت بالظواهر التالية:

١- أن يشكل المكون الديني عنصراً مهماً او رئيسياً من مكونات الحياة العامة داخل هذه المجتمعات.

٢- أن تمارس الطائفة المسيطرة على السلطة وعلى مواقع النفوذ - سواء كانت تشكل الأكثرية أو الأقلية من المواطنين - سياسة التمييز ضد الطائفة الأخرى بحيث يُعامل أفراد هذه الطائفة معاملة المواطنين من الدرجة الثانية.

٣- أن يعبر النظام السياسي عن نزعات ترسخ التمييز الديني وفي مقدمتها النزعات الآتية:

أ- نزعة الاستبداد: التي تحرم اتباع الدين الآخر (سواء كانوا من المسيحيين او المسلمين) من اللجوء الى الوسائل والطرق الشرعية للتغيير الديموقراطي.

ب- النزعة الشعبوية: التي تسول للنخبة الحاكمة (إسلامية كانت أم مسيحية) ان تسترضي اتباع الدين المسيطر على حساب اتباع الدين الآخر. وخطورة هذه النزعة أنها قد تسود في الأنظمة الاستبدادية والديمقراطية معاً.

من بين مناطق الاحتكاك المسيحي - الاسلامي، لبث العالم المتوسطي - الذي يضم دول الاتحاد الاوروبي والمنطقة العربية- مسرحاً للتطورات الأكثر مأساوية. ففي شرق آسيا انفصلت تيمور الشرقية -ذات الأغلبية المسيحية- عن إندونيسيا المسلمة بدعم ملحوظ من الغرب ومن أوستراليا، ولكن هذه الواقعة لم تفض الى فتح جبهة صراع مسيحي - إسلامي في شرق آسيا. وفي البلقان انفجرت حروب بين المسلمين والمسيحيين ولكن آثارها لم تتجاوز الفضاء البلقاني، وتمكنت دول الاطلسي التي انحازت الى المسلمين من ضبط تفاعلاتها. أما المسرح المتوسطي فإنه يشهد أحداثاً تثير قلقاً متزايداً على مصير العلاقات بين المسيحية والإسلام في المنطقة وخارجها.

وتعكس التوترات التي تطغى على العلاقة بين العالمين المسيحي والإسلامي عجزاً من الجهتين عن معالجة إشكاليات الوحدة والتنوع، خاصة داخل المجتمعات المختلطة. ومن المفروض أن تُحَل هذه الإشكاليات عبر صيغ ترسخ وحدة هذه المجتمعات الوطنية والترابية من جهة، وتضمن الحفاظ على التنوع الثقافي والديني والإثني فيها من جهةٍ أخرى. في المقابل، فإن التوصل الى هذه الصيغ وتطبيقها يصطدمان بعقبات كثيرة. فكثيراً ما يتشدد أصحاب القرار في التمسك بالوحدة وموجباتها الى درجة القضاء على التنوع. وكثيراً ما تتمسك الجماعات الثقافية والدينية والإثنية بالتنوع وبحقوقها المجتمعية الى حدّ تهديد وحدة الكيانات السياسية. وفي الحالتين، قد تكون هناك دوافع تسلطية وانانية وراء التشدد، ولكن في كثير من الأحيان فإنَّ التشدد يكون حصيلة مخاوف انسانية حقيقية جدية ومبررة. ومن يدرس مسألة المسيحيين في المشرق العربي اليوم، يلاحظ وجود هذين النوعين من الأسباب والدوافع، وأنَّ التفريق بينهما ضروري وواجب إذا ما أردنا معالجة هذه المسالة في إطار الحفاظ على التنوع والوحدة معاً.

Riyad Nassar Library

وقد باتت قضية تراجع دور المسيحيين ووجودهم في المشرق العربي معضلةً أساسية تطرح نفسها بإلحاح على سائر الأصعدة وفي شكلٍ خاص على السلطات السياسية والمراجع الدينية الإسلامية والنُخب الحيّة في العالم العربي، نظراً للتأثير الخطير الذي يتركه هذا التراجع على النسيج الوطني في منطقة المشرق العربي وعلى مفهوم التنوع الديني والثقافي والإثني والإعتراف بالآخر واحترام حقه في الإختلاف. وقد تم هذا التراجع الملحوظ، الذي ينتج عنه تهميش الدور المسيحي في الحياة السياسية، في العقود الأخيرة تحت وطأة عوامل كثيرة، أبرزها صعود المنظمات التكفيرية وتنامي التعصب الديني والإستهداف الأمني الخطير الذي يتعرّض له المسيحيون خاصةً في العراق ومصر والهجرة الواسعة التي تُسجَّل في صفوفهم. هذا فضلاً عن التدخل الغربي وتداعياته السلبية على العلاقات بين المسيحيين والمسلمين في المنطقة.

ففي الجانب الأمني يواجه المسيحيون في العراق ومصر واقعاً خطيراً يتمثل في تفجيرات وهجمات مسلحة تستهدف دور العبادة وأماكن السكن وعمليات اغتيال تطال رجال دين ومواطنين مسيحيين، ما يؤدي إلى نزفٍ كبير في صفوف الطائفة المسيحية العريقة في تاريخ البلدين. وفي الجانب السياسي والإجتماعي يعاني المسيحيون في المشرق العربي عامةً من تراجع دورهم في الحياة السياسية وغياب المساواة الحقيقية في المواطنة، وتصاعد حدة التعصب الديني الذي يؤدي في النتيجة إلى ممارسات ذات طابع تمييزي وإقصائي وتنامي مشاعر الكراهية والعداء ضدهم. بالإضافة الى ذلك، أدت بعض السياسات الغربية وخاصةً الأميركية في منطقة الشرق الأوسط إلى تفاقم الصعوبات أمام المسيحيين في المشرق العربي بسبب الربط الخاطئ بينهم وبين القوى الغربية المسيحية، خاصةً بعد اجتياح أفغانستان والعراق ورفع الإدارة الاميركية شعارات تربط بطريقة غير مباشرة بين الإرهاب والإسلام وتَعزز نظريات الصدام بين الحضارات والثقافات.

وهذا الواقع الصعب لا ينعكس سلباً على المسيحيين في المشرق العربي فحسب وانما على المجتمعات العربية عموماً، إذ تطال تداعياته النسيج الوطني للدول في المشرق العربي الذي يتصف بالتنوع الديني والمذهبي والثقافي والإثني. كذلك تنال هذه التداعيات من الامال في العيش المشترك والتفاعل بين مجموعاتٍ مختلفة

في ظلّ أنظمةٍ سياسية تؤمّن المساواة لجميع المواطنين وتحترم حقّهم في الإختلاف. ويبرز الخطر الأكبر من تراجع الدور المسيحي في المشرق العربي في اثره السلبي على صورة الإسلام والمسلمين ومدى قبولهم بالتنوع والإعتراف بالآخر، خاصةً وأن الكثير من الدول الغربية تعيش ظاهرة «الإسلاموفوبيا» والخوف من الإسلام.

ونتيجةً لهذا الوضع، تزايد الإهتمام في العالم العربي والدول الغربية بالبحث في تفعيل الدور المسيحي في المشرق العربي والعلاقات المسيحية – الإسلامية، في الأوساط السياسية والدينية والفكرية. ونُظِّمت مؤتمرات ولقاءات وحوارات للبحث في هذه القضية الهامة من بينها السينودس الذي عقد في تشرين الاول ٢٠١٠ في الفاتيكان من أجل المسيحيين في الشرق الأوسط والمؤتمر العالمي للحوار بين الاديان الذي عقد حلقتين في مدريد ونيويورك خلال العام ٢٠٠٨. وسُجِّلت مواقف وخطوات لقادةٍ سياسيين عرب ومراجع دينية إسلامية ومفكرين أكدت أهمية الحوار بين الأديان والتفاعل فيما بينها. غير أن خطواتٍ مماثلة تحتاج إلى المضي قدماً في البحث المعمق في مختلف جوانب الأزمة الراهنة لبلورة حلول واقتراحات عملية وسريعة لتفعيل الدور المسيحي في المشرق العربي.

وكانت قضية تفعيل الدور المسيحي في المشرق العربي على رأس أولويات «مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية» واهتماماته منذ تأسيسه، فنظم لهذه الغاية مؤتمراً عن «إحياء الدور المسيحي في المشرق العربي» افتتحه غبطة البطريرك الماروني الكاردينال مار نصر الله بطرس صفير ممثلاً بسيادة النائب البطريركي العام سيادة المطران سمير مظلوم، وشارك فيه مفكرون وباحثون لبنانيون وعرب ووزراء ونواب حاليون وسابقون يمثلون وجهات نظر متنوعة ورجال دين وناشطون في ملف الحوار الإسلامي – المسيحي.

وقد تطرق المحاضرون إلى العناوين المختلفة لقضية تفعيل الدور المسيحي في المشرق العربي، وتناولوا باسهاب أسباب تراجع الدور المسيحي وتوجهات القيادات الرسمية العربية والدينية الإسلامية حيال هذه القضية. وقدم المحاضرون مقترحاتٍ وتوصيات لتفعيل الدور المسيحي وتحقيق المساواة في المواطنية وترسيخ العلاقات

Riyad Nassar Library

الإسلامية — المسيحية في المنطقة. ويضع المركز توصيات المشاركين واستنتاجاتهم ومقترحاتهم بتصرف السلطات الرسمية في دول المشرق العربي والمراجع الدينية الإسلامية والمسيحية والدول الغربية وجميع المهتمين من أجل النهوض بالدور المسيحي وحماية التركيبة الإجتماعية المتنوعة في المنطقة.

استنتاجات المشاركين

تركّزت استنتاجات المشاركين في مؤتمر «إحياء الدور المسيحي في المشرق العربي» على محاور أربعة: واقع الوجود المسيحي في المشرق العربي، أدوار ومواقف السلطات السياسية العربية تجاه المسألة المسيحية في المشرق العربي، مواقف المرجعيات الدينية الإسلامية وادوارها في تفعيل الوجود المسيحي، ومسؤولية المسيحيين في المشرق العربي.

أولاً: في واقع الوجود المسيحي في المشرق العربي

١- إنَّ المسيحيين في المشرق العربي هم «جزءٌ لا يتجزأ من الإجتماع العربي ومكوّنٌ أساسٌ فيه»، والمسيحية متجذّرة في هذه المنطقة و«ليست ديانة وافدة أو دخيلة أو غريبة». وقد لعبَ المسيحيون أدواراً كبيرةً ومهمّة على الصُعدِ المختلفة في العهود العربيّة والإسلامية المتعاقبة وكانوا طليعيين في تبني القضايا العربية وهموم مجتمعاتهم والدفاع عنها في كل المواقع والمحافل وخاصةً الغربية والدولية. من هنا «لَا يجوز أبداً التعامل مع المسيحيين على أنهم أقلية» بل على أساسِ المواطنة التامّة والمساواة الكاملة في الحقوقِ والواجبات.

٢- إنَّ تراجع دور المسيحيين في شكلٍ قسريّ وزوالَهم من هذه المنطقة سيكون خسارةً كبيرة للعرب والمسلمين وسيؤدي الى تداعيات شديدة السوء على محتوى العروبة التي ستفقدُ طابعَها الحضاري وتنوعَها الديني والمذهبي والإثني، وبالتالي

«لن يبقى هناك في أيِّ مكانٍ من العالم كينونة عربيّة قائمة في حدِّ ذاتها لا تتصّف إلا بعروبتها، ولا يختلط أمرها بالإسلام». لذلك فإنَّ الوجود المسيحيّ الحرّ والفاعل في المشرق العربيّ هو حاجةٌ و«مسؤولية عربية وإسلامية».

٣- إنَّ استمرار تراجع الدور المسيحي في المشرق العربي سيكون له بالغ الأثر السلبي على فكرة التنوع في المنطقة واحترام حقوق المجموعات الدينية والمذهبية والقومية والإثنية المتعددة بالوجود والإختلاف، وسيؤدي حُكماً إلى «انتعاش ثقافة الانغلاق على حساب ثقافة الانفتاح» وإذكاء التطرف والصدام الحضاري بين الشرق والغرب وصراع الهويات. ومن شأن هذا التراجع أيضاً أن يعزز ظاهرة الخوف من الإسلام (الإسلاموفوبيا) في الغرب «والتي تستمد قوتها التدميرية من الجهل والكراهية ومن سوء رد فعل المتطرفين المسلمين».

٤- إنَّ التحديات المصيرية والخطيرة التي تواجهُ المسيحيين في المشرقِ العربي، وخاصةً الإستهداف الأمني والنهج التكفيري الرافض لوجودِ الآخر المختلف، والتهميش في السلطات السياسية بسبب غيابِ الديموقراطية وتعثّر مشاريع الإصلاح الفعليّة والسعي أحياناً لاسترضاء الحركات المتطرفة، إضافةً إلى تراجع التنمية الإقتصادية والإجتماعية، هي مخاطر تطالُ بنتائجها جميعَ المواطنين في الدولَ العربية، مسيحيين ومسلمين على السواء. لكنَّ انعكاساتها السلبية تكون أشدَّ وطأةً على المسيحيين نسبةً إلى حجمِهم الديموغرافي وتراجع أدوارهِم على الصُعد المختلفة. وتالياً فإنَّ القيَم التي يسعى المسيحيون إلى تحقيقهَا كالمساواة والمواطنة والحريّة والديموقراطية واحترامِ حق الإختلاف والإزدهار والتنمية الإقتصادية والإجتماعية، هي مطالب لا تخُص المسيحيين وحدَهم بل تعبّر عما «ينشده كل إنسان في المنطقة» وتطالُ جميع المواطنين من دونِ استثناء وتستدعي تضافر الجهود المشتركة من أجل تحقيقها.

٥- إنطلاقاً مما وردَ في البند الرابع أعلاه، فإنَّ استمرار تراجع الدور المسيحي في المشرق العربي مرتبطٌ ارتباطاً وثيقاً بضُعفِ الدولة وأداءها ووظيفتها. من هنا فإنَّ «قيامَ الدولة الحديثةِ والعصريةِ والفعالة» التي تصون حقوق جميع المواطنين وتؤمِّنُ المساواة والإزدهار هي الباب الإلزامي لمعالجة الواقع الصعب للمواطنين جميعاً،

Riyad Nassar Library

ومن ضمنهم المسيحيون. ومن المهمّ التأكيد على أنَّ نجاح تجربة قيام الدولة الحديثة التي تستجيب «لمعايير حقوق الإنسان والمواطنة القائمة على المساواة» مرتبطٌ بمدى القبول الإجتماعي. ويفترض أن تكون هذه التجربة «نابعةً من داخل الدول» المعنية ومن إرادةٍ شعبية حرّة وليس من خلال إجراءاتٍ «مفروضة وفوقيّة»، لأنَّ فرض نماذج كهذه في شكلٍ قسري سيؤدي إلى عكس النتائج المتوخاة وسيجعلها «عرضةً للسقوط عند أي تبدلاتٍ في التركيبة الحاكمة».

٦- إنَّ لبنان كمختبرٍ للتعدديّة الدينية والمذهبية وتفاعل المجموعات المختلفة والمواطنين من ضمن دولةٍ غير دينية، هو نموذج مقبول في احترام الحريات الدينية والسياسية وحقوق الإنسان والمشاركة في السلطة ومواقع القرار. ولبنان أيضاً هو البلد الوحيد في العالم الذي يتعايش فيه أتباع الديانتين المسيحية والإسلامية على قدم المساواة في الحقوق والواجبات، وأي فشل لهذه التجربة الفريدة سيترك تداعياتٍ خطيرة في كل العالم على فكرة التفاعل بين مجموعات دينية مختلفة ومتمايزة وإمكانية بناء مساحات مشتركة فيما بينها، وسيعني ذلك استحالة العيش المشترك بين المسيحيين والمسلمين في أيِّ بلدٍ آخر. لذا من الواجب حماية هذا النموذج والإفادة من تجربته بأبعادِها القائمة على «الديموقراطية والعيش المشترك والمساواة بين المجموعات الطائفية» وتكريس حق الآخر في الإختلاف.

٧- ان نشوء إسرائيل كدولةٍ عنصرية لأتباع ديانةٍ واحدة وسياساتها العدوانية تجاه الفلسطينيين والعرب وعدم التخلي عن تعنتِها فيما خصّ الحلول للقضية الفلسطينية، القضية المركزية للعرب والمسلمين، اديا إلى عدمِ الإستقرار وحكم الحزب الواحد والعائلة الواحدة في دولِ المشرق العربي وتصاعدِ التشدُّد الدينيّ كردٍّ فعلٍ على النموذج اليهودي الأحادي وعلى الفشل العربي والإسلامي في مواجهة إسرائيل. وهذا الواقع يخلق بيئة غير ملائمة لتفعيل دور المسيحيين الذين يتطلعون إلى السلام والأمن والإستقرار والتفرغ لتنمية المجتمعات وبناء دول حديثة وعصريّة.

٨- إنَّ السياسات الغربية التي غالباً ما تنحازُ إلى إسرائيل، والسكوت الغربي عن ممارساتها في حق الشعب الفلسطيني والعرب عموماً أو الإدانة الخجولة لها والتي

تُشعِر العرب والمسلمين ب «الغبن والإستهداف والخضوع لعدالة الكيل بمكيالين»، إضافةً إلى السياسات الأميركية التي اعتمدت في محاربة «الارهاب» والعراق وأدت إلى نتائج كارثيّة، هي «خير دليل على الإنعكاسات السلبية لهذه السياسات على وضع المسيحيين في المشرق العربي». إذ إنَّ هذا الدعم الغربي لإسرائيل وعدم اتخاذِ إجراءاتٍ فاعلة وعمليّة لتنفيذ القرارات الدولية ودعم الحقوق الفلسطينية والعربية المشروعة وتعارض المصالح الغربية مع المصالح العربية والإسلامية يؤدي في معظم الأحيان وفي شكلٍ خاطئ، إلى الربطِ بين سياساتِ الغرب المسيحي ومسيحيي الشرق وتالياً إلى تعزيز التعصب والكراهية والراديكالية لدى بعض الفئات الاسلامية المتطرفة ضد المسيحيين المشرقيين.

ثانياً: في أدوار السلطات السياسية العربية في المشرق العربي

١- سُجلت خطوات ومواقف حواريّة بارزة ومتقدمة لقيادات سياسية في بعض الدول العربية. وحصلت لقاءات تركّزت على الحوار الدولي بين الأديان وقدّمت صورةً إيجابية لمستقبل الحوار الإسلامي – المسيحي، ك «المؤتمر العالمي للحوار بين الأديان» الذي انعقد في العاصمة الإسبانية مدريد في تموز ٢٠٠٨ بجهودٍ ودفع من العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز، الذي تحضن بلاده المقدسات الإسلامية، واللقاء التاريخي بين الملك عبد العزيز وبين البابا بينيدكتوس السادس عشر في حاضرة الفاتيكان، إضافةً إلى مؤتمرات حول الدور المسيحي في الدول العربية (قطر) ولقاءات لجان حوار الحضارات والاديان المستمرة. معظم هذه الخطوات، على أهميتها، لا تزال خجولة أو تقع ضمن دائرة «المجال الثقافي والنظري»، من هنا ضرورة تفعيل هذه الجهود إلى إجراءاتٍ عمليّة فعالة تسهم في تفعيل الدور المسيحي.

٢- من المهم التأكيد «أنَّ كل مبادرة عربية رسمية أو حتى فردية، أكان على مستوى مادي، كمثل انتهاج سياسات أو تقديم دعم معنوي، أو إعلان مواقف إيجابية من الدور المسيحي في العالم العربي، تجد دائماً وقعاً لافتاً في صفوف المسيحيين في كل دول المشرق العربي» . وتتضاعف أهمية «هذه المبادرات إذا تنسّقت وتتابعت

في إطار جامعة الدول العربية ومؤسساتها، أو في غيرها من الأطر الموجود أو تلك التي يمكن استحداثها، وصارت منحىً ثابتاً في السياسات الرسمية والمناهج التربوية».

٣- إنَّ صورة المسيحيين في المشرق العربي باتت مشوَّهة لدى شريحةٍ واسعةٍ من الرأي العام العربي والإسلامي الذي ربطها، خطأً، بالعالم الغربي المسيحي وسياساته تجاه العرب والمسلمين. وشكّل هذا التشويه لصورة المسيحي المشرقي سبباً رئيسياً في تعزيز النظرة الإقصائية للمسيحيين واعتبارهم غرباء عن هذه المنطقة وحلفاء طبيعيين للغرب، وبالتالي تهميشهم واضطهادهم وتبرير ارتكاب عمليات عنف ضدهم. لذا فمن واجب السلطات الرسمية إعادة إظهار صورة المسيحيين في المشرق العربي كأتباع ديانة توحيدية وكمواطنين شرقيين أصيلين تربطهم أواصر حضارية وثقافية ووطنية مع مواطنيهم المسلمين، وذلك من خلالِ «اعتماد سياسات تربوية وتعليمية وثقافية فعالة تتضمن «تدريس المسيحية وعقائدها وتاريخها وثقافاتها» في المدارس والجامعات.

٤- من المستحسن أنْ تسعى السلطات السياسية في المشرق العربي إلى اتخاذ قرارات وإجراءات رادعة من أجلِ «إزالة كل المظاهر التي تغذي الخيال الإجتماعي بمعاني الإقصاء والقطيعة والشجب بحق مواطنيها المسيحيين ومعتقداتهم» ووضع «سياسات تخطيطية استراتيجية لوضع حد لهذه المظاهر المعادية للمجتمع والشعب»، وذلك انطلاقاً من «مسؤولية الدول العربية قانونياً وأخلاقياً» عن تراجع دور المسيحيين ونزيف هجرتهم.

٥- إنَّ سياسات السلطات السياسية المعتمدة لمعالجة ظواهر التطرف والتكفير في دول المشرق العربي، غالباً ما أدت إلى تداعيات سلبية على المسيحيين. إذ إنَّ سعي هذه السلطات إلى استرضاء المنظمات المتطرفة والتكفيرية واحتوائها، يؤدي في النتيجة إلى إهمال جزء كبير من «حقوق المواطنين المسيحيين وتجاوزها». لكن التجربة اثبتت ان هذه السياسات لم تؤد الاّ الى تشجيع التطرف(*)... إلى ذلك فإن الذهاب «في

* يبرز تعاطي انظمة عربية وإسلامية وغربية مع المنظمات التكفيرية المتطرفة المثل الأكبر على ان دعم هذه المنظمات ورعاياتها لاستخدامها لغايات سياسية في مواجهة مشاريع او انظمة اخرى اديا الى تعاظم قوتها وازدياد عمليات الارهاب التي ارتدت سلباً على الانظمة او القوى التي دعمتها. وتعتبر التجربة الافغانية لجهة رعاية الحركات المتطرفة في افغانستان من قبل واشنطن والرياض وغيرهما ومن ثم خروجها عن الطاعة مثلاً واضحاً على التداعيات الكارثية لدعم التطرف.

التصدي لهذه الحركات إلى حدِّ العزل الكامل والإقصاء والإنفتاح على القوى المسيحية في الوقت نفسه»، يدفع نحو تعميق الهوة بين حركات التطرف والمواطنين المسيحيين، الذين يبدون في نظر المتعصبين «حلفاء لخصومهم في الصراع على السلطة».

٦- إنَّ لبنان «هو رمز الوجود المسيحي في المشرق العربي ومركز الثقل فيه»، و«آخر معاقل المسيحية في ديار العرب»، وقد شكّل «قبلةً لمسيحيي الشرق ومقراً لكنائسهم وجامعاتهم ومؤسساتهم» ، و«كل مبادرة في اتجاهه سرعان ما تنعكس في شكلٍ أو بآخر عليهم. لذلك فإنَّ «جعل دور المسيحيين البارز (الفاعل) في لبنان مطلباً إسلامياً عاماً جدياً ورصيناً» والمحافظة على «رئاسة الجمهورية اللبنانية التي يتولاها مسيحي»، هما أمران يصبان في مصلحة العرب جميعاً وتعزيز صورتهم «لقبولهم بالتعددية الدينية».

ثالثاً: في أدوار القيادات الدينية الإسلامية العربيّة في المشرق العربي

١- هناك مواقف وأفكار لمرجعيات وقوى إسلامية في العالم العربي والإسلامي، تشير إلى أهميةِ التعددية والتنوع وتظهرُ «بزوغاً لدعواتٍ إلى المساواة في المواطنية». وفي لبنان سجِّلت مواقف كثيرة لمرجعيات دينية إسلامية تركز على أهمية الحضور المسيحي في لبنان والحوار الإسلامي المسيحي. وإضافة إلى ذلك لفتت الجهود التي قامت بها قوى إسلامية («الجماعة الإسلامية» في الطائفة السُنّية، «حزب الله» في الطائفة الشيعية») لـ «توفيق بين وجود لبنان وخصوصياته مع الشريعة والعقائد الإسلامية». لكن هذه الجهود، وخاصة في العالم العربي، تحتاج إلى بلورة أكثر والمضي قدُماً في «تعميم الثوابت الإيمانية التي قامت عليها العلاقات المسيحية الإسلامية» والتشديد على «اعتماد مبادئ الحوار الأخوي أساساً وحيداً لمعالجة الإختلافات»، ما يؤدي إلى انعكاساتٍ إيجابية على أوضاع المسيحيين في المشرق العربي وأيضاً إلى إبعاد شبح الفتن الدينية والمذهبية بين جميع المواطنين العرب على اختلاف انتماءاتهم.

٢- إن الظاهرةِ التكفيرية لا تطالُ تداعياتِ تعصبها المسيحيينَ فحسب بل المسلمين الذين يخالفونها الرأي «ولا يرضون بها ولا يقرّون أفعالها» . وإنه لمن المهم أن تبادرَ المراجع الدينية الإسلامية إلى التصدي لهذه الظاهرة التي تقدِّم «شهادةً سلبية

مشوّهة وسيئة عن حقيقة الإسلام وعن صيغة التعايش الاسلامي – المسيحي» وتولّد مظاهر «العداء والإقصاء والترهيب»، لإبراز الصورة الحقيقية للإسلام الذي يقبل التنوع ويؤكد احترام الآخر المختلف والعلاقات الطيبة مع المسيحيين كأبناء ديانة توحيدية.

رابعاً: في مسؤولية المسيحيين في المشرق العربي

١- استناداً إلى أنَّ المسيحيين هم مكوّنٌ أصيل في مجتمعاتِ المشرق العربي، وفي موازاةِ الحقوق التي يجب أنْ ينالوها كاملةً، فإنَّ واجباتٍ ومسؤولياتٍ تترتَّبُ عليهم. إذ إنَّ مساهمتهم التاريخية الفاعلة في المجالات المختلفة، تتطلب منهم «تجذير ارتباطهم بأرضهم» والمحافظة على تراثهم في «عدم الإغتراب عن قضايا المجتمع الأساسية» والدفاع عنها، وعلى رأسها القضية الفلسطينية. و«الدفاع عن فلسطين وإدانة الاحتلال والمطالبة والعمل لزواله هو دور دائم ورسالة دائمة تحيي الوجود المسيحي وتمنع نزيفه وتهجيره وقتله واحتلاله، وتحمي المسيحية نفسها في منبتها ومهدها»، خاصة وأن الوجود المسيحي في فلسطين وبالتحديد في القدس قد شارف على الإضمحلال بفعل عوامل كثيرة، أبرزها «تنامي الأصولية (اليهودية والاسلامية) وغياب الحرية والديموقراطية»، إضافةً إلى الممارسات الإسرائيلية في حق الشعب الفلسطيني عامة.

٢- إنَّ دفاع المسيحيين في المشرق العربي عن القضية الفلسطينية والتي حملوا لواءها منذ تلمس مخاطر الحركة الصهيونية في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، يدعوهم إلى المبادرة، ولا سيما مرجعياتهم الدينية، إلى رفض مقولات وأفكار ما يعرف ب «المسيحية المتصهينة» في الغرب التي تطرح أفكاراً دينية متطرفة تربطُ، خطأً، ما بين أفكار الخلاص والقيامة وتحقيق «الوعد الإلهي» لإسرائيل ب «أرض الميعاد» وتغذّي الصراع الحضاري والديني. وهذا يستدعي استطراداً قيادة جهود حوارية في الغرب من أجل إقناع القوى والمراكز المسيحية المؤمنة بأفكار ما يسمى ب «الأصولية المسيحية المتصهينة»، بالفصل بين المسيحية والإقتناعات والأفكار الصهيونية وبالمخاطر الكبيرة التي تتركها على واقع مسيحيي المشرق العربي ووجودهم ودورهم.

٣- إنَّ النخبَ المسيحية مدعوةٌ إلى لعب أدوارٍ مصيرية وتاريخية على مستوى التحديات الخطيرة التي يواجهها المسيحيون في المشرق العربي. وعلى هذه النُخب التركيز على هدفٍ أساسي هو «بناء الدولة الحديثة والعصرية والمدنية والفاعلة»، والتركيز على «النهضة والحداثة والفساد والفقر وحقوق الإنسان وحقوق المرأة والتنمية الإقتصادية والإجتماعية والإلتزام بالعمل الإجتماعي والتعليمي والصحي للنخب المسيحية تجاه الفقراء والمعوزين من الطوائف والأديان الأخرى». ذلك أن فشل المجتمعات العربية في بناء «دولة فعالة» ساهم في شكل رئيسي في «عدم الإستقرار والأزمات الداخلية» وحصول «انقلابات عسكرية ونشوء حركات متطرفة». هذا الدور الرئيسي الملقى على عاتق النخب المسيحية وقياداتهم يستلزم «ألا يصادر السياسيون أدوار النخب الثقافية والدينية وألا يسعوا إلى استتباعها، وألا يدفع الخوف من المستقبل أفراداً من هذه النخب إلى أن يُستتبعوا طلباً لرعاية الزعماء».

٤- إنَّ تشجيع هجرة المسيحيين من المشرق العربي إلى الدول الغربية، والتي يفاقمها الإستهداف الأمني وتحديداً في العراق، والتهميش السياسي، وتنامي الحركات المتطرفة التكفيرية، والصعوبات الإقتصادية والإجتماعية وضيق الأفق، تسهم في إضعاف الدور المسيحي، وهذه الظاهرة تعزز الخوف من المصير وتحبط الآمال باستنهاض المسيحيين وترسيخ وجودهم.

المقترحات

تتوزع المقترحات التي جاءت في مداخلات واوراق المشاركين في مؤتمر «احياء الدور المسيحي في المشرق العربي» على اربعة محاور رئيسية موجهة الى سائر المعنيين، جماعات وافراداً ودولاً، بقضية المسيحيين في المشرق العربي، وهي: مقترحات عامة؛ مقترحات موجهة الى لبنان ومقترحات موجهة الى المشرق العربي؛ مقترحات موجهة الى دول الغرب، بالاضافة الى دور جامعة الدول العربية.

Riyad Nassar Library

مقترحات عامة

من الضروري النظر الى هذه المعضلة على انها تمس مصالح وامن العالمين العربي والغربي معاً. تأسيساً على ذلك فانه من المفروض التفتيش عن حلول لهذه المعضلة تتساوى من حيث عمقها والنتائج المتوخاة منها مع العوامل التي ادت الى ظهورها واستفحالها، اي البحث عن جذور المرض وليس على اعراضه فحسب. تحقيقا لهذه الغاية نقترح ما يلي:

١- التأكيد على الصلة التاريخية العميقة بين الاديان الثلاثة، اليهودية والمسيحية والاسلام، وشرق المتوسط. كذلك من المستحسن تجنب التمحور الديني مثل الإدعاء بوجود حضارة يهودية مسيحية الذي قد يفهم منه تشكيل جبهة دينية سياسية ضد الاسلام لأنه يخدم النزعات المتعصبة والمتعصبين.

٢- الاخذ بمبادئ التعددية الثقافية في منطقة حوض المتوسط. ان مراعاة هذه المبادئ لا تتعارض مع المبادئ الديمقراطية ما دامت تحمي الحريات الفردية من طغيان الدولة على الافراد، وهي لا تتعارض مع الديمقراطية طالما انها تحمي الاقليات من ديكتاتورية الاكثرية. والتعددية الثقافية تسهل الاندماج في المجتمعات الغربية والشرقية على حد سواء شرط الا تؤدي الى الانفصال والانفكاك عن الدولة والمجتمع.

٣- نشر الثقافة الديمقراطية في المشرق العربي. فالثقافة الديمقراطية التي تركز على حرية الافراد والجماعات الدينية التي تتكون منها شعوب المنطقة، والتي تؤكد على المساواة فيما بينهم وتحث على ايجاد حلول للصراعات والخلافات عن طريق التنافس السلمي والآليات الانتخابية والتنازلات المتبادلة هي التي توفر النظام الافضل لحماية الاقليات الدينية وخاصة المسيحيين في المشرق العربي.

٤- التمسك بمبادىء ومفاهيم الديمقراطية في دول الغرب التي تشدد على المساواة والحرية. هذه المبادئ لا تصلح فقط لدمج المهاجرين الى هذه الدول من البلاد العربية والاسلامية فحسب، وانما تقدم ايضا الاطار الشرعي الاكثر فعالية لمحاربة التعصب الديني والعرقي والنزعات الارهابية والاستبدادية التي تطل على المجتمعات الغربية عبر دعوات الآرابوفوبيا والاسلاموفوبيا.

٥- توضيح مخاطر التعصب الديني في الشرق والغرب (الدول العربية واوروبا). فالتعصب في البلاد العربية والاسلامية مثلاً سوف يولد تشددا مضادا في الدول الاطلسية والعكس صحيح. وممارسة العنف ضد المسيحيين في الدول العربية تقود الى استفحال ظاهرة الاحزاب العنصرية المشبعة بروح العداء للعرب وللمسلمين في الغرب. وصعود هذه الاحزاب يعني ازدياد الضغوط الامنية والسياسية والمجتمعية على الاخر المختلف.

مقترحات موجهة الى لبنان

اذا كان ترسيخ الديمقراطية في المشرق العربي بقيمها الانسانية والنبيلة هو المدخل السليم الى تصحيح اوضاع المسيحيين العرب، فان توطيدها في لبنان وتحويل لبنان الى نموذج للديمقراطية ولحقوق الانسان في المنطقة هو مدخل سليم الى التحول الديمقراطي فيها. فمن العوامل المعرقلة للتحول الديمقراطي في المنطقة خلوها من «مثال» اقليمي محفز لهذا التحول ومنه تستمد الدروس والعبر.

بالمقابل فان لبنان الذي كان يعتبر نموذجا للنهضة والتقدم، بات يقترن في اذهان الكثيرين في الخارج والجوار العربي بالشوائب الفكرية والسياسية والاخلاقية. ولبنان الذي كان يمثل تجربة سياسية وديمقراطية رائدة، تحول الى مثال للفوضى والصراعات البائسة والانانيات السياسية التي تخوف العرب من الديمقراطية والحرية. ونظراً للصلة الخاصة بين المسيحية المشرقية ولبنان، فان العمل على النهوض بلبنان من كبواته واعادة التألق الى تجربته يعتبر كذلك اسهاما مهما في النهوض باوضاع المسيحية والمسيحيين في المشرق العربي. ان الخطوات التالية قد تساهم في تحقيق هذا الهدف:

١- نشر وترسيخ الثقافة الديمقراطية في لبنان نفسه حيث ان الكثيرين من سكانه لا يعرفون هذه الثقافة معرفة كافية، وإن اطلعوا عليها، فانها لم تترسخ في اذهانهم ولا تمكنوا من الربط بينها وبين الممارسة والفعل. والمقترح هنا هو نشرها بحيث تتحول الى مرشد للسلوك وللتعامل مع الآخرين.

Riyad Nassar Library

٢- نشر ثقافة المواطنة عبر وضع استراتيجية شاملة تميز بين الديني والسياسي، وتشدد على المواطنة اساسا للدولة المدنية، ولكن من دون التفريط بحق الجماعات الدينية والاثنية في التعبير عن نفسها.

٣- تطوير النهج الميثاقي الذي قامت عليه دولة الاستقلال اللبناني وتطبيق وثيقة الطائف بما يرسخ المشاركة الشعبية ويعمق التضمينية (Inclusiveness) في الحياة العامة ويحمي الحريات الفردية من الطغيان.

٤- تعميم الاقتناع العام بالديمقراطية التوافقية التي تقوم على المساواة بين الطوائف وعلى ضمان مشاركتها الحقيقية في الحكم.

٥- تنمية الحوار الاسلامي-المسيحي والعمل لاقامة مركز دولي لتفاعل الحضارات والحوار بين الاديان والسعي الى اعتماد لبنان مركزاً دولياً لها. الكثير من دول العالم مسيحية تسكنها اقليات مسلمة، وكثيرة هي الدول الاسلامية التي لديها اقلية مسيحية. لكن فقط في لبنان يتساوى المسيحي والمسلم في الحقوق والواجبات والمواطنة.

٦- سعياً وراء تحقيق الاهداف المشار اليها اعلاه فانه من المستحسن ان تبادر الحكومة اللبنانية الى تأسيس مركز للدراسات الديمقراطية للبنان والمنطقة العربية.

٧- الحفاظ على مذهبية الرئاسة في لبنان وتعزيز دورها في الحياة العامة، حيث ان لهذا الموقع معنى خاص بالنسبة الى مسيحيي المشرق، وخاصة المسيحيين اللبنانيين.

٨- ادخال مادة تدريس المسيحية والاسلام في مناهج التعليم اللبنانية على ان يتولى تدريسها اساتذة مختصون وعلى ان تكون إحدى مواد امتحان الشهادة الثانوية.

٩- تأكيد الفارق بين الاعلام الهادف الى نشر المعرفة والعلم والحقيقة، والاعلام التحريضي مع دعم النوع الاول والاعراض عن الثاني لانه من السهل تحوله الى اداة في يد المتعصبين.

١٠- اشتراك المؤسسات الرسمية والاهلية والافراد في مكافحة الارهاب المعنوي والفكري والسياسي نظراً الى آثاره الضارة على العلاقات بين الاديان المختلفة.

مقترحات موجهة الى دول المشرق العربي

١- مقترحات الى المسلمين العرب

أ- توعية المسلمين العرب على اخطار الهجرة المسيحية

يأتي في مقدمة الاخطار التي ينبغي ان يعيها العرب والمسلمين اصطباغ الهجرة المسيحية بالطابع الامني — اي ان العامل الحاسم في وقوعها هو تعرض المسيحيين العرب الى القمع والاذى على يد المسلمين العرب. ان ذلك يوفر للاسلاموفوبيين والآرابوفوبيين في الغرب مادة خصبة للتحريض ضد العرب والمسلمين وضد العروبة والاسلام في زمن يحتاج فيه العرب والمسلمون الى مد خيوط الصداقة والتحالف والتعاون مع سائر الامم كسبا لحقهم في الحرية والتنمية والتقدم.

وتأتي بين هذه الاخطار ايضا والتي ينبغي توعية العرب والمسلمين عليها، النتائج التي تترتب عن تفاقم ظاهرة هجرة الكفاءات والخبرات. ذلك أن المسيحيين العرب، وبحكم تواصلهم واستفادتهم من الخدمات التي قدمتها الإرساليات الاجنبية التعليمية، وبحكم اتصالهم بالمجتمعات الغربية، وحاجتهم كأقليات الى الاتكال على المهارات الشخصية في سوق العمل، قد تمكنوا من اكتساب خبرات واسعة في بعض المجالات وخاصة في القطاع الخاص. ان تزايد الهجرة بين المسيحيين العرب سوف يؤدي الى خسارة المجتمعات العربية هذه الخبرات. لذلك من الضروري تقديم الأدلة المقنعة على هذا الواقع وتحذير العرب والمسلمين من آثاره الضارة.

ب- التعرف الى المسيحية

يقتضي القيام بجهد ومبادرات تنتظم في اطار «استراتيجية معرفية وتنويرية» يساهم فيها خاصة رجال الدين المسلمون وترمي الى ادراك الوقائع الجغرافية والتاريخية التي انجبت المسيحية العربية باعتبار انها ليست وافدة وانما هي حقيقة متأصلة من حقائق المنطقة. كما يكون من نتائج الاخذ بهذه الاستراتيجية التأكيد على ان «المسيحية هي ديانة توحيد مثل الاسلام» وان بين الاثنين الكثير من المشتركات.

Riyad Nassar Library

اضافةً إلى ذلك، ينبغي محاربة الظاهرة التكفيرية والهجمات التي تقوم بها منظمات متطرفة ضد المسيحيين والتنديد بها في شكل واضح واعلان تبرؤ الإسلام منها، كونها لا تعبّر عن مقاصد الدين الإسلامي وروحيته. وهذا يتطلب التشدد في مراقبة المناهج وآليات التعليم في المعاهد والمدارس الدينية والتنبه لخطورة النزعات التكفيرية والإقصائية التي تحملها التفسيرات الخاطئة للدين الإسلامي.

تحقيقاً لأهداف هذه الاستراتيجية المعرفية فانه من المستطاع توجيه المؤسسات التعليمية العربية والاسلامية في المنطقة وخارجها بتدريس المسيحية عقيدة وثقافة وتاريخا بحيث ترسخ معرفتها في الاذهان الشعبية العربية.

ج- القبول بالتعددية وترسيخها في الوعي الشعبي

ان المنطقة العربية لم تكن في اي وقت من تاريخها موحدة دينيا ولا كانت موحدة عنصريا بل كانت متعددة الاديان والمذاهب والاعراق. ولقد ساهم الكثير من المسيحيين في النهضة والتقدم العربي خلال العصور الاسلامية المختلفة وكانت مساهمتهم قيمة اضافية خلال النهضة العربية في القرن التاسع عشر. وكان هذا التنوع ايضاً موضع فخر واعتزاز المسلمين انفسهم باعتبار انه كان دليلاً ملموساً على خلو الاسلام، دين الاكثرية في المنطقة، من التعصب وابتعاده عن اكراه المواطنين على اعتناق مبادئه. الانسجام مع هذه النظرة يقتضي العمل على تخليصها من الثغرات والتناقضات وصيانتها من الانحسار والاندثار واغنائها بالمفاهيم المتجددة والسليمة.

د- اتخاذ مواقف حاسمة تجاه ما يجري من تنكيل واضطهاد للمسيحيين في المنطقة

يجب ان تترجم هذه المواقف بإجراءات امنية فاعلة، اذا اريد لهذه الاعمال ان تتوقف وان يرتدع اصحابها ومنفذوها عن تكرارها. بكلام آخر، لا بدّ من وقفة قوية وشاملة يعبر فيها المسلمون العرب، كافراد وجماعات، عن رفضهم الصارم لمثل هذه الاعمال خاصة وانها تنفذ احيانا باسم الاسلام والمسلمين.

هـ- التمييز الإيجابي

اعتماد سياسة الكوتا في إطار «التمييز الإيجابي»، وإعطاء المسيحيين نسبتهم بمقاعد نيابية ووزارية وتمثيلهم في وظائف الدولة لتأكيد الإهتمام الرسمي بتمثيلهم في السلطة وبدورهم الفاعل. ولهذا الإجراء دور بالغ الأثر في صفوف المسيحيين الذين سيشعرون بالمساواة مع باقي المواطنين ويشجعهم تالياً على الإنخراط في كل أوجه الحياة الإجتماعية والسياسية والإبتعاد عن التقوقع والهجرة(*).

٢. مقترحات الى المسيحيين

إن عبء انقاذ الدور المسيحي في المشرق العربي من الانحسار يتوزع على اطراف كثيرة، ولكن من المؤكد ان نصيباً كبيراً من هذه الاعباء يقع على عاتق المسيحيين في المشرق العربي. وحتى يقوم هؤلاء بدورهم على اكمل وجه فانهم مدعوون الى المساهمة النشيطة في ترسيخ الانتماء العربي. فلئن زالت النصرانية من الارض العربية، فانه سوف يزول معها العرب «بالمعنى الكياني التاريخي الوجودي المطلق». فالعروبة ليست مرتبطة بالاسلام فحسب، بل وبالنصرانية ايضا. ولئن انتشرت المسيحية خارج الكيان العربي فان هذا لا يقلل من ارتباطها بالارض العربية، بل على العكس يؤكد قيمتها كمهد لاوسع اديان العالم انتشارا. وللمساهمة الخلاقة في الحياة العربية السياسية والثقافية ترجمات على شتى الاصعدة والامكنة وفي مقدمتها:

أ- الحضور في مراكز القرار ومواقع التأثير

ان المقترحات اعلاه موجهة للمدى المتوسط وما بعد. لكن ما العمل اليوم؟ فالمسيحيون العرب هم جماعة مميزة علماً وثقافة. انهم يفهمون المسيحية والاسلام ومؤهلون ان يفسروا ويشرحوا الاسلام للغرب والمسيحية للعرب. من هنا، فإن العزلة

* لقد قامت الولايات المتحدة الاميركية، عندما اعتمدت سياسة «التمييز الإيجابي» لتحقيق المساواة بين مواطنيها البيض والسود، بايجاد دوائر انتخابية في الولايات التي يسكنها السود بكثافة حيث يتمكن السود من خلالها من إيصال ممثليهم الى مجلس النواب، وذلك كإحدى الخطوات الأساسية لتجاوز التمييز العنصري.

Riyad Nassar Library

والابتعاد عن الحياة العامة وعن المساهمة الخلاقة في النهوض بالمنطقة لن ينجي المسيحيين العرب من الاخطار التي يتعرضون اليها اليوم. على العكس من ذلك، فان مثل هذا الدور سوف يعطيهم فرصة الوجود في مراكز القرار ومواقع التأثير ومن ثم في المساهمات في بلورة السياسات المضادة للتعصب الديني والعنف الطائفي.

ب- الاهتمام بالقضايا العربية خاصة تلك التي تمس المسيحيين العرب بصورة مباشرة:

١- **بلورة الهوية العربية وترسيخها:** فهذه الهوية هي التي «تميز المسيحيين العرب»، بل والمسلمين العرب ايضا، ومن ثم على المسيحيين «فهم اوضاعهم على حقيقتها كجزء» حي وفاعل من تاريخ المشرق العربي ومستقبله.

٢- **القضية الفلسطينية:** ان «تعميق مستوى الالتزام بقضية العرب في فلسطين في الصراع مع اسرائيل»، يشكل جزءا مهما من التراث السياسي والوطني للمسيحيين العرب وخاصة المسيحيين اللبنانيين. فقد كان نجيب نصار اللبناني من عين عنوب الذي استقر في حيفا في اواخر القرن التاسع عشر واسس جريدة الكرمل ونجيب عازوري الذي اصدر كتاب «يقظة الامة العربية» من اوائل الذين حذروا من خطر الصهيونية ودعوا الى محاربتها. وكذلك قام ميشال شيحا وشارل مالك وكميل شمعون في الاربعينات بتحذير العرب من مغبة قيام الدولة الصهيونية. من هنا، على الجميع ان يضعوا مآسي الحرب اللبنانية (١٩٧٥- ١٩٨٩) وراءهم والعمل معاً لنصرة قضاياهم المشتركة.

٣- مواجهة تهويد القدس والحفاظ على هويتها الجامعة واعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الوجود المسيحي في المشرق العربي نظراً لما تمثله.

٤- استئناف المسعى المسيحي «لتصحيح الوعي اليهودي باليهودية من خلال مراجعة وقراءة مسيحية تعيد لليهودية روحها» وتخلصها مما الحقته بها الصهيونية من تعصب وتعنصر.

مقترحات موجهة الى الدول الغربية

ان السياسة الغربية تجاه العالمين العربي والاسلامي تؤثر تأثيراً مباشراً على اوضاع الاقليات المسيحية في المنطقة العربية، ومن ثم فإن التضامن مع هذه الاقليات والرغبة في مساعدتها قد يقتضي مراجعة السياسات الغربية المتبعة تجاه العرب والمسلمين على الاصعدة التالية:

١- ان المواقف والسياسات المتبعة تجاه العدد المتزايد من المهاجرين العرب والمسلمين في الغرب تلقى اصداء مباشرة في المنطقة العربية. في ضوء ذلك فان المطلوب من دول الغرب ان تأخذ بعين الاعتبار، عندما تلجأ الى التضييق لسبب او لآخر على العرب والمسلمين الموجودين فيها، ان هذا النهج سوف يشحذ التعصب الديني ضد المسيحيين في المنطقة العربية.

٢- ان النهج الذي تتبعه الدول الغربية الكبرى عندما تحاول تسخير الاقليات المسيحية في البلاد العربية لتحقيق مصالحها القومية يخلق الاجواء المناسبة لوقوع ردود فعل عنيفة ضدهم (كما حدث في العراق في مطلع الثلاثينات مع الاشوريين على سبيل المثال لا الحصر). اخذا بعين الاعتبار هذه التحديات والمعطيات، فان دول الغرب مدعوة الى مراجعة مواقفها تجاه مسألة المسيحيين العرب والى تقديم الدعم المجاني لهم المنزه عن الغايات السياسية والاستراتيجية التي تتعارض مع مصالح دول المنطقة وتطلعات شعوبها.

٣- ان تطبيق السياسات التي «تشعر بعض فئات الشرق الاوسط بالغبن والقهر»، و«اعتماد سياسة الكيل بمكيالين» واحد للعرب وآخر للاسرائيليين، سوف يطال بتداعياته وشظاياه الطوائف المسيحية في المنطقة. تأسيسا على ذلك فان المطلوب هو الارتكاز الى معايير واحدة والى مقاييس الشرعية الدولية في سياسات الغرب الشرق اوسطية اذا ما ارادت دوله حقا دعم المسيحية في المشرق العربي ومساعدتها على مواجهة التحديات الكبرى التي تعاني منها. ان الوجود المسيحي في المشرق العربي وخاصة في فلسطين التاريخية، ضرورياً حتى لا تصبح الاراضي المقدسة المسيحية مثل آثار روما.

Riyad Nassar Library

٤- بامكان الفاتيكان ان يلعب دوراً مهماً وحاسماً في تسويق هذه الافكار والمقترحات الى دول الغرب المسيحية.

تنسيق المبادرات عبر جامعة الدول العربية

ان تنفيذ اي خطوة من الخطوات المقترحة في لبنان او في الدول العربية الاخرى ومن قبل جهات حكومية او دينية او اهلية سوف يكون له اثر ايجابي بين مسيحيي المشرق العربي فيقويٍّ من عزيمتهم في وجه الشدائد والتحديات المصيرية التي يواجهونها. اما اذ تمت صياغة هذه الخطوات والمبادرات المتفرقة والمقترحة في خطة تقرها وتتبناها جامعة الدول العربية والمؤسسات المختلفة المنبثقة عنها، فانها اكثر فاعلية وتأثيرا في دول هذه المؤسسة. لذلك على لبنان ان يقترح للجامعة العربية ان توليه تقديم اقتراحات تفعّل الدور المسيحي في المشرق العربي.

مقدمة

دولة الرئيس عصام فارس: الانسان اما ان يكون حراً او لا يكون

رغيد الصلح: البطريركية المارونية على مثال لبنان

غبطة البطريرك صفير: متطلبات إحياء الدور المسيحي في المشرق العربي

Riyad Nassar Library

دولة الرئيس عصام فارس

الانسان إما إن يكون حراً او لا يكون

فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان ممثلاً بمعالي الدكتور طارق متري المحترم،
دولة رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري ممثلاً بمعالي الأستاذ ياسين جابر المحترم،
دولة رئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد الحريري ممثلاً بمعالي الدكتور طارق متري المحترم،
غبطة بطريرك أنطاكية وسائر المشرق الكاردينال مار نصر الله بطرس صفير، ممثلاً بالنائب البطريركي العام سيادة المطران سمير مظلوم المحترم،
أصحاب المعالي والسيادة المحترمين،
سعادة محافظ بيروت الأستاذ ناصيف قالوش المحترم،
سعادة السفراء والقناصل وممثلي السلك الديبلوماسي المحترمين،
حضرة ممثلي الهيئات الروحية ورؤساء الأحزاب والقيادات العسكرية والأمنية المحترمين،

ايها الحفل الكريم،

أحييكم وأحيي المشاركين في هذا المؤتمر حول «احياء الدور المسيحي في المشرق العربي»، وأحيي الجامعة الاميركية في بيروت بشخص رئيسها الدكتور بيتر دورمان، هذا الصرح الثقافي والتعليمي العريق الذي ما زال منذ اكثر من قرن ونصف يشكّل في لبنان والمنطقة جسراً للتفاعل الحضاري الخلاّق بين الشرق والغرب.

كذلك، أقدر الجهد الذي بذله «مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية» بإدارة وإشراف القيمين عليه، والمساهمة القيمة التي قدمتها هذه المجموعة المميزة من المفكرين والأكاديميين والمحللين في موضوع تحوّل الى عنوان بارز من عناوين المشاكل والقضايا التي تعيشها منطقتنا.

مما لا جدال فيه أن الحضور المسيحي في المشرق العربي يتراجع يوماً بعد يوم، وأسبابه عديدة ومتفرعة، سيتناولها ولا شك المنتدون الكرام بمختلف أسبابها وجوانبها وارتداداتها وذيولها، انطلاقاً من أن الحرية الايمانية هي حق مقدس كفلته شرعة حقوق الانسان، خصوصاً وان الأديان السماوية التي انطلقت من هذا الشرق تدعو الى المحبة والسماح والغفران، وانه من غير الجائز أن يشعر أحد أنه مرفوض أو مضطهد بسبب دينه أو مذهبه أو معتقده، فالانسان أما أن يكون حراً أو لا يكون انسانا. وأعني بالحرية، الحرية المسؤولة بعمق جوهرها وأسمى معانيها.

وأيها الاصدقاء،

في غمرة موجات التطرف والتعصب والاستفزاز والكراهية ما يمكن أن يسمى أحيانا «بالارهاب الديني» الذي يغزو العالم، وفي ظل الاستنكار العارم للدعوات والممارسات المشينة ضد أي دين من الأديان، لا بد من تأكيد حق كل ديانة بتمسك اتباعها بخياراتهم الحرة في معتقداتهم وشعائرهم والتعبير عنها وفقاً للقيم والمبادئ الاخلاقية التي هي جوهر انسانية الانسان.

أما في لبنان فأخال ان اللبنانيين بأكثريتهم الساحقة، مسلمين ومسيحيين، مؤمنون بأن هذا الوطن اذا خسر تنوعه الايماني والثقافي والحضاري، واذا فقد حرية انسانه الفردية فانما يخسر مبرر وجوده وديمومته لأن هذا اللقاء الفذ بين اديانه ومذاهبه وهذا التفاعل الخلاق بين معتقدات ابنائه، هو الذي يعوّض عن مساحته وعدد سكانه ويحوّله الى وطن ذي دور ورسالة.

تمنياتي لمؤتمركم بالنجاح والتوفيق.

وعشتم وعاش لبنان.

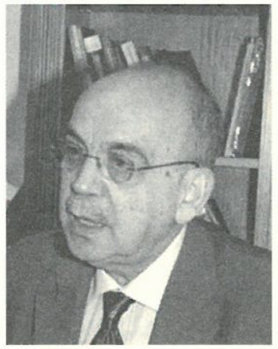

الدكتور رغيد الصلح

كاتب ومحلل سياسي ومستشار رئيسي في «مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية». عمل في بيروت مسؤولا للشؤون السياسية في منظمة «اسكوا» التابعة للامم المتحدة. خريج الجامعة الاميركية في بيروت وحائز على دكتوراه في العلوم السياسية من جامعة اوكسفورد. من مؤلفاته «لبنان والعروبة» باللغتين العربية والانكليزية.

البطريركية المارونية على مثال لبنان

يسعدنا أن يشاركنا في افتتاح مؤتمرنا اليوم غبطة البطريرك مار نصر الله بطرس صفير ويشرفنا ان يخص رأس الكنيسة المارونية مؤتمرنا بكلمة توجيهية في حفل الافتتاح.

ينعقد هذا المؤتمر وسط مفارقة لافتة. فمن جهة تتفاقم مشاعر القلق بسبب تراجع الوجود والدور المسيحيين في المنطقة العربية والشرق الاوسط، وتتقاطع هذه المشاعر بقوة مع التخوف من تدهور الاوضاع في لبنان. من جهة اخرى، نجد أن البطريركية المارونية لا تزال تحتفظ بقوتها وان سيدها لا يزال متمسكاً بدورها وبحضورها القوي، وانهما لا يزالان محط الاهتمام المتنامي في لبنان وفي المجتمعين العربي والدولي. فما سر هذه الظاهرة الغريبة؟ ما هو سر هذا المفارقة؟

من يزور بكركي، ومن يحضر مجالسها ويرقب زوارها وهم يمثلون في حضرة غبطة البطريرك ويحدثونه عن شؤونهم وشجونهم يدرك سر قوة الكنيسة المارونية. بين زوار بكركي وروادها تجد اهل النفوذ والسطوة وارباب المال، ولكن تجد ايضاً المهمشين والمهملين: تجد الحالمين بالحرية والعيش الآمن الذين سلبت منهم احلامهم، والضعفاء الذين استبد بهم الأقوياء، وابناء القضية الذين انكرت عليهم امانيهم، وطالبات المساواة اللواتي تعرضن لشتى صنوف التمييز. يستمع غبطة البطريرك الى هؤلاء بكل هدوء، ويناقشهم بكل احترام فيكتفون منه بذلك القدر من الاهتمام ومن

Riyad Nassar Library

التجاوب ومن التعاطف. اما غبطته فانه يضيف هؤلاء الى الموارنة طائفة جديدة من اللبنانيين وغير اللبنانيين تعتبر بكركي ملاذاً لها في الملمات والايام المظلمة، ومرجعاً تستمد منه النصح والإرشاد والتشجيع.

هذه المجالس المفتوحة التي يخصها غبطة البطريرك بأفضل رعاية وبما يمثل من تاريخ عريق وخصال شخصية تشجع الاطمئنان في قلوب الذي يؤمّونه طلباً للنصيحة والعون من سائر الطوائف والطبقات والإنتماءات الإثنية ومن بلدان عربية شقيقة حوّلت البطريركية الى لبنان مصغر. فكما أنَّ لبنان الكبير الذي ولد قبل تسعين عاماً تحول الى ملجأ للمهمشين والمضطهدين، كذلك تحولت البطريركية وتحول سيادة البطريرك الذي ولد، اطال الله عمره، في العام نفسه الى ملجأ لهم.

سيداتي سادتي،

كلمة غبطة البطريرك مار نصر الله بطرس صفير يلقيها النائب البطريركي العام سيادة المطران سمير مظلوم.

غبطة البطريرك مار نصرالله بطرس صفير

متطلبات إحياء الدور المسيحي في المشرق العربي*

بداية أتوجه بالثناء إلى مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية والقيمين عليه، لاختيارهم التعمق في دراسة موضوع الحضور المسيحي في المشرق العربي، قبل أسابيع قليلة من انعقاد السينودس الذي دعا إليه الحبر الأعظم البابا بينيدكتوس السادس عشر في حاضرة الفاتيكان. وباستعراضي للائحة المحاضرين والمنتدين، كما للمحاور والإشكاليات المطروحة، أرى أنه سيكون مقدمة مفيدة، لا بد أنها ستبلور العديد من المفاهيم التي من شأنها أن تضع في متناول السينودس جملة من الخلاصات المهمة. كما لا بد لي من أن أحيي هذا الصرح الجامعي الكبير الحاضر في قلب بيروت الذي يتابع، بعد عقود طويلة، مسيرة المساهمة في إغناء التجربة الثقافية والحضارية اللبنانية. وهو لطالما كان صرحاً تطال إشعاعاته كل المنطقة العربية.

إن الخوض في متطلبات الحضور المسيحي الفاعل في الشرق العربي، قضية شائكة، وما تخصيص سينودس لأساقفة الكنيسة الكاثوليكية ومشاركة ممثلي الكنائس والطوائف والديانات المعنية بالمسألة، إضافة إلى الخبراء، إلا خير تعبير عن دقة وضع المسيحيين في هذه المنطقة من العالم. ومن المتوقع، أن تُشكل متطلبات هذا الحضور

* القى النائب البطريركي العام، سيادة المطران سمير مظلوم، كلمة غبطة البطريرك في المؤتمر.

Riyad Nassar Library

محوراً أساسياً في النقاشات التي ستدور في السينودس. لذلك أعتبر أن ما سأعرضه على حضراتكم هو أقرب إلى نقاط للتفكير يفترض أن نبلورها جميعاً. وقبل أن أتلو عليكم بعض الأفكار، يهمني أن أوضح لكم أن عمل الكنيسة الأساسي -والسينودس من أجل مسيحيي الشرق يندرج في هذا الإطار- يقوم على التوجه إلى الضمائر، والتحفيز على تبني اقتناعات مستندة ورامية إلى الخير العام ورامية اليه، أكثر من أخذ قرارات تلزم أياً كان بموجباتها. تماماً كما هي حال مؤتمركم الكريم.

مطالب المسيحيين تعني جميع العرب

١- لا بد من الإشارة في البداية إلى أن الجزء الأهم من متطلبات الحضور المسيحي في المشرق العربي، هو ما ينشده كل إنسان في هذه المنطقة، وليس فقط المسيحيون. فالسلام والاستقرار وحقوق الإنسان والازدهار والحرية والديمقراطية، هي مطالب جميع مواطني دول هذه المنطقة. والهجرة بسبب غياب هذه الحقوق، تطال أعداداً كبيرة من أبنائها المسلمين قبل المسيحيين، غير أن انعكاس هذا الغياب على أتباع الديانة المسيحية أكبر بكثير. أولاً، لأن أعدادهم قليلة بالأساس، وبالتالي فإن التناقص سريعاً ما يبرز للعيان. وثانياً، لأن وقع التهميش على الأقليات أكثر وطأة عليها منه على سائر فئات المجتمع التي لا يمكنها أن تعزو سبب تهميشها إلى كونها أقلية. هذا فضلاً عن سعي المجموعة أو الفرد الحاكم إلى استرضاء الأكثرية من خلال تدابير ومواقف غالباً ما تستهدف الأقليات، وبخاصة الدينية منها.

٢- إن قيام دول في منطقة الشرق العربي تحفظ الحقوق وتؤمن الازدهار، تديرها مؤسسات منبثقة من إرادة شعوبها هي الباب الإلزامي لمعالجة الواقع الصعب للإنسان العربي، وليس فقط المسيحي. وليس من يجهل أن المجتمعات المزدهرة والمطمئنة إلى حاضرها ومستقبلها، والمتمتعة بحقوق مدنية واجتماعية وسياسية من شأنها أن تصبح حاضنة لنوعية راقية من المواطنين قابلة بالآخر المغاير وبحقه بالاختلاف. وهذا بتقديري أول ما يطلبه المسيحيون في المجتمعات العربية الذين يعانون فيها منذ عقود من إسقاطات متنوعة وأحكام مسبقة من جانب الأكثريات في مجتمعاتهم التي تريدهم أن يتبنوا عادات اجتماعية ومعتقدات سياسية، وفي بعض الأحيان دينية، مخالفة لعاداتهم وتقاليدهم ومعتقداتهم.

المعالجات الفوقية غير مجدية

٣- بالتأكيد إن عملية تشكّل الدول وفق الشكل الذي يستجيب لمعايير حقوق الإنسان والمواطنة القائمة على المساواة بين جميع أفراد الشعب ومجموعاته الإثنية والطائفية، يفترض أن تكون نابعة من داخل هذه الدول. فتجارب فرض قيام مثل هذه الأنظمة قليلاً ما صادفت النجاح الحقيقي، إذ ما لم تتقبل المجتمعات طوعاً وشيئاً فشيئاً هذه الأفكار وتهضمها، من الصعب توقع تحولها إلى ثقافة عامة، وأسلوب حياة. ومن دون هذين الأمرين، قد تبقى كل معالجة مفروضة فوقية، وربما قسرية على المجتمعات، ما يعني عرضة للسقوط عند أي تبدلات في التركيبة الحاكمة.

٤- غير أن هذا لا يعني أن ليس على الحكومات أن لا تحاول بعض السياسات الشبيهة بالتمييز الإيجابي المنتهج في الولايات المتحدة الذي أفضى بعدما كان ممنوعاً على السود مثلاً التواجد في بعض الأمكنة العامة قبل عقود ثلاثة أو أربعة، إلى وصول رئيس أسود للدولة الأعظم في العالم. إن سياسات الكوتا في تمثيل الأعراق والطوائف والسيدات، أدت إلى متغيرات مهمة على مستوى التركيبات الحاكمة وهيئات المجتمع المدني وقطاعات الأعمال. لكنها ترافقت أيضاً مع وعي شعبي أو توعية لأهمية التنوع ومدلولاته.

٥- العالم العربي سلك طريقاً معاكسة، أدت في شكل طبيعي إلى نتيجة معكوسة. لقد صهرت النخب الحاكمة خلال العقود الستة المنصرمة، بإجراءات فوقية، مجتمعاتها وطوائفها ونخبها، وانصهرت هذه المجتمعات والطوائف، بشكل طوعي في معظم الأحيان، في قالب إيديولوجي واحد تطغى عليه، إن لم تسد فيه، ألوان ومعتقدات وتطلعات ونمط حياة الأكثرية الإسلامية. وبعدما كنا نرى مسيحيين في مناصب سياسية وإدارية وقضائية رفيعة في الدول العربية أيام كان السود الأميركيون لا يتمتعون بحق الدخول إلى مطاعم البيض ناهيك عن تبؤ مناصب سياسية أو إدارية، أخذ الحضور المسيحي في هذه المناصب في الدول العربية يتلاشى، في وقت انتخب الشعب الأميركي باراك أوباما الأسود رئيساً للولايات المتحدة الأميركية.

Riyad Nassar Library

التجربة اللبنانية النموذجية

٦- لقد قدّم لبنان نموذجاً مختلفاً. منذ ولادة دولة لبنان الكبير سنة ١٩٢٠، حرص أسلافي الذين كانوا عرابه، البطريرك الياس الحويك، وحماته البطاركة أنطون عريضة وبولس المعوشي وأنطونيوس خريش، على تكريس مبادئ العيش المشترك والتساوي والتآخي بين المجموعات المقيمة على أراضيه. ليس يخفى على شخصيات مطلعة مثل أفضالكم أن في أيام البطريركين الحويك وعريضة، كانت أصوات تحذّر من توسيع حدود لبنان إلى النطاق الحالي خوفاً من فقدان الأكثرية العددية الساحقة التي كانت للموارنة قبل العام ١٩٢٠. غير أن إصرار سلفيّ الكبيرين كان حازماً وحاسماً على أن فكرة لبنان التي لهج بها أسلاف كبار لهما ولي، لا تحتمل التقزيم والتقوقع، بل يجب أن تبقى متناغمة مع ديناميكية الموارنة ذات الامتداد الذي تخطى حدود ١٩٢٠ إلى مصر جنوباً وبلغ جنوب شرق تركيا الحالية. وبالتالي رأوا في تصغير حدود لبنان تقزيماً للدور الماروني خصوصاً، والمسيحي عموماً، لأن الإكتفاء بحدود المعقل-الحصن أي جبل لبنان الذي حفظهم خلال قرون الاضطهاد الصعبة، سوف يجعلهم مواطني بلد ذي هوية طائفية-دينية مغايرة عن الاتجاه الديني السائد في المنطقة، لا بد أن تصبح في يوم من الأيام سبب نزاع مع هذا المحيط، ما قد يعني تقلّص الدور الماروني إلى حدود جبل لبنان. وهذا ما لم يكن يوماً بالحسبان.

٧- أدرك المسيحيون في ذلك الجيل أن فكرة لبنان الذي يريدونه لا تحتمل أي نزعة غير ديمقراطية أو دينية. لذلك حرصوا على دستور يحفظهما، وإن أتت الممارسة أقل نقاوة من المبدأ، وعلى إشراك الجميع في لعبة إدارة الحيّز العام وتكريس مواقع لها ثابتة فيه، وعلى إعطاء جميع الطوائف حقها في تكوين شخصيتها المستقلة من دون أي تأثير عليها. وهذا ما لم يكن متاحاً في عدد كبير من الدول العربية حتى الآن فكيف في منتصف القرن الماضي. لم يقع حكام البلد المسيحيون كذلك في تجربة الديكتاتورية السائدة في محيط لبنان، حتى وإن بدت ممكنة، لأسباب مختلفة، في دول حكمتها أيضاً أقليات، وبعض هذه الأنظمة لا يزال قائماً. فالعهود الرئاسية اللبنانية الأكثر حرية وليبرالية، كانت تلك المتمتعة بشعبية في الأوساط المسيحية، فيما حظيت بدعم الأوساط الإسلامية عهود العسكريين الذين وصلوا إلى الحكم المعتبرين الأقل حرصاً

على الحريات. وهذا يعني أنه كان ثمة إمكانية حقيقية لقيام ديكتاتورية عسكرية على رأسها مسيحي، ليس إذا سعى إليها المسيحيون فحسب، بل لو غضوا الطرف عنها.

٨- ثمة من اعتبر في العقود الماضية أنه كان على المسيحيين اللبنانيين أن يتبنوا نهجاً مغايراً لما انتهجوه في لبنان، وبخاصة على مستوى التماهي مع الإيديولوجيات السائدة في المجتمعات العربية، كما هي حال المسيحيين غير اللبنانيين، لأن هذه هي الطريقة لضمان مستقبل الحضور المسيحي في المنطقة. بيد أن التجربة دلت أن النموذج اللبناني، لم يحافظ على الحضور المسيحي في لبنان فحسب، على رغم ضرورة الإقرار بأنه تراجع كمّاً وتأثيراً، بل ساهم إلى حد كبير في تأمين نوعية حياة وتربية واتساع أفق، وثقافة أفضل لجميع سكان لبنان. في حين أدى ضرب الدور التربوي والثقافي المسيحي في الدول المحيطة بلبنان إلى تراجع كبير على هذا المستوى لدى الجيل التالي لقرارات التأميم.

٩- متطلبات الحضور المسيحي الفاعل في دول الشرق العربي تبدأ بإعادة الاعتبار إلى التجربة اللبنانية، بأبعادها القائمة على الديمقراطية والعيش المشترك والمساواة بين جميع المجموعات الطائفية، ومحاولة تعميمها، بالقدر الممكن على الدول العربية، كلّ بحسب أوضاعه وظروفه الداخلية. فلبنان شكّل قبلة لمسيحيي الشرق ومقراً لكنائسهم وجامعاتهم ومؤسساتهم وفي بعض الأحيان ملجأ لهم، عندما كان وجودهم مهدداً. وكل مبادرة باتجاهه سرعان ما تنعكس، في شكل أو آخر عليهم.

١٠- لعل المناخ السياسي والتبدل في الذهنيات هو أكثر القضايا إلحاحاً بالنسبة إلى الحضور المسيحي الفاعل في الشرق العربي، لأنه المدخل الإلزامي للتنمية المستدامة والشاملة لمختلف نواحي الحياة الإنسانية التي تجتذب المسيحي المشرقي إلى الدول الغربية حيث تسود المساواة والفرص المتاحة أمام الجميع. المسيحيون يريدون البقاء في الشرق العربي، والدليل أنهم لا يزالون مقيمين فيه، وأن بعض من يهاجرون منه يعودون إليه على رغم المغريات في دول الغرب. غير أنهم يريدون أن يعيشوا بكرامتهم وبمساواة مع غيرهم من أبناء المنطقة، وبشيء من الحرية.

Riyad Nassar Library

مبادرات رسمية فعالة

١١- إن كل مبادرة رسمية أو حتى فردية، أكان على مستوى مادي، كمثل انتهاج سياسات أو تقديم دعم أم معنوي، كمثل إعلان مواقف إيجابية من الدور المسيحي في العالم العربي، تجد دائماً وقعاً لافتاً في صفوف المسيحيين في كل دول المشرق العربي. فكيف إذا تنسّقت هذه المبادرات وتتابعت في إطار جامعة الدول العربية ومؤسساتها، أو في غيرها من الأطر الموجود أو تلك التي يمكن استحداثها، وصارت منحى ثابتاً في السياسات الرسمية والمناهج التربوية.

١٢- إن المتطلبات للحفاظ على الدور المسيحي الفاعل في المشرق العربي ليست صعبة التوافر متى ما توافرت النيات الرسمية الحسنة والانتباه المطلوب من المسؤولين في دول هذه المنطقة التي لن تجد نفسها، في حال غياب الحضور المسيحي التام، إلا ساحة لنزاع دام مفتوح إلى ما شاء الله بين الإسلام واليهودية. نزاع سوف يؤدي إلى مزيد من الكراهية والموت والدمار ولكن أيضاً المزيد من الفقر والتخلف والحرمان، وتراجع لحقوق الإنسان.

مخاطر السياسات الدولية

١٣- إن دور الأنظمة العربية المشار إليه في البند السابق يفترض أن يتزامن مع التزام دولي بالإحجام عن السياسات التي تشعر أية فئة من فئات منطقة الشرقين الأوسط والأدنى بالغبن والاستهداف أو بالخضوع لعدالة الكيل بمكيالين. فهذه السياسات، أدت، خلال العقود الماضية، إلى بروز تيارات راديكالية مناهضة للقيم العالمية التي تتبناها دول العالم، لاختبارها إجحافها أو عدم الالتزام بمقتضياتها لدى تعاطي هذه الدول مع القضايا التي تهمها. وفي مجتمعات تقودها هذه التيارات الراديكالية الرافضة للشرعة العالمية لحقوق الإنسان وغيرها من المواثيق الدولية، من الصعب توقع بقاء مسيحيين فيها. ولعل تجربة القضية الفلسطينية التي لما تزل جرحاً مفتوحاً لا يجد طبيباً متجرداً يعالجه منذ أكثر من ستين عاماً، وتجربة العراق بالأمس القريب، وما أفضتا

إليه من هجرة للأقليات المسيحية منهما، خير دليل على الانعكاسات السلبية لهذه السياسات على وضع المسيحيين في الشرق العربي.

١٤- وفيما أسأل العليّ أن يبارك جهودكم، ويوفقكم إلى ما فيه خير الإنسان في هذه المنطقة من العالم، أشكركم لحسن الإصغاء وأتمنى لكم كل التوفيق.

Riyad Nassar Library

في المكتبات اللبنانية

لبنان: أزمات الداخل وتدخلات الخارج

منبر الحوار ٢٠٠٨

احمد موصللي
احمد بيضون
امين قمورية
انطوان سعد
بسام كرم
بول خليفة
بول سالم
جاك بيتلو
جان عزيز
جورج غانم
جورج قرم
حبيب افرام
رغيد الصلح

رضوان السيد
روجيه نسناس
رفيق خوري
ريتشارد فراي
ريتشارد ستراوس
زكريا رمال
زياد بارود
زياد حايك
سعدون حمادة
سمير مقدسي
شفيق المصري
طلال سلمان
عبدالله بوحبيب

عبدو سعد
عصام فارس
علي فياض
غالب ابو زينب
غالب محمصاني
فادي عبود
فريد الخازن
محمد عبد الحميد بيضون
مصطفى علوش
نهاد المشنوق
وولف ليندر
يوسف مونس

صادر عن شركة المطبوعات للتوزيع والنشر
مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية

تراجع الدور المسيحي في المشرق العربي

أنطوان سعد: التصدّي مدفوعاً بالحنين والإنكار

كمال الصليبي: استمراريّة العرب من بقاء المسيحيين

طارق متري: التمسّك بالدولة والمواطنة

هاني فحص: الحضور المسيحي العربي: اليقظة المتأخرة

نبيل عبد الفتاح: تراجع الدور المسيحي: الحالة المصرية

فهمي جدعان: الدولة المدنية للحفاظ على المسيحيين والمسلمين العرب

Riyad Nassar Library

الاستاذ أنطوان سعد

كاتب وصحافي ومقدم برنامج حواري على تلفزيون الـ«إم تي في» وكتب الورقة الخلفية للمؤتمر. ومن مؤلفاته التي كتبها واعدها سيرة البطريرك الماروني الكاردينال مار نصرالله بطرس صفير في جزئين، وكتابي «فؤاد بطرس: المذكرات» و«مذكرات الاباتي بولس نعمان - الانسان والوطن والحرية». حائز على إجازة في الصحافة المكتوبة من الجامعة اللبنانية وأتمَّ دراسة الفلسفة واللاهوت في جامعة الكسليك.

التصدّي مدفوعاً بالحنين والإنكار

الحلقة الأولى هي للتداول في تراجع الدور المسيحي في المشرق العربي. ولا شك في أننا جميعاً، في ما نمثّل وفي من نمثّل، على مستوى الإرث والموروثات الفكرية والسياسية والاجتماعية والدينية والطائفية، نعتبر أنفسنا، في شكل أو في آخر، معنيين بهذه المسألة. ومسؤوليتنا في ضوء هذا الإرث وهذه الموروثات مزدوجة: فهي من جهة، المسؤولية عن وصول حال المسيحيين المشرقيين إلى الدرك الذي وصلت إليه، ومن جهة ثانية، مسؤولية محاولة مواجهة ما بات أشبه بقدر محتوم، وهو أفول الدور المسيحي المشرقي في أيامنا. ولعل هذا الشعور هو أصعب ما يجب تعلّم التعايش معه.

إن القول في التصدي لأفول الدور المسيحي في المشرق العربي، فيه الكثير من المغالاة إن لم يكن الدونكيشوتية، طبعاً بمعناها الحالم الإيجابي. ولعل أبرز دافع إليه، على رغم صعوبته التي تقارب المحال، هو مزيج من حنين وإنكار. حنين إلى زمن غاب، كان فيه مسيحيو المشرقي العربي رواداً مبدعين أعطوا المجتمعات العربية جرعات حداثة مرغوبة ومرهوبة في آن، ونكهة خاصة أضفت على نمط الحياة في المشرق العربي سحره الجاذب، وفي الوقت نفسه، خصوماً ومنافسين تلذّ مقارعتهم لأنها تنطوي على الأقل على تجاوز الذات، وارتقاء على مختلف المستويات.

أما الإنكار، ففيه شيء من رفض الواقع، أو عدم قبول فكرة التكلّم عن دور مسيحيي الشرق العربي كما وأنه بحث في شأن حضارة بائدة، أو على طريق الزوال. ذلك أن أصداء هذا الدور لا تزال تتردد في العديد من جوانب الحياة العامة العربية، ووجوه رموزه لا تزال ماثلة وتفرض نفسها بقوة في الفكر والفن والصحافة والمسرح.

تبقى الإشارة إلى ضرورة التمييز بين الحضور المسيحي في المشرق العربي عموماً، وفي لبنان خصوصاً، إذ إن الحضور المسيحي في لبنان مسألة مختلفة وزوايا مقاربتها متشعبة، ويقتضي لها كلام كثير.

الدكتور كمال الصليبي

مؤرخ وأستاذ جامعي. تولى رئاسة دائرة التاريخ وعلم الآثار في الجامعة الأميركية في بيروت وهو أستاذ جامعي فخري فيها. من مؤسسي المعهد الملكي للدراسات الدينية في الأردن ورئيسه الفخري حالياً. له العديد من الأبحاث التاريخية من أبرزها «التوراة جاءت من جزيرة العرب» و«البحث عن يسوع» و«تاريخ لبنان الحديث» و«بيت بمنازل كثيرة» و«تاريخ الجزيرة العربية» وغيرها.

استمراريّة العرب من بقاء المسيحيين

يعزّ عليّ كثيراً، كوني عربياً أنتسب إلى المسيحية، وفي مؤتمر ترعاه مؤسسة لبنانية محسوبة على المسيحيين، أن أكون الشخص الذي اختير ليطرح موضوعاً درجت تسميته بتراجع الدور المسيحي في لبنان، أو في المشرق العربي، أو في عالم العرب عموماً، أو مهما يكن الأمر. وكأن المسيحيين في ديارنا ليسوا سوى بقية باقية من شعب منقرض: بقية تنتظر دورها لتنزلق في متاهات الزوال. إن مجرد طرح هذا الموضوع من قبل العرب المسيحيين هو في رأيي افتراض في غير محلّه لأنه يتجاهل حقائق تاريخية وحضارية ووجودية ولأنه يعني، ضمنا، أن العربي المسيحي لا يعتبر نفسه عربيا بكامل معنى الكلمة لمجرد وجوده حيث هو، مهما كان موقف العربي الآخر منه.

العرب لن يبقوا عرباً إذا زال النصارى

الموضوع الذي يجب أن يُطرح ليس هذا، بل موضوع آخر أكثر منه خطورة. وهو سؤال يلزم طرحه ليس فقط في البلاد العربية حيث للعرب المسيحيين وجود، بل أيضاً في تلك البلاد التي ليس لهم فيها وجود أو حضور دائم، سواء في مشارق بلادنا أو في مغاربها. هذا السؤال البالغ الأهمية يمكن إيجازه كالآتي: ما هو مصير العرب كشعب تاريخي في حال زوال النصارى من بينهم، مع الأخذ بالاعتبار أن مثل هذا الزوال

Riyad Nassar Library

للنصارى العرب، في صورة أو أخرى، أمر يمكن تخيّله؟ الذي سيحدث هو أن العرب لن يبقوا عرباً، في حال زوال النصارى مما يُطلق عليه حتى الآن اسم العالم العربي. لن يبقى العرب عرباً على أرضهم التاريخية. بل ان الأمر يتخطى ذلك بكثير ويتجاوزه. مع مثل هذا الزوال المفترض للنصرانية العربية، لن يكون هناك شيء في العالم اسمه عرب بالمعنى الكياني التاريخي الوجودي المطلق ومن دون تحفظ. وبعبارة أخرى، لن يبقى هناك في أي مكان من العالم كينونة عربية قائمة بذاتها لا تتصف إلا بعروبتها، ولا يختلط أمرها بالإسلام.

النصرانية في ديار العرب جاءت سابقة للإسلام بحوالى ستة قرون، مما يجعل منها أصلاً وليس فرعاً للكينونة العربية التاريخية، على عكس الرأي السائد بين العامة من النصارى والمسلمين والقائل بأن العروبة مرتبطة أصلا بالإسلام. والواقع أن للمسيحية في تاريخ العرب على مر العصور دوراً واضحاً وجلياً. قرون من الحروب بين المسلمين والروم، ثم بين المسلمين والفرنجة وإلى ما ذلك، لم تؤثر في هذا الدور ولا هي تمكنت من إلغائه أو تحجيمه.

من نصارى ما قبل الإسلام من كان على رأس شعراء الجاهلية الذين هذّبوا لهجات لغة الأعراب وصقلوها في ما نظموا من روائع الشعر، فخلقوا بذلك اللغة العربية الفصحى، واضعين الأسس الأولى لتراثها المستمر الذي يبقى حتى هذا اليوم المفخرة التي يجتمع حولها مجمل العرب.

كل ممالك العرب وإماراتهم، في زمن ما قبل الإسلام، كانت نصرانية، إن لم تكن يهودية. ثم جاء الإسلام فحلّ مكان النصرانية باستئثاره بالطليعة العربية ومُثلها من مروءة وفروسية وشهامة، فكلل بذلك نجاحه التاريخي الباهر.

مصاب المسيحيين المشرقيين ما يصنعونه لأنفسهم

هذا النجاح كان ظاهرة تاريخية ما زال العرب المسيحيون وغيرهم في حيرة من أمرها حتى يومنا هذا. الإسلام، تاريخياً، استأثر بالعروبة وتملكها، وهو ما زال حتى اليوم مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً ومتبادلاً مع هذا الإرث الأصيل. أما آن الأوان لنا، نحن العرب

النصارى الذين ما زلنا نعتز بعروبتنا، أن نقول، بكل صدق مع أنفسنا: مضى ما مضى؟ أمِنَ الضروري أن نجعل من الأمور التاريخية التي وصفها أحد رواد العالم الحديث جورج فورد بكونها Bunk، أي هراء، ما يعكر صفو عيشنا الجميل مع رهطنا أو ربعنا العربي على تنوعه، وما أحلاه؟

هذا أمر يبقى لكل واحد من نصارى العرب أن يقرره لنفسه ويدخله في قناعاته ويقينه: هل يريد أن يبقى في دياره التاريخية، مقيماً مع رهطه من العرب حيث كانوا بتوافق وتآلف أخويين، أم أنه يفضّل الهجرة إلى الخارج ليعيش مع ربع أقرب إليه مسلكاً وروحية، كما يتصور؟ إذا قرر الهجرة فهذا شأنه وما لنا إلا أن ندعو له بالتوفيق. لكن إذا هو قرر أن يجعل من وجوده مشكلة لنفسه ولمجتمعه تتحدى الحل، فهذه مسألة أخرى لا بد أن يحاسب عليها أمام التاريخ. وبالنهاية لن يصيب العرب المسيحيين حيث وجدوا في بلاد المشرق إلا ما يشاؤونه أو يصنعونه هم لأنفسهم.

اتفاق الطائف دليل على حرص العرب على المسيحيين

سوف أطلق هنا العنان لخيالي فأقول: لبنان، بالنسبة الى العرب، هو آخر معاقل النصرانية في ديارهم. ومنذ عشرين سنة تقريباً، عندما بدا للعرب من أقصى مشارقهم الى أقصى مغاربهم، ان النصرانية في لبنان توشك على الانهيار، تملكهم الخوف وهبوا جميعا لوضع حد لهذا الانهيار، لا بل لمنعه من الحصول كانت وثيقة الطائف: هذه الوثيقة التي يتصدى لها من نصارى لبنان فريق ويرى فيها مسّاً بالمصالح المسيحية ونيلاً من حقوق يعتبرونها خاصة بالمسيحيين. وكان على رأس المتحمسين لمنع انهيار المكانة الخاصة بالمسيحيين في لبنان من كان على خصومة معهم من مسلمي البلاد منذ تأسيس الدولة اللبنانية عام ١٩٢٠ وحتى أواخر الحرب الأهلية.

هذه الوثيقة، وثيقة الطائف، قرأت مسودتها أو في الأقل رؤوس الأقلام منها عندما كنت أقوم بزيارة للبحرين قبل انعقاد مؤتمر الطائف بأسابيع، على من أذكر. سألني المسؤول البحريني الذي أطلعني عليها بحميمية لم أكن أنتظرها منه: «بيمشي الحال على هذا الأساس؟» أظن أن هذا السؤال نفسه كان يطرح، بكامل المسؤولية والجدية، في معظم العواصم العربية آنذاك.

Riyad Nassar Library

لو لم يكن المسؤولون العرب في ذلك الوقت، مدركين كامل الإدراك، في سريرتهم ان لم يكن جهراً، أهمية النصارى العرب، ونصارى لبنان تحديداً، للكينونة العربية التاريخية برمتها، هل كان حدث مثل مؤتمر الطائف يعقد أصلاً، بل يستمر منعقداً حتى الوصول الى نتيجة تبقي النصارى في البلاد على رأس الهرم، وان بصلاحيات لا تستفز غيرهم من اللبنانيين كما كان الواقع في السابق؟ هل هذا الحدث التاريخي الفريد من نوعه الذي هو انعقاد مؤتمر الطائف للبت العربي في أمر لبنان يعني أن نصارى لبنان بقية من شعب منقرض غير مرغوب في استمرار وجوده وفعاليته في العالم العربي؟ هل يعي نصارى لبنان الى الحد الكافي ان عالمهم العربي الذي تهب عليه الرياح من كل صوب، لم يتحرك جدياً حتى الآن إلا لنصرة لبنان والوضع الخاص للنصرانية فيه. وهل من أهمية للبنان إلا كونه في نهاية المطاف وبسبب التركيبة الديموغرافية الخاصة به محجة لا محجة بعدها للعالم العربي؟

المطلوب من مسيحيي المشرق البقاء

نعود الى الموضوع الذي طلب مني معالجته: تراجع الدور المسيحي في لبنان وبلاد المشرق والعالم العربي. وأنا أرد على هذا الافتراض بطرح سؤال آخر: ما هو هذا الدور المسيحي الذي نتحدث عنه؟ هل لدى العرب المسيحيين في الوقت الحاضر ميزات عقلية أو تقنية أو غير ذلك تجعل منهم عنصراً لا يستغنى عنه في ديار العرب؟ ربما كان ذلك صحيحاً في الماضي في بعض الفترات وعلى بعض الصعد. لكننا نتحدث عن اليوم أي، أولاً، بعد زوال الحدود في انتقال المعلومات بين الشرق والغرب في العالم عن طريق وسائل الاتصال الالكترونية، وثانياً، بعد انحسار الفارق في التقدم الحضاري بين المسيحيين وغير المسيحيين في العالم العربي، وانفتاح العرب عموماً على طروحات ومتطلبات العالم الحديث والعلاقات الدولية الحديثة.

اليوم، وبعد كل هذه التغيرات التي جاء بها العالم المعاصر، يبقى لنصارى لبنان وبلاد المشرق العربي خصوصية تتمثل أكثر ما يكون في كينونتهم واستمرار وجودهم على أرضهم التاريخية إن هم شاؤوا ذلك فعلياً. و«الحجر على أرضه قنطار»، كما يقال.

أما إذا نقلنا هذا الحجر الى الخارج، فعند ذلك يصح فينا قول زهير بن أبي سلمى، من شعراء الجاهلية (وثمة من يعتقد انه كان من نصارى ذلك العصر): ومن يكُ ذا فضل ويبخل بفضله على قومه يستغن عنه ويذمم.

اعتداد العرب المسيحيين بالمهاجرين والمغتربين منهم هو في نظري ظاهرة مساوئها أكثر من محاسنها، إن لم يكن لشيء فلأنه يشجع نصارى بلادنا ضمناً، وغيرهم، على الهجرة. والهجرة هي من أهم أسباب تناقص أعداد النصارى في بلادنا نسبياً ومطلقاً، إن لم يكن أهمها. هذا التناقص في الأعداد هو السبب الأساسي للتخوف العام (وليس المسيحي فقط) من تراجع الدور المسيحي في جميع بلاد المشرق العربي، والأصداء السلبية المنتظرة لمثل هذا التراجع.

المسيحيون الباقون حتى اليوم في ديارهم العربية، والى جانب رهطهم، هم وحدهم من حماة هذه الديار، ان هم أرادوا ذلك فعلياً. المطلوب منهم هو فقط استمرار وجودهم حيث هم، حتى تستمر الظاهرة التاريخية التي اسمها العرب النصارى، التي بدونها لن يكون هناك شيء اسمه عرب. فهل ندرك عمق المسؤولية التاريخية والحضارية المنوطة بنا وخطورتها؟

إذا شئنا نحن المسيحيين البقاء على مستوى هذا الاستحقاق التاريخي الذي من خلاله يتقرر حضورنا ومصيرنا، فواجب علينا تجاه أنفسنا بادئ ذي بدء فهم أوضاعنا على حقيقتها على اننا جزء من كل، والكف عن العيش في الأوهام، واعادة الثقة الى أنفسنا، بهويتنا العربية التي نستمد منها كل ما نتميّز به.

Riyad Nassar Library

معالي الدكتور طارق متري

وزير الإعلام منذ تموز ٢٠٠٨ ووزير سابق للثقافة والبيئة، وتولى وزارة الخارجية بالوكالة بين ٢٠٠٦ وآيار ٢٠٠٨. درّس في جامعات القديس يوسف والبلمند وجنيف وغيرها. تولى إدارة قسم الحوار والعلاقات بين المسيحيين والمسلمين في مجلس الكنائس العالمي وفي مجلس كنائس الشرق الأوسط، وهو من مؤسسي اللقاء اللبناني للحوار والفريق العربي للحوار الإسلامي - المسيحي ومركز الدراسات المسيحية - الإسلامية في جامعة البلمند. من مؤلفاته «مدينة على جبل: عن الدين والسياسة في أميركا» و«سطور مستقيمة بأحرف متعرجة: عن المسيحيين الشرقيين وعلاقاتهم بالمسلمين»، وله عشرات الدراسات والمقالات عن حوار الثقافات والأديان.

التمسّك بالدولة والمواطنة

أبدأ بتأكيد ما أحسبه أمراً بديهياً، لا تعفيني بديهيته من تكراره. فالحديث عن المسيحيين في المشرق العربي، وإن من زاوية «تراجع دورهم» وهو موضوع هذه الجلسة، لا يتيح التبصر الجاد ما لم نبتعد عن الجنوح إلى الشكاوى الأقلوية أو اللجوء إلى ترداد الخطابة الوطنية. والحوار الصريح والعلني بين المسيحيين والمسلمين، مواطنين متنوعي المواقف والإتجاهات، لا كتلتين متجانستين ومتقابلتين، يضيّق المسافة بين ما يبوح به البعض داخل جماعته وما يعلنه في الحياة العامة. فمحاذرة اللغة المزدوجة أول شروط لتدارسنا ها هنا وأحسب أنه، فضلاً عن همه المعرفي، يضمر القول إن المسألة التي تشغلنا لا تستدعي تضامن المسلمين مع المسيحيين أو تعاطفهم فحسب، بل قناعة بأن الحفاظ على وجود المسيحيين الحيّ وحضورهم هو لمصلحة المجتمع كلّه.

التراجع الديموغرافي لا يحتّم أفول الوجود والدور

أول ما يثار في بحث كالذي نقوم به هو المسألة الديموغرافية. ويرى البعض أن التناقص في أعداد المسيحيين، بفعل الهجرة أو غيرها من الأسباب، ينذر باضمحلال الوجود المسيحي. غير أن فئة أخرى، أكثر اطلاعاً على الأرقام لا ترى الأمر بصورة هذا الافتراض، وان سألت سؤال الباحثين «كسوف أم أفول؟».

Riyad Nassar Library

فمن المعروف أن الحقبة الممتدة من ربع القرن التاسع عشر الأخير حتى ربع القرن العشرين الأول كانت مؤاتية لتزايد المسيحيين السكاني في المنطقة حتى أن نسبتهم إلى مجموع السكان في البلاد التي تشتمل اليوم على سوريا ولبنان وفلسطين والأردن بلغت، بحسب احصاءات متوفرة من عام ١٩١٤، ما ينوف على الربع، غير أنها تدنت على امتداد القرن. والتقديرات الجدية تشير إلى أن هذه النسبة تدنّت وأووصلت اليوم إلى ١٠٪. وليس تفسير أسباب هذا التدني أمراً يسيراً. ولا يحسن الاكتفاء باختصارها في انخفاض معدلات الخصوبة وارتفاع معدلات الهجرة والتي تنسب باستعجال، في موجتها الثانية بصورة خاصة، إلى الشعور المتزايد بالغربة والقلق على المصير. فالكلام الشائع لا يلاحظ أن نسبة المسيحيين تناقصت تبعاً لفقدانهم التدريجي للأفضلية في التعليم والصحة والاستقرار المديني وشبه المديني. وهو يتجاهل، عند الحديث عن انخفاض معدلات الخصوبة، التغييرات القيمية التي عزّزت الميل إلى السعي وراء النجاح الفردي أكثر من الإعتماد على التضامن الأسري.

أما الهجرة، وهي على موجتين، فلا يمكن اختصار دوافعها في الموجة الأولى بالهرب من الاستبداد العثماني والفاقة ولا في الموجة الثانية بالتخلص من المضايقات والإعتراض على حرمان المسيحيين بعضاً من حقوقهم أو تحسبهم لاحتمال فقدانها.

فالموجة الأولى لا تنفصل عن تزايد المسيحيين العددي، المطلق والنسبي، وعن تحسن أوضاعهم المعيشية. فلم يعد الاقتصاد قادراً على تحمل تبعات ذلك التزايد، اذا اتسع التفاوت بين نموه ومتطلبات الناس الجديدة. أما الموجة الثانية فإن بعضها مدفوع بالرغبة في الارتقاء الاقتصادي. غير أنها متأثرة، منذ اغتصاب فلسطين ونفي شعبها، بالأوضاع السياسية المتقلبة، وبصورة أخص منذ هزيمة ١٩٦٧ واحتلال بقية أراضي فلسطين التاريخية وحتى حروب لبنان واحتلال العراق.

لم تكن الهجرة ومعها التناقص العددي، المطلق أحياناً والنسبي دائماً، هاجساً طاغياً كما صارت في العقود الثلاثة الأخيرة. ذلك أن الحديث عنها تلازم مع اتساع التعبير عن هموم مشاركة المسيحيين في الحياة السياسية وحقوقهم في المواطنة والمساواة ومخاوفهم مما يخبئه المستقبل. إلا أن هذا التلازم ليس بذاته قرينة سببية.

فلا يخفى على أحد أن حجم المشاركة السياسية والتأثير الثقافي للمسيحيين لا يقاسان بالوزن العددي فحسب، بل يمكن النظر إليها أيضاً، بالرغم من تعدد العوامل المؤثرة وأكثرها لا يختص بالمسيحيين وحدهم، في مرآة الأدوار الذي لعبتها، وتطلعت إليها أو اخفقت في القيام بها، النخب الثقافية والدينية والسياسية المسيحية.

توحيد المسيحيين: المجازفة بمصائرهم

غني عن القول إننا أمام أدوار للمسيحيين ولسنا بصدد دور واحد. ولعلّ أحد أوجه المشكلة يكمن في اصرار البعض على الإغلاق على المسيحيين والمسلمين في ثنائية الغالبية المتكاثرة والأقلية المتناقصة والمتراجعة، وعلى تخصيص المسيحيين بدور واحد، في الوساطة الإقتصادية والثقافية، يستعان به أو يستغنى عنه، حسب ما تسمح به علاقات القوى الداخلية غالباً وعلاقات الداخل بالخارج في حالات قليلة. لم تكن هذه الأدوار، التي تتنوع وإن تشابهت، من فعل الزعامات والأحزاب السياسية. كانت بالدرجة الأولى أدواراً اضطلعت بها شخصيات ومؤسسات ثقافية وتربوية واجتماعية ودينية. وغالباً ما انشغلت، لا بأسئلة الهوية في غمّ الحداثة فحسب، بل بمسائل الدولة والمواطنة والاستقلال والحرية والديموقراطية وبهموم التقدم والعدالة الاجتماعية.

لذلك فإن الحديث اليوم عن تراجع ادوار المسيحيين متصل اتصالاً وثيقاً بضعف الدولة أو إضعافها ومعها المواطنة والمساواة. لكن الرد على تراجع الدولة والمواطنة لا يكون إلا في التمسك بالدولة وبتأكيد المواطنة، بديلاً من اعادة اختراع العصبية الطائفية، رداً على العصبيات الأخرى.

فالمواطنون أشخاص وليسوا مجرد أجزاء من جمهور مفترض يتكوّن بقوة العداء لجمهور آخر أو الخوف منه أو الصراع معه على السلطة. ولأنهم أشخاص، ولأن التنوع في مواقفهم وأحاسيسهم مصدر غنى وتعبير عن فهم حديث وعقلاني للانخراط في الحياة العامة بالسياسة أو الثقافة، فإنه لا يقي المسيحيين عن التراجع في أدوارهم تحوّلهم إلى جمهور يسير وراء زعيم له أو زعماء. بل على العكس من ذلك، فإن العمل على توحيدهم عن طريق تعزيز التماثل والمجانسة، وبحجة الدفاع عن حقوقهم، غالباً

Riyad Nassar Library

ما يحتمل المجازفة بمصائرهم. ذلك أنه يرهنها، وان بصورة جزئية، لخيارات قادتهم السياسيين وتقلباتهم وأخطائهم.

نخب مسيحية للقيادة وليس للسلطة

ولعلّ المسيحيين يحتاجون إلى نخب تقودهم بدل أن تسودهم. والقيادة تعني في هذا المجال، فتح المسالك المتعددة أمامهم. وتعني أيضاً ألا يصادر السياسيون أدوار النخب الثقافية والدينية وألا يسعوا الى استتباعها، وألاّ يدفع الخوف من المستقبل أفراداً من هذه النخب كثيرين إلى أن يُستتبعوا طائعين مختارين استنصاراً بشعبية الزعماء أو طلباً لرعايتهم.

ثم أن الخوف من تراجع أدوار المسيحيين، والتفجع بأحوالهم يستعجل تحقيق ما يخافون منه. غير أن محاذرة الخوف والتخويف لا تلغي أسبابه. وأحسب أنها اضافة إلى مشكلات الدولة والمواطنة، فضلاً عن دوافع الهجرة والإنكفاء المتعددة، تتضمن معاناتهم من موجات التعصب إلى حدود إلغاء الآخر المختلف. والمعاناة هذه لا تُشفى بواسطة الحماية، حماية الأقوياء للضعفاء، والتي تفترض نوعاً من الدونية؛ ولا عن طريق تنصّل المعتدلين من سوء أفعال المتطرفين. فالتنصل ليس بعيداً عن اللامبالاة ولا يغيّر شيئاً كثيراً، اللهم إلاّ ارتياحاً عند أصحابه ورضاً عن الذات عقيماً.

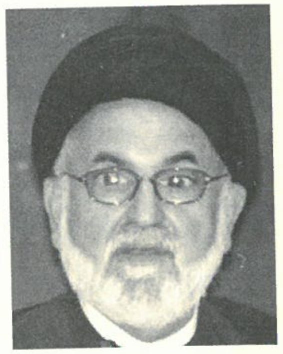

سماحة السيد هاني فحص

رجل دين ومفكّر وكاتب. عضو مؤسس في الفريق العربي للحوار الإسلامي المسيحي وعضو المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى. له اهتمامات أدبية وثقافية ومؤلفات كثيرة آخرها «ماضي لا يمضي: ذكريات ومكونات عراقية»، ومقالات في صحف لبنانية وعربية ودورياتٍ فكرية.

الحضور المسيحي العربي: اليقظة المتأخرة

ألاحظ أننا استيقظنا متأخرين على الموضوع المسيحي في هذا المشرق الممعن في الحروب. فالمسيحيون في لبنان مثلاً، ومع الحرب التي تبادلنا التهم بها، وكان كل طرف منا محقّاً في اتهامه الآخر نسبياً. ولم نتب حتى الآن. ولعلّنا ننتظر استكمال تطبيق المادة ٦ و٦ مكّرر على جميع الطوائف، من أجل إيصال كل جماعة دينية، وكل فريق داخل الجماعة الواحدة، إلى حقه المشروع في الإنغماس في بشاعات الحرب.

تداول الغلبة عود على بدء

هؤلاء المسيحيون، كانت البواخر تنتظرهم في البحر لإجلائهم بقرار دولي مقبول عربياً. وطالما سمعت في طفولتي وشبابي كلاماً في وسطي الشيعي عن كلام إميل إده بأن الشيعة مكانهم الطبيعي هو العراق. أما الآن فيبدو في نظر المسيحيين، بناء على التبدّل الملحوظ في موازين القوّة، أن الشيعة هم الطرف الفاعل وبالاتجاه المعاكس، ومن الشيعة من يبغي ذلك ويستدل بتحالف مع فريق مسيحي على أن نيته مختلفة، من دون أن يتمكّن أحد من إزالة الشكوك والمخاوف تماماً.

هذا الجدل غير المنقطع عن الوقائع والخطابات المؤسسة أو المصاحبة لها، كأنه يقول بأن هذا البلد سيبقى عرضة لانتقال ملكيته أو ادعاء الملكية من متغلّب،

Riyad Nassar Librar

وغالب أو مغلَّب إلى آخر، إلى أن يشبع كل المتغلبين من الغلبة المتداولة ومن تداعياتها المرّة والمدمّرة.

هذا البلد... لبنان... بتعدّده الديني والطائفي، وبدل أن يطمئن ويُطمئن، أصبح القلق الذي يأتي منه وعليه، وكأنّه من مكوّناته. وكأنّه مختبر ونموذج ومثال لمصير أو نهاية الغلبة النسبية التي يتوهّم الغالب المتغيّر أنها كلية ودائمة، فيرتّب عليها نتائج باطلة، ويستمتع بها ريثما تتغيّر المعادلات ويتغلّب متغلّب آخر بسبب توهّمه أيضاً. وهنا بإمكاننا أن لا نستثني أحداً من القوى المحلية او العربية أو الأجنبية التي مرّت على لبنان والتي سوف تمرّ، وإن كان عمر بعضها أطول من بعض. وليس هناك من يعتبر.

المسيحيون علامة وطنية فارقة

من هنا تصح التسوية في لبنان وغيره ممن يشبهه، هي الحق والحقيقة، على ما قال مرة كمال جنبلاط، وعمل على ذلك، ولكن قليلاً. ومن هنا قد يصح منا القول، إن المسيحيين والمسيحية، هنا في لبنان، وسوريا والعراق والأردن وفلسطين وتركيا وحتى باكستان... ودعونا من الجهل والتجاهل... هم ضرورة وعلامة وطنية فارقة... هم ضرورة إسلامية ومستوى شرطي في الهوية المركبة حتى لا تكون قاتلة.

وعليه فاللعب على هذه المسافة أو التلاعب بها هو لعب على الكيان والمسلمين معاً. حضوراً وفعالية ووجوداً... وهو استئصال لعلامة في الشخصية اللبنانية ترفع اللبناني المسلم والمسيحي، إلى مقام الشاهد على التميز الذي يأتي من الإدارة الحكيمة للتعدّد ومعالجته الدائمة بالحوار والعيش المشترك على أساس المصالح المشتركة التي تحث على وعي القيم المشتركة وتشغيلها... ما يسمّى بالضرورة بتحصيل معرفة الدين محكومة بمنطق الشراكة والتثاقف الذي يدل على الجميع موجبات الإدعاء في موروثاتهم الملكية الدينية وموانع الإقصاء، ما يشجع على الافتراض بأن مسألة التعدد الديني لو تركت للمتراكم البشري من المعرفة بالدين لما أمكن عيش مشترك ولا تعايش ولا حتى تساكن. غير أنه كان ممكناً ومتحققاً منها... من خلال الرغبة في الحياة التي تكشف شروطها ودافعها من الآخر. والآخر المختلف أكثر ما كان سببا في ذهابنا

الى المعرفة الدينية او المعرفة بالدين من والى ثقافة مجتمعية بيئية مفتوحة وتبادلية انتجناها معا، وقد نعود الى انتاجها معا لاننا لن ننتجها الا معا ولن ينتجنا غيرها، لان الثقافة ذات البعد الواحد قاتلة ومقتولة، هي في منزلة العدم.

هذا عن لبنان الذي يمكن مقارنته بغيره، واختم قولي فيه بأنه وبعيدا عن المبالغة المسيحية والاسلامية في استشعار الضعف المسيحي واستشعار القوة الاسلامية من منظور انشقاقي او ثقافي. وان هناك تحديا صورته هو اننا قد نشجع المسيحيين وبأي طريقة. ولكن من يضمن ان لا يتذابح المسلمون، او ان لا يتذابح اهل المذاهب او الجماعات المختلفة داخل كل مذهب، على اساس ان العنف والالغاء والتجزئة، اذا لم نعالج الحالة باستقطاب الوفاق او الوحدة لن يتوقف في مكان. والحروب المتنقلة داخل لبنان وبين كل جماعات العنف والارهاب دليل ساطع. طبعاً هذا التساؤل يوجه الى المسيحيين على اساس فرضية معاكسة وإن كانت عناصرها غير متوفرة فعلاً.

المسيحيون في مصر والسودان والعراق

الا يدل المشهد اللبناني الفائر الآن على استحالة الركون الى احلام مريضة كهذه الاحلام.

ولنحمل الكلام الى مصر... ومن دون إطالة لان الخوف على مصر وعلى مصيرنا من ورائها شديد. مصر الآن واقفة على حافة انفجار يمحو كل ما علمتنا اياه من جامعة الوطنية المصرية لمكونات الاجتماع المتحد بعبقرية المكان كما وصفها جمال حمدان.

اما السودان فقد نصحه المخلصون منذ أوائل تسعينات القرن المنصرم ان يعجل بالحل والتسوية حتى لا تتفاقم الخسائر والمخاطر!. فلم يستبينوا الرشد الا ضحى الغد... هذه ان استنابوا...

قد تكون المسألة مختلفة حيث اعداد المسيحيين قليلة نسبياً هذا من دون أن أكون راغباً أو مرغباً بالتعبد للأرقام والاعداد، لان المعني هو الغالب وهو الحاكم.

Riyad Nassar Library

وفي العراق مثلاً... وحيث تستفز في قلّة العناية بالمسألة لدى السلطات الحاكمة البائدة والسائدة، وقلة الإهتمام لدى الأهالي... أو عدم الإرتقاء في التفكير والسعي إلى مستوى الخطر أو العيب الذي يكبر.

في العراق تكاد تكون هذه الجماعة المسيحية هي الأكثر أصالة وعراقة عراقية... وهي دون جدال فاعل اساس في معنى العراق ومنجزاته الحضارية في كل حقول المعرفة والمدنية، والتي كلما توغلنا في التاريخ رأيناها امامنا وكأنها الماضي الذي يجب أن نستقبله بالإضافة اليه (لا الغائه ولا التعيش عليه لنهب الآثار)، وكأن حاضر العراق وماضيه القريب جداً ومستقبله الصعب جداً يدعونا الى استدباره بالقطيعة لأنه يبادرنا بالقطيعة... وإني أعلن خوفي من التسييس الذي يبالغ في تصوير الواقع السيىء فيلتقي مع الإستهانة والتهوين من شأن المسيحيين في العراق الذي يبدو وكأنه مطلوب منه أن يغير عادته في الدمج والإندماج أو يبنى على فصل النظام البائد في مصادرة الإثنيات وتهميش الجماعات الدينية المختلفة عن السائد الإسلامي وعن دين القومية العربية أو عن قومية الدين التي شوهت الجدل الثقافي الجميل بين الإسلام والعروبة. كأن المطلوب للعراق أن يغير أصله ودمه ويتنصل من أصالته ومهارته في الإنتاج الحضاري بالتعدد والحوار الدائم والنزوع العميق إلى الحياة والإبداع.

ضعف الدولة المعاصرة والصهيونية

أما الصهيونية... فقناعتي أنها ليست سبباً مؤسساً، والسبب المؤسس هو سلة أسباب أبرزها الآن ضعف الدولة العربية المعاصرة (لا الحديثة) عن تمثيل وتمثّل مكوناتها ما جعلها قابلة للإختزال، أي أنها تختزل وتُختزل.

الصهيونية إذن سبب إضافي ونوعي، وقد تضاعفت فاعليته التفكيكية مي مسعاه الى منع تحقق المثال التعددي الفاضح لعنصريته. تضاعفت بتجزئتنا وحروبنا الدوارة، وتناغمه مع قابليتنا وجهوزيتنا الدائمة لتبادل الإلغاء بذرائع دينية ملفقة أو مكسورة الأعناق في فهمها.

بعيداً عن المقاومة فعلت وفعّلت، فإنه وعلى المدى الطويل إن لم تنخرط المسيحية العالمية بهذه المسألة كلياً وعلى أساس الأولوية، فقد تكون النهاية أشد قساوة علينا جميعاً. ولسوف تكون المسيحية المشرقية المؤسسة هي الأكثر تضرراً.

وهذه هي المسيحية في فلسطين... من خلال المسيحيين الذين نزلت نسبتهم العامة من ٣ ٪ إلى ١٪ وفي القدس نزلوا من ٥٠ الفاً عام ١٩٦٧ إلى ثلاثة آلاف الآن. ما يعني اخلاء القدس من المسيحيين. فأين عاصمة الروح المسيحية إذن؟ وأين مركزها الثقافي وملتقاها بذاتها، بآلامها ورجائها، بجلجلتها وقيامتها وملتقاها بالشركاء في التوحيد والايمان الكبير؟ مع حرص المسلمين على القدس، فإنه اذا ما وقعت الواقعة بالتهويد التام، فهم يستطيع السطحيون منهم أو المتطرفون أن يقولوا: لنا مكّة عاصمة وكفى!... ليس المطلوب من المسيحيين أكثر من تجديد العزم على الإستمرار أو على استئناف المسعى المسيحي الأول لتصحيح الوعي اليهودي باليهودية... من خلال قراءة مسيحية مشتركة تعيد لليهودية روحها التي هربت أو هُرِّبت منها. وهذه عملية حضارية معقدة تبدأ بطلب الشفاء من عذاب الذنب وعقدته التي حُلّت بعقدة...

وأنا هنا أجاهر بما سمعته وقرأته من لسان كبير جداً من قادة المسلمين والشيعة، بأنه ليس من ضرورة مساواة كل مأساة الفلسطينيين بمأساة يهودية أخرى... مطالباً بدولة واحدة وديمقراطية.

هنا بإمكان المسيحية أن تفعل من دون استعجال... وفي الثقافة والإجتماع قبل السياسة وهذا من اجل أن لا يستشري العدوان الصهيوني على المسيحية بتوسيع نطاق المسيحية الصهيونية أو المتصهينة... وتصل الكنائس العظيمة والشجاعة في الغرب وفي أميركا خاصة، ضد هذا العدوان وإلا ثم إلى شعور بالإحباط الذي يترصدها نتيجة ملاحقة الصهاينة لها.

لا بد من تحويل هذه اليقظة المتأخرة إلى علاج ووقاية لكوارث جارية وقادمة بدل النعم الآتية.

Riyad Nassar Library

دور المسيحيين في الحفاظ على القدس

أنا شخصياً ناشط في مؤسسات تعتني أكثر بالقدس... وما سمعته من المعنيين المقصرين من اعترافات فاضحة جعلني أتساءل: لماذا لم تطبق المقاطعة العربية إلا مع القدس ولماذا لم تكن القدس استثناءً؟

وأين كان المال العربي والإسلامي عندما بدأ الكهنة اليونانيون ببيع وتأجير أراضي الأوقاف الأرثوذكسية في فلسطين عموماً... وفي القدس. اما كان بامكاننا أن نؤسس وبامكانيات أكبر وبطريقة أضمن كما أسس المرحوم فيصل الحسيني... أما كان بإمكاننا أن نتحايل كما نتحايل على الدين والدنيا وعلى الدماء والأوطان؟ ونستأجر ونشتري وبأثمان مغرية... وننشط الحياة في القدس؟

ما لم نكف عن المجاملة وتشكيل وفود إسلامية تشكر المسيحيين على موقفهم من محاولة إحراق المصاحف... لنعتقد... تصبح لدينا عقيدة بأن المسيحيين ضرورة إسلامية وأن حمايتهم وحيويتهم وحضورهم وحريتهم مسؤولية إسلامية أيضاً حتى لا يتنصّل المسيحيون من مسؤوليتهم عن كل المشتركات... ويكون المسلمون قد تنصّلوا من مسؤوليتهم عن أنفسهم وإسلامهم ضمناً.

سيداتي سادتي، يبدو لي ولكم قطعاً بأن الدولة المدنية، دولة الأفراد، كانت هي الحل، لأنها تحفظ الجميع بالجميع للجميع... وتسهل تشغيل الدين في حراسة المدينة والمدينة في صيانة الدين... على أساس المواطنة والحرية تحت سقف القانون... و ما زالت هي الحل... ولكن قد يكون الأوان قد فات ليصدق علينا المثل العربي «الصيفَ ضيَّعْتِ اللبن».

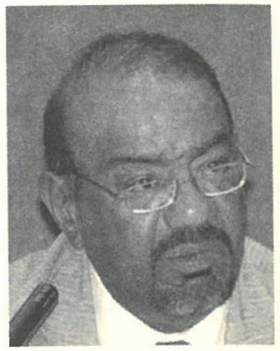

الدكتور نبيل عبد الفتاح

مدير مركز تاريخ الأهرام في القاهرة ومستشار مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في مركز الأهرام ومتخصص في متابعة شؤون الجماعات الإسلامية ورئيس تحرير تقرير الحالة الدينية في مصر. كاتب في عددٍ من الصحف المصرية وله مؤلفات كثيرة تعالج ملفات إسلامية ودينية من بينها «المصحف والسيف» و«سياسات الأديان» و«النص والرصاص».

تراجع الدور المسيحي: الحالة المصرية

يبدو لي أن العنوان الذي يشكل موضوع المداخلة يحمل معه أسئلته وإشكالياته على تعددها، وعلى رأسها السوسيو – دينية، والسوسيو – سياسية، والسوسيو – فقهية ولاهوتية، والسوسيو – تاريخية. ومن هذه الأسئلة على سبيل المثال: ما هو هذا الدور؟ وهل هو في التاريخ كما تجسّد في المجالات الفكرية والإجتماعية والإقتصادية والتعليمية؟ هل هو الدور الثقافي عموماً؟ هل حدث تغيّر في مدى الدور وحدوده وطبيعته؟ والسؤال الذي يطال مفهوم الدور ذاته هو: هل هناك دور مستمر في التاريخ أساساً أم أن الأدوار السياسية والثقافية والاقتصادية متغيرة بطبيعتها، وتختلف من سياقات سوسيو – اجتماعية وجيو – دينية، وجيو – سياسية إلى أخرى ودور العوامل الاجتماعية والسياسية والدينية في إطارها؟

أولاً: الدور والتاريخ والإنجاز

من النوافل القول إنه لا توجد أدوار خارج تاريخها وسياقاته ومحمولاته وضغوطاته على اختلافها، الإجابة السابقة نقولها جهارة من منظور الدرس الأكاديمي والخطاب التاريخي والسياسي المقارن. ثمة أدوار متميزة وهامة للجماعات المسيحية العربية – على تعددها وانتماءاتها المذهبية والمناطقية – في تشكيل وتطور المشرق العربي الحديث، وتتمثل في أنهم شكلوا جزءاً رئيساً من الوجود العربي ذاته – عرقياً وثقافياً

Riyad Nassar Library

واجتماعياً -، وساهموا في تشكيله وتطوره على صعد عدة وعلى رأسها: دورهم في إطار المسيحية الشرقية وأنظمتها اللاهوتية وفكرها، بل واتخذت في عدد من الأحيان أشكالاً من المعارضات ذات الوجه الوطني على نحو ما حدث تاريخياً في المثال المصري منذ مؤتمر خلقيدونيا الذائع الصيت والخلاف حول طبيعة المسيح. شارك المسيحيون العرب في العصر الحديث في أداء أدوار تكوينية وبناءة في عمليات التحول من البنى التقليدية إلى المؤسسات الحديثة، لسبق تعرفهم واتصالهم بالثقافة الأوروبية، ومن ثم لعبوا دور الوسيط بين أوروبا والغرب والمجتمعات العربية، وساهموا في تطوير النخب الثقافية العربية من خلال الترجمات عن اللغات الأوروبية عموماً، والفرنسية على وجه الخصوص. سبقُ اهتمام ومشاركة بعض المثقفين المسيحيين العرب في عملية تجديد اللغة العربية وآدابها من خلال الدراسات اللغوية والنقدية، التي استعارت بعض المناهج الحديثة وطبّقتها، إضافة إلى دورهم الإبداعي في الشعر والقصة القصيرة والرواية والمسرح والسرديات الحداثية عموماً على اختلاف أجناسها ونصوصها. الأدوار الفكرية والإبداعية للمبدعين والمفكرين والنقاد المسيحيين العرب شكلت أحد أبرز وجوه الإستعارات الحداثية العربية التي ساهمت في تفكيك البنيات الأدبية والفكرية التقليدية والمحافظة، ودعم اتجاهات التجديد، ولاسيما في لبنان وسوريا، وكذلك في الحالة المصرية من خلال بعض الأقباط وكذلك عبر هجرة «الشوام»، ودورهم في مجالات إصدار الصحف الحديثة ودور النشر، وفي تأسيس حركة المسرح والسينما، وتفاعلهم المثمر مع الواقع المصري التعددي الإسلامي – المسيحي، ومن ثم ساهموا بفعالية في تشكيل الفضاءات الثقافية الحداثية المصرية والعربية.

نستطيع القول من دون مبالغة إن دور الوسيط التاريخي التقليدي تحول إلى عامل لتحفيز العقل العربي على التعامل مع متغيرات وصدمات العصر الحديث على تعددها، ولاسيما في مجال منظومات الأفكار، والهندسات القانونية والسياسية والإقتصادية والجمالية والمعمارية. ويبدو لي أن دورهم المتميز ساهم بفعالية أيضاً في تأسيس المؤسسات الثقافية والتعليمية والصحية من خلال الدور الهام الذي لعبته الكنائس – والإرساليات الأجنبية وكذلك الجمعيات الأهلية والطوعية المسيحية في هذا الصدد – وكذلك دورهم في المجال الاقتصادي والتجاري على نحو ما يشهد به تاريخ المشرق العربي.

مستويات الدور النهضوي لمسيحيي مصر:

تجلّى الدور النهضوي أو الحداثوي للمسيحيين العرب، في الكثير من المستويات ومنها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

١- دور النخبة القبطية - المسيحية المصرية في عمليات بناء الدولة - الأمة في مصر، وفي بناء أسس ومؤسسات وقيم التكامل الوطني وتشكيل مقومات الأمة الحديثة التي تتجاوز الولاءات والإنتماءات الأولية على اختلاف مصادرها المرجعية وتوجهاتها.

٢- مساهمتهم في مجال تأسيس الفكرة والحركة القومية العربية الجامعة، وفي إنتاج الأفكار العروبية وفى العمل القيادي الإيديولوجي والتبشيري والحركي، وذلك كنتاج لوعيهم السياسي والإجتماعي بخصوصية الأمة العربية وضرورات تحررها التاريخي من إطار الحكم العثماني، والنظام المللي الذي طبقته في المشرق العربي.

٣- مساهمتهم النشطة والتكوينية في تشكيل الحركات الوطنية الإستقلالية مع الغالبية من أخوتهم ومواطنيهم المسلمين إزاء الإحتلال الأجنبي في المشرق العربي، أو كما تجسد في دور الأقباط والكنيسة الأرثوذكسية الوطنية في إطار الحركة الوطنية الدستورية في مواجهة الاستعمار البريطاني والمطالبة بالاستقلال.

٤- دور المسيحيين العرب المؤثر في تشكيل الحركات اليسارية الماركسية والقومية، وفي إطار المقاومة الفلسطينية وطلائعها المتعددة، سواء على المستوى الإيديولوجي أو القيادي لمنظمات المقاومة الفلسطينية المسلحة. يبدو أيضاً الدور المسيحي الفلسطيني في تثبيت الوجود الفلسطيني في القدس، وسعيهم الدائب للحفاظ على طابعها الثقافي والقومي العربي.

٥- دورهم المتميز في عمليات التنمية، وفى إطار نظام المشروع الخاص قبل وبعد صعود ونهاية الأنظمة الاشتراكية التدخلية في بعض البلدان العربية، وهو ما يبرز في المثال المصري.

Riyad Nassar Library

٦- دورهم الطليعي والرائد في إنتاج الوعي العربي الحديث للعرب بوصفهم أمة واحدة وذلك لدى الصفوات السياسية والاجتماعية، وبعض الشرائح الاجتماعية الوسطى – الوسطى، والوسطى – الصغيرة. ويتمثل هذا الدور المتميز في نقل المفاهيم السائدة حول الأمة والجماعة من المجال المرجعي الديني الذي يركز على الانتماء الديني الإسلامي – ولاسيما السني الأكثري – كموحد ورابط للأمة الإسلامية إلى مجال مفهومي ودلالي حداثي بامتياز يركز على مفهوم الأمة الحديث والمرتبط بتطور النظام الرأسمالي وتشكيلاته الإقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومفهوم الدولة القومية الحديثة التي تعتمد على اتساع السوق الرأسمالي من ناحية وتمدد الدولة والجدل والتأثير المتبادل بين كليهما. هذا دور مؤثر في تاريخ تطور نظم الأفكار في العالم العربي من منظومات المفاهيم التقليدية – الفقهية واللاهوتية إلى مجال المنظومات الحداثية دستورياً وسياسياً.

٧- شكلوا على صعيد الحياة الاجتماعية، ولا يزالون دور رافعة إصلاح وتطوير أنماط الحياة الاجتماعية على الصعد «الفردية» والشخصية، أو على المستويات الاجتماعية.

كان الدور المسيحي التاريخي في مجالات التحول التجديدي والحداثي المبستر – أو المعاق فيما بعد- تعبيراً عن استجابات مسيحية وطنية ذات وجه إنساني، إزاء تحديات الحياة في سياقات تطور الحركات الوطنية والتطلع إلى تأسيس دول ومؤسسات ومجتمعات تنشد الحداثة ووجوهها السياسية والإجتماعية والفكرية، وتجلياتها في المشاركة في تشكيل أنماط الحياة والتفاعل المشترك وتوجيهها في أطر دينية ومذهبية واجتماعية متعددة. إن الأدوار التاريخية المبرزة للمسيحيين العرب في مجالات هامة تعود إلى كثير من الأسباب وعلى رأسها:

أ- وعيهم بأنفسهم كأقلية على مستوى الخصوصية الدينية والمذهبية في وسط إسلامي أكثري، وفى الوقت ذاته بدورهم كجزء لا يتجزأ من النسيج الإجتماعي والثقافي العربي على تعدده واختلافاته.

ب- شكّل دورهم الوطني وسعيهم مع المسلمين للإستقلال، الإطار الجامع والداعم لوجودهم التاريخي والإجتماعي والثقافي والسياسي.

ج- ساهم المسيحيون المصريون والشاميون في عمليات بناء الدولة – الأمة في مصر، منذ محمد علي وإسماعيل باشا ونوبار باشا وشريف باشا، وحتى الحركة الوطنية الدستورية المعادية للإستعمار البريطاني، وساهموا بفاعلية في تأسيس التجربة النيابية في المرحلة شبه الليبرالية ١٩٢٣ – ١٩٥٢.

د- شكلت مساهمات الأقباط المصريين عملاً رائداً في عمليات بناء دولة القانون، وخصوصاً في ظل التطور القانوني المصري الحديث منذ إسماعيل باشا، وحتى نهاية «الليبرالية المصرية» – إذا جاز التعبير – عام ١٩٥٢ في مصر. انتقل المجال القانوني من النظام القانوني التقليدي – ذي المرجعيات الدينية والفقهية – إلى النظام القانوني الحديث، الذي يعتمد على مفهوم الشخص القانوني، والمراكز القانونية، ومن ثم الانتقال من مفهوم الرعية – الرعايا إلى مفهوم المواطنة والمواطنين ودولة القانون، وتم إلغاء نظام الجزية، وانخراط غالب المصريين من دون تمييز ديني، في إطار المؤسسة العسكرية الوطنية. لا شك أن هذا التطور القانوني، هو تعبير عن تطور سياسي وفكري بالغ الأهمية، انعكس إيجاباً على دور المسيحيين المصريين والعرب على اختلاف بعض أوضاعهم وتمايزها أو تشابهها.

ثانياً: تراجع الدور: محاولة في التفسير

ثمة مقاربات كثيرة سعت للإجابة على السؤال الرئيس المطروح ألا وهو لماذا تراجع دور المسيحيين العرب في المشرق العربي عموماً والمصريين على وجه الخصوص؟

ثمة من وجهة نظر الباحث، عدد من الأسباب التي تطرح في بنية الخطاب العربي حول مسألة تراجع دور المسيحيين العرب، وعلى رأسها ما يلي:

١- التهميش السياسي للمسيحيين العرب والمصريين وتراجع وزنهم السياسي النسبي في إطار تشكيل بعض الحكومات وتركيبة البرلمانات العربية، ومؤسسات المشاركة السياسية، وخصوصاً في المثال المصري.

٢- أدت ثورة المعلومات والإتصالات وانتقال العالم من القرية العالمية الواحدة إلى الغرفة «العولمية» ثم إلى نظام الحاسوب والوسائط المتعددة الواحد «عولمياً»، إلى اتساع قاعدة تعلم اللغات الأجنبية مما أدى إلى وهن شديد في دور الوسيط الثقافي الحداثي للمسيحيين العرب في الترجمة ونقل بعض بنيات الأفكار الجديدة والوافدة واستعارتها في عدد من المجالات.

٣- تزايد مؤشرات الهجرة من المشرق العربي إلى الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية، واستراليا ونيوزيلاندا، وذلك كنتاج للعنف ذي الوجوه الدينية والمذهبية لبعض الجماعات الإسلامية المسلحة والمقاتلة. وغياب آفاق لتطور مستويات الحياة الاجتماعية على نحو يشبع تطلعات الفئات الوسطى الوسطى ومصالحها، وبعض من أبناء الفئات الوسطى الصغيرة.

٤- انتشار ثقافة الخوف من الآخر الإسلامي وسط المسيحيين المصريين والعرب، كنتاج للتراكم التاريخي لخطابات فقهية وسياسية متزمتة وبعض ممارسات تمييزية أو اقصائية إزاء المسيحيين في المشاركة السياسية، وفي تقلد بعض الوظائف العليا في أجهزة الدولة، وفي تشكيل الحكومات المتعاقبة في مصر مما شكل ظاهرة سياسية سلبية في التكامل الوطني.

٥- نمو الجماعات الأصولية الإسلامية السياسية والراديكالية، وتراكم بعض الممارسات العنفية إزاء المسيحيين، والإعتداء على بعض دور العبادة وروادها من المؤمنين بها وذلك من خلال عمليات قتل وجرح وحرق... إلخ، بكل الآثار السلبية في الوعي شبه الجمعي لشرائح اجتماعية غالبة من المسيحيين العرب، والأقباط المصريين.

٦- أثرت بعض العوامل الإقليمية والخارجية في النظام الإقليمي على أوضاع المسيحيين العرب، ولاسيما في أعقاب أحداث الحادي عشر من ايلول ٢٠٠١ في الولايات المتحدة، ثم احتلال العراق، والتوترات الإقليمية بين بعض اللاعبين الإقليميين من الدول، أو أطراف غير دولتية، فضلاً عن بعض أعمال العنف ذات الوجوه الدينية أو المذهبية، التى أدت إلى إشاعة بعض الخوف لدى بعض المسيحيين العرب حول مستقبلهم كجماعات ومآلاتهم وأبنائهم في الحياة عند حافة الخطر.

٧- استخدام بعض الجماعات الأصولية الإسلامية الراديكالية – كتنظيم القاعدة وأشباهه ونظائره في العراق – العنف إزاء بعض دور العبادة ورجال الدين، والمواطنين المسيحيين، وذلك على الرغم من الحياد السياسي لهم بين الفصائل والجماعات الدينية والمذهبية المتصارعة على الساحة السياسية العراقية، أو اغتيال بعض رجال الدين الكاثوليك في الجزائر.

٨- الإخفاق في عمليات بناء الدولة - الأمة في بعض الدول والمجتمعات العربية، بكل انعكاسات ذلك على بناء أسس ومؤسسات التكامل الوطني الداخلي، ومن ثم على الحالة المواطنية، وتجسداتها السياسية والقانونية والاجتماعية... إلخ. ومن أبرز الأمثلة على ذلك: (أ) الإخفاق التاريخي في الحالة السودانية حيث عجزت الصفوة التقليدية – مؤسسة السيدين الميرغنية والمهدية – و«الحديثة» في بناء الدولة - الأمة ومؤسساتها، بل تطورت الأوضاع إلى حرب أهلية ممتدة، ومؤشرات على انفصال الجنوب السوداني عن شماله المسلم في استفتاء تقرير المصير في سنة ٢٠١١، بل ونشوب نزاعات عرقية - دينية بين الإسلام العربي في قبائل الوسط النيلي الثلاث الكبرى وفروعها مع الإسلام الإفريقي وقبائله الإفريقية في إقليم دارفور. وثمة بعض عوائق وتمييزات جلية إزاء المسيحيين الأقباط في الحالة المصرية، على سبيل المثال لا الحصر.

الأسباب سالفة السرد تتسم بالعمومية، ومن ثم تتجاوز خصوصيات الحالات المسيحية العربية على تعدّدها وتمايزاتها واختلافاتها، ويمكننا أن نرصد أسبابها من منظور الخصوصية المصرية على نحو ما سوف نشير إليه فيما بعد. ويبدو مهما على المستوى البحثي والسياسي المقارن درس ومقاربة الحالات الأخرى: السودانية، والعراقية، والسورية، واللبنانية، والفلسطينية، والأردنية. وهي مقاربة هامة لفهم مؤشرات تراجع الدور وليس نهايته، وارتباطه بالمصائر السياسية والثقافية والاجتماعية للإقليم ككل، وللمشرق العربي على وجه الخصوص، ولاسيما في ضوء مآلات وتطورات الدولة والحركات الإسلامية السياسية وبنياتها الفكرية وغيرها من القوى السياسية الأخرى ومدى تطور عمليات الدمقرطة من أعلى المستويات إلى أكثرها عمقاً وشمولاً وقاعدية على المستوى البنائي. إن السعى لفهم خصوصية دور المسيحيين في المنطقة تتطلب إيلاء أهمية خاصة للحالة المسيحية المصرية، وخصوصاً في المرحلة الراهنة.

Riyad Nassar Library

ثالثاً: المشاركة الفعالة للمسيحيين المصريين في الدولة والمجتمع

إذا كان تراجع دور المسيحيين العرب هو تعبير عن الحداثة الجريحة والمبتسرة، فإنه الوجه الآخر لأزمات دولة القانون والحق في مجال التطبيق ووهن روح المواطنة وقيمها، بل وتراجع الروح المواطنية في علاقات الدولة بالمواطن، والمواطنين بعضهم بعضاً في الحياة اليومية في كثيرٍ من الأمثلة وعلى رأسها النموذج المصري الذي تعرض لأزمات تاريخية منذ ثورة مصر الوطنية عام ١٩١٩، وحول دستور ١٩٢٣ والنظام البرلماني.

السؤال الذي يطرح دائماً لماذا تراجع النموذج المصري الحديث للاندماج والتكامل الوطني، وحول المواطنة، وأدى إلى تراجع دور الأقباط المسيحيين – على اختلاف مذاهبهم – في المجال العام السياسي على وجه التحديد؟

يمكن إيجاز رأينا الذي سبق لنا إبداءه في كثيرٍ من المؤلفات حول تطور الحالة الدينية في مصر فيما يلي:

يمكن مقاربة موضوع تراجع دور الأقباط التاريخي في الحياة السياسية المصرية من خلال التمييز بين المرحلة شبه الليبرالية ١٩٢٣ – ١٩٥٢، ثم المرحلة الجمهورية والنظام التسلطي ١٩٥٢ – ٢٠١٠، وداخلها بين المراحل الثلاث الناصرية، ثم الساداتية، ثم مرحلة حكم الرئيس حسني مبارك وذلك فيما يلي:

المرحلة شبه الليبرالية ١٩٢٣ – ١٩٥٢:

شكل الأقباط أحد أركان الحركة الوطنية الدستورية وكفاحها نحو الاستقلال الوطني عن بريطانيا، ومن ثم كانوا جزءاً لا يتجزأ من الصفوة السياسية الحاكمة والجماعة الثقافية، ومن بناة أجهزة الدولة المدنية الحديثة مع أخوتهم المصريين المسلمين، وترتب على ذلك مشاركتهم الفاعلة في إطار الحياة الحزبية وعلى رأسها حزب الحركة الوطنية - الوفد. إن فعالية دور الأقباط ارتبط بدورهم الاقتصادي الناشط بوصفهم جزءاً من طبقتي كبار ملاكي الأراضي الزراعية، والطبقة شبه الرأسمالية.

من ناحية أخرى شاركوا في حركة إنشاء الجمعيات الطوعية والأهلية في مجال التعليم والصحة وغيرها من الخدمات الاجتماعية، كإنشاء العيادات والمستوصفات والمستشفيات التي كانت تقدم خدماتها للمواطنين جميعاً بلا تمييز بينهم على أساس ديني.

في مجال الثقافة لعب الأقباط المصريون، والمسيحيون الشاميون دوراً بارزاً في الحياة الفنية والمسرحية والسينمائية وفي التمثيل، وفي مجال الآداب وفروعها على اختلافها، وبعضهم لعب ولا يزال دوراً هاماً في تدريس الآداب الأجنبية – الإنكليزية والفرنسية والإيطالية – في الجامعات المصرية، ومن ثم تشكيل الكوادر المصرية في هذا الصدد، إضافة إلى أدوارهم الهامة في مجال الطب والصيدلة والهندسة.

تعود أسباب توسع هذا الدور البنائي للأقباط في المرحلة شبه الليبرالية على سبيل المثال لا الحصر، إلى:

أ- الثقافة شبه الليبرالية، وبيئة الانفتاح الفكري على التعدديات الدينية والمذهبية والثقافية، في ظل وجود بعض الجاليات الأجنبية، وبعض الشوام، وبعض المتمصرين من ذوي الأصول الأجنبية على نحو أدى إلى بيئة تتسم بالاعتدال وتبادل القيم والأفكار والجدل العام الذي اتسم بالدينامية والحيوية الفكرية بما فيها الجدل حول الهوية المصرية ذاتها، وهل هي الفرعونية أو المتوسطية أو المصرية أو العربية أو الإسلام.

ب- شيوع بعض من روح الإصلاح والانفتاح الديني الإسلامي والمسيحي من قبل رموز بعضهم داخل المؤسسة الأزهرية، ومن قبل خريجي دار العلوم ومدرسة القضاء الشرعي، وداخل الكنيسة الأرثوذكسية، نظر لدور العلمانيين الأقباط الناشط في إدارة شؤون الكنيسة المالية والتنظيمية، وفي الحياة السياسية والاقتصادية وإنشاء الجمعيات الأهلية... إلخ.

ج- سيادة قانون الدولة الوضعي الحديث والتمايز بينه وبين المجال الديني إلا في ما ندر، والاستثناء تركز على مجال قوانين الأحوال الشخصية للمصريين المسلمين والأقباط الأرثوذكس والكاثوليك والبروتستانت، واليهود المصريين الربانيين

والقرائين. في هذا الصدد يمكن ملاحظة أن لائحة تموز ١٩٣٨ للأحوال الشخصية اتسمت بروح انفتاح وإصلاح مستمدة من مصدرين أولهما: الانفتاح الفكري والديني ودور المجالس الملية، وثانيهما: الرجوع إلى الموروث الإصلاحي للبابا كيرلس الرابع، والقس فيلثاوس عوض أستاذ حبيب جرجس الذى أسس مدارس الأحد.

د- نمو واتساع قاعدة التعليم في الوسط القبطي مما ساعد على حركية وحيوية دورهم واهتماماتهم بالشأن العام، ناهيك عن تطور وعيهم الاجتماعي والسياسي ومشاركتهم في الحياة السياسية حول حزب الوفد بفاعلية ملحوظة.

هـ- وعي النخبة السياسية المصرية الحاكمة - على مختلف توجهاتها ومكوناتها السياسية ومصادرها الاجتماعية والدينية - بطبيعة النظام السياسي والبرلماني وطابعه العلماني، والنصوص الدستورية التي تتصل بالمساواة بين المواطنين والحرية الدينية. ولا شك أن الوعي السياسي والاجتماعي «الحداثوي» بطبيعة الدولة القومية الحديثة، برز وبوضوح في التمييز الوظيفي بين المجال السياسي العام، وبين المجال الديني وعدم الخلط في ما بينها، وهو ما برز وبوضوح من خلال موقف الزعيم الوطني الكبير مصطفى النحاس من موضوع الخلافة الإسلامية. من ناحية أخرى موقف الطبقة السياسية الرافض للدور السياسي لجماعة الإخوان المسلمين وهو ما أدى إلى حلها ثم اغتيال المرشد العام الأول حسن البنا. يمكن أيضاً استخلاص الوعي بالطبيعة الحداثية والعلمانية للدولة والقانون ما تم من مناقشات اللجنة التشريعية في مجلس الشيوخ أثناء النقاش حول مشروع القانون المدني المصري الذي أعده عميد الفقه القانوني المصري عبد الرزاق السنهوري والفقيه الفرنسي ادوارد لامبير، وخصوصاً بينه وبين المستشار حسن الهضيبي - المرشد العام الثاني لجماعة الإخوان المسلمين بعدئذ، والمستشار صادق فهمي وأفكارهم العامة حول ضرورة تطبيق نظام الشريعة في مجال المعاملات، والجدل الذي ثار بين هؤلاء والسنهوري، وبينه وبين حامد زكي الفقيه القانوني البارز آنذاك والذي رأى أن القانون المدني أوروبي المصدر، في مجال نظرية العقود والالتزامات، ومن ثم ضرورة عدم الالتفات إلى بعض الأفكار العامة حول تطبيق الشريعة الإسلامية. وأن ارتباط مسألة السعي نحو الاستقلال الوطني في الحركة القومية المصرية بالمسألة الدستورية وبناء الدولة الحديثة وأجهزتها على النسق والمثال

الأوروبي وفق مفاهيم التقدم والتطور والتحديث ساعد على دعم وتنشيط حيوية الأقباط ومشاركتهم في الحياة السياسية.

و- الطابع الثقافي والاجتماعي والديني المتعدد للحياة في المدينة المصرية وتشكل ثقافة مدينية، ذات طابع وتطلعات وانفتاح كوزموبوليتاني كما في القاهرة والإسكندرية، وبعض المدن المصرية الأخرى، ومن ثم شكلت أوعية للتفاعل والحياة المشتركة، وبوتقة للاستعارات الثقافية بين تعددياتها على اختلافها وتنوعها. يمكن القول إن ثمة تشكلاً آنذاك لرأسمال مديني ومدني اجتماعي شكل أحد قواعد حركة ونشاط المسيحيين المصريين والشوام واليهود في الحياة المصرية.

كانت البنية السياسية والفكرية والإجتماعية محفزة على المشاركة وتنشيط الوجود التاريخي والمستمر للمسيحيين المصريين بالحضور الفاعل في السياسة والثقافة والإقتصاد والزراعة ضمن حركة الشعب والأمة الواحدة الموحدة.

بدايات التراجع في المرحلة شبه الليبرالية

أود هنا أن أطرح بعض الملاحظات حول بدايات تآكل الرأسمال السياسي والإجتماعي المدني الذي تشكل خلال المرحلة شبه الليبرالية بين ١٩٢٣ و١٩٥٢، والذي تمثّل فيما يلي:

١- تراجع مشاركة أبناء الفئات الوسطى - الوسطى، والوسطى - الصغيرة القبطية في الحياة السياسية، وخصوصاً الترشح في الإنتخابات العامة، بالنظر إلى سيطرة كبار ملاك الأراضي الزراعية، وشبه الرأسمالية على الأحزاب السياسية عموماً، وعلى حزب الوفد على وجه التحديد، وهو ما أدى إلى عدم قدرتهم على مواجهة تكاليف عمليات الترشح وأعبائها.

٢- شكّلت جماعتا الإخوان المسلمين، وشباب محمد مصدراً للقلق والمخاوف في بعض الأوساط المسيحية إلى حد ما، ولاسيما منظوراتهم الإيديولوجية الإسلامية السياسية حول مسألة تطبيق الشريعة الإسلامية، ومن

ثم التأثير السلبي لذلك على أوضاع الأقباط وحقوقهم، وعلى دورهم السياسي والإقتصادي والإجتماعي. تزايدت المخاوف مع بعض عمليات العنف التي مارسها التنظيم الخاص للجماعة. ولا شك أن هذه المخاوف القبطية استمرت مع الزمن وخصوصاً في ظل المرحلة الراهنة.

٣- ظهرت بعض الأحزاب المسيحية، ومنها على سبيل المثال الحزب الديموقراطي المسيحي بقيادة رمسيس جبراوي المحامي الذي ناهض حزب الوفد، وكان موالياً للقصر الملكي. ويذهب الأستاذ أبو سيف يوسف إلى أنه في الفترة ما بين ثورتي ١٩١٩ — ١٩٥٢ «سوف نجد أن سيرورة التوحيد أو التكامل القومي قد واجهت تطورات معاكسة من شأنها أن تعمق الشقاق بين المسلمين والقبط». إن هذه التطورات عبرت عنها بعض الظواهر التالية:

- التراجع والإختفاء التدريجي للقيادات السياسية المدنية في صفوف الأقباط وانتقال مركز الثقل تدريجاً — وواقعياً — إلى القيادات الدينية.

- ترسّخت بعض تصورات، حتى في صفوف المثقفين من الأقباط، مؤداها أن هدف جماعة الإخوان المسلمين هو «القضاء على الأقباط» ثم ما يمكن أن تدفع إليه هذه التصورات من مظاهر الإنطواء على الذات وتعميق النزعة الطائفية في صفوف الأقباط» (أنظر أبو سيف يوسف، الأقباط والقومية العربية، الطبعة الأولى تموز ١٩٨٧ ص ١٤٣، الناشر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت).

٤- انخراط بعض الأقباط في إطار الحركة الماركسية والإشتراكية المصرية، والبعض الآخر اختار إصلاح أوضاع الكنيسة القبطية الأرثوذكسية من خلال الدخول إلى النظام الرهباني والحياة الديرية كمدخل لتطوير المؤسسة الدينية.

وجيز ما تقدم استمرارية تمتع الأقباط المسيحيين، والمسلمين بالمساواة والحقوق السياسية للمواطنية السياسية، على الرغم من بعض الجروح التي أصابت الجسد السياسي والثقافي للنموذج المصري في الإندماج القومي.

رابعاً: الدور المعتقل في ظل النظام الناصري ١٩٥٢ — ١٩٧٠

بدأت مصر عقد الخمسينات من القرن العشرين بحرق كنيسة في مدينة السويس والإعتداء على المدرسة القبطية هناك، ومصرع ثلاثة ماتوا حرقاً وبعض الأحداث الأخرى. (أبو سيف يوسف، المرجع سابق الذكر ص. ١٤٣ والمرجع المشار إليه في هامش ١٧١)، وذلك على نحو كشف عن مؤشر افتتاحي لتغير في تركيبة التعايش والإندماج الوطني المصري. بعد قيام ثورة تموز ١٩٥٢ بدأت تظهر مشكلة الدور السياسي للأقباط في النظام السياسي الجديد، وذلك لكثير من الأسباب ويأتي على رأسها ما يلي:

١- عدم مشاركة الأقباط في تنظيم الضباط الأحرار إلا ضابطاً برتبة ملازم من الصف الثاني من الحركة هو شكري فهمي جندي، ومن ثم شعر بعض الأقباط بأنهم بعيدون عن قادة النظام الجديد وتركيبته، وربما يعود ذلك إلى طبيعة المنظمات السرية، ولاسيما في الأطر العسكرية والجيوش حيث السرية والمعرفة المباشرة أحد أبرز معايير التجنيد للمنظمات العسكرية.

٢- وجود عناصر من جماعة الإخوان المسلمين في تركيبة عضوية الضباط الأحرار، وظهور بعض من التنسيق بين الجماعة والضباط الأحرار، ولجوء عبد الناصر إلى ضم عناصر إخوانية في الحكومة بعد انشقاقها عن الجماعة وصراع النظام الجديد معها.

٣- بدء الصراع على الدين عموماً والإسلام في العمليات السياسية للنظام، كمصدر للشرعية السياسية، وأداة للتعبئة الاجتماعية والسياسية، وفي تسويغ الخطاب السياسي، وفي مشروع التنمية، وذلك في محاولة لاحتكار الدين الإسلامي في السياسة المصرية في إطار الصراع مع جماعة الإخوان المسلمين. واستخدم النظام الإسلام في السياسة الخارجية المصرية في الإقليم وإزاء الدول الإسلامية وهو ما استمر في المراحل الساداتية وفي ظل حكم الرئيس حسني مبارك.

٤- بدأت ظاهرة عزوف الأقباط عن المشاركة السياسية، وخصوصاً الترشح في البرلمان، وفشل نظام الدوائر المغلقة، ثم نظام المقاعد العشر المخصصة للتعيين من قبل رئيس الجمهورية في دساتير الجمهورية بمراحلها الثلاث.

٥- أدت السياسات الإجتماعية التي انتهجها النظام الجديد إلى تصفية طبقتي كبار ملاك الأراضي الزراعية والطبقة شبه الرأسمالية من خلال سياسة الإصلاح الزراعي، والتأميمات وهو ما أثر على دور الأقباط في تشكيل الطبقة السياسية المصرية، وبدأت بدايات هجرة بعض هؤلاء إلى أوروبا والولايات المتحدة الأميركية على نحو أثر على بعض التكنوقراط والبيروقراط الأقباط من أبناء الفئات الوسطى - الوسطى، وبعدئذ الوسطى - الصغيرة في أوائل عهد الرئيس أنور السادات ومرحلة حكم الرئيس مبارك بعدئذ.

٦- استمرت ظاهرة التعبئة السياسية والسياسات الاجتماعية على نحو أدى إلى اتساع قاعدة المستفيدين من أبناء الفئات الشعبية المسيحية، ومن ثم تمتعوا مع المصريين المسلمين ببعض من ثمار التنمية والحقوق الإجتماعية للمواطنة، ولكن في ظل قيود على حقوق المواطنة السياسية، والحرية الدينية وخصوصاً في مجال بناء دور العبادة وترميمها التي استمرت حتى الآن خاضعة للخط الهمايوني ثم إلى شروط العزبي باشا وكيل وزارة الداخلية العشرة مذّاك وإلى صدور القرار الجمهوري بإسناد قرارات إنشاء الكنائس وترميمها إلى المحافظين ولا تزال بعض التوترات تثار بين الحين والآخر بين بعض المحافظين وبعض الأساقفة.

٧- في ظل تصفية وضعف دور السياسيين والمدنيين الأقباط في السياسة المصرية قام النظام بالاعتماد على مجموعة من التكنوقراط الأقباط كوسطاء بين الدولة وبين الكنيسة القبطية، وعلى رأسهم الدكتور كمال رمزي استينو نائب رئيس الوزراء ووزير التموين، وآخرين.

ترتب على النظام التسلطي وثقافة التعبئة والحشد السياسي عزوف الأقباط عن المشاركة السياسية، وانزواؤهم داخل المجال الديني والمؤسسة الدينية عموماً والأرثوذكسية على وجه الخصوص.

خامساً: ضعف المشاركة السياسية للأقباط في ظل النظام الساداتي

شهدت مرحلة حكم الرئيس السابق أنور السادات، ضعفاً شديداً للمشاركة السياسية للأقباط، وذلك لكثير من الأسباب التي نسوق بعضها فيما يلي:

١- استمرارية تسييس الدين عموماً والإسلامي في المجال العام السياسي، وفي نظام الشرعية كأحد أبرز مصادرها، وفي أداء أدوار تعبوية، وفي التبرير للخطاب الرسمي، والقرارات السياسية الرئيسية، وفي مجال التوازن السياسي مع اليسار والناصريين، وكأحد أدوات السياسة الخارجية المصرية تجاه العالمين العربي والإسلامي.

٢- التغير في النظام الدستوري والنص في المادة الثانية على أن مبادئ الشريعة الإسلامية مصدرٌ من مصادر التشريع، ثم التعديل الذي تم عام ١٩٨٠ على أنها المصدر الرئيسي للتشريع، بكل انعكاسات ذلك على الوعي القبطي شبه الجماعي إزاء عملية تديين التشريع وأسلمته واحتمالات تأثر أوضاع الأقباط القانونية في ضوء هذه المادة في صياغتها الأولى وتعديلها الثاني.

٣- بروز ظواهر العنف ذي الوجوه الطائفية والدينية إزاء الأقباط ودور عبادتهم من حرق وضرب وقتل منذ الفتنة الطائفية في الزاوية الحمراء وحتى الآن.

٤- التوترات الطائفية على الأرض، وفي بنية بعض الخطابين الديني الإسلامي والمسيحي والخطاب السياسي الساداتي، ومقولته الذائعة إنه رئيس مسلم لدولة مسلمة بكل آثار ذلك على الوعي القبطي الجماعي.

٥- ارتفاع معدلات هجرة الأقباط المتعلمين من الفئات الوسطى - الوسطى، والوسطى - الصغيرة إلى الولايات المتحدة وكندا وأوروبا واستراليا ونيوزيلندا.

٦- تزايد الحضور السياسي والديني لجماعة الإخوان المسلمين، والجماعات الإسلامية الراديكالية في المجال العام، وكذلك في الجامعات وفي بعض مظاهر أسلمة المجال العام السياسي والحياة الاجتماعية.

٧- تآكل الرأسمال المدني السياسي والاجتماعي لصالح تنامي عمليات تراكم رأس المال الديني وتمدده في الفراغ السياسي الذي شاع في مرحلة حكم الرئيس أنور السادات وما بعدها.

٨- أدت سياسة الانفتاح الاقتصادي إلى عودة الروح إلى بعض العائلات القبطية البورجوازية إلى مجال العمل الاقتصادي الخاص، وتنامي هذا الدور، ولكن في ظل تراجع دورهم السياسي.

٩- عزوف الأقباط عن المشاركة السياسية أدى إلى تمحور حركتهم في المجالين الاقتصادي والمهني، والتمركز النسبي لهم داخل المؤسسات الدينية المسيحية، وأدى ذلك إلى تمدد دور البابا شنودة الثالث وبعض كبار الأساقفة في المجال السياسي وفي التعبير عن الخطاب المسيحي المصري، مما أدى إلى توترات مع الرئيس أنور السادات، وإلى أزمة إرسال البابا إلى أحد الأديرة، وتعيين لجنة من بعض الأساقفة لإدارة شؤون الكنيسة.

سادساً: عنف الإسلام الراديكالي ضد الأقباط وأسلمة المجال العام

يمكن اعتبار المرحلة الممتدة منذ اغتيال الرئيس محمد أنور السادات ١٩٨١ – ٢٠١٠ هي مرحلة الصراع الضاري والمناورات وبعض التواطؤات والتحالفات بين الدولة والحركة الإسلامية السياسية بجماعاتها وفصائلها ومنظوماتها الإيديولوجية كافة، مرحلة حصار وتراجع لدور الأقباط كمواطنين في المجال العام السياسي كنتاج لتزايد معدلات العنف ذي التبريرات الدينية والوجوه الطائفية إزاء بعض الكنائس أو بعض الأفراد. في الوقت ذاته نستطيع أن نعتبر أن تراجع الدور القبطي في المجال العام السياسي أدى إلى تمدد دور المؤسسة الدينية الأرثوذكسية ونفوذها في المجال العام، وذلك من خلال علاقاتها مع الدولة وأجهزتها من أجل تحقيق مصالح الأقباط والكنيسة.

هذا النمط من العلاقات الوثيقة لا يعني خلوها من بعض التوترات أو الأزمات بين كليهما في بعض المشكلات وخصوصاً تلك المتعلقة بتغيير الديانة أو بأنشطة أقباط المهجر وخطابهم السجالي مع الدولة وتظاهراتهم الاحتجاجية إثر كل واقعة ذات مدلولات «طائفية»، ولاسيما خلال الأعوام الأخيرة من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

نستطيع تحديد أسباب تراجع دور الأقباط سياسياً على سبيل التمثيل لا الحصر فيما يلي:

١- تزايد موجات عنف الجماعات الراديكالية الإسلامية على امتداد عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي ومواقفهم الخطابية الدينية وممارساتهم العنفية

– العنف اللفظي والخطابي الفقهي المؤدلج والعنف المادي – إزاء المسيحيين، وهو الأمر الذي أدى إلى الاعتصام الروحي من غالبية الأقباط بالمؤسسة الدينية.

٢- أدت المواجهات الضارية بين أجهزة الدولة الأمنية والجماعات الإسلامية الراديكالية إلى فتح المجال لحركة الإخوان المسلمين للعمل السياسي من داخل بعض الأحزاب السياسية المشروعة – الوفد ١٩٨٤، والعمل والأحرار ١٩٩٥ – أو من خلال وضعية المستقلين، ودخلوا مجلس الشعب. من ناحية ثانية ظل الإخوان المسلمون يشكلون جماعة سياسية محظورة من الناحية القانونية وذلك حتى تستطيع الدولة مواجهة الجماعة تحت مظلة الحظر القانوني. تمددت الجماعة سياسياً واجتماعياً في المنظمات النقابية المهنية للفئات الوسطى كنقابات المحامين والمهندسين والأطباء والصحافيين. شكلت الجماعة وإيديولوجيتها وبرامجها السياسية والانتخابية أحد أبرز الهواجس القبطية وآخرين من العلمانيين المسلمين، نظراً لمواقفها السلبية من وضعية الأقباط والمرأة وعدم السماح لهما بتقلد منصب رئيس الجمهورية، وذلك وفق التفسيرات الإفتائية للجناح الأكثر محافظة في مكتب الإرشاد، ومجلس شورى الجماعة. إن بعض مراوغات خطاب الجماعة إزاء الأقباط اتسم بالتردد ما بين الإقرار بمبدأ المواطنة ونهاية عقد الذمة واعتباره تعبيراً عن أوضاع تاريخية انتهت وخصوصاً بعد دخول الأقباط المؤسسة العسكرية الوطنية، ثم الرجوع عن المبدأ الأساسي للمواطنة وهو المساواة بين المواطنين في تقلد الوظائف العامة والترشح للمناصب العليا بما فيها موقع رئيس الجمهورية. ولا شك أن هذا الموقف المتردد والمتناقض تزايد مع اختيار المرشد العام الجديد محمد بديع والأمين العام للجماعة محمود عزت، على نحو بات يشكل هاجساً ورهاباً لدى بعض الأوساط القبطية من تمدد نفوذ الجماعة في الحياة السياسية، والاجتماعية المصرية، وخصوصاً بعد وصول الإخوان عبر الآلية الانتخابية – وصفقة مع الحزب الحاكم أعلن عنها مؤخراً في الاعلام – إلى خمس مقاعد مجلس الشعب – ٢٠٪ من المقاعد – في انتخابات ٢٠٠٥ الماضية.

٣- أدت مظاهرات واستعراضات بعض شباب جماعة الإخوان المسلمين في جامعة الأزهر – في أداء يشبه بعض الميليشيات العسكرية من حيث الزي والتمرينات والأداء – إلى بث المخاوف بين بعض المسلمين عموماً، وبين الأقباط.

٤- تمدد الحركة السلفية والوهابية في المجال العام بعد انطلاقها من التأثير بالأفكار والتأويلات الدينية المتدرجة على المجال الخاص وذلك من خلال تركيز خطابها على المرأة ونظام الزي – الحجاب والإسدال ثم على نقاب المرأة – واعتبار أن ذلك جزء من النظام العقيدي الإسلامي السني. من ناحية أخرى تطورت أوضاع الحركة السلفية نحو التمدد الناعم والمستمر منذ عقد الثمانينات حتى نهاية العقد الأول من الألفية الثالثة الذي وصل إلى حدّ الهيمنة الرمزية والطقوسية والاستعراضية على المجال العام تحت دعاوى عدم اشتغالهم بالعمل السياسي وهو ما دفع أجهزة الدولة إلى تركهم يتمددون على رغم استراتيجية الضربات الإجهاضية المستمرة. وترتب على النمو الناعم للسلفية حدوث انقسامات دينية رأسية بين المسلمين والمسيحيين يمكن مطالعتها من نظام الزي والعلامات الدينية، وهي نتيجة سياسية وطائفية بامتياز، وهو ما جعل رئيس الجمهورية حسني مبارك يبادر إلى التحذير من مخاطر نمو الحركة السلفية وخطاباتها العقائدية والطقسية في بعض خطاباته السياسية خلال عام ٢٠١٠. إن التمييز الديني المظهري والخطابي في الحياة اليومية بين المسلمين ذوي المواقف السلفية، أدى ولا يزال إلى تمييز طائفي لا تخطئه العين وخاصة في ظل سيادة المفاهيم الفقهية التقليدية حول أهل الذمة ومترتبات الحالة الذمية على نحو ما يبدو في الخطاب الإسلامي السلفي المحافظ.

٥- أخطر ما في ظاهرة انتشار النقاب والعلامات والرموز الدينية أنها أثرت ولا تزال على المشترك الوطني المدني – إذا جاز التعبير وساغ – أو الرأسمال السياسي والاجتماعي المدني الذي راكمه المصريون وصاغوه في حياتهم الحديثة حول الدولة – الأمة، وأنماط الحياة الحداثية في المدن والأرياف وعلى اتساع قاعدة التعليم في ظل ثورة تموز ١٩٥٢ وخصوصاً في عقد الستينات وأوائل عقد السبعينات حتى «حرب أكتوبر ١٩٧٣» وما بعدها بقليل. في ظل التمدد السلفي وظاهرة أسلمة المجال العام وجد المسيحيون المصريون أنفسهم محاصرين تحت الضغوط السياسية والحزبية والإجتماعية التي مست نمط الحياة والعلاقات الاجتماعية والدينية.

٦- شيوع خطاب الخصوصية والهوية بما ينطوي عليه من تركيز على البعد الديني الإسلامي السني، والسعي إلى التركيز على هوية تاريخية ناجزة مستمرة،

ومتعالية عن حركة وتفاعلات المصريين والعرب السياسية والثقافية في التاريخ، وتهميش لدور المسيحيين العرب قبل الإسلام وبعده، وفي مرحلة النهضة العربية، مما كرّس المخاوف والهواجس حول دورهم ومصيرهم ومستقبلهم.

٧- استدعاء بعض الإسلاميين السياسيين والحركيين الإرث التاريخي لأهل الذمة في لحظات التوترات الدينية الإسلامية – المسيحية، وأهل البلاد الأصليين والوافدين أو الضيوف وفق نظرية تتسم بالغرابة عن النقاء العرقي، وهي نتاج لثقافة الإحتقان التي تؤدي إلى انفلات اللغة ونيرانها ومحمولاتها التمييزية، وهي توترات واحتقانات تنتج الخوف وتغذيه وتؤدي إلى حالة حصار رمزي يؤثر على الدور في المجال العام.

٨- بروز بعض الدعاوى الخطيرة مؤخراً – أيلول ٢٠١٠ – التي تدعو المسلمين المصريين إلى عدم التعامل مع الأقباط من قبل بعض شيوخ جبهة علماء الأزهر وهو أمر يجد بعضاً من الصدى لدى بعض الغلاة من الجمهور وذوي التوجهات السلفية المحافظة.

٩- القيود الواقعية المفروضة على حرية التدين والإعتقاد وممارسة الشعائر الدينية، وهي أمور موروثة، على نحو يعيد إنتاج الشعور القبطي – الجماعي بالحصار والتمييز الديني.

١٠- استبعاد الوجود والحضور القبطي المسيحي المصري في تطور مصر التاريخي والحضاري، في مناهج التعليم، وهو الأمر الذي أدى إلى إنتاج ذاكرة تاريخية مثقوبة ومشوشة ومفرغة من التطور التاريخي الموضوعي لمصر بعيداً عن التحيزات الإيديولوجية والدينية والتمييزية.

١١- بروز دعاوى تغيير طبيعة النظام القانوني الحديث، وتطبيق الشريعة الإسلامية، واستخدام بعضهم للمادة الثانية من دستور ١٩٧١ وتعديلاته سنداً لذلك، على الرغم من حكم المحكمة الدستورية العليا من أن الخطاب موجه إلى المشرع لا إلى القاضي، وأن المقصودة بالشريعة الإسلامية هي المبادئ الكلية العامة. ولا شك

أن التركيز على المادة الثانية كسند دستوري وسياسي من بعض المثقفين الإسلاميين والسياسيين الحركيين أدى إلى ردة فعل وخوف لدى بعض المثقفين ورجال الدين المسيحيين والمسلمين اللذين طالبوا بإلغاء المادة أو تعديلها.

١٢-بروز ظاهرة رفع دعاوى الحسبة على بعض المثقفين والمبدعين والباحثين من قبل بعض الحركيين والناشطين الإسلاميين، وذلك بهدف إسكات أصوات المبدعين، على نحو أدى إلى خلط بعضهم بين التخيل الإبداعي والواقع التاريخي أو الديني. لا شك أن هذا التوجه خلق حساسية موازية لدى بعض رجال الدين الأقباط، على نحو ما حدث إزاء بعض الأفلام مثل «بحب السيما»، أو بعض الروايات كعزازيل. يبدو ملاحظاً أيضاً استمرارية لغة التكفير الموجهة إلى بعض المفكرين والمبدعين شائعة لدى بعضهم، على نحو خلق حالة من المراوغة واللغة القناعية لدى بعض المبدعين والكتاب، وهو أمر أثر سلباً على حرية الرأي والتعبير والإبداع.

١٣- تزايد معدلات العنف ذي المدلولات الطائفية أو ما يطلق عليه في الأدبيات الرسمية المصرية الفتن الطائفية، ولاسيما انطلاقاً من وقائع اجتماعية يومية عادية كالمشاجرات والخلافات وعلاقات الجيرة... إلخ، التي تتحول من حدودها الاجتماعية اليومية العادية إلى الدائرة الطائفية وحشد أطرافها للمناصرين لهم على أساس الانتماء الديني.

١٤- ثمة إدراك سياسي - ديني لدى بعض المثقفين المسيحيين بأن ثمة مسعى لدى بعض الإسلاميين السياسيين والحركيين لاستعادة المفهوم المللي على النمط العثماني، وتحويل الأقباط واقعياً إلى ملة والتعامل معهم على هذا الأساس.

لا شك أن الأسباب الآنفة السرد هي محضُ تمثيل لا حصر، وتتداخل بين بعضها بعضاً، وتؤثر على وضعية الحياة المدنية المشتركة بين المصريين. ويبدو لي أن التوترات الإسلامية - المسيحية ربما تتزايد وقائعها في الآجلين القصير والمتوسط، وذلك ريثما تتم بعض الاستحقاقات السياسية المصرية الهامة، ولاسيما الانتخابات البرلمانية - مجلس الشعب في تشرين الثاني ٢٠١٠ - والانتخابات الرئاسية التي ستجري في نهاية العام المقبل.

الحل بالمساواة والمواطنة

يمكن القول أيضاً إن خفض التوترات والمشاكل الطائفية يحتاج إلى معالجة بنائية تتصدى لجذور المشكلات على اختلافها انطلاقاً من دولة القانون والحق وأعمال مبادئ المواطنة والمساواة والحرية الدينية، في ظل تمييز خلاق بين المجالين الديني والسياسي، حتى لا يؤدي الخلط والتوظيف المتبادل إلى إعادة إنتاج المشكلات الطائفية. ولا شك أن إعمال مبدأ المواطنة المنصوص عليه في المادة الأولى من دستور ١٩٧١ - وتعديلاته الثلاثة المتعاقبة - يتطلب إصلاح النظام القانوني ورفع أي تمييزات على أساس الانتماء الديني والمذهبي أو الاجتماعي أو الجندري أو المناطقي.

ثمة حاجة عميقة لإصلاحات في مناهج التعليم والتنشئة السياسية تكرس المساواة والمواطنة والحرية الدينية. من هنا نبدأ!

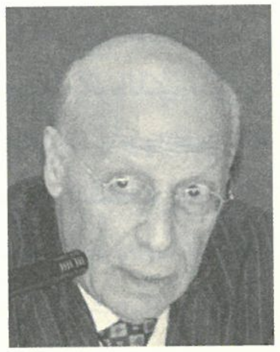

الدكتور فهمي جدعان

مفكر وأستاذ الفلسفة والفكر العربي الإسلامي في جامعات عربية عدة. درّس في الجامعة الأردنية وجامعة الكويت وعمل أستاذاً محاضراً وزائراً في جامعة باريس، وشغل منصب عميد كلية العلوم والآداب وعميد البحث العلمي في الجامعة الأردنية وعميد كلية الآداب والعلوم الاجتماعية في جامعة السلطان قابوس في سلطنة عُمان. له مؤلفات كثيرة باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية، آخرها كتابه: «خارج السرب — بحث في النسوية الإسلامية الرافضة وإغراءات الحرية». حائز على عددٍ من الجوائز الثقافية.

الدولة المدنية للحفاظ على المسيحيين والمسلمين العرب

حين يشخص أمام ناظري كتاب بعنوان Les Chrétiens d’Orient vont-ils disparaître? أو آخر بعنوان Vie et mort des Chrétiens d’Orient، أو سؤال: هل من رغبة إسلامية ببقاء المسيحية في المشرق؟ وحين أتابع هواجس «القلق» و «الخوف» والغضب والاحتجاج المصرح بها وغير المصرح بها، وعمليات التهجير والهجرة ومواقف التشكيك أو النبذ والإقصاء أو الانتقاص من الحقوق أو التمييز في القوانين، وغير ذلك مما يطال المسيحيين العرب ويولد لديهم مشاعر الإحباط واليأس والقلق من المصائر المجهولة، وإغراءات الانسحاب — من الفضاءات العربية واللجوء إلى فضاءات الاغتراب، وحين أعي هذه الوقائع وأتمثلها، أدرك إدراكاً حقيقياً أننا فعلاً قبالة عملية «تدمير ذاتي» وأننا نلحق بجوهر وجودنا «إصابة» كارثية قاتلة.

الأرقام والوقائع صريحة ناطقة. فثمة نزيف صارخ، وتآكل متنام. وتضافر في علل الحدث ودواعيه. بعض هذه العلل يطال المسيحيين العرب والمسلمين العرب على حد سواء، وبعضها ينفرد به المسيحيون دون غيرهم. وذلك ما يهمنا هنا الآن. من المؤكد أننا لن نصل إلى نتيجة إن نحن أضعنا الوقت في الخوض في مسألة العلل والأسباب وفي محاولة الاتفاق على العلة أو العلل الأولى وتمييزها عن العلل الثانية أو الثانوية.

لكن من المؤكد أننا نستطيع أن نصوّب النظر إلى جملة من «الوقائع النوعية» التي يتعين التوجه إليها ووضعها في دائرة المجابهة والتحدي، لأن ذلك هو الذي سيسهم إسهاماً حقيقياً في رد الأمور إلى نصابها وفي إغلاق الأبواب التي تعبر منها مسوغات القلق والخوف وإغراءات الهجرة والرحيل، وفي إعادة الثقة والرجاء بالفاعلية إلى نفوس المسيحيين العرب. وأنا أقصد التوجه إلى «استراتيجيات مركزية» في المعرفة وفي العمل على حد سواء. استراتيجيات يدعى إلى تجسيدها: الذوات الفردية، والمجتمع الكلي بكامل هيئاته ومنظماته، والدولة.

الإستراتيجية المعرفية التنويرية

يجب أن يدرك العرب جميعاً، مسلمين ومسيحيين، ضربين من الوقائع: الوقائع التاريخية- الجغرافية، والوقائع العقيدية. فمن وجه أول يؤكد التاريخ أن المسيحية ليست ديانة وافدة أو دخيلة أو غريبة أو مهاجرة إلى الجغرافيا العربية، وإنما هي حقيقة متأصلة في هذا العالم وأنها هي الأسبق في هذه الجغرافيا. وإذا كان الإسلام قد غلب على هذا العالم وبات غالبية مطلقة، فيه فإن ذلك لا يعني أن على «المخالفين» أو «المختلفين» أن يرحلوا عنه ويلتحقوا بالعوالم الأخرى التي تماثلهم، أي إلى الغرب الذي يلتحق، بوجه ما، بالمسيحية على وجه التحديد. لأن ثمة تمثلاً في المخيال العربي الإسلامي يتوهم أن العالم العربي هو للمسلمين فقط وأنه أجدر بالمسيحيين أن يلتحقوا بالعالم المسيحي. وذلك ضلال عظيم. ومن وجه آخر تقتضي الاستراتيجية المعرفية التنويرية أن يدرك المسلمون أن من واجبهم أن يحصّلوا معرفة علمية وثيقة بالعقيدة المسيحية. ههنا عليهم أن يعوا أن من واجبهم أن يسلّموا تسليماً صريحاً بأن المسيحية ديانة توحيد، كالديانة الإسلامية نفسها. وذلك بغض النظر عن قبول الكنائس المسيحية العالمية صدقية الوحي الإسلامي ونبوة رسول الإسلام أو عدم قبول ذلك. لأن المسألة هنا هي مسألة «تواصل معرفي وحضاري» بين المسلمين العرب وبين المسيحيين العرب في الفضاءات العربية. لا شك أنه يتعلق بذلك معطى «عقيدي». ههنا يتعين على المسلمين أن يدركوا أن عقيدة التثبيت المسيحية لا تعني «الشرك» أو «الكفر»، مثلما يسود بين أذهان عامة المسلمين. فالأصل هنا — أعني في اللاهوت المسيحي — أن الله واحد

وإن كانت هذه الوحدة تتضمن معنى ما من معاني «التكثر» في ذات الله الواحد. ومعلوم أن علم الكلام الإسلامي قد خاض خوضاً واسعاً في مسألة الوحدة والتعدد في ذات الله وصفاته، وأن جدليات المعتزلة — وأصحاب الحديث والأشاعرة في هذا الباب لا تخفى على أحد من المختصين. فالتوحيد عقيدة مشتركة بين المسيحية وبين الإسلام والاختلاف هو في تصور البنية الذاتية للإله (الواحد) — إن أمكن التعبير.

وفي اعتقادي أن من شأن إشاعة هذا الفهم أن تبدد قدراً عظيماً من سوء الفهم والتفاهم بين المسلمين والمسيحيين العرب. لأضف إلى هذا أن المسلمين يجهلون على وجه الإجمال جملة العقائد المسيحية أو يتجاهلونها. خلافاً للمسيحيين العرب الذين لا أبالغ في الزعم أنهم «مسلمون ثقافياً». لذا وجب أن يجري السير على محور ذي اتجاهين لا ذي اتجاه واحد، وأن تكون المعرفة والتعارف والاعتراف هي الغايات التي تحكم العلاقات المسيحية - الإسلامية العربية.

كل ذلك يقضي بأن تتجه المؤسسات التربوية والتعليمية العربية في مختلف الأقطار العربية — والإسلامية أيضاً— إلى تدريس المسيحية وعقائدها وتاريخها وثقافاتها في مقررات مستقلة أو مدمجة بمقررات دينية أخرى في مراحل التعليم الأساسي، وأن يتم ذلك وفق ما يستقيم لدى المسيحيين أنفسهم، على سبيل الفهم والتحليل والعرض الموضوعي والمعرفة الموثقة وخارج دائرة السجال أو النقد.

الثقة أساس الطمأنينة

ما هي «الثمرة» التي يمكن أن تنتج عن إنفاذ هذه الاستراتيجية؟ الثقة المعرفية والنفسية لدى المسيحيين العرب بأن (الآخر) — أعني العربي المسلم — لن ينظر إليه كـ«ضال» أو «مشرك» أو «كافر» يستحق الشجب أو الإقصاء أو النبذ، وإنما هو عقيدياً على قدم المساواة التامة بالمسلم وكلاهما ينتمي إلى الأرومة الروحية نفسها قلت: الثقة؟ هذه كلمة مركزية تحيل إلى معنى ثقافي نفسي. لكنها تحيل أيضاً إلى معنى آخر، عملي. فالمسيحيون العرب يشعرون بأن مجتمعاتهم ودولهم لا تخصهم بالثقة التامة لاعتقاد لديها أن «هواهم غربي» وأن ذلك يسوغ «إقصاءهم» وحرمانهم من أداء

بعض الأدوار السياسية والاجتماعية في المجتمع والدولة (رئاسة الدولة أو الحكومة، ولاية المناصب العامة العليا، الجيش، القضاء... الخ). ينبغي تبديد هذا الظن وتدمير هذه الشبهة، والتدخل المباشر لتعديل الأمور. والدولة هنا هي المسؤولة عن مبدأ إرساء قواعد «الثقة» الحافزة على تفعيل الفعل المسيحي. ومن المؤكد أن المسيحيين العرب يستطيعون أن يعززوا الفعل هنا بتقديم مزيد من «الأمثلة» النموذجية التي نعلم حق العلم أنهم قدموها، في الفضاءات الغربية. ويطيب لي أن أنعت هذا النموذج ب«النموذج الإدواردي»، والنسبة إلى إدوارد سعيد، المسيحي العربي المقدسي الذي قدم للعرب وللإسلام في الفضاء العالمي ما لم يقدمه أي مسلم في العقود المنصرمة والحالية من عصرنا.

ترهيب الأصوليات وتواطؤ الأنظمة

إلى جانب هذه الاستراتيجية المعرفية – النفسية المؤسسة على (أمر وعي حقائق التاريخ والجغرافية والعقيدة) وعلى (أمر تعزيز الثقة)، نحن مدعوون عملياً، إلى الخروج من دائرة الحرج والقمع والاستبداد والخوف الذي تولده في فضاءاتنا المحلية والعالمية «الأصوليات الدينية». إنني أعلم حق العلم مدى الخوف والقلق الذي تولده مظاهر العداء والتعريض والنقد والإقصاء والشجب والترهيب التي تطال «الشخص» المسيحي ومتعلقاته العقيدية، من جانب قوى التعصب والتصلب والتزمت الديني الإسلامية، في أجهزة البث الإذاعي، وفي بعض الأقنية الفضائية التي تتلبس أشكالاً منحرفة لدين الإسلام، وفي بعض الخطب والدروس الدينية في المساجد، وفي حرص بعض قراء القرآن الكريم ومرتليه على التركيز والتشديد على آيات الخلاف والجدل والنقد الخاصة بالنصارى مما ينتمي إلى زمن البعثة النبوية وسني الدعوة «الصراعية»، والتخييل لمستمعيهم أن تلك أيضاً هي الحال اليوم وغداً وبعد غد. وأنا أعلم أيضاً أن الأصوليات الدينية التي نجمت في هذه العقود المتأخرة تضمر العداء للمسيحيين وتلحقهم بالغرب النصراني «الكافر» ولا ترتاح لوجودهم بين المسلمين، لكنها تفعل الأمر نفسه بجملة المسلمين الذين لا يرضون بها ولا يقرون أفعالها. ونحن نعلم أن بعض النظم السياسية العربية، لغايات نفعية، تمالئها أو تترك لها حرية القول والفعل

ولا تتدخل إلا حين يتعلق الأمر بأمن «النظام السياسي». لكن التعريض أو السب أو التحريض بالمسيحية والمسيحيين لا يثير عند رعاة هذه الأنظمة إلا الابتسام أو عدم الاكتراث واللامبالاة. من المؤكد أن «السياسة التدخلية» للدولة هنا قاصرة ومذنبة، وأن الدولة لا تقوم بواجباتها، لا بل إنها تنتهج سياسات معادية لشعوبها مدمرة لطاقاتها معرضة أمنها الداخلي والخارجي للخطر الحقيقي. إذ ما الذي يمنع الوزارات والهيئات المعنية من أن تتدخل، بالقانون والردع، من أجل إزالة كل المظاهر التي تغذي الخيال الاجتماعي بمعاني الإقصاء والقطيعة والشجب بحق مواطنيها المسيحيين ومعتقداتهم! وما الذي يحول اليوم دون وضع تخطيطات استراتيجية حقيقية من أجل وضع حد لهذه المظاهر المعادية للمجتمع أو الشعب أو (الأمة)؟ أليست الدولة العربية هنا مسؤولة قانونياً وأخلاقياً عن هذا النزيف الذي يعصف بالمجتمعات العربية ويشجع على الرحيل إلى الفضاءات «الجاذبة»! وهل ينبغي أن تعني المادة الدستورية التي تنص في أغلبية البلدان العربية على أن «دين الدولة الإسلام»، أن الدولة هي للمسلمين وحدهم. مع أننا نعلم حق العلم أن «النفاق» هو الأصل الذي ترتد إليه هذه المادة! وأن جملة هذه الدول هي دول «غير دينية».

وليكن منا على بال أن لهذا الوجه من المسألة وجهاً آخر يؤجج النار والحريق.

لقد صرح لي بعض أصدقائي المسيحيين العرب أن قلقاً عظيماً ورعباً شديداً انتابهم إبان أزمة مخطط حرق القرآن! لقد توقعوا أن أذى عظيماً سيلحق بهم وبجملة الكنائس المسيحية إن أقدم ذلك «المجنون» على إنفاذ فعلته... ومثل هذه المخاوف تنتشر حين تصرح بعض الوجوه الكنسية الرفيعة بأقوال تطال المقدس الإسلامي. وكذلك يسكن المخيالَ الاجتماعي المسلم استعداد قويّ لأن تحمل المسيحية نفسها جريرة أقوال الملحدين أو العلمانيين الغربيين التي تعرّض بالإسلام على الرغم من أن قدراً عظيماً من هذه الحالات يطال العقائد الدينية المسيحية والإسلامية على حد سواء (فالاسترالي الملحد الذي «دخّن» ورقة من المصحف فعل الأمر نفسه بورقة من الكتاب المقدس)! ذلك كله يسوغ دعوة الكنائس المسيحية لأن تتدخل... وحسناً فعلت في حالة حرق القرآن!

المواطنة هي الحل

هل ثمة منظور منهجي كلي شامل يتعين الأخذ به لتحدّي هذا المشكل؟ في رأيي — وفي تقديري أنه الرأي الأغلبي — أن كل القرائن والمعطيات والضرورات توجه إلى أن حل هذا المشكل، أعني تراجع الدور المسيحي وإحياء الفاعلية المسيحية العربية، لا يمكن أن يتحقق إلا بالعمل على إرساء قواعد (المجتمع المدني)، أي على أن تتمثل النظم العربية مرجعية أساسها وقوامها «المواطنة». يشكو المسيحي العربي من أن حقوقه منقوصة وأن التشريعات القانونية أو الفقهية النافذة لا تضمن له كامل الحقوق التي يتمتع بها المسلم. ويشكو المسيحي العربي من أن مفهوماً تقليدياً قديماً — هو مفهوم الذمّي — ما زال يلحق به، و «يصمه» ويشعره بالدونية... وتشكو المرأة المسيحية المتزوجة بمسلم من أنها لن ترث زوجها إن هو وافته المنية في حياتها... وأن ذلك يعني إكراهها على أن تحتاط لذلك من قبل بترك دينها... ويشكو المسيحي العربي من أنه بات يعامل في وطنه معاملة «الغريب» أو التابع الذي ينتمي إلى «أقلية». ونفذت المنظمات والقوى الخارجية من هذه الثغرة لتنمي النزوع «الأقلويّ» وحقوق «الأقليات» وتعميق التجزؤ والتشظي والانقسام، باسم حقوق الإنسان والتعددية الثقافية وما تم أشبه ذلك من مصطلحات.

إرساء دعائم «المواطنة» إذن هو المدخل الأنجع لمجابهة المشكل. ولا تعني المواطنة هنا أن يكون المجتمع المدني عدواً للدين أو بديلاً له. وإذا كان بادىء الظن يذهب إلى أن المجتمع المدني هو مجتمع يتلبس العلمانية فإنه ينبغي القول في حدود الفضاءات العربية والإسلامية أن المقصود لا يمكن أن يطابق العلمانية الراديكالية، علمانية الفصل على الطريقة الفرنسية المتزمتة، وإذا لم يكن بد من استخدام هذا المصطلح فإن الذي ينبغي قوله هو أن المقصود علمانية «الحياد» التي تحترم الدين وتحفظه وترعاه وتوافق «مقاصد الشريعة» العليا.

ثمة وجه آخر من وجوه هذا القول هو أن إنفاذ قواعد مجتمع مدني ديموقراطي حقيقي سيفضي بكل تأكيد إلى تغيير المعادلة الكبرى التي تتمثل في التقابل بين «الغرب الجاذب» وبين «الشرق الطارد». هذه المعادلة ليس حلاً لهجرة المسيحيين

الغرب وحدهم من بلدانهم العربية إلى الغرب، وإنما هي تمثل أيضاً حلاً لهجرة المسلمين العرب من بلدانهم العربية إلى الغرب، لأسباب يمكن الإشارة إليها والتدليل عليها: الضائقة الاقتصادية وطلب الرفاهية، الاستبداد السياسي وقمع الحريات والكرامة الإنسانية، ضيق فسحة الأمل والرجاء في حاضر ومستقبل سعيدين للآباء والأمهات والأبناء. من شأن قيام هذا المجتمع وما يتعلق به من قيم وغائيات ومطالب أن يكون مبدأ لعالم جديد يضمن العدل والمساواة والرخاء والسعادة للمسيحي العربي والمسلم العربي على حد سواء. ومن شأن قيامه أن يضع حداً للنزيف والتآكل وأن يرد الأمور إلى نصابها الطبيعي السليم. نعم... المسيحية ضرورة عربية وإسلامية.

التجربة السويسرية في تنظيم الدفاع والأمن

هل من دروس للبنان؟

Defense & Security: The Swiss Experience

Implications for Lebanon?

فرنسوا باراس
يورغ شتوسي-لاوتربرغ
لوك فالاي
كورت سبيلمان
امين حطيط
انطوان مسره
باسل صلوخ
رغيد الصلح
روزانا بومنصف
شاهين غيث
عباس حلبي
عبدالله بوحبيب
نزار عبدالقادر
وليد عربيد

(*) الكتاب متوفر باللغتين العربية والانكليزية

منشورات مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية

توجهات القيادات الرسمية العربية في المشرق العربي

حبيب افرام: سياسة النعامة وتجاهل الحقوق

ابراهيم شمس الدين: المسيحيون مواطنون وليسوا أقليّة

فؤاد الترك: خطوات عربيّة حوارية وأسئلة للمسيحيين

سمير مرقص: الأقباط: من «انتزاع المواطنة» إلى «اصطناع الأقلية»

محمد السماك: المسيحيون ضحايا الصراع بين الأنظمة والمتطرفين

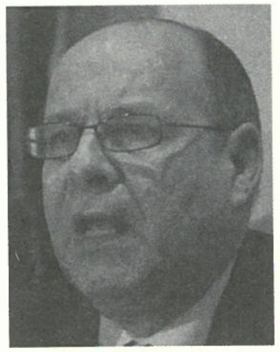

الاستاذ حبيب افرام

رجل أعمال ورئيس الرابطة السريانية وأمين عام اتحاد الرابطات المسيحية منذ الثمانينات. رأس اللجنة الوطنية لبحث ملف التجنيس بين العامين ١٩٩٣ و١٩٩٨. له عدد من الكتب والدواوين الشعرية منها «الحرب إن...»، «متى كان وطناً»، «متى كانت حبيبة».

سياسة النعامة وتجاهل الحقوق

أنا في الكرسي الخطأ. لأني غير مؤهل ان ادير ندوة حول الدور المسيحي في الشرق، لأني اعتبر نفسي مجبولاً بهذه القضية مذ وعيت، بلْ ربما من قبل، ورثتها بالدم من حكايات المجازر التي رواها جدي عما نسميه نحن السريان سيفو والارمن المجزرة الأرمنية في بدايات القرن الماضي. هو نجا منها الى بيروت وأنا ابن الجيل الثالث بصمتني.

انها قضية تأكل من صحني. انها نضال عمري.

على أنني هنا، بكل فخر لأسباب ثلاثة:

أولاً: لأن عصام فارس بيمون. فهو اسم علمٌ يكاد يجمع اللبنانيون — وهم قلما - على انه رجل دولة بامتياز أعطى بفرح ورقي ولم تلطخه أوساخ السياسة اللبنانية.

ثانياً: لأن مدير المركز السفير الدكتور عبدالله بو حبيب هو سفير فوق العادة لعقل ماروني هادئ رصين واع من دون جنون ولا تزلف وهو أخ ورفيق في محاولة البحث عما هو خير شعبنا والوطن.

ثالثاً: لأن هذه الوجوه نخبة فكرية أتشرف أن أتوسطها.

أما بعد، أما قبل كل شيء فعلى الأساس في الكلمات.

أنا أفضل أن يكون العنوان التوجهات الرسمية في المشرق. لأن المسيحية المشرقية مرتبطة بتركيا وإيران والأكراد والعرب واليهود في تاريخها والمستقبل.

مزاجية الأنظمة

١- إنَّ أخطر ما يواجه المسيحية المشرقية هو سياسة النكران والتجاهل والاستخفاف والنعامة التي تنتهجها أغلب القيادات الرسمية حين نتكلم عن دور أو حقوق.

ليس من مشكلة هو الجواب غير الشافي.

٢- إن أغلب الأنظمة على اختلاف طبيعتها ملكية أو عسكرية أو ثورية أو حزبية أو عائلية، وعلى اختلاف قومياتها إيرانية أو تركية أو عربية أو كردية على علاقة شبه ملتبسة أصلاً بشعبها او شعوبها، وتفتقد المعنى العميق لما هو معروف اليوم بحقوق الانسان وحقوق الجماعات وحقوق الأقليات.

٣- إنَّ أغلب الأنظمة أحاديّة انصهاريّة إلغائية شوفينية، على درجاتٍ متنوعة، لا تعترف بالتاريخ الحقيقي للمنطقة ولا لجذورها ولا لحضاراتها، ولا تقبل تحت أيِّ بند القبول بالتعدد القومي (أكراد تركيا وسوريا وإيران يعانون المشكلة نفسها) تخاف من التنوع الديني والمذهبي (الشيعة في السعودية، السنة في ايران).

٤- إنَّ الأنظمة تتعاطى بعقليات متنوعة مع قضية المسيحية المشرقية.

أ- منها إسلامية ثورية لكنها تعترف بالقوميات وتمثلها على قلة عددها في البرلمان وتعطيها حق تعليم اللغة.

ب- ومنها علمانية إسلامية لكنها تَرِث ذكريات مجازر وبقايا شعوب شواهد.

ج- ومنها حزبية علمانية تريح المسيحيين في حرياتهم الدينية لكنها لا تعترف بأحزابهم وتمثيلهم في الدستور.

د- ومنها برغم ديمقراطية على فوضى تعترف بالتنوع القومي ومع ذلك لم تعط المسيحيين في الكوتا النيابية حقهم بل فقط ٥ نواب بدل ١٥.

ه- ومنها قومية إسلامية غير عربية تحاول إعطاء صورة متحضرة عبر تمثيل في الإدارة والبرلمان والحكومة والمساعدة في تعليم اللغة ودعم المؤسسات الثقافية.

و- منها في الخليج تتسامح أكثر في العقيدة، ومنها أقل.

فهل هناك عند أحد قناعة راسخة متأصلة يريد ترجمتها على الورق في الدستور حول حقوق المسيحيين او غيرهم من تلاوين الوطن؟

٥- لم تتعاطَ الأنظمة والقيادات على قاعدة التمييز الإيجابي للمسيحيين.

مثلاً في مصر ١٢ مليون قبطي. لكن لا يمثلون في المجلس النيابي ولا الوزارات ولا الإدارات كما يستحقون. لماذا لا يساهم النظام في ذلك. لماذا لا يعطي إشارات إيجابية. هل هي قناعته الراسخة؟ هل يمالىء القوى الأصولية السلفية؟ هل يخاف؟

المطلوب مساواة تامة

٦- قضية المسيحية المشرقية، لمن يريد أن يعرف، ليست عدداً ولا منّة، ولا حماية ولا حراسة ولا بناء كنائس، ولا ترميمها ولا قبة ولا قرع جرس ولا تسامحاً، وهم ليسوا حصان طروادة لأحد، إنها قضية الشعور التام بالمساواة كمواطنين والحقوق التامة كمجموعات وطنية أصيلة أصليّة لها هي أيضاً قومياتها ولغاتها وعاداتها وحضاراتها. إنها قضية المشاركة السياسية في صناعة القرار الوطني.

٧- صحيح أنَّ المسيحيّة المشرقية تنزف في مهد انطلاقها في الأراضي المقدسة وأن المسؤولية الإسرائيلية جسيمة في التهجير وفي محو هذا الحضور. وإنَّ رمزية بقاء المسيحية هناك له بعد مذهل. فهل يمكن أن يعود السيد المسيح والشرق خالٍ من مسيحييه ومن يستقبله؟ لكن هناك محاولة غير بريئة للإيحاء وكأن مشكلة المسيحية المشرقية هي فقط مع الفكر الصهيوني.

٨- إنَّ المسيحية المشرقية، رغم بعض العثرات التاريخية السياسية في مراحل، هي بنت هذه الأرض وقضاياها، وهي رائدة في الدفاع عنها. لكنها في الوقت نفسه والجرأة نفسها ترفض أن تكون كبش فداء لتيارت أصولية تقتلعُها وتهجرها وتكفرها وتخوِّنها وتفجر كنائسها وتغتال رهبانها، والعالم العربي والإسلامي شبه صامت أو متواطىء أو متفرّج. إنها مسؤوليةٌ أمام الله والتاريخ والإنسانية.

٩- إننا نتكلم عن ناس وبشر وشعوب وليس عن «شوية أقليات». نحن أكثر من ١٧ مليون مسيحي مشرقي نعيش هنا بتراثاتنا وقومياتنا وهوياتنا وتواريخنا ولغاتنا ونحن ملايين في الإنتشار أيضاً. ماذا يضير القادة والعالم العربي والإسلامي وجامعة الدول العربية أن يظهروا التفاتات متنوعة ومبادرات دستورية وقانونية وتربوية تساهم ليس فقط في تنمية فكر العيش الواحد وقبول الآخر بل في إعطائه حقوقه كاملة؟

١٠- إنَّ أسوأ ما يصيبُنا في أيِّ نقاش حولَ مصير المسيحية المشرقية هو العودة بنا إلى النص أو التاريخ او الظن أنَّ المطلوب فقط حوار أديان على أهميته أو حفلة علاقات عامة. أنا أقول للنخب والقيادات نريد حلولاً الآن. منكم أنتم. لا من الخلفاء ولا ما حصل في العصر العباسي، ولا نحن كأهل ذمة ولا أنتم كفاتحين. بل نحن معاً كمواطنين متساويين.

مسؤولية المسيحيين المشرقيين

١١- على أنَّ أخطر من كل هذا وذاك هو الإنسان المسيحي المشرقي. فإذا كان يفكر بأرجله يريد المغادرة وجواز سفر اجنبي فلا قضية له ولا حلول. وإذا كان لاغياً لنفسه ولهويته ولذاتيته ولخصوصيته فلماذا أصلاً يطالب ويناضل. وإذا كان ينتظر حلولاً آتية من الغرب على شكل علب جاهزة أو اساطيل تحمي أو أساطير ورهانات غبية في السياسة والثقافة حتى فهو لم يفهم شيئاً. وإذا كان يهاجر في التاريخ متقوقعاً في حارات نصارى أو في حقبات من عز فهو أيضاً غير واقعي وإذا كان متلهياً بالحساسيات المذهبية و الدينية والقومية والكنسية فلا أمل له. القضية هي أولاً وقبل كل شيء نحن

المسيحيين ماذا نريد؟ اذا كنا نفضل سودرتاليا على القامشلي، وشيكاغو على أور، ومونتريال على القدس فبئس قضية.

هل نطلب المستحيل؟ قالت لي مسؤولة غربية في لقاء كيف تنتظر معاملة جيدة للأقليات والأنظمة تقمع أكثرياتها؟ صحيح نحن نريد نهضة في عقل الأنظمة في نظرتها إلى حالها وإلى شعبها وإلى تنوعها. بكل الأحوال إنها قضيتنا نحن. كلما راحت القيادات نحو الفكر الحر المنفتح وكرامة الإنسان والحق والقانون والمساواة كلما شعر المسيحي المشرقي أنه في أرضه ووطنه.

فيبقى يشهد. وتبقى هذه المنطقة ساحة التقاء الحضارات كما كانت مهد إنطلاقتها. عام ١٩٨٠ أنشأنا رفاقاً لي وأنا «اللجنة المشرقية» لإلقاء الضوء على هذه القضية وكانوا يسألوننا ماذا يعني مشرقية الآن على الأقل نعرف من نحن.

بكل الأحوال أنا في الكرسي الصحيحة. لأن الكلمة تحيي وتميت وهي جسر الذاكرة. وأمل كل لقاء.

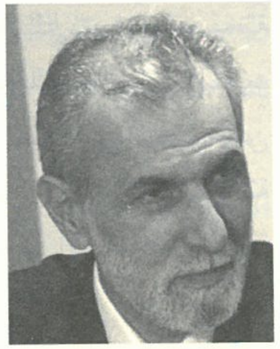

معالي الاستاذ ابراهيم شمس الدين

وزير سابق للتنمية الإدارية في حكومة الوحدة الوطنية (٢٠٠٨-٢٠٠٩). عمل نائباً لرئيس مجلس الإنماء والإعمار بين العامين ١٩٩١ و١٩٩٦. رئيس الجمعية الخيرية الثقافية التي أسسها والده سماحة الإمام الراحل الشيخ محمد مهدي شمس الدين في العام ١٩٦٦ ومؤسس ورئيس مؤسسة الإمام شمس الدين للحوار. عضو في اللقاء اللبناني للحوار، حاضر وشارك في العديد من اللقاءات والمؤتمرات في لبنان والعالم. له مقالات ودراسات في مواضيع الحوار السياسي والحوار الإسلامي – المسيحي.

المسيحيون مواطنون وليسوا أقليّة

أيها السادة الكرام، السلام عليكم.

سأقرأ نصاً من وصايا الشيخ محمد مهدي شمس الدين، يتعلّق بفاعلية المسيحيين في الشرق ووجودهم. وهذه النص -الموقف يجيب على تساؤلات عديدة ويبني ويؤسس ويعكس موقفا إسلاميا واضحا من ضرورة استمرار وفاعلية الوجود المسيحي.

الفاعليّةُ المسيحيّةُ في لبنانَ والشّرق

من الوصايا الأساسيّةِ التي أركّزُ عليها بالنسبةِ إلى المسلمين اللبنانيين، وبالنسبةِ إلى العربِ جميعاً، هي الحرصُ الكاملُ التّامُ على ضرورةِ وجودِ وفاعليّةِ المسيحيّين في لبنانَ، وعلى تكاملِهم وعلى شعورِهم بالانتماءِ الكاملِ والرِّضى الكاملِ، وعلى عدمِ أيِّ شعورٍ بالإحباطِ، أو بالحرمانِ، أو بالنّقصِ، أو بالانتقاصِ، أو بالخوفِ على المستقبلِ، وما إلى ذلك. وهذه الرؤيةُ ليست قائمةً على المجاملةِ وعلى الحسِّ الإنسانيِّ فقط، وإنّما هي قائمةٌ على حقائقَ موضوعيّةٍ أساسيّةٍ لا بدَّ من مراعاتها.

وينسحبُ على هذا القضيّةُ التي بدأت تُثيرُ قلقاً متزايداً في الأوساطِ المسيحيّةِ العربيّةِ والأجنبيّة، وهي وجودُ المسيحيّةِ في الشّرقِ، وحضورُ المسيحيّةِ في الشّرق. وأنا

أرى أنّ من مسؤوليّةِ العربِ والمسلمين أن يشجّعوا كلَّ الوسائلِ التي تجعلُ المسيحيّةَ في الشرقِ تستعيدُ كاملَ حضورِها وفاعليّتِها ودورِها في صُنْعِ القرارات، وفي تسييرِ حركةِ التاريخ، وأن تكونَ هناك شراكةٌ كاملةٌ في هذا الشّأنِ بين المسلمينَ والمسيحيينَ في كلِّ أوطانهم وفي كلِّ مجتمعاتهم. ومن هنا فإني أشعرُ أنَّ المراجعَ الدينيّةَ الإسلاميّةَ الكبرى مسؤولةٌ عن هذا الأمر، وأنَّ المراجعَ الفكريّةَ والتوجيهيّةَ في الإعلامِ وفي الثّقافةِ وغيرِهما يجب أن تُركِّزَ على هذه النقطةِ بكلِّ ما يمكنُ من قوّةٍ وفاعلية.

إحياء الدور المسيحي في المشرق العربي؛ هل الإحياءُ هو عملٌ أو مهمةٌ تقوم بها جهةٌ خارجةٌ عن موضوعِ الإحياء؟ هل المقصود أنّ المطلوبَ هو جهةٌ تحيي الدورَ المسيحي؟ هل المطلوبُ هو جهةٌ من غير المسيحيين أم من المسيحيين أنفسِهم أم هي مهمّة ومسؤولية مشتركة للمسيحيين وللمسلمين تحديدًا؟ وهنا تُطرح أسئلةٌ عن آليّاتِ تنظيمِ هذه المسؤولية وكيفيتها.

وبتبسيط عملي أقول، إن الذي يستطيع أن يُحيي يستطيع أن يُميتَ أيضاً ؛ ولتقريبِ الفكرةِ أكثرَ أقولُ، إن الذي يعطي يستطيعُ أن يأخذَ أيضاً أو يستطيع استرجاعَ ما أعطاه، وهنا يبقى احتمال الاسترهان دائماً. ما هي شروط وظروف الإعطاء أو الإحياء ؟ هل ما هو مطلوب أن يعطى هو حقٌّ أم أنه هبة أو منحة ؟ إذا كان حقًّا فلماذا كان محبوسًا ولماذا يتنازل عنه من حبسه ؟ وإذا كان هبة فالهبة أو العطية قد تسترد في أي وقت يعتقد المانح أن له فيه مصلحة.

في الدور، ما هو الدور المسيحي ؟ صار يحتوي هذا التعبير على إطلاق استعماله وكثرته – على غموض كبير رغم وجود «ال» التعريف فيه والذي يُقصد منه بداهة فهمه وشيوع معناه. إنّه الدور! ما هو هذا الدور ؟ وأعود هنا إلى كلام العالم الجليل الدكتور كمال صليبي والعالم معالي الدكتور طارق متري في كلامهما في الجلسة الأولى عن الدور المسيحي حين تساءل الأول عن وجود دور خاص أصلاً وعن استمراره، وتكلّم الثاني عن أدوار للمسيحيين بما يُخرج الدورَ عن خصوصيّة مسيحيّة، وأنا أقول إن ما يمكن أن يُنسب إلى المسيحيين كدور خاص متميّز في السياق التاريخي، هو المبادرة إلى تأسيس لبنان كوطن و دولة مستقلة وهذا الدور تم واكتمل مع التأسيس ولاقاهم

وأتخذه المسلمون اللبنانيون معهم بتأكيد هذا التأسيس بتثبيت نهائية الوطن. إن لبنان هو وطن نهائي لجميع أبنائه وهذه ثابتة من ثوابت الدستور.

التزام المواطنة

الدور المسيحي الدائم والأكيد هو دور المواطنة؛ أن يكونوا مواطنين وأن يلتزموا وطنهم لبنان وقضاياه مع اللبنانيين الآخرين. هذا الوطن الذي لا يبنى من الخارج بل من الداخل بالوجود فيه والثبات فيه؛ لبنان الذي تأسّس هو حقيقة ثابتة وليس غلطة تاريخية وليس مؤامرة أجنبية. دور المسيحيين في لبنان وفي كل وطن من أوطانهم أن يبنوا وطنهم كلّ يوم وأن يحموه كل يوم وأن يصنعوه كل يوم وفق تعبير الشيخ محمد مهدي شمس الدين، وهو أيضاً الوطن الرسالة على تعبير البابا الراحل يوحنا بولس الثاني. هذه الرسالة التي تحتاج إلى رسولها ورسلها يوميًّا ودائمًا.

أصالة الإنتماء إلى المحيط العربي

دور المسيحيين في الوطن العربي وفي كل وطن من أوطانهم الخاصة إعادة الإمساك المتين والكامل مع مواطنيهم بقضية الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، أحد أوطان المسيحيين الكبرى والأولى والدائمة والثابتة. الدفاع عن فلسطين وإدانة الاحتلال والمطالبة والعمل لزواله هو دور دائم ورسالة دائمة تحيي الوجود المسيحي وتمنع نزيفه وتهجيره وقتله واحتلاله، وتحمي المسيحية نفسها في منبتها ومهدها.

المسيحيون العرب في أوطانهم بما فيها لبنان، ليسوا وافدين وليسوا زوّارا وليسوا عمّالاً أجانب مستوطنين وليسوا من الأجانب الذين اكتسبوا الجنسية بمرور الزمن. هم من أهل الأرض وسكّانها وعمّارِها وعروبتهم ووطنيتهم في أوطانهم الخاصة ثابتة لا يُجادل فيها عاقل.

وبالتالي، إنّ المسيحيين ليسوا أقلية ولا يجوز أبدًا التعامل معهم على أنهم أقلية ومن الخطأ أن ينظروا إلى أنفسهم على أنهم أقلية وأن يتصرفوا ويتدبروا أمورهم على هذا الأساس.

المسيحيون ليسوا أقلية والمسلمون الشيعة ليسوا أقلية. مقولة الأقليّات أساساً مقولة مرفوضة وخطرة. لا أقليات في العالم العربي. توجد أكثريتان كبيرتان: الأكثرية العربية والأكثرية الإسلامية. المسيحيون هم جزء من الأكثرية العربية والشيعة هم جزء من الأكثرية الإسلامية والأكثرية العربية. المسيحيون هم جزء من الأكثرية العربية التي لديها إيمانها الخاص؛ ليسوا عرقاً مختلفاً، هم عرب أقحاح، وليسوا لوناً مختلفاً بل لونهم مثل لون الآخرين، وحياتهم مثل حياة الآخرين. لا أستطيع أن أقارن المسيحيين بالسود في أميركا، أصلاً هم أفارقة أميركيين ولا أحد في أميركا أصيل كأصالة المسيحيين العرب في أرضهم. مشكلة الأفارقة الأميركيين هي مشكلة عرق وتمييز عنصري وليست مشكلة أقلية وأكثرية، وإلا الأقلية البيض في جنوب أفريقيا كانوا يستعمرون ويستعبدون الأكثرية الوطنية السوداء.

التمييز السياسي على أساس الانتماء الديني غير عادل وغير صحيح للمسيحيين في لبنان، والمشكلة ليست في كونهم أقلية، وهم ليسوا كذلك، المشكلة هي في الصيغة السياسية، المشكلة هي في صيغة السلطة وليست مع الأكثرية المسلمة.

المسيحيون اللبنانيون وإشكالية الدولة

في لبنان، وهو مركز الثقل للوجود المسيحي في المشرق العربي، وهو الأمل المرتجى والحضور القوي للصيغة الميثاقية. ليست المشكلة في لبنان قلة عدد المسيحيين ولا كثرة عدد المسلمين فيه؛ المشكلة هي في تلاشي الدولة ووهنها. القضية في لبنان هي إحياء دور الناس، دور المواطنين... سيبقى عدد المسلمين على الأرجح دائماً أكبر من عدد المسيحيين. ليست المشكلة في العدد، ولكن المشكلة هي في السلطة.

السلطة في لبنان مشتتة في أمكنة عديدة والدولة منزوية أو محشورة في مكان مختلف. الدولة هي وعاء السلطة وبدونها تكون السلطة غاشمة. الهجرة ليست المشكلة بل هي تعبير حاد عن مشكلة حقيقية هي كيفية إدارة السلطة واستعمالها. الهجرة تكون في طلب الرزق أو في طلب الأمن أو في حفظ الإيمان. المسيحية وإيمان المسيحيين

بخير في لبنان، طلب الرزق يهاجر المسلم والمسيحي في سبيله، وقلة الرزق في لبنان ليس سببها قلة الموارد بل ضمور الدولة التي توفر مصادر الرزق. وطلب الأمن أيضاً يهاجر المسلم والمسيحي في سبيله، المواطنون المسلمون ليسوا في أمان أكثر من المواطنين المسيحيين. المسيحيون والمسلمون معاً يعانون من ظلامة التسلط وغياب الدولة الحامية. وبالتالي يجب معالجة أسباب مشكلة الهجرة وليس الهجرة بذاتها.

ينبغي ألاّ تتحوّل هجرة المسيحيين اللبنانيين من لبنان إلى موضوع عاشورائي مسيحي. الندب والرثاء لن يعيدا مهاجراً بل سيزيدان النزيف إذ يكون الأمر كمن يضع إصبعه بعد الجرح وليس قبله وثقوا أن هجرة اللبنانيين مسيحيين ومسلمين هي على الأرجح موضع رضا خفي لدى بعض السياسيين، مسلمين ومسيحيين، لأن اللبناني المهاجر لا وطأة له، صوته خافت أو لا صوت له في مقابل لبناني مقيم وثابت في وطنه لكنه يطلب ويسأل ويحاسب ويحاكم.

التمسك بالطائف

إحياء الدور المسيحي في لبنان يكون في تطبيق اتفاق الطائف وتحرير الدولة من آسريها في داخلها ومحاصريها من خارجها. اتفاق الطائف كان وليداً شرعياً مباركاً لشراكة لبنانية مسيحية إسلامية، إتفاق الطائف يُهجَر ويُهَجَّر رويداً رويداً، خلسة في أكثر الأحيان وبفظاظة في بعض الأحيان. التصدي لتهجير الطائف هو دور كبير كبير وعظيم عظيم، يجب أن تُستعاد الشراكة في وضعه موضع التنفيذ بعد الشراكة في توليده، واتفاق الطائف هو اتفاق الاختيار. هو كان اتفاق الضرورة لكنه صار اتفاق الاختيار على تعبير الشيخ محمد مهدي شمس الدين، ونحن نعلم جميعاً أن قوى سياسية في لبنان على ضفتي المسلمين والمسيحيين لا تريد للطائف أن يطبّقَ كاملاً لأنّه يحرر الدولة من تسلطهم ومن أطماعهم... إحياء الدور المسيحي، ثقوا لن يكون إلا بإحياء حقيقي للدولة في لبنان.

لا أرى في المسيحي اللبناني إلا شريكاً كاملاً وأخاً كريماً ومعيناً في البلاء ونديماً في الرخاء. يندمج المسلمون والمسيحيون في لبنان كما تندمج مكونات

الماء، الماء الذي جعل الله منه كل شيء حيّ، ذرّتان من هيدروجين لا أكثر وذرّة واحدة من أوكسيجين لا أقل. مهما كثر عدد المسلمين عدد بسيط منهم نحتاجه (2H)، ومهما قلّ عدد المسيحيين واحد كامل منهم نحتاجه (O) لنصنع معاً ماء الحياة لأننا معاً ماء حياة لبنان...

سعادة الأستاذ فؤاد الترك

رئيس منتدى سفراء لبنان، مثّل لبنان في دولٍ عدة منها سويسرا وفرنسا وإيران وتولى منصب الأمين عام لوزارة الخارجية والمغتربين بين ١٩٨٣ و١٩٨٨. ترأس الوفد اللبناني إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لدوراتٍ عدة. له محاضرات كثيرة في مواضيع سياسية وتاريخية واغترابية ودبلوماسية.

خطوات عربيّة حوارية وأسئلة للمسيحيين

أود أولاً أن أعرب عن الشكر والتقدير لـ «مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية» وبخاصة للزميل والصديق العزيز الدكتور عبدالله بوحبيب لمبادرته الى تنظيم هذا المؤتمر الذي جاء كما ورد في رسالة دولة الرئيس عصام فارس في مكانه ووقته.

منذ مدة تشرفت بزيارة صاحب الغبطة والنيافة البطريرك الكاردينال مار نصرالله بطرس صفير وخلال اللقاء قلت له متسلحاً بما لي من دالية على الصرح البطريركي، «يبدو لي يا سيّدنا أن اللقب لم يعد ينطبق على الواقع، فاللقب هو «بطريرك انطاكية وسائر المشرق» والواقع بات خلاف ذلك بحيث أن هذا المشرق يكاد يفرغ من الموارنة خصوصاً ومن المسيحيين عموماً الذين ارتحلوا عن أوطانهم الأصلية وتوزعوا في مختلف أرجاء العالم لا سيما القارتين الاميركية والافريقية وأوستراليا والعديد من الدول الاوروبية، ولو جاز لي إبداء الرأي لاقترحت أن يكون اللقب «بطريرك أنطاكية للموارنة في لبنان والعالم».

هذه المقدمة ترسم، بنظري، الصورة القاتمة عن الحضور المسيحي في المشرق العربي، أما الأسباب والحيثيات فمعروفة منا جميعاً وأبرزها:

مصاعب في لبنان والمنطقة

في لبنان الرقم الديموغرافي المسيحي يتراجع. الهجرة تتفاقم ولولا صعوبة الحصول على تأشيرات لكانت اكثر تصاعداً، التوطين الفلسطيني الحاصل بشكل أمر واقع، مرسوم التجنيس الشهير، تصدي اسرائيل للصيغة اللبنانية القائمة على لقاء الأديان وتحاورها وتفاعلها، تفكك القيادات المسيحية وعدم وعيها كفاية لخطورة المشكلة ولضرورة مواجهتها بما تستحقه من جدّية واهتمام.

في المنطقة العربية نلاحظ التالي:

- عدم تقبل الحرية الإيمانية وتنامي الأصوليات والدعوات السلفية الفارضة نفسها على بعض الأنظمة.

- الاعتداء على الكنائس ودور العبادة والرموز المسيحية في بعض البلدان التي كانت تسمح بها والعنف الذي تناول رجال دين وبينهم أساقفة.

- الهجرة المتفاقمة للمسيحيين وخصوصاً في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي العراق ومصر.

في توجهات القيادات الرسمية العربيّة

أسجّل تحت هذا العنوان وعلى سبيل المثال المواقف التالية:

١- عام ١٩٧٩ أعلن الرئيس معمر القذافي:

«لا يمكن المرء أن يكون في آن عربياً ومسيحيا، وعلى مسيحيي لبنان اذا كانوا عرباً أن يعتنقوا الاسلام»، وقد أفشي سراً اذا قلت ان الزعيم الليبي فاتح الرئيس أمين الجميل بذلك في زيارة قام بها الى ليبيا على ما أذكر في منتصف الثمانينات من القرن الماضي، وذلك من منطلق ان على الأقلية فيها أن تعتنق دين الأكثرية وهو ما يوفّر عليها الازمات والمشاكل التي تواجهها، ولكنه لم يوضح ما اذا كان على الأقليات في البلدان المسيحية ان تعتنق دين الأكثرية.

يضاف الى ذلك دعوة الزعيم الليبي، خلال زيارته ايطاليا مؤخراً الى الاسلام، متوقعاً الا يطول الوقت الذي تصبح فيه اوروبا كلها مسلمة.

هذا ويلاحظ في هذا السياق عدم قدرة بعض القادة وقصورهم في مواجهة هجمات التطرف والتعصب وهو قصور ناتج في تصورنا عن خشيتهم من الترهيب وارتداداته.

٢- المبادرة التي قام بها خادم الحرمين الشريفين جلالة الملك عبدالله بن عبد العزيز تحت عنوان الحوار بين الأديان والتي نتج عنه ثلاثة لقاءات:

- اللقاء الذي جرى في الفاتيكان بينه وبين قداسة الحبر الأعظم بينيديكتوس السادس عشر والبيان الذي صدر في نهاية اللقاء حول هذا الموضوع.

- مؤتمر حوار الأديان الذي انعقد في الأمم المتحدة في نيويورك بدعوة من الأمين العام للمنظمة الدولية وحضور العديد من رؤساء الدول.

- مؤتمر الحوار الذي عقد في العاصمة الاسبانية في حضور العاهلين السعودي والاسباني.

٣- أشهد، وأنا الذي أمضيت نيفاً وأربع سنوات سفيراً في طهران قبيل وبعد انتصار الثورة الاسلامية ان الحرية الدينية مصونة تماماً فالكنائس منتشرة وثمة في مجلس الشورى -أي البرلمان- نواب نصارى ويهود، ولم اتلقَ، خلال وجودي هناك، أي شكوى كما ولم يترامَ اليّ أن احداً تعرّض للأذى أو للمساءلة بسبب ايمانه.

أسئلة تطرح نفسها

السؤال الأول: أخال أن عند معظم القادة المسلمين وعند المسلمين اجمالاً شعوراً بالقلق جراء تردي أوضاع المسيحيين العرب المشرقيين كنتيجة للقناعة بأن في التنوع غنىً وإبرازاً لرسالة الاسلام في السماح والرحمة والإنفتاح والإعتراف بالآخر، ومشاركة في القيم الاخلاقية والانسانية والحضارية، فاذا كان ذلك كذلك، وهو بنظري هكذا، أليس من الضروري اعطاء هذا الموضوع الأولوية التي يستحقها من إجراءات ومبادرات؟

السؤال الثاني: ما هي الخطوات الفعلية والعملية التي يقوم بها القادة الروحيون المسيحيون لجعل هذا الملف يحظى بالاهتمام اللازم عند أصحاب القرارات؟

السؤال الثالث: ما هو- عند المسيحيين المشرقيين- حجم الثقة التي تحدوهم الى التجذر في ارضهم والتوقف عن الهجرة كي لا أقول عودة من هاجر منهم؟

السؤال الرابع: التمييز بين المسيحيين أنفسهم.

نصت المادة السابعة من الدستور على أن «كل اللبنانيين سواء لدى القانون وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دونما فرق بينهم» فهل كل المسيحيين يتمتعون فعلاً بالحقوق نفسها؟

وسأكتفي فقط في هذا السياق بمثل واضح، بأي منطق وبأي حق قانوني أو دستوري تصنف الوزارات في لبنان بوزارات سيادية مخصصة لطوائف معينة ووزارات غير سيادية؟ من أوجد هذه البدعة أو هذه التسمية؟ ألا يعني ذلك أن ثمة طوائف تحمي السيادة وأخرى غير جديرة بالدفاع عن هذه السيادة. أليس هذا تمييزاً بين الطوائف المسيحية تحديداً ومخالفة صريحة للدستور؟ علماً أن هذه الظاهرة لم تكن موجودة قبلاً بحيث سبق وتولى الوزارات التي تسمى اليوم سيادية وزراء من مختلف الطوائف، من هنا شعارنا كل الوظائف لكل الطوائف وكل المواقع لكل الكفاءات.

سموها وزارات كبرى إذا شئتم أو وزارات أساسية، أما أن تسموها وزارات سيادية فهذا لعمري أمر شائن واهانة لجزء كبير من الشعب اللبناني.

أما السؤال الأخير الذي أرغب بطرحه فهو مصير لبنان الى اين؟

ان هذا المؤتمر مناسبة لنؤكد انه اذا كان في لبنان من يريده عربياً أو ذا وجه عربي أو عربي الانتماء والهوية أو فينيقياً أو مسيحياً أو اسلامياً أو متحداً مع سواه أو فيدرالياً أو كونفيدرالياً أو كانتونات أو هونغ كونغ أو هانوي فإننا نريده لبنانياً قبل كل شيء يعوّض عن المساحة والعدد وعن الجغرافيا والديموغرافيا بالدور والرسالة اي بتبني ما طرحه فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان في كلمته الأولى

أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة وفي خطبه العديدة اللاحقة وهو أن تعتمده هذه المنظومة الدولية مقراً دولياً للحوار بين الأديان والثقافات والحضارات والاثنيات. إنَّ هذا المشروع اذا ما قيّض له أن يرى النور هو الذي يعطي لبنان هويته الحقيقية ومعناه بحيث يشعر كل انسان الى اي دين انتمى والى اي طائفة أو لون أو جنس أو معتقد أو أي مضطهد بسبب ذلك في انه في بيته تماماً وانه يمارس حريته الكيانية على أكمل وجه في السر والعلن وباحترام متبادل مع الآخر، يتحسس همومه وهواجسه ومشاعره ويشاركه الحياة بخلقية وكرامة وسماح وهو ما يؤمن له الحصانة والتعاطف والدعم والحماية من غدرات الزمان وما يبعد عنه العنف ويوفر له الاستقرار والسلام والازدهار ضمن التنوع ويشيع المحبة والألفة ويعزز الثقة بقدرة الوطن ويدفع انسانه الى الابداع والابتكار والاسهام الحضاري.

الاستاذ سمير مرقص

عضو مؤسس في الفريق العربي الإسلامي – المسيحي للحوار وأمين عام مؤسسة «المصري» للمواطنة والحوار وعضو الأكاديمية النرويجية للآداب وحرية التعبير وحاصل على جائزتها. له مؤلفات كثيرة تعالج المسائل الدينية والمواطنة من بينها «الحماية والعقاب: الغرب والمسألة الدينية في الشرق الأوسط» و«الأقباط والحضور البرلماني للإسلام السياسي» و«المواطنة والتغيير».

الأقباط: من «انتزاع المواطنة» إلى «اصطناع الأقلية»

«... مشكلة الأقباط... هي مشكلة الشعب،
إذا اضطهد اضطهدنا، و إذا تحرر تحررنا... »
(نجيب محفوظ، السكرية)

إن أي دراسة للأقباط لابد وأن تتم في إطار دراستنا للمسار التاريخي للمواطنة، ونقصد بذلك حركة المصريين ككل، ومن ضمنهم الأقباط بحسب موقع كل قبطي في البناء الاجتماعي، فالأقباط لدينا مواطنون في المقام الأول وأعضاء في الجماعة الوطنية المصرية، لا يشكلون «جماعة مستقلة» أو «كتلة مغلقة» وهو ما نبهنا منه مبكرا عشية انتخابات ١٩٨٤، فالأقباط غير متماثلين من حيث الانتماء الاجتماعي والسياسي، فهم منتشرون في جسم المجتمع رأسياً ومنهم العامل والفلاح والمهني والحرفي ورجال الأعمال والتجار، ولا يربط بينهم سوى الانتماء إلى مصر من جانب، والانتماء الديني من جانب آخر، وبين هذين الانتماءين تفترق المصالح والتحيزات والرؤى. لذا نجد العلاقة وثيقة وشرطية، بين لحظات النهوض الوطني وبين الاقتراب من تحقق الاندماج الذي يمثل قاعدة للمواطنة والعكس صحيح.

وبداية، سأضع تعريفاً إجرائياً للمواطنة بحسب دراستنا له في ضوء الخبرتين المصرية والغربية واطلاعنا على الأدبيات المعتبرة في هذا المقام، وذلك كما يلي:

نحن ننطلق من فهم للمواطنة باعتبارها:

تعبيراً عن حركة الناس اليومية مشاركين ومناضلين من أجل نيل الحقوق بأبعادها المدنية والاجتماعية والثقافية والسياسية والإقتصادية على قاعدة المساواة مع الآخرين من دون تمييز لأي سبب، واندماج هذا المواطن/المواطنون في العملية الإنتاجية بما يتيح له اقتسام الموارد العامة والثروة الوطنية مع الآخرين الذين يعيشون معه في إطار الوطن الواحد.

اقتسام الموارد	المدنية	السياسية	الاقتصادية/الاجتماعية	الثقافية	المساواة	المشاركة
	منظومة الحقوق					
المواطنة						

(جدول رقم (١))

بلغة أخرى فإننا نعتبر المواطنة، التي هي حركة الناس، الممارسة التي تضمن حضور الجميع على الرغم من التنوع الثقافي وتعدد الخصوصيات في معترك واحد بغض النظر عن الاختلاف من أجل إحداث تغييرات في البنى القائمة بمستوياتها المتعددة. فالجهد المشترك هو المجال الحيوي الجامع الذي:

ينقل الناس من «الخاص الضيق» إلى «العام الرحب»، بغير تناقض بين الخاص والعام من جهة، بل بإبراز الأفضل لدى كل طرف و التفاعل مع الأفضل لدى الآخر من اجل التغيير المطلوب.

المواطنة بهذا المعنى هي الحركة الجمعية للناس في إطار الوطن الواحد نحو التغيير المطلوب. إنها «العملية» Process التي من خلالها يتم تفعيل المشاركة والمساواة وتحقق منظومة الحقوق. و غياب المواطنة يجعل كل عنصر داخل هذا الإطار يرتد إلى دائرة حركته «الخاصة الضيقة» لأن «العام الرحب» فيه ما يعوق المواطنة.

أولاً: الأقباط قبل الدولة الحديثة

قامت حركة الأقباط في مصر قبل الدولة الحديثة على جدلية بين قاعدتين هما «التفاعل الاجتماعي» و«التعددية الواقعية». فالقارئ لتاريخ العيش المشترك بين المسيحيين والمسلمين في مصر لا بد أن يقف عند حقيقة غاية في الأهمية ألا وهي أن هذا العيش لم يكن مجرد تعبير عن وجود مادي لأفراد ينتمون إلى ديانتين مطلقين يعيشون في إطار جغرافي واحد، بحيث لا يترتب على وجودهم أي تفاعلات على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وإنما كان هذا العيش يعكس خصوصية الحياة المصرية في استيعاب المسيحية والإسلام. فتعايش المصريون من أبناء الديانتين – المطلقين بفضل مقومات اتسم بها الكيان المصري مثل التجانس وسيادة العرق المصري الواحد، ووجود وسيلة إنتاج رئيسية ودولة ذات نظام سياسي يتسم بالوحدة السياسية والتداخل الجيو ديموغرافي.

وعليه لم يبتلع التجانس التعدد من خلال هيمنة أحد المطلقين لمحي وجود الآخر، ولا صار التعدد عاملاً يكرس الفرقة. ولكن الحياة المشتركة الاجتماعية والإنتاجية والثقافية والحضارية أفرزت بديلاً ثالثاً- غير الاستيعاب والاستبعاد المتبادل – هو الحياة المشتركة من خلال «جدل التجانس والتعدد»، حيث الاحتفاظ بالمقومات الواحدة والموحدة.

نعم كانت هناك فترات تعثرت فيها هذه العلاقة ولكن القراءة التاريخية المتأنية والدقيقة والمنصفة تدل على أن هناك قاعدة حاكمة لهذه العلاقة، ذلك أن درجة التكامل – الاندماج – التماسك بين مكوني الجماعة الوطنية تزداد مع فترات النهوض القائم على قاعدة اقتصادية واجتماعية ناهضة، والعكس صحيح، فإن درجة التكامل – الاندماج – التماسك تتراجع لصالح استبعاد ونفي الآخر في فترات الأزمة المجتمعية، ويمكن مراجعة هذا الأمر بداية من عصر الولاة في مصر وإلى يومنا هذا مرورا بالعصور التالية:

عصر الدولة الطولونية ٨٦٨ – ٩٠٥م.
عصر الدولة الإخشيدية ٩٣٥-٩٦٩م.
العصر الفاطمي (الأول والثاني) ٩٦٩-١١٧١م.

عصر الدولة الأيوبية ١١٧٤-١٢٥٠م
المماليك ١٢٥٠-١٥١٧م.
الدولة العثمانية ١٥١٧-١٨٠٥م.
الدولة الحديثة منذ محمد علي والتي تأسست في عام ١٨٠٥م.

وتعكس القراءة التاريخية للمراحل السابقة أن صعود أو هبوط العلاقة بالآخر، إنما تحكمهما ما يمكن تسميتها «بالجدلية المجتمعية» وهل هي في حالة نهوض أم تخلف. حتى مع تكرار التعثر فإن التجربة التاريخية تقول انه لم يكن هناك ما يعوق أن تتجدد العلاقة بالآخر، مرة بعد مرة، متى تعثرت العلاقة، الأمر الذي جعل التعثر خبرة حية للجماعة الوطنية المصرية.

إن الحياة المشتركة بين المسلمين والمسيحيين قد جعلت من الآخر حاضرا بقوة في الواقع وفي الوقت نفسه أعطت العلاقة بينهما الأولوية «للزمني» و«الإنساني» من خلال الحياة اليومية متجاوزة «المقدس» و«الإلهي» ليس إنكاراً أو إهمالاً وإنما «استلهاماً». فكلاهما يعيش السياق الاجتماعي نفسه ويتعرض كلا منهما للمخاطر والتحديات نفسها.

وبمقدار ما كانت الدولة معنية بالنهوض كان ينعكس ذلك إيجاباً على العلاقات الإسلامية المسيحية فيتم تفعيل الجدلية المجتمعية، وخاصة أن السلطة الوافدة كانت تحاول أن تفكّ ارتباطها بدولة الخلافة وتكون دولة مركز، والعكس صحيح. ولأن الفقه إبن زمنه تأثر بحالة ونوعية السلطة والحكم إيجاباً وسلباً، حيث مع فترات النهوض كانت السلطة من الرحابة التي تجعل من الفقه رحباً، والعكس صحيح. وكانت الجدلية المجتمعية تعبيراً عن طبيعة المرحلة. ولم تكن العلاقة تحتاج إلى أي بروتوكول مدون بين المصريين.

ثانياً: الأقباط في سياق الدولة الحديثة (١٨٠٥ - ٢٠١٠)

مرت مسيرة الأقباط في الدولة الحديثة بأربع مراحل، وكانت كل مرحلة مرهونة بطبيعة اللحظة التاريخية والسياق المجتمعي. ويمكن أن نرصد كيف أن هذه الجدلية

المجتمعية قد مرت في أربع مراحل وذلك كما يلي:

أ) التأسيس المشترك. (القرن ١٩)
ب) السجال المدني. (أزمة ١٩١١).
ت) الشراكة الوطنية: مدنية/سياسية اقتصادية/اجتماعية. (١٩١٩ - ١٩٦٩).
ث) النزاع الديني: أربعة عقود/مراحل أربعة. (منذ مطلع السبعينيات).

أ) التأسيس المشترك (القرن ١٩)

مع حكم محمد علي، في مطلع القرن التاسع عشر، طرأت على المجتمع المصري تغييرات سياسية واقتصادية اجتماعية بعيدة المدى. فمن الناحية السياسية، أطلقت حركة المصريين في كل المجالات والمستويات. ولم يكن الأقباط بمعزل عن هذه التغييرات، حيث تحركوا مع المسلمين في المجال السياسي «لتنمية المفهوم القومي للجامعة السياسية» والذي تمثل أولا في «حركة الاستقلال السياسي عن السلطنة العثمانية، وفي حركة «التميز القومي عن الخلافة العثمانية». ومن يطالع التاريخ المصري يكتشف بحسب طارق البشري أن «ثمة التزاما تاريخيا بين بداية تكوين الجامعة الوطنية

المصرية في العصر الحديث، وبين بناء الدولة الحديثة على عهد محمد علي. وليس من شطط التعبير القول مجازاً في هذا الخصوص بأنه «في البدء كانت الدولة»، التي رعت هذه الجامعة كتنظيم أوحد حتى الثورة العرابية. وكان الجيش هو حجر الزاوية في هذا البناء. وعليه كانت الدولة والجيش هما: «المبدأ والمنطق»، ومن خلالهما تم العمل معاً بين المصريين، من أجل تأسيس مشترك للوطنية المصرية والحداثة.

أما من الناحية الاقتصادية الاجتماعية فقد أعادت «صياغة التركيب الطبقي للمجتمع»، عندما أحل محمد علي نظام العهد محل نظام الالتزام، فاستفاد بعض كبار الموظفين القبط من هذا التغيير الذي فتح الطريق عملياً مع التغييرات التي طرأت على توزيع الملكية لكي يدخل وجهاء القبط في عداد كبار ملاك الأرض.

وقد أتاحت هذه التغيرات بالنسبة للمصريين أن يتملكوا الأراضي الزراعية ويصيروا ملاكا للأرض للمرة الأولى، وقد كان الأقباط جزءا لا يتجزأ من «هذه الطبقة». كما فتحت آفاقا للانخراط الرأسي في جسم المجتمع امتد للمدينة من خلال النشاطات الحرفية والتجارية والمالية والصناعية البازغة لاحقا. وانشغل الأقباط مع باقي المصريين بما ترتب على التغييرات الجديدة التي حلت على مصر، ببناء الدولة الجديدة وما تحتاجه من مؤسسات سياسية ومدنية وقضائية وتعليمية وإدارية.

حتى المؤسسة الدينية نهجت النهج نفسه، لذا ليس مصادفة أن يتأسس مجلس شورى النواب في ١٨٦٦ ويعقب ذلك أن تقوم الكنيسة بتأسيس مجلس مدني إداري للمشاركة في إدارة الشؤون الاجتماعية والثقافية للكنيسة والذي عرف باسم المجلس الملي في ١٨٧٢.

ويقدر أبو سيف يوسف «أن مجموع السياسات العملية التي نفذها كل من محمد علي، وسعيد، والخديوي إسماعيل، وإن اختلفت منطلقاتها وحيثياتها، كانت تخلق الظروف المادية والفكرية لإعمال مبدأ المساواة إن بكيفية ضمنية أو معلنة»، وهو ما سمح أن تجد الجدلية المجتمعية، من حيث التفاعل القبطي في المجتمع والقبول بالتعددية واقعياً، مجالاً للممارسة، وحضوراً عملياً.

وعلى الرغم من الاحتلال وتبعية الحكم له، إلا أن نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين قد شهدت تبلوراً لحركة وطنية مصرية تعمل على انجاز ثلاث مهام:

مقاومة الاستعمار.
إقامة حكم ديمقراطي.
بناء دولة حديثة.

ولعل القارئ للتاريخ وبخاصة بداية من الثورة العرابية إلى حادث دنشواي-، يستطيع أن يدرك كيف اشتد ساعد الحركة الوطنية ونما النشاط السياسي وبزغت حيوية سياسية ومدنية على كل المستويات.

وكان الأقباط شريكاً أساسياً في إنجاز هذه المهام، كل بحسب موقعه وعمله في الجسم الاجتماعي. وقد يسر في دفع الأقباط إلى الحضور المجتمعي أن كثيراً من الإشكاليات التي يمكن أن تمثّل عائقاً قد تم الإجابة عنها بدرجة أو أخرى مثل: طبيعة السلطة السياسية وهل هي دينية أم مدنية، وطبيعة المجال العام وهل يكون سياسياً أم دينياً، وعلاقة الوطن بالدين. ولعل الإشكالية التي برزت إبان حكم محمد علي حول الجامعة السياسية لمصر والتي مثلت معضلة فكرية له ولحكمه، واختلف حولها العديد من المؤرخين، والتي ظُنّ أنها حُلت من خلال التمصير الذي جرى لمؤسسات الدولة قد أطل كإشكالية مرة أخرى بعد منتصف العقد الأول من القرن العشرين. ولعلّ هذا هو الأمر الوحيد الذي يفسر سرعة دخول الأقباط في حركة التمصير والتي كانت تعني عمليا الانسلاخ من الجامعة الدينية التي تمثلها الخلافة العثمانية، والتي ما إن عاد الجدل حول استعادة مرجعيتها حدث السجال القبطي الإسلامي. وربما ظلّت هذه الإشكالية أحد أهم الأسباب التي بقيت عالقة إلى يومنا هذا تطل برأسها في فترات وتتراجع في فترات ولكنها تحتاج إلى نقاش موسع.

ب) السجال المدني (مؤتمرا ١٩١١)

لم يشأ العقد الأول من القرن العشرين أن ينتهي إلا والعلاقات بين المصريين من المسلمين والمسيحيين نجدها وقد تعرضت لأزمة المؤتمرين القبطي والمصري.

فلقد كان من المفترض أن ما تم انجازه في القرن التاسع عشر يتواصل. بيد أنه ربما وبسبب الأزمة الاقتصادية الحادة التي أطلت في ١٩٠٦، وربما بسبب تصاعد الحديث عن الجامعة الإسلامية في سنة ١٩٠٨، وربما بفعل عوامل خارجية، أو لكل ذلك معا، حدث الخلاف الأبرز بين المسلمين والمسيحيين عقب اغتيال بطرس غالي.

وعلى الرغم من أن المؤتمر القبطي كان في الأصل موجها إلى «رجال الإكليروس، في إطار الصراع الممتد بين أنصار المجلس الملي ورجال الدين»، وهو ما تؤكده الدعوة لعقد المؤتمر الذي حدد هدفه «بإصلاح شؤون الداخلية للأقباط»، بيد أنه لسبب أو لآخر، مال المؤتمر إلى مناقشة مطالب الأقباط والتي حددها في خمسة مطالب.

وعلى الرغم من الطابع الذي يبدو طائفياً للمؤتمر إلا أن الصفة المدنية للمؤتمرين ووعيهم الاجتماعي وانخراطهم في الحركة السياسية والمدنية المصرية بدرجة أو أخرى جعلت هذه المطالب توضع في سياق وطني، وهو ما توضح من كلمات المشاركين والتي عكست بدرجة أو أخرى وبوعي أو بغير وعي إدراك النخبة المدنية آنذاك الحدود بين ما هو ديني وبين ما هو مدني من جهة، وأن الصفة الدينية للأقباط لا تتناقض مع الصفة الوطنية من جهة أخرى. كما وضعت من جهة ثالثة المسافات بين الشأن الديني الداخلي للمؤسسة الدينية وبين الشأن العام للأقباط. لذا تميز المؤتمر بأنه استطاع أن ينتهي إلى تقليد جديد حول دور النخبة المدنية، وكيف يمكن التمييز بين دورها الديني داخل الجماعة الدينية ودورها المدني في المجال العام والسياسي، ومن ثم اقترب الحديث من المدني أكثر من الديني والطائفي.

إن القراءة المتأنية لأعمال المؤتمر تشير إلى عكس ما يحاول البعض في وقتنا الراهن التدليل عليه. فلقد تحاور المؤتمرون على أرضية مدنية ووجهوا كلامهم إلى عموم الحركة الوطنية. وإذا كانت الكلمات نحت نحو السجال فلقد كان سجالاً مدنياً.

ويعلق طارق البشري على المؤتمر بأنه «على الرغم مما يوحي به عقد مؤتمر قبطي من محاولة لصدع الجامعة الوطنية، فقد شمل الجميع أو الغالبية حرص على توثيق الرباط الوطني. وجاء التزام الجميع بقصر الحديث على تلك المطالب النقابية أو الفئوية مؤيدا ذلك. وجاء مؤيداً له أيضا الالتزام بقاعدة المواطنية المبنية على أساس

من المساواة العامة. وهذا المنطق الوطني لم يكن أساسه فقط الإيمان المجرد بقيم مثالية. ولكنه وجد أساسه أيضا في الاقتناع بالمصلحة المشتركة. وقد أدت المناقشة الجادة لكل المسائل التي عرضت، إلى الوصول إلى أن حل المشكلة لا يكون في التمييز، وإنما يكون في المزيد من الاندماج. كما أفضى التراث المشترك والتكوين الوطني الواحد إلى اقتصار المسائل المطروحة على الجانب الاقتصادي، كذلك أفضى الوعي بالمصلحة المشتركة إلى أن الحل الأمثل لأي من هذه المسائل، يكفله الاندماج الأوثق للجانبين، والمنطلق القومي في معالجة مشاكل الحياة».

ويعكس ما سبق أن السياق العام يحكم إلى حد كبير التوجه والنهج والآلية التي يتم بها عرض المطالب، كما يؤكد أن التأسيس المشترك الذي جاهد فيه كل المصريين لم يضع هباءً. ويمكن القول إن المساواة كانت الأرضية التي لم يتم التوافق عليها بين المؤتمرين في كل من المؤتمر القبطي والمصري (الإسلامي). لقد سمح رصيد الحركة الوطنية الآخذ في التبلور أن يتساجل الأقباط والمسلمون ولكنه كان سجالاً من النوع المدني لم يتطرق إلى الدين.

وجاءت ثورة ١٩١٩ لتجدد الجدلية المجتمعية فانخرط الكل فيها...

ج) الشراكة الوطنية (١٩١٩-١٩٦٩)

القارئ لتاريخ مصر الحديث على مدى المائتي عام الأخيرة، لابد أن يقف كثيراً عند ثورة ١٩١٩ باعتبارها نقطة تحول كيفية في مسيرة الحركة الوطنية المصرية وذلك من زاويتين: الأولى: تعدد القوى الاجتماعية والسياسية المشاركة في الثورة والثانية: تحقق التكامل الوطني بين المسلمين والأقباط بصورة غير مسبوقة في تاريخ مصر. بالنسبة للزاوية الأولى، نجد أن مصر شهدت تحركاً جماهيرياً شاملاً من أجل الاستقلال، الأمر الذي يعنى في تاريخ المجتمعات والشعوب المدخل لتكوين الجماعات السياسية الوطنية، فما التحرك الجماهيري والشعبي إلا مدخلاً نحو بدء الانطلاق لتأسيس هذا التكوين تكويناً مصرياً ومزج الأهالي في كيان سياسي واحد و إيجاد الصيغة الملائمة لتأكيد قوة التماسك بين الأهلين. وعليه لم يكن غريبا أن يعتبر الباحثون ثورة ١٩١٩

«ثورة نموذج» من حيث قدرتها على استيعاب القوى الاجتماعية المختلفة وطرحها شعارات التف حولها الناس ومثلت تعبيرا حيا لحاجة طالما اشتاق لبلوغها المصريون.

إن تطور المجتمع المصري إبان الحرب العالمية الأولى قد كشف عن ظاهرتين أولاهما: الضغط الهائل وغير الطبيعي على جماهير الشعب المصري من الفلاحين الفقراء والمتوسطين إلى جماهير المدن من البروليتاريا والحرفيين وصغار التجار منضما إليهم جماهير المتعلمين والموظفين وصغار الضباط، وبالتالي فإن التنافس كان حادا وعدائيا بين هذه الفئات وبين الإمبريالية المتمثلة في الاحتلال والحماية.

والظاهرة الثانية أن تطور البرجوازية المصرية أثناء الحرب وتوسعها إلى حد ما وزيادة ثروتها قد أدى إلى نمو وعيها وإحساسها بأهمية السوق الوطنية، أو بتعبير آخر، فإن مصر في العشرينيات لم يعد بالإمكان إخضاعها للأنظمة الإمبريالية لأن صناعتها الناشئة جعلتها في موقف المعادي للاتفاقيات التجارية الاستعمارية وهذا هو التنافس العدائي الثاني بين البرجوازية من جهة والاحتلال من جهة أخرى.

وأما الزاوية الثانية، فيمكن القول إن ثورة ١٩١٩ قد استطاعت أن تضع على بؤرة الحدث حركية جديدة مثلت ذروة في العلاقة بين مكوني الجماعة الوطنية، حيث اتجهت بها نحو تحقيق الاندماج الوطني الذي بات مثالا يقاس عليه وهو ما يؤكد عليه «أبو سيف يوسف» بقوله عن ثورة ١٩١٩ إنها ارتفعت بقضية التكامل الوطني — القومي بين المسلمين والقبط إلى مستوى لم تبلغه من قبل، فقد استطاعت أن تبلور المواطنة من خلال الالتفاف القاعدي من جموع المصريين حولها، وهي التي أعطت للمواطنة مضموناً جماهيرياً اجتماعياً.

والراصد التاريخي يمكنه أن يسجل كيف انعكس ما سبق إيجاباً على المشاركة السياسية للمصريين عامة وللأقباط خاصة في الفترة الممتدة من ١٩١٩ إلى ١٩٥٢؛ وهو ما ترتب عليه إيجاد حلول لمشكلات كانت تصطبغ من قبل بصبغة دينية أو طائفية، وتكفي مراجعة نسب المشاركة السياسية والحضور القبطي في انتخابات: ١٩٢٤، ١٩٢٥، ١٩٢٦، ١٩٢٩، ١٩٣١، ١٩٣٨، ١٩٤٢، ١٩٤٥، ١٩٥٠؛ أن الانتخابات التي كان يحصل فيها الوفد على الأغلبية باستثناء انتخابات ١٩٥٠، كانت هي التي يصل

فيها عدد الأقباط أكثر ما يكون بنسبة تتراوح بين ٨٪ و١٠. ٥٪، والعكس بالعكس، ودلالة ذلك تأكيد الصفة السياسية للانتخابات وليس الدينية.

بيد أن هناك محطتان قد أعاقتا إمكانية استكمال عملية الاندماج، وذلك عندما تم التعامل مع الأقباط أولا كجماعة سياسية وثانيا كجماعة دينية، كيف؟

المحطة الأولى: النظر إلى الأقباط كجماعة سياسية:

لم تستطع ثورة تموز/يوليو أن تستمر فيما أسسته ثورة ١٩١٩ بالنسبة للاندماج الوطني بين المسلمين والقبط، بالرغم من أنها استطاعت أن تحافظ على الشراكة الوطنية بسبب المشروع الاجتماعي الذي فتح أفقا لشرائح اجتماعية جديدة من كل المصريين ليكون لها نصيب من العائد العام للبلاد. إلا أنها لم تعط العناية نفسها للبعد السياسي المدني فوجدت غياباً قبطياً. وفي محاولة منها لحل الغياب القبطي، فكرت فيما عرف عام ١٩٥٧ «بإغلاق الدوائر»؛ أي تخصيص عدد من الدوائر للأقباط واقتصارها عليهم. ثم استحدثت مبدأ التعيين بحسب المادة ٤٩ للدستور ١٩٦٤؛ حيث نصت على أنه «لرئيس الجمهورية أن يعين عددا من الأعضاء لا يزيد عددهم على عشرة أعضاء» (وأدرج هذا النص في دستور ١٩٧١، ولم يزل معمولا به حتى الآن)، وعلى الرغم من عدم النص على ديانة العضو المعين فإن العرف جرى بأن يستفاد من هذا النص في تعويض غياب الأقباط؛ فبدلا من أن يعالج غياب القبط بالجهد السياسي الشعبي على طريقة حزب الوفد، عولج بمنهج بيروقراطي، وخطورة هذا النهج أنه جعل من الأقباط جماعة سياسية ذات مصالح واحدة لا بد من تمثيلها السياسي من خلال عدد معين؛ كونهم أقباطاً وليسوا مواطنين.

وليس صدفة أنَّ تأميم العمل السياسي امتد إلى كل شيء؛ فالمجلس الملي تم تجميده في مطلع الستينيات، وتم وضع لائحة لانتخابات البطريرك، ألغي منها الانتخاب الحر المباشر لصالح ما يعرف بالقرعة الهيكلية. وفي محاولة لخلق شخصيات مدنية قبطية من طراز (مكرم عبيد وويصا واصف) تم الاستعانة بالتكنوقراط الأقباط من جهة وبالإنتليجنسيا «النخبة المثقفة» القبطية من أبناء الطبقة الصاعدة، بعضهم من اليسار وبعضهم من أبناء حركة مدارس الأحد؛ بمعنى أن النظام السياسي قد استعان بكل من

التكنوقراط الأقباط وبالإنتليجنسيا القبطية ليكونا بمثابة جناحين يتعامل من خلالهما مع الشأن القبطي. وذلك كما حدث مع العمال عندما تم اختزالهم في الاتحاد العام لعمال مصر مثلاً، أي اعتماد المنهج نفسه الذي يقوم على تقسيم المجتمع إلى فئات نوعية واختزالها في وسطاء قد يكونون أفراداً أو مؤسسات.

المحطة الثانية: التعامل مع الأقباط كجماعة دينية مع مطلع السبعينيات:

مع مطلع السبعينيات بدأ الحديث عن الوضع الفقهي للأقباط، ومن ثم برز مفهوم «أهل الذمة»، وتوافق ذلك مع إعلان رئيس الدولة أنه رئيس مسلم لدولة إسلامية، وهو ما يثير السؤال ضمناً: وماذا عن غير المسلمين؟ ولما ترتب على ذلك مما أسميته منذ وقت مبكر «تديين الحياة السياسية»؛ أي التحرك في اتجاه السياسة على أساس ديني، أو بلغة أقرب: تيار إسلامي وتيار غير إسلامي، وهكذا. وفي هذا المقام تم اعتماد الكيان الديني ليكون معبرا عن الأقباط بدلا من الانتليجنسيا والتكنوقراط الأقباط.

د) النزاع الديني: أربع مراحل أربعة عقود (منذ ١٩٧٠)

منذ نهاية الستينيات بدأ يتراجع، ولاعتبارات كثيرة، المشروع الجامع القادر على جمع المصريين بصفتهم المواطنية والذي استطاع على مدى ٥٠ سنة بالرغم من تغير النظام السياسي أن يبقي على الشراكة الوطنية قائمة، سواء في بعدها السياسي والمدني (١٩١٩-١٩٥٢)، أو بعدها الاقتصادي والاجتماعي (١٩٥٢-١٩٦٩). تم هذا التراجع لحساب الانتماءات الأولية. في ظل أفكار تعيد النظر في الوضع القانوني لغير المسلمين، وتتعامل معهم باعتبارهم أهل ذمة، وهو المفهوم الذي تم تجاوزه عملياً من خلال شراكة وطنية بدأت مع مطلع الدولة الحديثة حين ناضل الجميع معاً من أجل الاستقلال والنهضة، وكانت هذه بداية الآلام. ففي هذه اللحظة تم تديين المجتمع (وهو تعبير استخدمناه مبكراً في كتاباتنا منذ الثمانينيات)، وأعيد تقسيم الناس على أساس ديني. في هذا السياق تعرضت العلاقات الإسلامية المسيحية لأخطار حقيقية متواصلة، بدأت بموجة متعاقبة من أحداث العنف الديني(*) سبقت «الخانكة» الحادث الأشهر وظلت إلى يومنا هذا، ويمكن وصف العلاقات بأنها مالت إلى النزاع الديني

بدرجة أو أخرى وقد مرت بأربع مراحل وذلك كما يلي:

أولاً: المرحلة العُنفية (١٩٧٠-٢٠٠٠)؛ حيث شهدت هذه المرحلة عدداً من العمليات من قبل جماعات العنف المسلح التي استهدفت الأقباط والكنيسة، وكانت في مجملها مرفوضة من عموم المصريين، مسلمين ومسيحيين.

ثانياً: مرحلة الاحتقان (٢٠٠٠-٢٠٠٤)؛ فبسبب تكرار أحداث العنف، وعدم حسم كثير من القضايا العالقة، أصبح من اليسير أن تتحول أي واقعة جنائية يكون أحد طرفيها مسلم والآخر مسيحي إلى واقعة دينية.

ثالثاً: مرحلة السجال الديني (٢٠٠٤)، وهي المرحلة التي بدأ فيها التجاذب العقدي: الفقهي واللاهوتي، حول أفضلية كل دين، وقد ساهمت الفضائيات والإعلام الالكتروني من غرف دردشة، ويوتيوب ومواقع على تكوين عالم سجالي شبكي واسع، كان من نتيجته اظهار الاختلاف الذي يؤدي إلى أن ينفي كل طرف الآخر ومن ثم تدمير الوطن.

رابعاً: مرحلة التناحر القاعدي (٢٠٠٧) حين بدأت تحدث مواجهات بين المصريين من المسلمين والمسيحيين لأسباب عديدة: بناء كنيسة، تحول ديني، علاقات عاطفية بين شباب من الجانبين، صراع على أرض.

* يسجل لنا تقرير العطيفي (٢٨ نوفمبر١٩٧٢ـ مضبطة الجلسة ١٣)، أن الحوادث الطائفية كانت تحدث على فترات متباعدة في ١٩١١ و١٩٥٢. غير أن التقرير يذكر «بينما كانت هذه الحوادث متفرقة تقع على تباعد السنوات، إذ بها قد زادت زيادة ملحوظة في العامين الأخيرين، فبلغت خلال المدة من ١٩٧٠/٦/١٦ حتى ١٩٧٢/١١/١٢ إحدى عشرة حادثة (١١)،... وأصبحت هذه الحوادث تعبر عن حالة من التعصب يزكيها تيار ديني قوي يمضي بغير إرشاد سليم...» وعن المشكلات التي رصدها التقرير يقول أن هناك ثلاث مشكلات وذلك كما يلي: إقامة الكنائس، والدعوة والتبشير، والرقابة على الكتب الدينية.

النزاع الديني

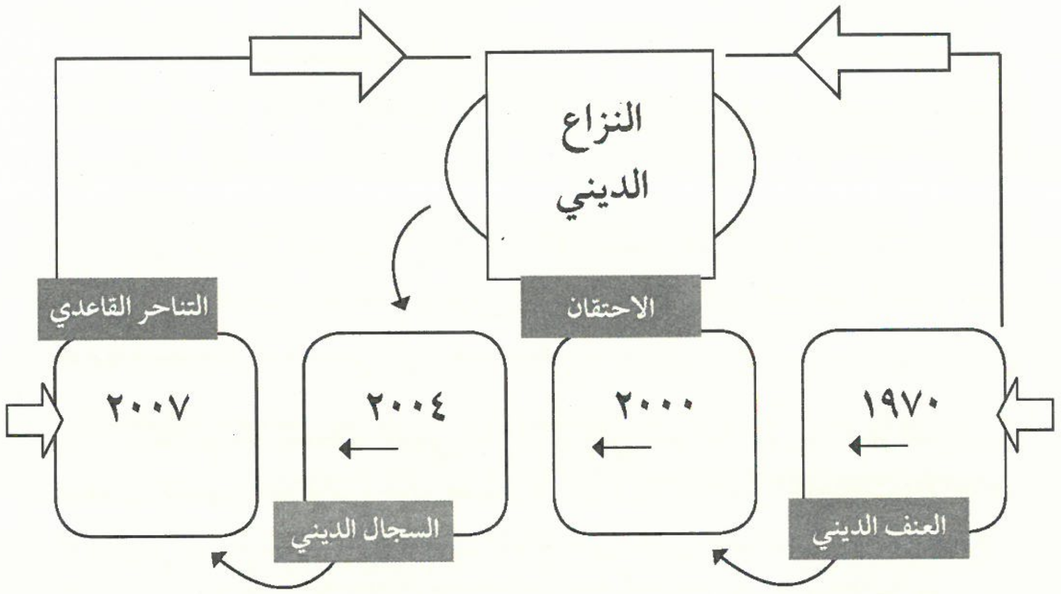

ولم نلتفت منذ ٢٠٠٧، مع حادث العياط، إلى التناحر القاعدي بين مواطنين عاديين بسبب الانتماء الديني. إذ إنه من السهل أن يتحول هذا التناحر إلى نزاع ديني ميداني، وهو ما عبرت عنه مذبحة نجع حمادي بامتياز، وهنا مكمن الخطورة وأساس رصدنا أن ما نشاهده إنما يعد تحولاً نوعياً في مسيرة العلاقات الحياتية بين المصريين.

إن أخطر ما جرى خلال مرحلة النزاع الديني بمراحلها الأربعة من مسيرة العلاقات بين المصريين من المسلمين والمسيحيين هو ما يلي:

- التأخر في التعاطي مع المشكلات(*) واختلاف المشهد المجتمعي الذي باتت تتصارعه رؤى متناقضة ما سمح بوجود حديث المواطنة وحديث الذمة في الوقت نفسه الذي تأثرت فيه الشراكة الوطنية وحل محلها النزاع الذي شهدناه يتدرج ليصل إلى ما وصل إليه.
- التصلب الديني.

* ملحق (١) يتضمن جدولاً بالقضايا التي يرى الأقباط أنها تمثل إشكاليات بالنسبة لهم.

- إن مشروع الإسلام السياسي يتراوح بين تأسيس الدولة الإسلامية وإقامة دولة الخلافة. ومن ثم بات مشروع الدولة المصرية الذي كان هدف الجماعة الوطنية والذي لا يتعارض مع التدين يمثل إشكالية حقيقية.
- السجال الديني(*) الذي بحكم التعريف ينفي فيه كل طرف الطرف الآخر، وهو يختلف جذرياً عن السجال المدني الذي يصب في النهاية مهما رفع من مطالب في السياق الوطني العام.
- الحضور المؤسسي الديني المسيحي في المجال العام وحلوله بدلاً من النخبة المدنية.
- دخول لاعبين جدد إلى الساحة وتوفر معطيات جديدة نتيجة لكثير من التحولات التي حدثت إقليمياً وعالمياً.
- إعادة النقاش في كثير من القضايا التي كنا نظن أنه تم حسمها مثل قضية الهوية، والمرجعية التي نستند إليها، والاختلاف حول التاريخ والذاكرة الواحدة للأمة.
- بيد أن أخطر ما حل بنا هو تعرض الشراكة الوطنية إلى شرخ نتج عنه اصطفاف ديني حيث أصبح هناك: نحن وهم. ماذا نقصد بذلك؟

* من المفارقات أن الباحثين والممارسين للحوار الديني (المسيحي الإسلامي تحديداً) قد حرصوا على التمييز بين الجدال العقائدي حول الدينين، وبين الحوار بين أبناء الديانتين... عُرف أول جدال في الثقافة العربية في القرن العاشر الميلادي (الرابع الهجري) بين الهاشمي والكندي، وعلى الرغم من أن الجدال المذكور حدث في عهد المأمون، وهو ما ضمن الحرية والتكافؤ بعض الشيء بين المتحاورين، إلا أن المأمون لم يرض بتكرارها. وتبين لاحقاً أن هذه النوعية من الجدالات تسبب قلقا للدولة الآخذة في الامتداد. إلا أن هذا لم يمنع من تكرارها في عصور أخرى تالية مع تعدد الفرق الدينية وتشعبها.

وفي مصر، كانت هناك محاولات جدالية متناثرة (في القرون العاشر والرابع عشر والخامس عشر) لم تحظ بالاهتمام لضعفها ولأن الواقع الاجتماعي كان يفرض اهتمامات وأولويات أخرى على المصريين في علاقتهم بهذا الواقع وبالحكام الوافدين... خاصة وأن الشيخ الإمام حجة الإسلام أبو حامد الغزالي قد وضع تقليداً جديداً، من خلال كتابه «الرد الجميل لإلهية عيسى بصريح الإنجيل»، الذي كتبه أثناء إقامته في مصر في القرن الحادي عشر- ويعد مغايراً للجداليين الآخرين الذين عرفوا خارج مصر يقوم على فهم الآخر من خلال نصوصه وبالاحتكام إلى العقل. بيد أن المصريين انحازوا - بدرجة أو أخرى إلى حوار الحياة العملية... لقد فرضت المعاناة المشتركة عليهم أن يفسحوا مساحات للتحرك المشترك: أولا بالتكافل المجتمعي في مواجهة القهر والفقر، وثانياً، مع تطور الدولة الحديثة، بالعمل الاجتماعي والاقتصادي والمدني والسياسي والثقافي في المجال العام. وأن يبقى الجدل الديني في داخل الأروقة العلمية حيث لا يصح أن ينزل إلى الناس.

لم يمنع ما سبق أن ظلت هناك إشكاليات عالقة خاصة بالأقباط، إلا أن التعاطي معها كان يتم في سياق المجال العام / السياسي. ما يعني إمكانية الوصول إلى حلول بدرجة أو أخرى... ولعل أخطر ما في هذه السجالات أنها جعلت الناس طرفا فيها، وهو ما يعني عمليا الانتصار لصيغة «نفي الآخر» على حساب الحياة المشتركة، و تحطيم ما يسميه هابرماس -«بنيات التواصل»/«الجسور» بين المختلفين، ما يعني تدمير الوطن وتحوله إلى أوطان...

ثالثاً: من انتزاع «المواطنة» في مواجهة «اصطناع الأقلية» و«اختراع الملة»

تضع المواطنة المسألة الدينية في السياق الوطني الجامع كما تطرح الشأن القبطي من منظور المواطنة فالأقباط مواطنون في المقام الأول وأعضاء في الجماعة الوطنية المصرية لا يشكلون «جماعة مستقلة» أو «كتلة مغلقة» وذلك بسبب أنهم غير متماثلين من حيث الانتماء الإجتماعي المصري والسياسي، ولا يربط بينهم سوى الإنتماء إلى مصر من جانب، والإنتماء الديني من جانب آخر، وبين هذين الإنتماءين تفترق المصالح والتحيزات والرؤى. كما أن المواطنة التي هي تعبير عن حركة المواطن على أرض الوطن تتجاوز مفاهيم الطائفة والملة والذمة والأقلية، اتساقاً مع الدولة الحديثة.

وهذه المقاربة لا تنفي وجود مشاكل قبطية ولكنها تميز بين الديني منها مثل بناء الكنائس والأوقاف والمدني منها الذي يواجه المواطن المسيحي في المجال العام بسبب دينه، حيث يتسق هذا التصنيف مع الدولة الحديثة ومن ثم يضطلع كل طرف بدوره، فالكنيسة مع الدولة تحل ما يتعلق بقضية بناء الكنائس، والمواطن المصري المسيحي يدافع عن مبدأ حرية العقيدة مع شركائه من المواطنين كأحد الحقوق المدنية التي كفلها الدستور في إطار المجال العام. ولقد طرح أنصار هذه المقاربة كثيراً مما يتعلق بالمسألة الدينية بشكل عام وما يتعلق بالشأن القبطي منذ وقت مبكر إلى أنَّ جاءت التسعينيات وانفتح المجال لمقاربتين أخريين هما:

«اصطناع» الأقلية و«اختراع الملة».

«اصطناع» الأقلية، وهو المصطلح الذي صاغه المفكر الراحل محمد السيد سعيد في عام ١٩٩٤، وهي العملية التي بدأت عندما تعثر حل الإشكاليات الخاصة بالأقباط على مدى زمني طويل فما إن جاءت الدعوة لمؤتمر الأقليات تمسك البعض بمناقشة المشاكل من على هذه الأرضية. وتستهدف هذه العملية بلورة رؤية للعالم و للذات تمزج بين المسيحية و السياسة وتفترض أن الأقباط كتلة واحدة متماثلة العناصر وأنهم جماعة مستقلة في مواجهة أغلبية دينية.

أما «اختراع الملة» فهي العملية التي تؤسس لجماعة يربط الدين فيما بينها. لها نظرة للذات وللعالم «دينية» الطابع، وتكون حركتها في حالة توازي مع باقي التكوينات في المجتمع وهو ما يمثل تجلياً للنموذج العثماني الذي يتكون من سلطة ونشاط اقتصادي وبشر ينتظمون في أشكال أولية للتنظيم متجاورة مثل: الطوائف والعائلات الريفية والعشائر أو نموذج «ولي النعمة/التابع».

ومما يساهم في إتمام الاختراع أيضاً، أن هناك بعض الممارسات السلطوية التي تتناقض مع طبيعة الدولة الحديثة، حيث تقبل السلطة بالأخذ بالقوانين والآليات العرفية بالمنطق العثماني في الإستجابة لمطالب كل طائفة عن طريق وسيط يمثلها أمامها، كما أنَّ المجال العام الذي من المفترض أن يكون مجالاً جامعاً للمواطنين لم يعد كذلك، فكل ملة بدأت تخلق مجالها الذاتي، وهو ما يمثل في المحصلة تناقضاً جوهرياً بل وجودياً للدولة الحديثة. وعليه يعود كل طرف للتشبث لما قد يراه حامياً له حتى لو كان ينتمي لما قبل الدولة الحديثة أو ما يناقض المواطنة انطلاقا من أن الملة التي في اليد أو الجماعة الدينية أقلية كانت أو أغلبية أفضل من المواطنة التي تحتاج لنضالنا المشترك من أجل تدعيم مقومات الدولة الحديثة.

رابعاً: نحن وهم

على مدى العقود الأربعة كتبت آلاف الأسطر وعقدت مئات اللقاءات في محاولة لتفسير ما يحدث. تنوعت المقاربات والمناهج، وتعددت مستويات التحليل، ولكن لم يتحرك أحد في محاولة لإنقاذ النتائج السلبية التي تنتج عن كل مرحلة من مراحل العلاقة بين المصريين. وساهم في أن تتفاقم الآثار السلبية لهذه النتائج مجموعة من العوامل منها:

- غياب الموحدات الوطنية التي كانت قادرة على توحيد الناس في الإطار الوطني الجامع لحساب انتماءات أولية متوازية.

- الانحياز للمشروع النيوليبرالي الذي بموجبه تخلت الدولة عن كثير من أدوارها الاجتماعية، فما كان من المواطنين إلا أن يبحثوا عما يؤمن لهم حياتهم وخاصة

في مجالات ارتفعت تكلفة الحصول عليها مثل التعليم والصحة، فكان الارتداد إلى الكيانات الدينية هو الحل. وعليه باتت الرابطة الدينية تأتي قبل الرابطة الوطنية.

– اللجوء إلى الانتماءات الأولية حيث باتت كل جماعة تعيد تشكيل وجدان وعقل أتباعها وتكوين ذاكرة تاريخية مستقلة لهم، ما يعني تكوين جماعات متجاورة غير متفاعلة، لأن الوطن الجامع القادر على تشكيل الوعي الجمعي لم يعد قادراً على ذلك ولا يسعى لذلك. والنتيجة أن أصبح لدينا أوطاناً عدة في داخل الوطن الواحد.

في هذا السياق، ومع مرور الوقت، تكلست المشاعر، وتصلبت المواقف. فمن جهة نجد المواطنين المسيحيين وقد تولد لديهم الإحساس بأنه لا توجد إرادة جدية لحل المشاكل العالقة، وأنهم تحملوا ما لا يمكن تحمله والذي كانت ذروته قتل شباب يصلون في داخل كنيسة أبي قرقاص (بعد منتصف الثمانينيات)، وتعرضهم لعمليات إزاحة في ديروط وصنبو (مطلع التسعينيات من القرن الفائت). أما المواطنين المسلمين فأصبحوا يشعرون بأن هناك قوى خارجية تسمح لنفسها بوضع ملف الأقباط على مائدة الاهتمام والنقاش، وان هناك محاولات للتقليل من الإسلام لعل الشرارة الأولى في هذا المقام بدأت مع واقعة السيدة التي أسلمت وتراجعت عن إسلامها.

وهكذا يقف كل طرف عند ذاكرته السلبية بالطبع التي تبلورت تجاه الآخر والتي ينتج عنها بحسب الباحث الفرنسي في العلوم السياسية برتران بادي أن يقوم كل طرف بتعبئة أتباعه تجاه الآخرين، أولاً بالتبشير بفضائل الذات، وثانياً بالتهجم على الآخر، فتصبح اللغة السائدة: نحن وهم، وتتكون أساطير عن كل طرف تدعم بالدين وبالمتواتر من القصص الدارجة بغرض الإعلاء النهائي والحاسم للهوية الذاتية. وتوسل السجال الديني لكسب الآخر وربما القضاء عليه، والنتيجة أن العقد الاجتماعي الذي ربما يكون قد اتفق عليه يوما ما لم يعد نافذاً أو أنه معطلاً، وأن المسيرة النضالية التي قطعها المصريون يوماً معاً قد توقفت.

وبعد ماذا عن المستقبل؟

خامساً: سيناريوهات المستقبل

ما سبق يعكس أننا نعيش لحظة «حرجة» بامتياز، تضعنا أمام السيناريوهات الآتية:

الأول: سيناريو الخيار العثماني/الملي، حيث تتكون الدولة من مجموعة طوائف، وبحسب موازين القوى واللحظة التاريخية، يتم منح الإمتيازات للطوائف بغير معايير منضبطة والتي يمكن سحبها متى اختلفت هذه الموازين، وتكون العلاقات فيه علاقات طوائفية.

الثاني: هو سيناريو الخيار الديني، حيث يتم التعامل مع الجماعة الوطنية على أساس ديني، أغلبية دينية في مواجهة أقلية دينية، (وربما بعد تزايد الحديث عن المذاهب مؤخرا يصبح الأمر أغلبيات دينية وأقليات دينية)، ما يعني أن تخلق كل جماعة مجالها المستقل عن الآخرين. وهذا السيناريو لا يحتاج أن يحكم التيار الديني وإنما بفعل الثقافة العامة أو لأسباب سياسية مركبة قد يأخذ به البعض في المستويات الإدارية المتعددة، وتقوم فيه العلاقة بين أغلبية وأقلية دينية.

الثالث: سيناريو خيار المواطنة، أو الدولة القائمة على المساواة الكاملة بين المواطنين بغض النظر عن الدين والمذهب واللون والعرق والجنس والمكانة والثروة، وإتاحة الفرص الكاملة أمام الجميع بغير تمييز. ليس هذا فقط وإنما تيسير وجود الإطار الجامع القادر على جمع المختلفين في عمل مشترك، أخذاً في الاعتبار أن التوتر الديني يزداد في الشرائح الوسطى والدنيا وهو ما يعني أن فكرة الجماعة الكتلة الدينية (إسلامية أو مسيحية أو مذهبية) باتت في حاجة إلى مراجعة فكرية وسياسية.

والأخير يحتاج إلى تجديد رابطة المواطنة.

سادساً: أفكار حول تجديد رابطة المواطنة/الشراكة الوطنية

دأبنا على مدى العقود الأربعة الماضية، أن نعطي أولوية للحلول البيروقراطية والدينية على حساب ما يمكن أن نطلق عليه الحلول الثقافية والمدنية. لم يكن هناك ما يمنع أن يجتهد المجتهدون من مثقفين وكتاب ومختصين ونشطاء، ولكن في الأغلب لا يلتفت لعائد هذا الاجتهاد إلا فيما ندر، ويعود الأمر في النهاية إلى الجهة البيروقراطية والدينية لتتحمل وحدها دون غيرها الأمر. وظني أنه آن الأوان كي نعطي الفرصة للحلول ذات الطابع الثقافي والمدني، على الرغم من أن الواقع المصري يشهد حالة من الاستقطاب غير مسبوقة بين عناصره ومكوناته على كل المستويات، وهذا ما يصعب الأمر ولكن لا بديل عن أن يكون هناك تواصل بين كل عناصر المجتمع في محاولة ترميم ما أصاب الوطن من انقسام ناعم وصلب.

ولعل المهمة الأساسية التي لا بد من انجازها هي استعادة كل الاجتهادات التي طرحت على مدى عقود وتمثل حصاداً معتبراً للعقول المصرية على اختلاف انتماءاتها، بداية من تقرير العطيفي مروراً بتقرير مريت غالي والعديد من الكتب والدراسات والمقالات وحصيلة الندوات المتعاقبة، كذلك الاطلاع على المعالجات المختلفة التي تمت في أعقاب حادث نجع حمادي، لما يمثله من تحول نوعي خطير

في مسيرة التوتر الديني في مصر من جهة، وباعتبارها تعكس ما آل إليه الواقع السياسي من علاقات وتفاعلات بين الأطراف المختلفة من جهة أخرى.

إن الأساس الفكري الذي يمكن أن ننطلق منه لتجديد الشراكة الوطنية بين المصريين من المسلمين والمسيحيين هو الاتفاق على أن «الأساس في الاجتماع الإنساني هو الاختلاف والتعدد وليس التماثل والأحادية، وأن الرابطة التي تجمع غير المتماثلين (دينياً ومذهبياً وعقائدياً وبالطبع سياسياً وفكرياً) هي رابطة المواطنة، والعمل على وقف التصنيف الديني للمصريين فوراً. فالمصري مواطن بكفاءته وفاعليته وجهده من أجل تحقيق السعادة الوطنية لكل المصريين من دون تمييز. وفي هذا المقام يمكن أن نضع عناصر خمسة جاءت في الكثير من الكتابات بشكل أو آخر تصلح كبداية لتجديد الشراكة الوطنية وذلك كما يلي:

١- وقف السجال الديني بما يتضمن من تجريح وإساءة وافتراء وإهانة... الخ في كل الوسائل الإعلامية وإعمال ميثاق الشرف الإعلامي، وإدراك كل طرف أنّ حرية التعبير عما يؤمن به لا تعني التطاول على الطرف الآخر، كما لا تعني الاستعلاء والشعور بالأفضلية فهذا أمر يترك للديان العادل، وتأكيد مبدأ «المواطنة الثقافية» التي تعني المساواة الكاملة بين المواطنين فيما يعتنقون، واحترام كل طرف لخصوصيات ومشاعر ورموز ومقدسات الطرف الآخر الدينية.

٢- الاستفادة من المبدأ الدستوري الخاص بحرية العبادة وإقامة الشعائر الدينية (المادة ٤٦) باستصدار مجموعة من القوانين المنظمة للكثير من الموضوعات العالقة والتي تندرج تحت هذه المادة. والتمييز بين المشاكل الدينية الطابع مثل بناء دور العبادة وهنا يمكن أن تتواصل المؤسسة الدينية مع المعنيين لحل هذه الإشكالية وفق معايير وضوابط يتفق عليها (كما حدث في موضوع الأوقاف)، وبين المشاكل ذات الطبيعة المدنية التي تواجه المواطنين في حياتهم اليومية في إطار المجال العام والسياسي وحلها وفق المعايير المدنية، تأكيدا على الصفة المواطنية للمواطنين وليست الدينية.

٣- الالتزام بإعمال القانون باعتباره أحد مقومات التي تقوم عليها الدولة الحديثة، والقناعة بأن أي تفريط في هذا الأمر لصالح العرفي والعشائري يعني تفريطاً بالدولة الحديثة والأخذ بما يناقض جوهر وجودها.

٤- العناية بالتعليم والإعلام، إذ إن التعليم يُعنى بالقيم والاتجاهات، والإعلام بالرسائل الإعلامية والبرامج، التي تؤكد القيم والاتجاهات والسلوكيات التي تبرز أن عبقرية مصر تكمن في غناها الثقافي، انطلاقا من أن مصر مركب ثقافي متعدد العناصر وقوته في تألفها.

٥- العمل على مواجهة الانسداد السياسي وبذل كل الجهد لاستعادة المواطنين إلى المجالين «العام»، و«السياسي» وتشجيع الانتظام في الروابط والجمعيات والنقابات على أسس سياسية وفكرية ومصلحية وليس دينية. والتأكيد، كما قلنا مرة، أن المصري المسيحي يمكنه أن يجد ما يربطه بالمصري المسلم روابط أخرى غير الرابطة الدينية، مثل الروابط المهنية والطبقية... الخ...

بما سبق يمكن أن تتجدد الشراكة الوطنية على أسس المساواة والتكافؤ والعمل المنتج وإعمال القانون،

في ظل دولة الولائية الدستورية بحسب هابرماس.

ملحق (١)

ويلخص الجدول التالي القضايا الدينية والمدنية التي يتعرض لها غير المسلمين في المجتمعات ذات الأغلبية الإسلامية.

القضايا /الهموم الدينية	القضايا / الهموم المدنية
١. بناء الكنائس.	١. التوتر الديني.
٢. الأوقاف.	٢. إضفاء المقدس على المجال العام / السياسي (تديين الحركة السياسية).
٣. الحرية الدينية.	٣. التراجع التاريخي عن المواطنة.
٤. التشكيك في العقيدة الدينية.	٤. الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص.

المصادر بترتيب استخدامها

١- سمير مرقس، الأقليات الدينية والقومية: المواطنة الثقافية أو فيروس التفكيك، دراسة قدمت إلى ندوة الحوار القومي الإسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨.

٢- برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، سينا للنشر، د. ت.

٣- جوزيف ياكوب، ما بعد الأقليات: بديل عن تكاثر الدول، (ترجمة حسين عمر)، المركز الثقافي العربي، المغرب، ٢٠٠٤.

4- Kymlica, Will. (2001), Politics In The Vernacular:Nationalism, Multiculturism, and Citizenship , NY:Oxford University Press.

٥- سمير مرقس، الحماية والعقاب: الغرب والمسألة الدينية في الشرق الأوسط، (٢٠٠٠، وطبعة مزيدة ٢٠١٠).

٦- الآخر... الحوار... المواطنة، الشروق الدولية، ٢٠٠٥.

٧- أبو سيف يوسف، الأقباط والقومية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧.

٨- علي بركات، تطور الملكية الزراعية وأثره على الحياة السياسية في مصر، ١٨١٣ ١٨١٤، دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٧، من ص ١٠٢ إلى ١٠٨.

٩- طارق البشري، المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠.

١٠- سمير مرقس، تاريخ المجلس الملي، مجلة مدارس الأحد، ١٩٨٣.

١١- مصطفى النحاس جبر يوسف، سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية، ١٩٠٦ ١٩١٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥.

١٢- توفيق حبيب، تذكار المؤتمر القبطي الأول، مطبعة الأخبار، ١٩١١.

١٣- مجموعة أعمال المؤتمر المصري الأول (المنعقد بهليوبوليس من ضواحي القاهرة)، المطبعة الأميرية بمصر، ١٩١١.

١٤- سمير مرقس، المواطنة والتغيير: دراسة أولية حول تأصيل المفهوم وتفعيل الممارسة، الشروق الدولية، (٢٠٠٦ وطبعة ثانية مزيدة ٢٠١٠).

١٥- سمير مرقس، الأقباط والشريعة بين دستوري الحركة الوطنية(١٩٢٣) ودستور ولي الأمر (١٩٧١)، في كتاب المواطنة في مواجهة الطائفية، (تحرير عمرو الشوبكي)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية بجريدة الأهرام، ٢٠٠٩ .

١٦- نبيل عبد الفتاح، المصحف والسيف، مدبولي، ١٩٨٤.

١٧- نبيل عبد الفتاح، النص والرصاص، النهار، بيروت، ١٩٩٧.

١٨- نزيه نصيف الأيوبي، الدولة المركزية في مصر، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩.

19- Nadia Ramsis Farah, Religious Strife in Egypt, AUC, 1984.

20- Habermas, (1996), Citizenship & National Identity, in Bart Van Steenburgen (ed.), the Condition of Citizenship,London: Sage.

الدكتور محمد السماك

أمين عام اللجنة الوطنية الاسلامية - المسيحية للحوار وأمين سرّ الفريق العربي - الاسلامي - المسيحي للحوار. مستشار لرئيس الحكومة ولمفتي الجمهورية اللبنانية. له مؤلفات كثيرة عن الشؤون الدينية والحوار الإسلامي - المسيحي من بينها «موقع الاسلام في صراع الحضارات» و«مقدمة الى الحوار الاسلامي — المسيحي» و«استغلال الدين في الصراعات السياسية».

المسيحيون ضحايا الصراع بين الأنظمة والمتطرفين

يمر المسيحيون في الشرق في حالة قلق.

عددهم في تراجع ودورهم في انحسار.

يشكل استمرار هذه الظاهرة كارثة وطنية بكل أبعادها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وعندما تقع الكارثة فانها لا تستثني أياً من دول الشرق.

القيادات الرسمية في هذه الدول تعرف ان هذه الحالة تعني خسارة أدمغة وعقول وسواعد منتجة، وأن معنى ذلك استنزاف المجتمعات المشرقية من كفاءات وقدرات وإمكانات علمية هي بأمسّ الحاجة اليها.

وتعرف هذه القيادات الرسمية أيضاً أن فقدان التنوع الذي تميزت به المجتمعات الشرقية من جراء الهجرة المسيحية يعني:

تداعيات هجرة المسيحيين على المجتمعات الشرقية

أولاً: إعادة صياغة هذه المجتمعات على قاعدة اللون الواحد، الأمر الذي يؤدي الى استقواء التطرف من حيث هو رفض للآخر وإلغاء له.

وأنه يعني ثانياً: انتعاش ثقافة الانغلاق على حساب ثقافة الانفتاح.

يقدم هذان الامران رسالة مزدوجة الى العالم مفادها:

أ – أن الشرق يضيق ببعض أهله. وانه يختنق بالتنوع والتعدد. وان من مظاهر ذلك خنق حرية التعبير الديني. وبكلام أكثر وضوحاً تعني هذه الرسالة ان الاسلام يضيق بالمسيحية في الشرق بعد حوالي ١٤٠٠ عام من التعايش المشترك الذي تجسد في حضارة انسانية مزدهرة. ورغم ان هذا التعايش مرّ بفترات صعود وهبوط، لكنه لم يغبْ ولم يُتغيّب يوماً.

ب- أما الرسالة الثانية فإن مضمونها يوحي أن المسلمين في الغرب قد يحملون معهم هذه الثقافة بمضمونها الرافض للآخر مما يعني انهم غير قابلين للتكيف مع مجتمعاتهم الجديدة والاندماج فيها، ذلك ان هذا الرفض يشكل قنبلة اجتماعية موقوتة. ومن شأن هذه الرسالة أن تصب المزيد من الزيت على نار ظاهرة الاسلاموفوبيا المشتعلة اصلاً والتي تستمد قوتها التدميرية من الجهل والكراهية من جهة أولى، ومن سوء سلوك، أو من سوء رد فعل بعض المتطرفين المسلمين من جهة ثانية. إن عدم الفصل في الثقافة الإسلامية العامة بين الغرب والمسيحية يجعل من كل مشكلة إسلامية – غربية، مشكلة اسلامية – مسيحية شرقية. ويجعل بالتالي من مسيحيي الشرق هدفاً في متناول اليد لردود فعل على بعض مواقف أو على بعض تصرفات الغرب، على النحو الذي عرفه العراق مؤخراً. وبذلك يكون مسيحيو الشرق ضحية الفعل الغربي اللامسيحي، وضحية ردّ الفعل الشرقي اللااسلامي، مما يضاعف من معاناتهم ومن تزايد قلقهم على المستقبل والمصير.

متغيرات جذرية في صورة المسيحي

وتعرف القيادات الرسمية كذلك ان شعوب العالم المتعددة والمختلفة، بكل عقائدها وثقافاتها ولغاتها وألوانها، قد تداخلت معايشها وتشابكت مصالحها؛ وانَّ الحدود القائمة بينها أصبحت بفضل الاعلام التقني – الإلكتروني الحديث حدوداً

وهمية. وهي تعرف كذلك، أنه فيما يتعلق بالمسلمين والمسيحيين تحديداً، فإن ثلثي المسيحيين اليوم يعيشون في دول آسيا وافريقيا واميركا الجنوبية، وأنَّ ذلك يعني أنَّ المسيحية لم تعد دين الرجل الأبيض، ولا دين المستعمر، ولا دين الشعوب الغنية، ولكنها دين الفقراء والملونين والمستعمَرين والمظلومين كذلك. وانها لم تعد دين أوروبا وأميركا، ولكنها دين شعوب تتعايش مع الشعوب الاسلامية جنباً الى جنب من إندونيسيا حتى نيجيريا. كما تعرف أن أكثر من ربع المسلمين الذين يبلغ عددهم مليار ونصف المليار انسان تقريباً يعيشون في دول وفي مجتمعات غير اسلامية تمتد من أميركا الشمالية حتى أوستراليا مروراً بأوروبا والصين والهند.

تفرض هذه المتغيرات الجذرية حالة من اثنتين: إما الصدام على قاعدة رفض الآخر وعدم الثقة به، وإما العيش المشترك على قاعدة المحبة واحترام الاختلاف.

يستطيع الشرق العربي أن يقدم نموذجاً ناجحاً لصيغة العيش المشترك المنشود على قاعدة ان رسالتي المسيحية والاسلام اشعتا من هذا الشرق. وان المسيحيين والمسلمين هم أبناء هذا الشرق تربطهم الحضارة الواحدة والثقافة الواحدة واللغة الواحدة وحتى الأصول العرقية والعائلية الواحدة، اضافة الى الاوطان الواحدة التي ناضلوا معاً من أجل قيامها ومن أجل المحافظة على سيادتها وحريتها. ويفترض ألا تؤثر المتغيرات العددية في جوهر هذا الواقع.

ولكن هذا الإفتراض يكاد لا يبدو صحيحاً دائماً. وهنا مصدر الخطر الذي يتحتم على القيادات الرسمية أن تتنبه له وأن توليه عنايتها.

تداعيات التجاذب مع المتطرفين

تشهد بعض دول الشرق صعوداً في حركات التطرف والغلو. بعض القيادات الرسمية تحاول احتواء هذه الحركات واسترضائها، حتى ولو تطلّب ذلك إهمال بعض حقوق المواطنين المسيحيين وتجاوزها. ولكن الوقائع أثبتت أن هذا الإهمال أو التجاوز لم يؤد إلا إلى تشجيع التطرف، وتالياً إلى المزيد من الغلو. كما أثبتت الوقائع انه مع

الوقت، تتضخم فاتورة الإسترضاء، وتتضخم معها معاناة المسيحيين حتى تصل بهم الأمور إلى الغضب اليائس الذي يعبر عن ذاته بإحدى السلبيتين أو بكليهما: الهجرة أو العزلة.

والبعض الآخر من القيادات الرسمية يتصدى لحركات التطرف والغلو من الأساس، ويذهب في صراعه معها الى حد عزلها وإقصائها، وفي الوقت ذاته ينفتح على القوى الوطنية المسيحية ويتعاون معها. وهنا أثبتت الوقائع ايضاً ان هذه المفاضلة أدّت الى تعميق الهوة بين حركات التطرف والمواطنين المسيحيين، إذ صوّرت هؤلاء المواطنين، الوطنيين، وكأنهم حلفاء لخصمها في السلطة شرعةً ومنهاجاً؛ مما يعطي لهذه الخصومة بعداً دينياً وليس سياسياً فقط.

وعندما تسوي القيادات الرسمية خلافاتها مع حركات التطرف (كما حدث في عهد الرئيس الراحل أنور السادات مثلاً)، تجد القيادات الوطنية المسيحية نفسها خارج مظلة السلطة ومكشوفة أكثر أمام رد فعل التطرف.

ولأن القيادات الرسمية غالباً ما تكون متحالفة أو متعاونة مع الغرب (الولايات المتحدة والدول الأوروبية) فإن الإعتقاد الخاطئ بأن الغرب هو المسيحية، يصور تعاون مسيحيي الشرق مع القيادات الرسمية الوطنية وكأنه امتثال لتوجيهات هذا الغرب والتزام بسياسته، مما يعزز بالتالي اعتبارها مسيحيي الشرق والغرب واحداً.

في ضوء هذا التوصيف للواقع من المهم التأكيد على ضرورة وعلى أهمية ما يأتي:

خطوات في السياسة والثقافة

أولاً: فك الإرتباط بين الدور الوطني الطبيعي لمسيحيي الشرق وبين الصراع على السلطة الذي ينشب بين القيادات الرسمية وحركات التطرف والغلو الديني.

ثانياً: تأصيل وتعميم المبادئ الاساسية في الثقافة العامة بأنه لا الغرب يمثل المسيحية ولا مسيحيو الشرق هم امتداد للغرب.

ثالثاً: التأكيد على انه لا الهجرة المسيحية من الشرق ولا التقوقع المسيحي على الذات، يحل المشاكل التي يعاني منها المسيحيون في الشرق، بل انه يزيدها تعقيداً.

رابعاً: توعية الرأي العام في المجتمعات الاسلامية بما في ذلك حركات التطرف والغلو، على أن الهجرة المسيحية من الشرق ليست خسارة للمسيحيين وحدهم ولا حتى للمجتمعات الشرقية وحدها، ولكنها، إضافة الى ذلك، تقدم في جوهرها شهادة سلبية مشوّهة وسيئة عن حقيقة الإسلام وعن صيغة التعايش الاسلامي — المسيحي، يدفع ثمنها المسلمون المنتشرون في العالم.

خامساً: تعميم ثقافة المواطنة الواحدة، بمعنى المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات وعدم ربط هذه الحقوق بدين معين أو بمذهب محدد. إنَّ المسؤولية العامة والأساس للقيادات الرسمية تقوم، أو يجب أن تقوم، على القاعدة المبدئية التالية، وهي أن معاناة مسيحيي الشرق هي معاناة لمسلمي الشرق، ولمسلمي العالم. وان مسؤولية التصدي لهذه المعاناة هي مسؤولية إسلامية بقدر ما هي مسؤولية مسيحية.

فالشرق عندما يفقد تلويناته الدينية والمذهبية والعنصرية، يفقد خصائصه ومميزاته التي هي مصدر جماله وجاذبيته. وتتحول صورته من سجادة زاهية الألوان، بديعة التنسيق، متداخلة الأشكال... إلى مجرد قطعة من «الموكيت» الباهت.

يستطيع مسيحيو الشرق أن يعيشوا في مجتمعات غير شرقية. ويستطيع مسلمو الشرق أن يعيشوا بمعزل عن المسيحيين. ولكن الشرق لن يبقى شرقاً. انه يفقد بذلك هويته ودوره ورسالته.

لقد حافظ الشرق طوال ١٥٠٠ عام الماضية على هذه الهوية، وتباهى بأداء هذا الدور وتغنّى بحمل هذه الرسالة، على رغم كل المحن والويلات التي حلّت به، وهو اليوم مدعو مرة جديدة ليؤكد ذاته وأصالته، فقد أثبتت كل تلك التجارب أن الشرق يكون بمسلميه وبمسيحييه. وإلا فإنه يكون شيئاً آخر. أيّ شيء آخر.

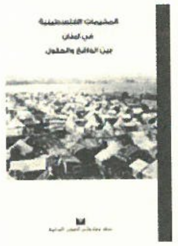

المخيمات الفلسطينية في لبنان
بين الواقع والحلول

جوزف أبو خليل
خليل مكاوي
رامي خوري
رغيد الصلح
رمزي جريج
روجر دايفيس
زياد الصائغ
سري حنفي
شفيق المصري
صقر أبو فخر
صلاح صلاح

عبد الله بوحبيب
عدنان السيد حسين
عصام فارس
غسان شبلي
فوزي صلوخ
محمد عبيد
محمود العلي
معن بشور
مها يحيي
مهى زراقط
نجاة شرف الدين

وائل خير

منشورات مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية

توجهات القيادات الدينية الاسلامية في المشرق العربي

محمد عبيد: الإحياء بالحوار والإنفتاح في إطار الدولة

روجيه ديب: دور المسيحيين هو المساعدة في صناعة الدولة الحديثة

عباس الحلبي: «الحوار الأخوي» لمعالجة الإختلافات

غالب أبو زينب: التجذّر في الأرض والتفاعل مع قضايا المجتمع

نبيل عبد الفتاح: القيادات الإسلامية المصرية: إشكاليات المواطنة والذميّة

الأستاذ محمد عبيد

ناشط سياسي. مدير عام سابق لوزارة الإعلام.

الإحياء بالحوار والإنفتاح في إطار الدولة

أيها السيدات والسادة، إحياء الدور المسيحي في المشرق العربي يعني تسليمنا بأن هناك تراجعاً في هذا الدور، ولكل من الحالين – الإحياء والتراجع – مدلول يناقض الآخر تبعاً لإرادة المسيحيين العرب، وخصوصاً اللبنانيين، باعتبارهم ذوي الحضور الأبرز، إرادتهم الراغبة في الإنفتاح والتعايش وتكريس الإيمان المشترك والعدالة مما ينعكس إحساساً بالطمأنينة والإستقرار والإنتماء... أم إرادتهم القائمة على الإنعزال والتقوقع وتوهم الخوف من الآخر مما ينعكس سلوكاً سياسياً محبَطاً وربما إنتحارياً في بعض الحالات!

... وإذا توفّرت إرادة الإحياء، فأي نظام سياسي يمكن أن يشكل ضامناً لممارستها... النظام الطائفي أم العلماني أم الدولة المدنية؟ وإذا كرس نظام ما كالنظام اللبناني المناصفة، فهل يكفي تسجيل ذلك في النصوص الدستورية كي تتحقق هذه المناصفة؟ هل الدولة العربية المقبولة وليس المتوخاة موجودة فعلاً كي تحمي التنوع والتعدد في مجتمعاتنا؟ هل هي أزمة المسيحيين وحدهم أم هي أزمة المسيحيين والمسلمين معاً في مواجهة هذا النظام العربي أو ذاك؟ هل يمكن إعفاء المسلمين (كونهم ممسكين بزمام السلطة) من المسؤولية المركزية في وصول حال الأمة العربية، ومن ضمنها المسيحيون، الى ما وصلت إليه لجهة انهيار قيم الحوار والإنفتاح والتعايش

حتى بين المسلمين أنفسهم؟ وهل يمكن إعفاء القيادات المسيحية اللبنانية الدينية والسياسية من مسؤولياتها لجهة قيادة التجربة اللبنانية الفريدة في إمكانية التعايش الإسلامي المسيحي نحو الفشل، وانعكاس ذلك على المسيحيين العرب؟ والأهم من ذلك كله... ما الذي نبحث عنه وفيه: تعزيز صيغة التعايش الإسلامي المسيحي التي لا فضل لأحد بوجودها سوى الله، أم عن صيغة تكرس توزيع الحصص الطائفية فيما بيننا، وهذه من صنعنا؟ أين آليات الحوار التنفيذية وليس مسمياته، وهل يستمع الجمهور المشرقي والعربي عموماً لأهل الحوار أم لتجار الطائفية السياسية؟

هي بعض الأسئلة التي آمل أن يكون الباحثون المشاركون في هذا المؤتمر قد أجابوا عليها وعلى غيرها بعد إختتامه، مما يوفر أرضية صالحة ومنزهة عن الغايات للحوار والتلاقي.

وسأختم مع دعوة الإمام السيد موسى الصدر الرائد الأول والوحيد في زمنه وربما في زماننا، حيث قال في العام ١٩٧٠ «أنا كرجل دين أقول لكم إنه إذا دعاكم دين ما أو أحد الأطراف الى الإنكماش وعدم الحوار مع الطوائف الأخرى فارفضوه وإلغوا ذلك الدين، لأنه لا يمكن للأديان إلا أن تأمر باللقاء. إن اللقاء بين مختلف الطوائف في لبنان هو إحدى مبررات لبنان وقد إختاره الله ليكون رد الأديان على المشككين بها».

معالي الأستاذ روجيه ديب

وزير دولة سابق في حكومة الوحدة الوطنية بين ١٩٩١ و١٩٩٢. عضو في «اللقاء اللبناني للحوار». له مقالات ودراسات سياسية واقتصادية تركز على آفاق مستقبل لبنان واللامركزية وتعزيز العيش المشترك وشارك في عدد من المؤتمرات المتعلقة بالحوار الإسلامي - المسيحي في سويسرا والقاهرة. وهو ناشط أيضاً في القطاع الخاص ومؤسس ومدير شركة نير إيست كونسلتنغ غروب (NECG) منذ عام ١٩٨٢، وهي شركة مختصة في مجالي الإستشارات الإدارية والتوظيف.

دور المسيحيين هو المساعدة في صناعة الدولة الحديثة

لعل أوّل ما يتبادر إلى الذهن، من خلال هذا العنوان، أنّني سأقدّم رؤية تاريخيّة للوجود المسيحيّ في هذا المشرق العربيّ. وقد يكون هذا الأمر بغاية الأهميّة. إلاّ أنّني لن أتناول الموضوع من وجهة نظر تاريخيّة، وإن عرّجت على التاريخ في بعض الأحيان، بل سأتناول جوهر الوجود المسيحيّ في هذا الشرق. سأطرح خمس إشكاليّات، وسأعرض لبعض التحدّيات التي تواجهنا جميعاً، مسلمين ومسيحيين. وستأتي الأشكاليات التي سأتناولها على شكل أسئلة: هل الوجود المسيحيّ، في هذا الشرق، مهم بالنسبة للمسلمين؟ ماذا يُطلب من مسلمي المشرق العربيّ حيال هذا الوجود؟ ماذا يُطلب فعليّاً من المسلمين في لبنان تحديداً؟ ماذا يُطلب من المسيحيين أنفسهم في هذا الشرق؟ كيف يستعيد المسيحيّون الريادة؟

المسألة على شيء من الصعوبة والتعقيد، إذ يتداخل فيها الأسطوري بالواقعي، والموروثات والتقاليد بالحقائق الفعليّة، والظرفيّ الآنيّ بالاستراتيجيّ. وهي صعبة بمقدار ما هي ملحّة على الفكر العربيّ عموماً واللبنانيّ خصوصاً. فبالرغم من تزايد وعي هذه المشكلة والمحاولات الخجولة في بعض المجالات داخل منطقة الشرق الأوسط وخارجها، وبالرغم من الجرأة الناشئة لدى بعض الأقليات، وانخراط بعض الدول الإسلامية الرئيسة في تجمعات اقتصادية وسياسية غربية، بالرغم من كلّ هذا نجد أن

مشرقنا العربيّ لم يقم بأيّ جهد جدّي لوقف هذا النزيف الحضاريّ في المنطقة... وقريباً، سوف يصبح المسيحيون المشرقيون مهمشين كلياً فيها.

الصعوبات

نحن اليوم نواجه صعوبات عدة، تقف حجر عثرة في سبيل التعايش الإسلاميّ المسيحيّ في هذا الشرق، ومن أهمّها:

١- الهجرة: فقد وصل اليأس من محاولة الإصلاح وتخطّي الصعوبات إلى نفوس من لم يسعوا يوماً إلى الهجرة. وها نحن اليوم نشهد هذه الرغبة تتأجج في صدور الكثيرين من النخبويّين من أبنائنا. وهي عند المسيحيّين أكثر بروزاً منها عند المسلمين.

٢- الضغط الإسرائيليّ: فإسرائيل تنتظر أن تصاب الجبهة الشمالية بالاحباط، مما يدفعها إلى الاستسلام. وقد يكون هذا الأمر ممكناً، ولكنه اليوم سيستغرق وقتاً طويلاً جداً نظراً لصلابة عقيدة المواجهين من المقاومة، وبسبب اهتمام إيران وتركيا بهذه الجبهة... فالمتوقّع إذاً أن يستمرّ الصراع مع إسرائيل لفترة طويلة، وبالطبع سيستمرّ معه عدم الاستقرار الذي سيؤدّي حتماً إلى تأخير معالجة القضايا المصيريّة الأخرى ومنها الوجود المسيحيّ في الشرق.

٣- ضغط اللوبي الإسرائيلي في الغرب: فمن أجل تجييش العالم الغربيّ لمصلحته، جعل اللوبي الإسرائيلي نفسه وصيّاً على مشكلة المسيحيين في الشرق، وراح يطرحها في العالم الغربيّ ويستخدمها كوسيلة أخرى لمحاربة العرب و«أبلسة» الإسلام. ومن الواضح أن هذا نقيض غاية المسيحيّين المشرقيّين: نحن نسعى إلى إنجاح التفاعل والتعايش بين جميع مكوّنات هذا الشرق، اقلّيّاته وأكثريّاته، لأنّنا جميعاً ابناء هذا الشرق ومتجذرون فيه.

وفي نهاية المطاف، الأمر يعود إلى الأطراف جميعها، وإن تكن مسؤوليّة الأكثريّة في المنطقة العربيّة أكبر من سواها. فهي التي عليها أن تفكّر في هذه المسألة. من هنا نبدأ بالسؤال الأوّل:

تجذّر المسيحيين في الشرق

هل الوجود المسيحي في المنطقة مهم بالنسبة للمسلمين؟

على الفكر الأكثريّ في الشرق أن يعرف أنّ موضوع المساواة والمشاركة والمواطنة بين مكونّات المجتمع العربيّ المشرقي حقّ لهم جميعاً. فالمسيحيّون ليسوا مغتصبين لهذه الأرض. هم فيها قبل الإسلام نفسه. وهم معترَف بهم ومميّزون في القرآن الكريم نفسه.

ثمّ إنّ الإنجازات التي حقّقتها النخب المسيحيّة للمنطقة العربيّة ليست باليسيرة، بل هي مهمة ومتنوّعة: إنشاء الكيان اللبنانيّ، بما هو وما يمثّل بالنسبة للعرب. والمساهمة الفعالة في الإدارة والسياسة العامة لدول المنطقة. والمساهمة في حركات التحرر من الاستعمار في مصر وسوريا ولبنان، أو حتى قيادتها. والمساهمات الثقافية والفلسفية والأدبية، وحفظ اللغة العربية من الاندثار، وإنشاء المدارس والجامعات ذات المستوى العالمي، ونشر الصحافة. والتّماسّ الثقافيّ مع الغرب الذي جلب الكثير من تعاليم عصر التنوير وحقوق الإنسان الى الشرق. والتّماس التقنيّ مع الغرب الذي ساهم في فهم التكنولوجيا ونشرها في المنطقة. ونقل ثقافة الشرق وتاريخه إلى الغرب بواقعيّة وإيجابيّة؛ المدرسة المارونية في روما خرّجت الأساتذة الأوائل لعلوم الشرق في الجامعات الأوروبية من نهاية القرن السادس عشر.

على أنّ الموضوع لا يُطرح من هذه الزاوية فقط، بل هو يطرح كإشكاليّة أساسيّة على الفكر الإسلاميّ. المسألة هي مسألة تعايش الإسلام نفسه مع الأديان والثقافات الأخرى، حيث هو الأكثرية كما في الشرق، وحيث هو الأقليّة كما في الغرب. ولعلّ وضع الأقليّة الأسلاميّة في الغرب سيتأثر بموقف الأكثريّة في الشرق، وبالتأكيد سيؤثّر بها.

الخطوات المطلوبة من المسلمين

وهنا نطرح السؤال الثاني: إذاً، ماذا يُطلب من المسلمين عامة؟

هناك مجموعة أمور يستطيع المسلمون في هذا الشرق القيام بها، من أجل تفعيل دورهم في خلق جوّ من التفاعل الحضاريّ، بدل الاكتفاء بتلقّيه واتخاذ موقف منه:

أوّل هذه الأمور هو التعاطي مع هذه المنطقة على أنها ليست من دين واحد، ولا شعب واحد، ولا طائفة واحدة، ولا جنس واحد. لذا يجب علينا كلنا أن نقبل هذه التعددية ونعترف بها ونعمل على صيانتها والاغتناء منها.

وثانيها هو الاقتناع بأن الأحادية، تجر الديكتاتورية. ولا فرق بين ان تكون باسم القومية أو الدين أو الطائفة؛ وحدها التعددية والتنوع يجلبان المعارضة، فالديموقراطية فالحرية، فالإنماء.

وثالثها نشر الوجه الحقيقي للمسيحيين في القرآن، وتعليمه وتعميمه، كما يفعل دوماً الأستاذ محمد السماك، وكانت آخر مداخلاته في هذا المضمار المقالة الرائعة في جريدة «النهار»، الأحد ٢٦ أيلول ٢٠١٠ حول موضوع «العهد النبوي لنصارى نجران».

المسألة، باختصار، مرتبطة بموضوع أساسي: هل تقبل الجماعات التي تكوّن المنطقة العربيّة بالدولة المدنية، الحاملة للمساواة والمواطنة، وحرية الضمير بما فيها اعتناق أي دين أو مذهب؟... حتى ذلك الوقت الذي تصبح فيه هذه المفاهيم حقيقة معيشة يمارسها المواطن العربي، لا بد من ضمانات مرحلية، تواكبها خريطة طريق نحو دولة مدنية تختلف بحسب معطيات كل بلد عربي وظروفه.

هذا على الصعيد العربيّ العام. أمّا على الصعيد اللبنانيّ الخاص فنطرح السؤال التالي: ما هو المطلوب فعلاً من المسلمين في لبنان تحديداً؟

لعل أهمّ ما يُطلَب من المسلمين في لبنان، ومع المطالبة بإلغاء الطائفيّة السياسيّة، هو القبول بأسس الدولة المدنيّة. والعمل على قيام دولة تستطيع حماية حقوق المواطنين. فكما أنّ قيام الدولة شرط لتسليم السلاح عند «حزب الله»، كذلك هي شرط يسبق إلغاء الطائفية السياسية، ذلك أنها وحدها الضامنة لحقوق المواطن الفرد. هذا إذا أردنا له أن يتخلى عن حماية طائفته.

وهناك مطلب آخر، لا يقلّ أهمّيّة عن الأول وهو تخطّي مسألة العدديّة الطائفيّة، تماماً كما يفعل تيار المستقبل في لبنان، فهو أكثر تعبيراً من غيره عن رغبته بالمساواة

والمناصفة مع المسيحيين بغض النظر عن العدد... وهذا يعني أنّه متمسّك بجوهر الكيان اللبنانيّ، لا بقشور الحكم والتصارع على السلطة. ويقابل هذا الموقف الصريح صمت عند الكثيرين، كأن لديهم حياءً، أو انتقاصاً من إسلام القائد أو الحزب إذا تناولا هذا الموضوع. مع العلم أنّ هنالك كلاماً خاصاً، وفي بعض المجالس، من غير أن يخرج إلى العلانية ويشكّل حالة ثابتة.

والمحافظة على رئاسة الجمهورية اللبنانية، كرمز للوجود المسيحي في العالم العربي، مطلوبة أيضاً من المسلمين في لبنان... وأنا لا أطرح المسألة كمصلحة مسيحيّة، بل لأنها مفيدة لصورة العرب أجمعين ولتقبّلهم مفهوم التعددية.

نضيف إلى ذلك الاحترام المتبادل للمدى السياسي والكياني للطوائف: ديناً، وعقيدة وأرضاً. والتحرّر من الديموغرافيا في التمثيل السياسي، وترجمة المناصفة عملياً بقانون انتخاب يسمح للمسيحيين والمسلمين بانتقاء نوابهم فعلاً لا شكلاً. والمطلوب من المسلمين في لبنان أيضاً جعل دور المسيحيين البارز في لبنان، مطلباً إسلامياً عاماً، جدياً ورصيناً، ضمن مصلحة لبنان والعرب جميعاً. ولعلّنا في هذا الإطار نتفق مع وثيقة «حزب الله» الأخيرة، أي مراعاة الطوائف مرحلياً عبر ديموقراطية توافقية مركزية، تكملها لا مركزية إدارية موسعة.

أما المطلب الأخير، ومن أجل تأمين الاستقرار، فهو الابتعاد عن صراعات المحاور في المنطقة وعليها، مع الالتزام بقضية العرب في الصراع مع إسرائيل.

مسؤولية المسيحيين في استعادة الريادة

ونأتي أخيراً إلى الدور المسيحيّ، فنطرح السؤال الآتي: أين المسيحيّون من كلّ هذا؟ وما يجب عليهم أن يفعلوا؟

يستطيع المسيحيون أن يقوموا بأمور كثيرة، لا تعود فائدتها عليهم فقط، إنما تطول المجتمع، حيث هم، بكل أطيافه. وكذلك الأمر، فإنّه لا يجب أن يكون لهم مطالب مخصصة بهم، بل يجب أن تمتدّ مطالبهم لتشمل المجتمع بأسره، حيث يعيشون مع اخوانهم في الديانات والطوائف الأخرى.

وعلى المسيحيّين أيضاً أن يغيّروا من تفكيرهم في مسألة الهجرة. فصحيح أن الهجرة قديمة قدم التاريخ، وكانت تحصل بسبب الحروب في الماضي، وهي في عالمنا الحاليّ تحصل بسبب الوضع الاقتصادي والاجتماعي... إلاّ أنها، وفي كلّ الأزمنة، علامة واضحة ومعبّرة عن فشل مجتمع ونجاح آخر. وهي أيضاً قرار شخصي طوعي، إلاّ في حالات التهجير القسري... ولأنّها كذلك نحن نستطيع التخفيف من حدّتها إذا خلقنا جوّاً داخل العائلة لا يحضّ على هذه الهجرة.

وبقاء المواطن المسيحيّ المشرقيّ على أرضه هو واجب ديني عليه للشهادة للسيّد المسيح. كما أنه مصلحة هائلة له، ذلك أنّ قيمته الإنسانية والاقتصادية في هذه المنطقة أهم بكثير ممّا قد تكون عليه في أي منطقة أخرى.

وانطلاقاً من ضرورة الوجود المسيحيّ في هذا الشرق، للمسيحيين ولغيرهم على السواء، نطرح السؤال الأخير من هذ المجموعة من الأسئلة: كيف يستعيد المسيحيون الريادة التي تميّزوا بها في هذا الشرق؟

المسألة في غاية الصعوبة، إلاّ إذا تطورت الشعوب وقبلت بالمساواة السياسية وبالمواطنة، بغض النظر عن الدين وقبلت واقتنعت بالتعددية، وأنشأت دولة قانون تحمي المساواة والمواطنة.

والمسألة في غاية الصعوبة، إلا إذا تعلّمنا من التاريخ لتفادي ما وقعنا به من أخطاء، ولبناء رؤية حقيقيّة وعمليّة. فلقد ارتكب بعض المسيحيين أخطاء كبيرة باعتماد ايديولوجيات الغالبية، بدلاً من اعتماد خيارات بناء الدولة الحديثة والقوية؛ وبالرغم من كل المشاكل، يبقى مسيحيو لبنان «الكيانيين» مثالاً ساطعاً وناجحاً في الحفاظ على وجودهم وحريتهم، مقارنة مع ما قام به غيرهم من المسيحيين المشرقيين الذين اعتمدوا استراتيجيات مختلفة.

للمسيحيّين اللبنانيّين هدف أوحد: صناعة الدولة ورجالاتها وتركيز كل قوتهم التربوية عليها. إنهم «اللوبي الدائم للدولة» الحديثة، ولعلّها تكون دولة مدنية إذا أمكن.

والمسألة صعبة جداً إلاّ إذا تمّ الابتعاد عن المحاور والتركيز على النهضة والحداثة وقضايا المنطقة الكبيرة: الفساد، الفقر، حقوق الانسان، حقوق المرأة، التنمية الاقتصادية... والتفسير للعرب بأنه يستحيل عل المسيحيين حمل قضايا العرب في العالم، إذا كانت حقوقهم هم ناقصة، أو كانوا مضطهدين في بعض الأحيان.

وستبقى المسألة صعبة وبعيدة ما لم تلتزم النخب المسيحيّة بمساعدة الفقراء والمعوزين من الطوائف والأديان الأخرى. وستبقى المسألة صعبة ما لم يظهر جميع الاطراف التزاماً جدّيّاً بتنفيذ الأهداف والمسارات المذكورة السابقة داخل الشرق الأوسط، ووضع هذا الهدف التطويريّ قيد التنفيذ في مواجهة جميع الرافضين والمعرقلين.

وتطوير الشرق الأوسط لم يعد مسألة مشرقية بحتة. فهي، في ظلّ العولمة الحاليّة، مسألة إقليميّة ودوليّة معاً. ولأنّها كذلك، على المسيحيّين أن يلعبوا دوراً فعالاً فيها.

إحلال السلام في الشرق الأوسط ضرورة حضارية وإنمائية له. ذلك أنّ عدم حل القضية الفلسطينية سوف يستمر بخلق التخلف والنقص والتقهقر التي تدفع الى الهجرة. والاستمرار في تفريغ القدس من أهلها مسألة إنسانيّة وحضارية على المسيحيّين أن يحملوا لواءها. وكذلك على المسيحيّين اللبنانيّين أن يعملوا على التأثير القوي على قادة الدول أصحاب القرار، فيكون لهم حضور فعلي في مراكز القرار، لإحلال السلام العادل والشامل، ونشر حقوق الإنسان في جميع دول المنطقة، وحمل قضية الوجود المسيحي في فلسطين. وهذا لا يتمّ إلاّ إذا وعى الغرب أهمية إيجاد السلام العادل والشامل لكي يبقى المسيحيون في المنطقة ولعدم قيام شرق أوسط أصولي حاد، وهذا لا يتم أيضاً إلا إذا أخذ الغرب في الإعتبار في علاقته بالأنظمة في الدول المشرقية تطبيقها حقوق الإنسان وحقوق المجموعات، شرط أن تبقى في إطار حقوق الانسان لا حقوق الأقليات أو حقوق المسيحيين.

ومن الضروريّ للغرب القبول بالمشاركة «بكرامة» مع العرب في صناعة مستقبل مشترك ووضع حوافز اقتصادية وسياسية لولوج هذا المستقبل، مع وقف السياسات والأساليب التي كانت معتمدة في فترة الاستعمار... والحض على قيام الاتحاد من أجل المتوسط والشراكة مع أوروبا والمساهمة فيهما. وللمسيحيين دور أساسي هنا.

تحديات إسلامية مسيحية مشتركة

بالإضافة إلى كل ما نفعله كمسيحيين أو مسلمين، من الضروريّ أن يواجه المسيحيّون والمسلمون، متّحدين، التحدّيات المحوريّة المشتركة:

١- بناء دول عصرية ومواجهة إسرائيل في الوقت ذاته... «صوت الإنماء وحقوق الإنسان بقوة صوت المعركة». من الخطأ التاريخي والإنساني أن نبني مجتمعاتنا فقط وحصراً على ضرورات الصراع مع إسرائيل وقمع كل القيم الجمهورية والإنسانية الأخرى. هذا ما فعلته فيتنام السبعينات وأنظروا أين أصبحت اليوم مقارنة مع الصين أو كوريا أو اليابان؟!

٢- الاقتداء ببعض النماذج الناجحة، والتعلّم من تجارب الآخرين. وفي هذا الإطار يمكننا أن نستفيد من أمرين: الأول، الارتكاز على الدين للقيام بالاصلاح، وليس التصدي للإصلاح باسم الدين؛ ولنا في ذلك مثل الدولة النخبوية العسكرية في تركيا في السبعينات: ساروا بنمط إسلامي معتدل... لكي يقوموا بإصلاح اقتصادي جذري (كتاب الأستاذ ميشال نوفل الذي صدر هذه السنة). والثاني، التفاعل الواثق والوثيق مع الحوافز الخارجية التي تقدم مساعدات للقيام بإصلاحات عصرية وحديثة... كما فعلت تركيا ومصر. فقد نما الاقتصاد المصريّ أكثر من حوالى ٧٪ في السنوات الخمس الأخيرة.

٣- دعم الإتجاهات الإيجابية الرئيسة في التحرّك الإسلامي العام، من غير أن يعني ذلك التدخّل في شؤن المسلمين. وقد يأتي ذلك بطريقتين: من طريق توجيه الاهتمام الإعلامي والثقافي نحو «احترام الشخص الذات (Individu) واحترام الإنسان»، وليس نحو «الشعوبية» في الإسلام... (في مصر، بعض التجارب التي قد يعقد الأمل عليها). أو من طريق دعم التحرّك الإسلامي الوسطي الذي بدأت تظهر بوادره، وهذا هو الحل الأنسب، لأنه يسمح للاعتدال بأن يكوّن قوة سياسية فاعلة.

٤- التأقلم مع الألفية الجديدة: حيث العولمة والتكنولوجيا جعلتا التأقلم مع المستجدّات العلميّة والحضارية أسهل وأسرع، وساعدتا الإنسان على تخطّى حواجز

المسافات والمساحات... فأيّ مشكلة لإنسان يعمل خارج بلده طالما هو قادرٌ على متابعة الأخبار اليومية عن وطنه، ومحافظ على الارتباط به نفسياً واقتصادياً... المشكلة الوحيدة تكمن في عدم تأقلم نظام التصويت الانتخابي مع الواقع الجديد...

الإلتفاف حول النخب الحاكمة لصناعة الدولة الحديثة

لقد جّرب الشرق الكثير من الأفكار والعقائد. إلاّ أنّ واحدة منها لم تنتج بعد، في العالم العربيّ، دولة عصريّة فعّالة، استطاعت، وفي الحدّ الأدنى، ان تنمّي مجتمعاتها وتطوّر إنسانها... أو تحقق أيّ انتصارات قوميّة... إنّ أيّ دولة عربيّة لم تدم إلا بحكم «نومنكلاتورا»، كما في مثال الأنظمة الاشتراكيّة/القوميّة السالفة.

إن المسافة التطويرية المطلوبة من المجتمعات العربية والإسلامية كلها طويلة جداً. وإذا تركت الحركة التطويريّة على عاتق الحركات الديموقراطية الشعبية، فسوف تتحول، على الأرجح، خيارات شعبوية متعصبة ومتشنجة... إلاّ أنّنا نجد نموذجاً إسلاميّاً شبه وحيد مثيراً للاهتمام هو النموذج التركي. فاليد العسكرية، بتعاونها الوثيق مع الغرب، أخذت الشعب الى حيث يسهل اليوم تسليمه للقوى السياسية المنتخبة ودولة القانون... وهذا مسار بدأته النخبة العسكرية مع تورغوت أوزال وصولاً الى أردوغان... انه خيار مفروض في البداية كما مع أتاتورك، ثم تعاقد، ثم تسلّم وتسليم بين النخبة العسكرية وبعض رجال دولة يثبتون جدارتهم واحترامهم ونظافتهم وقيادتهم... بعد أن يضع الجميع والمجتمع أنفسهم تحت سلطة دولة القانون والدستور.

انطلاقاً من هنا، فإنّ دور الجماعة المسيحية المشرقية هو الالتفاف حول هذه النخب الحاكمة. وعلى الطرفين، الحاكم والذي يستعد للحكم، مساعدة هذه الجماعة على صناعة دولة تتطوّر باستمرار... ألم يفعل ذلك أجدادنا مع معاوية، وخلال كل عهد الإمارة والمتصرفية... وطيلة حكم السلطنة...

إن خيار الالتزام بالقطاع الخاص وحده والهروب من القطاع العام، أو خيار الهجرة، ليسا الحلّ الأنسب والمأمول. وحده قرار الالتزام بتحسين الدول التي نحن

فيها ومنها، والعمل على تطويرها هو القرار الرؤيويّ. إن المطلوب حلّ ثقافي، وبناء دولة حقوق الإنسان، والسعي إلى الفعل العام التقني العملي وليس إلى الايديولوجيات والسياسات الكبيرة...

القاضي عباس الحلبي

رئيس الفريق العربي للحوار الإسلامي المسيحي وعضو اللجنة الوطنية الإسلامية المسيحية للحوار. أستاذ محاضر في جامعة القديس يوسف. له مؤلفات ودراسات منها «الحوار والمصالحة والسلم والأهلي» و«الحوار بين الأديان: الحالة العربية والنموذج اللبناني» و«الدروز: ثقافة وتاريخ ورسالة» وغيرها.

«الحوار الأخوي» لمعالجة الإختلافات

أشكر «مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية» والقيّمين عليه الذين أتاحوا لي فرصة المشاركة في هذا المؤتمر حول «إحياء الدور المسيحي في المشرق العربي» عبر التحدث عن «توجهات القيادات الدينية الإسلامية في المشرق العربي».

ولمقاربة هذا الموضوع ولمعرفة هذه التوجهات، يحتاج الباحث إلى رصد المواقف وتوثيقها وأرشفتها وتحليلها لتظهير توجهات هذه القيادات.

وهنا تكمن الصعوبة، ذلك أن تحديد القيادات الدينية من جهة غير متوافر، فالمشرق العربي ولبنان يزخر بالكثير منها التي تصنف نفسها قيادات، ومن جهة ثانية فإن بعض هذه القيادات، على فرض تحديدها، لا يمكن معرفة توجهاتها الحقيقية، ذلك أن لبعضها لسانين ووجهين وتوجهين إن لم يكن أكثر. ولولوج الموضوع جملة طرق وأساليب على الباحث أن يختار واحداً منها. فمنهم مثلاً ما يلجأ إلى النص القرآني الكريم لتعداد الآيات التي تتحدث عن «النصارى» وعن «عيسى بن مريم» و«السيدة مريم» وإجراء المقارنة بين جوهر هذا النص والواقع الراهن بالتفسيرات والممارسة(*).

* (سورة البقرة ٨٧،١٣٦،٢٥٣ – آل عمران ٤٥،٥٢،٥٥،٥٩،٨٤ – سورة النساء ١٥٧،١٦٣،١٧١،١٧٢ – سورة المائدة ١٧،٤٦،٧٥،٧٨،١١٠،١١٢،١١٤،١١٦ – سورة الأنعام ٨٥ – سورة مريم ٣٤ – سورة الأحزاب ٧،٨ – سورة الشورى ١٣ – سورة الزخرف ٦٣ – سورة التوبة ٣٠).

ومنهم أيضاً من يلجأ إلى رصد المواقف العلنية وعلينا هنا الأخذ بالظاهر وترتيب النتائج على أساسها. ومنهم من يلجأ إلى الفضائيات وما أكثرها وما أسخف بعضها لتبيان حقيقة هذه المواقف. ومنهم من يتّخذ أساليب أخرى لا مجال لتعدادها جميعها.

العهد النبوي والتراث الإسلامي يوصيان بحماية المسيحيين

أما أنا فسعيت إلى مزيج، من الرجوع إلى الآيات القرآنية دون إيرادها ولكن على الأقل الإشارة إليها والإشارة إلى العهد النبوي لنصارى نجران، كما إلى بعض الكتب والأبحاث التي صدرت عن مراجع فكرية إسلامية تحظى بالاحترام نظراً لجدّيتها وموضوعيتها ومقارنة هذه الأطروحات مع الواقع العملي الذي يتبعه بعض هذه القيادات التي تتمتع فعلاً لا قولاً بتأثير ملحوظ في توجهات الرأي العام.

وبالفعل، من جهة شكل العهد النبوي الموجه إلى نصارى نجران عهداً للمسيحيين عموماً ويلزم كل المسلمين في كل زمان ومكان وحتى الساعة على ما يقول الأستاذ محمد السماك الذي استخرج منه ١١ نقطة يتبين منها ما ينص عليه من حماية المسيحيين وكنائسهم وبيعهم وحراسة دينهم(*). ومن جهة ثانية تبرز صورة السيد المسيح في التراث العربي الإسلامي كنقيض لإحدى أبرز الصور النمطية في المخيلة الغربية عن الإسلام والنظر إلى المسيحية التي تفترض، خطأً، وجود عداء مستحكماً بين الإسلام والمسيحية وبالتالي وجود نظرة عداء تجاه السيد المسيح بين المسلمين.

ومقابل هذا العداء المفترض بين المسيحية والإسلام وبين النبي محمد (ص) والنبي عيسى هناك افتراض تقارب وتكاملية بين اليهودية والمسيحية أثمرت ما صار يطلق عليه البعض التقاليد والحضارة المسيحية اليهودية المشتركة «Judéo-chretiènne» وهذا يأتي بدافع السياسة ويرتبط بالمدارس الدينية المتصهينة لتخفيف العداء التاريخي بين المسيحية واليهودية ولمحو الصورة المكرسة في الوجدان المسيحي عن قتل اليهود

* نص العهد النبوي لنصارى نجران ملزم للمسلمين في كل مكان وزمان، محمد السماك، مقالة منشورة في النهار، الأحد ٢٦ ايلول ٢٠١٠ ص ١١.

للمسيح. من هنا تتظهّر إشكالية العلاقة بين الإسلام والمسيحية والناجمة عن جهل المسيحيين أن المسلمين يعتبرون المسيح نبيّاً من أنبيائهم ويوقرونه كما يوقرون النبي محمد (ص). وكذلك عند الكثير من المسلمين الذين لا يعرفون أن اكتمال إيمانهم لا يتم إلا بالاعتراف بالأنبياء الذين سبقوا الدعوة المحمدية ومنهم النبي عيسى لذلك هم يحسبون النبي محمد (ص) خاتم الأنبياء. وما نشهده من تطاول بعض الأوساط الغربية على النبي الكريم من الصور الكاريكاتورية إلى الدعوة لإحراق المصحف الشريف وخلط الإرهاب بالإسلام والإرهابيين بالمسلمين ما يزيد في هذا التباعد على رغم العمل الدؤوب الذي لا يمكن الاستهانة بأهميته في توضيح هذه الصورة والارتكاز إلى ما يجمع بين الدينين أكثر مما يفرق ويناقض بينهما.

ولعلنا في لبنان نجحنا إلى حد بعيد في قلب هذه الصورة النمطية نتيجة الجهد الكبير الذي يقوم به علماء ورجال دين وباحثون ومعتنقو العيش المشترك وأهل الحوار الإسلامي المسيحي. ويعتبر د. طريف خالدي أن القصص والحكايات والمرويات عن السيد المسيح المنشورة في القرنين الثاني والثاني عشر للهجرة الإسلامية والتي تربو على المئات تعتبر أكبر واهم كتلة كتابات عن المسيح في أي أدبيات غير مسيحية... وأن ثمة خصوصية للمسيح تتمثل في أنه كان آخر الأنبياء قبل النبي محمد وأنه وصف في القرآن الكريم بأنه «روح الله» وكلمة الله كما أنه «إبن مريم»... وهكذا فإن المسيح «القرآني» موافق للمسيح «الإنجيلي» حيث صورته طافحة بالحب والألفة والتوقير وإن لم يتوافق النصّان على أمور أخرى لا أرغب في الدخول فيها أو تعدادها(*).

«إسلامات» متفرّقة في التعامل مع المسيحيين اليوم

وبناءً على ما تقدم في هذا العالم العربي الذي حرمت فيه الناس بالعموم من إبداء رأيها السياسي والفكري بحرية وحيث أن الديموقراطية معتقلة والأنظمة معلبة وحرية الرأي مقموعة والفكر غير مسموحة وتداول السلطة أمر مجهول لأن الحكام يتوارثون ويتناسلون وحيث السياسة إدارة الخير العام مبدأ غير معمول به بل هي قمع وشمولية

* Un musulman nommé Jesus, Tarif Khalidi (Albin Michel)

وفرض رأي واحد وتأليه الحاكم وعبادة الشخص، تركت الحرية الدينية بالمقابل على غاربها والحرية المقصودة ليست شاملة كل مكونات الأمة بل تستفيد منها فقط فئات محددة تطلق لقيادتها العنان بحيث لم يعد أمر مهما صغر شأنه وتفاهته إلا ليدلي فيه أحد رأيا وموقفاً وفتوى بما لا يصدقه عقل ولا يستوعبه فكر ولا يتصوره أحد. والوسيلة هي الفضائيات المنتشرة التي لا حدود لها ولا رقابة عليها وكذلك بعض الإذاعات «الدينية» التي تكفر هذا وتلغي ذاك.

إزاء هذا المشهد لا نستطيع القول إننا إزاء دين واحد أو إسلام واحد أو رأي واحد أو قيادة واحدة. فنحن إزاء إسلامات متنوعة ومتفرقة أحياناً لا يجمعها رابط كأن هذا الدين كتب له أن ينتهك من كثرة محبيه وبدعوى الحرص عليه.

مأساة العلاقة الإسلامية المسيحية هي في ازدواج اللغة لا بل تعددها. فقول لجماعتنا وقول للآخر لا رابط بينهما ولا انسجام أبداً. بل قول يحرض الجماعة ضد الآخر ويكفره ويلغي حريته وفكره وتاريخه وثقافته وقول أمامه بما لا يزعج ولا يرضي بل مسايرة وحب انتقاء الألفاظ.

تتيح لنا مشاركتنا في الكثير من المنتديات الحوارية معرفة بعض التوجهات. فموقع المسيحيين في المشرق العربي ليس واحداً وأهميتهم السياسية تختلف بين قطر وآخر وكذلك دورهم في الحياة العامة كما يقتضي التفريق بين حالة وجود المسيحيين كجزء أو عنصر من مكون الجماعة الوطنية أو أنهم جوالي غريبة منتشرة للارتزاق. وكثيراً ما يتأثر المسيحيون بممارسات السلطة السياسية عليهم وكيفية التعاطي معهم فهم أحياناً حلفاء النظام القائم ويتلقون نتيجة موقفهم الصدمات الناتجة عن معارضة شرائح واسعة من شركائهم المسلمين للنظام فيعتبرونهم جزءاً منها وعليهم يقع الغضب والرفض. وأحياناً كثيرة تتيح الأنظمة القمعية لهم حرية محدودة في الحركة فيعيشون إيمانهم بحرية دون أن يؤدوا أي دور في الحياة السياسية أو الحياة الوطنية. ويتعرضون أحياناً أخرى للاضطهاد والتنكيل والتهجير بالتفجير كما يحدث في العراق أو يضعفون بأداء دورهم الوطني نتيجة مشاحنات قياداتهم إلى حد كبير كما في لبنان.

وقفات للصدر وفضل الله وشمس الدين

وفي لبنان فإن تاريخاً طويلاً من العلاقات المسيحية – الإسلامية أرست دعائمه نخبة مثقفة منفتحة لعبت دوراً في أكثر من موقع في الحياة السياسية اللبنانية والحياة الوطنية العامة. نذكر الإمام المغيب السيد موسى الصدر الذي كان له عدة وقفات محفورة في وجدان العديد من أبناء هذا الوطن وعلى اختلاف طوائفهم. كلنا نذكر اعتصام الإمام الشهير في مسجد الصفا العاملية، متعبداً، صائماً، رافضاً كل أنواع العنف بين أبناء الوطن الواحد على اختلاف طوائفهم وكانت المواجهات حينذاك بين المسلمين والمسيحيين، ومعلناً: «نعتصم لنفرض على المواطنين الإعتصام عن السلاح الذي يستعمل ضد اللبنانيين. اننا نريد أن نخنق صفحة العنف بصفحة العبادة والإعتصام والصيام... فالسلاح لا يحل الأزمة بل يزيد من تمزيق الوطن».

إن صرخة الإمام ما زال يتردد صداها اليوم في واقعنا المأزوم حيث نرى السلاح منتشراً بطريقة عشوائية في الطرق والأزقة تاركاً أبناء الحي الواحد يترنحون بين أزمة ثقة وأزمة وطن... وكم نحن بحاجة اليوم إلى الإمام بعمامته وصوته الصارخ لحماية أهل القاع ودير الأحمر المسيحيين خلال الحرب الأهلية «أحميكم بعمامتي وجبتي وأفديكم بنفسي وعائلتي». ونذكر أيضاً المغفور له الإمام الشيخ محمد مهدي شمس الدين متأملين بوصاياه حول الحضور المسيحي في لبنان والشرق(*) إذ نقرأ ما حرفيته:

«من الوصايا الأساسية التي أركز عليها بالنسبة إلى المسلمين اللبنانيين، وبالنسبة إلى العرب جميعاً، هي الحرص الكامل التام على ضرورة وجود وفاعلية المسيحيين في لبنان، وعلى تكاملهم وعلى شعورهم بالانتماء الكامل والرضى الكامل، وعلى عدم أي شعور بالإحباط، أو بالحرمان، أو بالنقص، أو بالانتقاص، أو بالخوف على المستقبل وما إلى ذلك، وهذه الرؤية ليست قائمة على المجاملة وعلى الحس الإنساني فقط، وإنما قائمة على حقائق موضوعية أساسية لا بد من مراعاتها». وأنا أرى أن من مسؤولية العرب والمسلمين أن يشجعوا كل الوسائل التي تجعل المسيحية في الشرق تستعيد

* الوصايا، الإمام محمد مهدي شمس الدين، دار النهار للنشر، ص٤٩.

كامل حضورها وفاعليتها ودورها في صنع القرارات، وفي تسيير حركة التاريخ، وان تكون هناك شراكة كاملة في هذا الشأن بين المسلمين والمسيحيين في كل أوطانهم وفي كل مجتمعاتهم. ولا يسعنا أيضاً إلا أن نذكر مواقف وكتابات آية الله السيد محمد حسين فضل الله رحمه الله ومساهماته في إرساء دعائم الحوار المسيحي - الإسلامي.

الصلح والحريري رمزان للشراكة مع المسيحيين

وضمن السياق نفسه فقد دأبت قيادات دينية سنية على التركيز على أهمية الحضور المسيحي في لبنان قولاً وفعلاً، فمن الرئيس رياض الصلح الذي خط بحياته ميثاقاً وطنياً كان مقدمة لإرساء دعائم استقلال هذا الوطن الصغير وقيام الدولة على أساس الشراكة الإسلامية المسيحية، إلى الرئيس الراحل رفيق الحريري الذي حرص دوماً على تمتين العلاقات مع كل من الفاتيكان من جهة والمراجع الدينية المحلية من جهة أخرى وعلى رأسها بكركي، فقد دأب على زيارة هاتين المرجعيتن للتشاور معهما في أكثر من مرحلة مفصلية وقد أرسى نهجاً في الحكم قائماً على التسامح والاعتدال. كما لا بد من الإشارة إلى المرحوم كمال جنبلاط واعتباره أن المسيحية والإسلام يشكلان العنصرين المكونين للحضارة العربية المشرقية. ونرى العديد من القيادات الإسلامية في لبنان مثلاً تتمسك بالمناصفة المنصوص عنها في اتفاق الطائف المعروفة بوثيقة الوفاق الوطني بالرغم من تضاؤل عدد المسيحيين وأهميتهم السياسية. وإنني أعتبر هذه الوثيقة أنها تشكل التعبير الأهم للموقف الذي اتخذته قيادات إسلامية عربية ومحلية تجاه المسيحيين لحفظ حقوقهم وموقعهم في السلطة السياسية.

المطلوب من المرجعيات الإسلامية

هل أن هذه المواقف تكفي لطمأنة إخواننا المسيحيين وهناك سعي من فئات كثيرة للإمعان في إضعافهم وتوارث حصتهم في الشراكة الوطنية. هل سيتحمل المسلمون مسؤولياتهم تجاه شركائهم المسيحيين لحفظ الشراكة معهم. وهل سيعرف المسيحيون كيف يقاربون مشاكلهم من دون استفزاز مشاعر المسلمين. إنها أسئلة

برسم الجميع. وإذا كان لي من قول اختتم به هذه المداخلة فهو مناشدة القيادات الدينية الإسلامية التعميم والتعريف بالثوابت الإيمانية التي قامت عليها العلاقات المسيحية الإسلامية منذ العهد النبوي لأن ما نراه حاصل في بعض الدول العربية يتناقض معها إما لجهل لها أو لتجاهلها. كما أن الحضور المسيحي واستمراره بفعالية هو مسؤولية المسلمين. ومناشدة المرجعيات المسيحية والإسلامية اعتماد مبادئ الحوار الأخوي أساساً وحيداً لمعالجة الإختلافات كما جاء في بيان الفريق العربي للحوار الإسلامي المسيحي الذي صدر بعد انتهاء ندوته حول «المسيحيون العرب: التاريخ، الدور، الرسالة» التي عقدت في القاهرة منذ أيام.

الاستاذ غالب ابو زينب
عضو المجلس السياسي في حزب الله ومسؤول العلاقة مع الأطراف المسيحيين.

التجذّر في الأرض والتفاعل مع قضايا المجتمع

استوقفني عنوان مؤتمركم الكريم «احياء الدور المسيحي في المشرق العربي»، ذلك ان مصطلح «الإحياء» يتطلب تدقيقاً إذا ما كان ينطبق على المقصود وحتى لا ندخل في تشعبات اللغة ودلالاتها الإصطلاحية، فإني أرى كلمة «تفعيل» مقابل التراجع هي الأدق، لأنني وعلى الرغم من كل تعقيدات الوضع القائم لا أرى «مواتاً» أو «اضمحلالاً» ليقابله إحياء.

ولأن المطلوب أن ندلو بدلونا في هذه المسألة الهامة والحساسة والمؤرقة جداً على قاعدة ما نحمله من خلفية فكرية وسياسية دينية وإسلامية، فإن ذلك يشكل مناسبة طيبة ضمن دائرة الوقت المتاح، للتفاعل الجدي مع قضية مركزية من قضايانا المشرقية التي تحتاج الى التعاون الصادق من أجل الإضاءة على تفاصيلها ومعالجة الثغرات المختلفة واستنباط الحلول ما أمكن إلى ذلك سبيلاً... من هنا نرى:

وجودٌ أصيل للمسيحيين المشرقيين

١- مسألة الحضور المسيحي: إن وجود المسيحية في المنطقة العربية هو وجودٌ بالأصالة وبالتكوين إن دينياً أو اجتماعياً وبالتالي فإن أي حديث عن أقلية أو أكثرية لا يستقيم، وأي سؤال لأي جهة حول موقفها من الوجود المسيحي وحدود دوره هو خطأ

لا يمكن التسامح فيه. ذلك أن المسيحية والمسيحيين هم جزءٌ لا يتجزأ ومكونٌ أساس في الإجتماع العربي وبالتالي فهم ليسوا أقلية وافدة لا بديانتها ولا بوجودها البشري تبحث عن ملجأ ودور، وإنما هي أصيلة بوجودها المتكامل مشرقية عربية الانتماء والهوية وهذا واقع بحد بذاته لا ينتظر مصادقة أو تأكيداً من أحد، لأن الدور المسيحي يقف على قدم المساواة في الأصالة والوجود مع الجميع. من هذا المنطلق نقارب الموضوع على قاعدة أن فئة من أهلنا في هذه المنطقة العربية لديهم هموم ومعاناة ينبغي علينا جميعاً أن نتكاتف لدراستها ومقاربة الحلول التي نعتقد أنها تسمح لها بتجاوز واقعها.

الأزمات لا تطال المسيحيين وحدهم

٢- يكثر الحديث عن هجرة المسيحيين من المشرق العربي عموماً إلى البلدان الغربية وهو واقع ملموس بقوة، وتزايد في الفترة الأخيرة مع تزايد التعقيدات السياسية والأمنية والاقتصادية في عدد من البلدان العربية. ويمكن لمن يرغب بالاطلاع على الكثير من المعالجات التي قاربت الموضوع ليرى أنها ركزت على أسباب مختلفة تراوحت بين انعدام الأفق التطوري الديمقراطي وبين الأوضاع الاقتصادية الصعبة. لكن الكثير من المقاربات تعاطت مع الظاهرة إما بشكلها الوصفي، أو وظفتها من ضمن رؤيتها إما السياسية أو الفكرية او الاجتماعية، وكل ذلك وعلى امتداد ربما عقود لم يوصل إلى أي مكان، فالتسرب لم يتوقف ولم تُقدَّم معالجة بالحد الأدنى، وكانت الأمور تسير بين حدي جلد الذات أو إلقاء اللوم على الآخرين (دول، حكم، أحزاب، قوى مجتمعة). ولندقق معاً: هل هذه هي الحقيقة التي تدفع إلى الهجرة بمعنى هل هذا هو المحرك الذي ينقص أعداد المسيحيين في بلدانهم المختلفة ويحول وجودهم إلى وجود ضعيف ينزف دوماً؟

فإذا كان التكفيريون يشكلون هاجساً مقلقاً وفاعلاً للهجرة والإنسحاب من البلاد، فإن ذلك لا يطال المسيحيين فحسب، بل بشكل أولى المسلمين وعلى رأسهم الشيعة، الذي هم بالمعنى الديني مذهب أقلوي مضغوط عليهم حتى العظم في معظم الدول العربية على رغم انفتاحهم الإجتهادي، ليس في المجال الاقتصادي والمناصب

العامة فحسب بل أن التمييز يطالهم في كل المجالات بدءاً من التعليم وصولاً الى التفاعل الإجتماعي، ويتواصل ذلك منذ قرون الى يومنا هذا، لكن الشيعة الى الآن ما زالوا يتحملون كل أنواع العذابات ولم يهاجروا، فما هو السبب في ذلك؟ هذا يحتاج إلى كلامٍ لاحق...

وإذا كان المؤمل من السلطات القائمة أن تسعى الى تصحيح الأوضاع لإيجاد الحلول الناسبة، فكلنا يعلم أننا أمام سلطات تحكم بمعظمها بالحديد والنار ولا أفق لأحد فيها في تبوء مراكز سياسية أو في ممارسة ديموقراطية فعلية إلا لبطانة الحاكم الذي تسبِّح بحمده والأغلبية الساحقة مقهورة بالكامل. لذا لا يبدو هذا الواقع محصوراً بالمسيحيين وإنما هو مأزق اجتماعي عام تتلون فيه الأنظمة وفق آلية الحفاظ على وجودها، لتقرب «الاسلاميين» أو تبعدهم، تستعمل الآخرين أو تهملهم. فهذا البلاء إذاً ليس سمة خاصة بل عامة (طبعاً يوجد الكثير من التفاصيل لكن الوقت المعطى لا يسمح بذلك) تطال الجميع من دون تمييز.

اما الدافع الإقصادي للهجرة فهو منطقي وفعلي ووازن خاصة في ظلِّ الظروف التي تعيش فيها معظم دول المنطقة، ولعل التسهيلات التي تعطى للمسيحيين خصوصاً في الدول الغربية على وجه العموم إضافة الى وجود سابق لجاليات في معظم البلدان ساهمت في تفعيل عمليات الهجرة والرغبة بالعيش الكريم والكرامة الموفورة على ما يعبر عنه اللبنانيون دوماً، لكن على الرغم من هذه الخاصية فإن دروب الهجرة عرفها اللبنانيون جميعاً ويسعى إليها العديد من الشباب ولو أتيحت لهم بالشكل الذي أتيح لأقرانهم المسيحيين لكان هناك هجرة مكثفة تتجاوز كل حدود متوقعة نظراً لانسداد الأفق الإقتصادي وتردّي الأوضاع نحو الأسوأ، ولعلّ واقع لبنان خير دليل على ذلك...

الهجرة ومسؤولية المسيحيين

ولكن هذه الهجرة تختلف بين فئة وأخرى، فالجزء الأكبر من المهاجرين المسيحيين تكون هجرتهم نهائية، في المقابل الجزء الأكبر من المهاجرين المسلمين يعود إلى الديار ويبقي صلاتهم وثيقة بالوطن، وإن كان عدد الذين استقروا في شكلٍ

شبه نهائي من المهاجرين المسلمين اتسع في الآونة الأخيرة في الجزء لكن من دون الإنقطاع عن الجذور...

هذه المفارقة التي قد تحمل في طياتها الكثير بالنسبة للمهاجرين المسيحيين تتجاوز ضرورات السعي وراء البحبوحة الإقتصادية إلى الإنسلاخ النهائي عن أوطانهم لتشكّل مزيجاً من عوامل مختلفة (سياسية، إجتماعية، إقتصادية)، وتتحوّل تدريجياً من خيار فردي محض إلى ما يشبه النمط السلوكي الجمعي القائم على المحاكاة من دون أن يتكوّن في المقابل عامل كابح جاذب لحالة الطرد الإغرائي من البيئة الداخلية. لا بل نجد صيغ الإستحسان والتفخيم التي تشد من أزر الفرد وتدفعه دفعاً إلى الهجرة، حتى الخيبات والعذابات والمآسي والتفكك وكل قساوة العيش والمعاناة التي لا تتوقّف، كل ذلك يُغَضُّ الطرف عنه في ما يشبه التواطؤ الذاتي.

من هنا تبدو الهجرة بأبعادها المختلفة جزء من كلّ أو رأس القمة الظاهرة من جبل الجليد، فكل الإعتبارات الممزوجة والمتفاعلة في ما بينها تظل قاصرة على أن تعطي لظاهرة الهجرة أسبابها الكاملة، ليس لأن الهجرات شيء جديد أو مستغرب لكن هذا الانسلاخ القهري الرضائي هو من الخطورة بمكان انه يستطيع ان يشكل حالة ابتلاع كبيرة ما لم تتوافر المعرفة الفعلية في كيفية المواجهة ومرتكزاتها.

سراب الرهان على الأنظمة

٣- في المقترحات: إن الكثير من الكتابات المعالجة للموضوع تدخل في صلب مهمات السلطات الرسمية في البلدان العربية وواجباتها تجاه المسيحيين واعطائهم أدوارهم الطبيعية في المجتمع. إن هذا طريق الوهم الذي يوصل الى السراب، ذلك ان الشكل البنيوي لهذه السلطات بكل ابعادها المختلفة لن تسمح لها بأن تكون عاملاً ايجابياً لمعالجة هذا الجزء من معاناة شعوبها، ذلك أنَّ السوية الديمقراطية مفقودة وإن وجدت فهي زائفة، ناهيك عن أن الأزمات التي تعصف ببعض الدول العربية (العراق مثلاً) تجعلها في موقع العجز المطلق لذا لا يبدو ان هذا الطريق ممكن أقله في المدى المنظور.

الدور المطلوب للفاتيكان

يقودنا ذلك الى الحديث عن مسلك آخر، النواة الصلبة للمسيحيين عنيت الكنيسة وتحديداً الحاضرة الأولى أي الفاتيكان. إن الملاحظة البديهية هي عدم الفاعلية خاصة أن زمام الأمور الروحية والعملية الى حد ما متعلقة بها، فلماذا هذه الإستقالة الفعلية من مواكبة المسيحيين وهمومهم والوقوف الى جانب تجذرهم في أرضهم وتأمين المعطيات التي تزيد من تشبثهم. اننا نشهد العكس تماماً ففلسطين حيث المهد تعاني من تراجع مخيف وكلكم تدركون التفاصيل، والسينودس من أجل الشرق لا يمكن أن يكون عاملاً مساعداً وجهاداً ايجابياً ما لم يقترن بمؤازرة عملية تنطلق من مصالح المسيحيين كمشرقيين ولا ينظر اليهم بمصالح العالم الغربي وفي اطار معاييره ومنطلقاته... فالسكوت مثلاً عما يجري في بيت لحم والقدس والإكتفاء بالإدانة والشجب الخجول محاكاةً لموقف الدول التي تؤيد وجود إسرائيل ودورها السياسي بالنسبة لهذه الدول، يجعل الزخم المطلوب للفاتيكان مفقوداً عملياً ويضع علامات استفهام كبيرة حول الثمرة الفعلية لهذا الدور ما لم يتم العمل على تطوير المواقف والرؤى والإشتغال على مقاربات فعالة تبدل من النمط السائد حالياً لصالح «المسيحية المشرقية»، وهذا يحتاج إلى جهد مسيحي عربي مشرقي يؤمن بذاته وبأحقية ما يريد ليحدث تغييراً لصالحه ويحمل الفاتيكان من ضمن عملية مستمرة على رسم سياسات تتلاءم وتطلعاته الخاصة بأوطانه وعدم التسليم بأي إسقاطات لا تتواءم مع انسياب وجوده المدمج تلقائياً ببني قومه العرب المشرقيين.

التجذّر في الأرض والمجتمع

من كل ما تقدم يبدو أن خيار الإعتماد على الذات هو الذي يشكل واسطة العقد في أي مشروع يستهدف الحدَّ من تراجع الدور المسيحي في المشرق العربي والمرتبط حكماً بالحدِّ من نزيف الهجرة، وذلك يتطلب:

١- تجذير الإرتباط بالأرض إن في أبعادها الجغرافية أو الثقافية أو الروحية، فلا يبدو الوجود مترنحاً مائلاً إلى الإنفلات قبلته الأولى الغرب وليس مهد المسيح

(مع كل ما يمكن حشده من نشواهد لا تنتهي) يتخفف بسهولة من البقاء حتى لو لم توجد عقبات...

٢- ألا يكون هناك اغتراب عن قضايا المجتمع وخاصة منها الأساسية (فلسطين مثلاً) وأن تتماهى مع تطلعات الشعوب في دائرة الممكن، بحيث لا يكون انطباع بأن هناك انزياحاً في موقف هذه الفئة من الشعب عما يجب أن تكون عليه، فالسلطة بمواقفها من القضايا ليست المؤشر أو النبض الشعبي العام لا بل قد تكون خلاف ذلك... كل ذلك من شأنه أن يردم الهوة القائمة حالياً في بعض التفاصيل وأن يدفع إلى الإحساس بالإستقرار الكامل والإنتماء التام وألا يسمح بأن يتلاعب بنا أحد.

إن الكلام هو الحلقة الأسهل لكن الفعل يتطلب عملاً دؤوباً لمواجهة تعقيدات كثيرة وتجاوز تحدياتٍ ليست سهلة، فالمسألة لم تعد شكوى المسيحيين من الأوضاع السائدة والتهميش بل هي شكوى الجميع حيث يراد لنا أن نذعنَ لمشاريع مسقطة ومفصلة على قياس الدول الكبرى ولنهب خيراتنا ولنقتل بعضنا ولترحيل فئةٍ منا إلى الأصقاع البعيدة.

كل تلك الشرور التي استفحلت تداعياتها ما كانت لتكون لولا وجود الغدة السرطانية إسرائيل، لا أقول ذلك لتحمل الآخرين أوزارنا بل لأن هذا هو الواقع الحاسم من دون التنكر لكل مصائبنا الداخلية ومسؤولياتنا تجاهها.

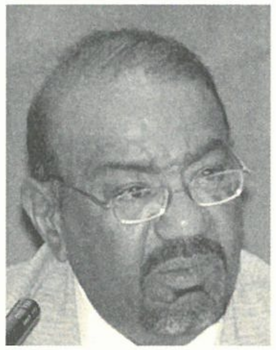

الدكتور نبيل عبد الفتاح

القيادات الإسلامية المصرية: إشكاليات المواطنة والذميّة

أتصور بدايةً ضرورة ضبط العنوان منعاً للتعميمات المجنحة أو المنفلتة. من هنا أحدد مداخلتي بأنها تتناول «رأي» بعض القيادات الإسلامية المصرية، وخاصة أنَّ بعض هذا «الرأي» غالباً ما ينطوي على انطباعات سانحة إزاء حدث عارض يستدعي رأياً سريعاً يلبي الطلب الإعلامي – المتلفز أو المكتوب أو المسموع – الضاغط والصاخب، وينطوي على بعض من المفردات والصياغات الناعمة والمحايدة التي لا تعكس موقفاً فقهياً أو تأويلياً أو سياسياً يتسم بالعمق في التأصيل الديني أو المعرفي أو التاريخي الذى يستوعب الوجود والحضور المسيحيين المصريين والعربيين في التاريخ، وثمة استثناءات ولكنها جدُ محدودة.

اخترت استخدام مفردة «رأي» لأن الموقف يتطلب من «رجل الدين» المسلم معرفة عميقة ووعياً سياسياً ودينياً ورؤية تاريخية وثقافية واجتهاداً فقهياً بصيراً بالتحولات والإنقطاعات في التطور التاريخي والسياسي والإجتماعي لمصر والمنطقة العربية.

تأثير الوعي المعرفي لرجل الدين

السؤال الذى نطرحه هل هذا التكوين المعرفي المركَّب «لرجل الدين» – أصبح هكذا في التقاليد والسنن السياسية والدينية والمؤسسية السائدة – يمثل حضوراً

في الحالات الدينية العربية؟ يمكنك أن تقول لا بصفة عامة! والإستثناءات قليلة من بعضهم ممن استطاعوا أن يراكموا تكويناً متميزاً ومتفرداً ولأسباب خاصة، وربما استثنائية في إطار دائرة الإسلام السني العربي الأكثري، لأن تقاليد التنشئة والتكوين الشيعي لرجل الدين جدّ مختلفة، ولاسيما في لبنان الشقيق.

إن تشكيل إدراك إيجابي حول دور المسيحيين المصريين والعرب وحضورهم التاريخي يتطلب استيعاباً للدرس التاريخي في شكلٍ محايد ونزيه وموضوعي، والسؤال كيف يحدث ذلك، وثمة اقتصار من بعضهم على مجموعة من الرؤى الفقهية النمطية التى يعاد إنتاجها عن المسيحية والموقف إزاءها من الناحية العقائدية، والاقتصار على بعض الأراء الفقهية الوضعية التى قيلت في بعض المراحل التاريخية، وإغفال آراء تجديدية أخرى قالها بعض المعاصرين من المجددين! كيف يمكن رجل الدين التقليدي أن يصوغ موقفاً إدراكياً ومعرفياً تجديدياً، وثمة غياب للدرس التاريخي المقارن – في أنظمة التعليم ومناهجه وكتاباته المدرسية السائدة – عن أوضاع المسيحية والمسيحيين العرب قبل الإسلام وبعده، وأدوارهم البارزة والمؤثرة في مسار «نهضة» أو حداثة وتحديث العالم العربي، وذلك في كثيرٍ من المجالات وعلى رأسها:

١-دورهم البارز في إقامة الجسور مع الثقافات الغربية الحديثة والمعاصرة من خلال الترجمات والبعثات ونقل الخبرات السياسية والمجتمعية ومنظومات الأفكار والقيم ونمط الحياة الحديثة إلى اللغة والتقاليد العربية ولاسيما في مصر ولبنان وسوريا والعراق.

٢-مساهماتهم الرائدة في بناء الدولة المصرية الحديثة ومؤسساتها وهندساتها القانونية والسياسية والإدارية، وفى تشكيل الكيان اللبناني ونظامه السياسي التوافقي.

٣-مشاركتهم في عملية تشكيل الأمة والهوية المصرية الحديثة حول الدولة/الأمة.

٤-انخراطهم في الحياة السياسية والحزبية في إطار الحركات الوطنية والدستورية إزاء الإستعمار البريطاني في مصر والعراق، والإستعمار الفرنسي في لبنان وسوريا.

٥-عطاءاتهم الإبداعية في السرديات العربية الحداثية وما بعدها، وأدوارهم في تشكّل وتطوير الأجناس الأدبية كالرواية والقصة والشعر والمسرح، وفي الفنون

التشكيلية – التصوير والنحت والأعمال المركبة - والبصرية، وفي السينما والموسيقى والغناء جنباً إلى جانب أخوتهم وأشقائهم في الوطن من المسلمين المصريين واللبنانيين والسوريين والعراقيين.

٦-جهدهم الوافر والمثمر في مجال التعليم الجامعي والبحث العلمي في مختلف فروعه في إطار العلوم الاجتماعية والقانونية، وكذلك في مجال البحث في العلوم الطبيعية والتقنيات.

٧-إنشاؤهم المدارس الأهلية والعمل في إطار الإرساليات الأجنبية لتعليم الفتيات بكل ما مثله ذلك من نظرة تقدمية لأهمية دور المرأة وتعليمها في تطور مصر والمجتمعات العربية.

٨-تأسيس المستشفيات والمستوصفات لرعاية المرضى لا سيما من أبناء الأسر الفقيرة والهامشيين خاصة في المرحلة التى أطلق عليها مرحلة «النهضة العربية» منذ نهاية القرن التاسع عشر، ولا يزال هذا الدور مستمراً في ظل تراجع دور الدولة الإجتماعي والرعائي في أعقاب سياسة الخصخصة.

٩-تكوين الجمعيات والروابط الأهلية الثقافية والاجتماعية والعلمية، وخاصة في المرحلة شبه الليبرالية في مصر، بكل آثارها الإيجابية في عملية إنتاج مجتمع مدني لا يزال تحت التشكيل بعد انقطاعاته في ظل ثورة تموز يوليو ١٩٥٢ وحتى الآن، ويمكن أن نلاحظ هذا الدور البارز الذي قام به الموارنة والروم الأرثوذكس والأرمن وغيرهم في لبنان وسوريا، والكلدان والآشوريون في العراق.

١٠-دورهم الإقتصادي المتميز في ظل اقتصاديات السوق في كثيرٍ من المجالات بقطع النظر عن تقييم دورهم في إطار دور رجال الأعمال الاقتصادي والسياسي وسلبياتهم في هذا الصدد.

١١-دور المسيحيين المصريين والعرب في بث الحيوية والديناميكية في الحياة الاجتماعية في لبنان ومصر والعراق.

تقصير في إدراك أهمية التعددية الدينية

هل ثمة وعي عام لدى غالبية رجال الدين بهذه الأدوار في تاريخ المنطقة ومصر؟ هل هناك إدراك ومعرفة بحالة وأهمية التعدد الديني داخل المجتمعات العربية؟

هل ثمة استيعاب لأهمية الواحد المتعدد أو الواحد بأصوات متعددة في حياتنا؟ هل ثمة فهم لأهمية هذه الوضعية الدينية المتعددة في إغناء تاريخنا وقيمنا، ومن ثم دورها في رفد حياتنا وأفكارنا بالحيوية والانطلاق والتطور قديماً وحديثاً ومستقبلاً؟

هل نستطيع أن نقول إننا إزاء موقف معرفي وإدراكي وتاريخي وسياسي لدى غالبية «رجال الدين» إزاء مسألة دور المسيحيين المصريين والعرب وحضورهم وضرورة وأهمية هذا الدور والحضور في حياتنا كعرب ومسلمين؟ هل ثمة وعي بأهمية استدعاء هذا الدور مجدداً في حال غيابه أو وهنه في حياتنا السياسية والثقافية والاجتماعية؟

يبدو لي وأرجو ألا أكون مخطئاً أن الإجابة عموماً لن تكون إيجابية لا سيما في اللحظة الراهنة لتطور المؤسسات السياسية والدينية والثقافية في مصر والمشرق العربي، وخاصة في ظل العنف ذي الوجوه الدينية والطائفية والرمزية السائد مصرياً وعربياً ولا سيما إزاء المسيحيين في العراق من قبل بعض الغلاة الراديكاليين.

بداية لا بد من التمييز بين ثلاثة مستويات ومواقف وآراء من مقاربة بعض القادة لموضوعنا يمكن إيرادها فيما يلي:

١-مواقف السياسيين المصريين: يمكن القول في إيجاز إن «الطبقة السياسية» المصرية على وجه التحديد منذ ثورة تموز يوليو وحتى الآن منغمسة في توظيف الدين في العمليات السياسية - كمصدر للشرعية السياسية وأداة للتعبئة السياسية وتبرير الخطاب السياسي الرسمي، وفي تسويغ السياسات الاجتماعية ... إلخ-، وفي صياغة التوازنات بين المسلمين والأقباط. من هنا الميل الشائع لدى بعضها في الحكم إلى التواطؤات أو بطء المواجهة السياسية ومن ثم الإحالة إلى تعقيدات الموروث التاريخي ودوره في تشكيل المشكلات المسيحية الإسلامية المتراكمة ومن ثم تبرير عدم التصدي السريع لحلها والإحالة إلى أنها أمور معقدة وتاريخية وتحتاج من ثم إلى وقتٍ طويل لمعالجتها.

٢-مواقف بعض رجال الدين (*)، ونميز داخلهم بين ثلاثة مستويات، على رأسهم بعض قادة المؤسسة الرسمية الأزهرية.

٣-مواقف الإسلاميين المستقلين (مثقفين).

٤-مواقف الإسلاميين السياسيين الحركيين (ومثالهم الإخوان المسلمون، والجماعة الإسلامية، والجهاد الإسلامي).

السؤال الذى أطرحه مجدداً هل هناك مواقف أو آراء لدى هؤلاء وما هي طبيعتها، وهل ستنطوي على رؤيةٍ ما لإحياء هذا الدور أم لا؟

شكليات تقليدية غير كافية

سأحاول الإجابة على بعض هذه الأسئلة. ويمكن إيجاز دور بعض - لا كل - كبار رجال الدين الرسميين ولا سيما في إطار المثال الأزهري المصري وذلك فيما يلي:

١-دور الإطفائي أو الأحرى ما نستطيع أنْ نطلق عليه خطاب ردود الأفعال الذي يطرح في أعقاب بعض وقائع العنف «الطائفي» أو الديني المادي أو اللفظي أو الخطابي إزاء الأقباط والمسيحيين عموماً. هنا تركز التصريحات العامة لا الخطاب المكتمل البنية والرؤية والمرجعية، على روابط الأخوة، والتعايش في إطار الوطن الواحد، والتذكير بمناقب ومزايا التعدد والاختلاف في إطار الشخصية الوطنية أو الجامع الوطني بتعبير بعضهم - في أكثر التصريحات تميزاً-، أو التركيز على الإيمان بالإله أو الله الواحد الذى يعبده المسلمون والمسيحيون معاً، كلٌ وفق مداخله العقائدية.

٢-المجاملات الإجتماعية التي تتم في الأعياد الدينية، ويتزاور فيها قادة المؤسسة الدينية الأزهرية مع البابا/البطريرك لاسيما شنودة الثالث وزيارة بعض رجال الأزهر للأساقفة في مقارهم بالأبرشيات، ويتم الإدلاء بتصريحات عامة للصحافة والإعلام حول مفهوم الأخوة أو الإخاء الوطني.

* أنظر في مواقف التيارات الإسلامية من العلاقة مع الأقلية الدينية في مصر، نبيل عبد الفتاح، المصحف والسيف، صراع الدين والدولة في مصر، حيث يتناول المبحث الرابع توجهات عديد تيارات الإسلام الرسمي (المؤسسة الأصولية)، والجماعة الإصلاحية الجديدة، واليسار الإسلامي، والجماعات الإسلامية السياسية والجمعية الشرعية، وجماعة شباب سيدنا محمد، وجماعة الأخوان المسلمين، من ص ١١٦ إلى ص ١٣٨، الناشر مدبولي، القاهرة ١٩٨٤.

٣-بعض الكتابات الخفيفة في الصحف أو الأحاديث (المقابلات الصحفية)، التى تحصل على أثر بعض الحوادث، أو الواقعات العنيفة والحاملة لتمييز ما، وتدور حول «الوحدة الوطنية»، وضروراتها، وأن الاعتداء على المسيحيين عمل يتنافى مع إيمان المسلمين وقيمهم.

٤-اعتبار أن الواقعات «الطائفية» أو العنف الذي يحمل بعداً دينياً إسلامياً، هو تعبير عن «فتنة»، وأنها غريبة عن التركيبة الوطنية المصرية، والإحالة الغامضة إلى أيادٍ خارجية تعبث في الخفاء!! وغالباً ما تكون الإحالة إلى مؤامرة ما من خارج البلاد! ولا يتم تحديد ما هي هذه المؤامرة تحديداً، ومن خطَّط لها، أو حاكها — وفق التعبير الشائع — ومن أطرافها، ومن الفاعلين على مسرح المؤامرة، وما هي أهدافهم، وأين تم التآمر... إلخ!

خطاب «المؤامرة الغامضة» يشيع غالباً لدى بعض رجال الدين و«السياسة» والكتاب والصحفيين، في محاولة للتعمية على حوادث العنف ذات المدلول الديني، أو يرمي بعضهم إلى تهدئة المشاعر المهتاجة لدى المسيحيين أو المسلمين، أو في محاولة حصر التوتر بين المسلمين والمسيحيين في منطقة الأزمة أو التوتر والحيلولة دون امتدادها إلى نطاقات ومناطق أخرى تضم مسلمين ومسيحيين.

٥-بعض المقاربات الفقهية تدور حول معان تقليدية مستعارة من الفقه الإسلامي السني التقليدي حول أن «لهم ما لنا وعليهم ما علينا» والمضمر في هذا الاقتباس التاريخي ذائع الترداد في بعض الخطابات الدينية الأزهرية والسنية عموماً، هو الإحالة إلى نسق أهل الذمة، وغالباً ما يكون المعنى هو سريانه في مجال الأحوال الشخصية فقط، أما باقي الأنساق القانونية الإسلامية الأخرى فيخضع لها الجميع مسلمين ومسيحيين، والمضمر فيما وراء المضمر هو التطبيق الشامل والكامل للقانون الديني، من ثم الدعوة إلى الدولة الدينية أياً كان المسمى المعطى لها، بما يعنى واقعاً التمايز الديني والوظيفي في إطارها بين المسلمين وغيرهم، سواء في تقلد المناصب العامة العليا وعلى رأسها رئاسة الدولة، أو في مدى التمتع بحقوق المواطنة والمساواة الكاملة بين المصريين دونما تمييز بينهم.

٦-ثمة بعض المؤلفات الفقهية الشائعة التى تعيد إنتاج بعض المواقف الفقهية الكلاسيكية حول أهل الذمة، أو إعادة ترتيب وتقسيم المادة التاريخية بغرض العرض

والتقديم والتيسير الأسلوبي. وأحياناً استخدام بعض من الآلة الاصطلاحية الحداثية المستمدة من المنظومات الدستورية المقارنة على نحو بياني لا دلالي، لا سيما من مجال القانون العام — الدستوري والإداري واللاتيني خصوصاً-، وبعض من شذرات اصطلاحية أنجلوأميركية كما في المثال السوداني، وتحديداً حول فقه الأستاذ حسن الترابي الذى يجمع بين الفقه اللاتيني والأنجلوأميركي والإسلامي. وقصارى ما يقال عن أطروحاته لحل مشكلة جنوب السودان، ومن ثم المسيحيين عموماً، واتباع كريم المعتقدات — وفق المصطلح الدستوري السوداني في دساتير الجمهورية بعد الإستقلال -، أنها ضاعت كاجتهادٍ في خضم مناوراته ونزعته البراغماتية السياسية، وتاريخه السياسي المتقلب منذ تعامله مع نظام جعفر محمد نميري العسكري الاستبدادي، ثم الانقلاب عليه، ثم الانقلاب العسكري «الإسلامي للإنقاذ» الذي خطط له مع تلاميذه ثم انقلابهم عليه، وتشكيل حزب المؤتمر الوطني، وتشكيله لحزب المؤتمر الشعبي. بات جلياً مذّاك أن اجتهادات الترابي الفقهية ذهبت مع ريح السياسة الانقلابية المتغيرة وبعضها ذهب إلى إعطاء دور متميز للمسيحيين وغيرهم من أتباع الديانات الإفريقية في الجنوب الذي سينفصل في أعقاب استفتاء كانون الثاني ٢٠١١ القادم.

الواقع السياسي الفعلي في سياسات جماعة الانقاذ وحزب المؤتمر الوطني وممارساتهما أدت إلى بروز لنزعة استعلائية للإسلام العربي في قبائل الوسط النيلي على التركيبة التعددية والعرقية والدينية والمناطقية السودانية، بما أدى إلى تداعيات خطرة تمثلت في استعلاءات إسلامية عربية — من بعض تلاميذ الترابي وبناة الدولة الإسلامية السودانية الفاشلة — على الإسلام الإفريقي في إقليم دارفور، وإلى نزعة انفصالية عارمة لدى الحركة الشعبية لتحرير السودان وقبائل الجنوب الكبرى — الدينكا والنوير والشلك - ، ومن ثم توجههم نحو استقلال جنوب السودان.

مقاربات إسلامية مختلفة لمسألة المواطنة

٧-بعض رجال السياسة والفكر والحركة الإسلاميين في العالم العربي، من ذوى الإنفتاح النسبي على بعض من المعرفة السياسية والدستورية الحداثية، ذهبوا إلى

تجاوز الواقع السياسي والاجتماعي الموضوعي لشروط عقد الذمة التاريخي، وذلك بفعل خضوع المسلمين والمسيحيين معاً تحت نير الاستعمار الغربي، ومشاركتهم معاً في الحركات الوطنية والاستقلالية، بل والمشاركة في بناء دولة ما بعد الاستقلال، والإنخراط في المؤسسات العسكرية الوطنية في الحروب التحريرية كالمصريين والسوريين، ومن ثم سقوط العقد والذمة والجزية معاً مع الأخذ في الحسبان أن الخديوي سعيد باشا أسقطها عن الأقباط في مصر.

بعض هؤلاء الإسلاميين، ذهب إلى تبني اصطلاح المواطنة وبعض مكوناته وعناصره الأساسية لا كلها، وبعضهم الآخر ركز على حرية التدين والاعتقاد - في حدود لا يصل مداها إلى المعنى الدستوري والقانوني لهذا الحق في التقاليد الدستورية المقارنة -، وبعضهم الآخر ذهب إلى تأكيد حق المسيحي في تولي منصب الرئاسة الأولى من دون منصب الخليفة أو الإمام — الإمامة أو الخلافة العظمى-، وبعضهم الآخر قصر حق المسيحي أو غير المسلم في وزارات هامشية، وبعضهم الآخر أعطاه الحق في تولى الوزارات أياً كانت إلا السيادية.

هذا التوجه على اختلاف آرائه الفقهية/السياسية اعتمد على اجتهادات بارزة لكنه لم يأخذ بها كلياً، وإنما ركّز على بعض منها، وأذكر في هذا الصدد، اجتهاد العالم الأزهري الكبير الشيخ عبد المتعال الصعيدي، وبعض أفكار الأستاذ العميد طه حسين عن المواطنة، وبعض من إلماعات الإمام الأكبر الشيخ محمود شلتوت.

ونجد صدى لبعض هذه الأفكار لدى رجل الدين اللبناني فتحي يكن في كتابه «المسألة اللبنانية» من منظور إسلامي(*) وإقراره بحق المسيحيين في المساواة مع المسلمين، ونجد هذا الموقف لدى الشيخ راشد الغنوشي نقلاً عن المرجعية المصرية.

* يذهب فتحي يكن إلى القول إن غير المسلمين لهم «حق المساواة. فليس في الإسلام خرافة شعب الله المختار أو العرق النازى الممتاز، فالناس سواسية، والمساواة تتضمن المساواة في القيمة الاجتماعية، وفى تقلد الوظائف العامة. فيستطيع المسيحى أن يتقلد كل الوظائف الحكومية دون تمييز بينه وبين المسلمٍ إلا حسب الكفاءة والقدرة، ويستطيع أن يكون وزيراً في الدولة الإسلامية. كما أن له المساواة أمام القضاء فضلاً عن حق المواطنية، وهناك الحقوق الاقتصادية كحق تأمين العمل، والتأمين الاجتماعي عند الفقر والمرض والجهل، وحق التملك»، أنظر في ذلك مؤلفه، المسألة اللبنانية من منظور إسلامي (بيروت: ١٩٧٩)، ص ١٣٠ وما بعدها.

وتجد صدى ذلك أيضاً لدى د. محمد سليم العوا، والأستاذ طارق البشري والأستاذ فهمي هويدي، وبدرجة أوسع لدى الأستاذ جمال البنا.

تردد الإسلاميين بين المواطنة الكاملة والناقصة: «الإخوان» نموذجاً

وجيز ما تقدم أنَّ هذا الاتجاه العام يشيع بين بعض إسلاميي المؤسسة الرسمية، وبعض الإسلاميين السياسيين والحركيين وأساتذة الشريعة ويمكن إيجازه فيما يلي:

١-أنهم لا يزالون مترددين بين مفهوم أهل الذمة، أو بعض من ترسيماته الفقهية حول العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين عموماً، ولا يقصرون الأمر على المسيحيين العرب- (بقطع النظر عن آراءهم في بعض آيات القرآن الكريم، أو الأحاديث النبوية الشرّيفة، في البر والتسامح والتعايش، وتقدير المسيحيين والنصارى في المصطلح الإسلامي/العربي) - وبين مفهوم المواطنة وفق المصطلح والدلالة والمجالات التى ينطوى عليها — الدستورية والحقوقية والسياسية والدينية والاجتماعية والثقافية... إلخ — في نطاق الدولة — الأمة الحديثة، لا سيما أنَّ مسألة بناء الدولة — الأمة لا تزال في طور التشكيل في غالب الدول والمجتمعات العربية باستثناء مصر والمغرب.

٢-حال التردد المفهومي والدلالي والحقوقي تعود إلى اختلاط آخر يتصل بالموقف من الدولة/الأمة، أو الدولة القومية الحديثة وقانونها الوضعي الحديث، هل ترفض ويحال الأمر إلى مفاهيم دولة الرسالة/الدعوة للعالمين، أو مفهوم دولة الخلافة بكل مترتبات ذلك، أم القبول بالدولة كما صيغت وتجسدت على مستوياتها المؤسسية والهيكلية، ولكن في إطار أسلمتها سياسياً وإيديولوجياً بحيث تكون هياكلها حاملة لمشروع إيديولوجي وديني يحقق أهداف بعض هذه الجماعات على مثيل جماعة الإخوان المسلمين، ونفي أنها دولة دينية، والقول إنها هي الدولة المدنية بعينها!!

٣-ثمة خلط يلاحظ هنا بين مفهوم الدولة القومية الحديثة — تاريخياً ومؤسسياً وسياسياً وثقافياً ولاهوتياً — وبين الدولة المدنية، وهو اصطلاح راج نقلاً عن الأستاذ الإمام المتكلم الشيخ محمد عبده، في حين تعرّف العلوم السياسية والاجتماعية مصطلح الثقافة المدنية كما ذاع لدى ڤابرا وآخرين على سبيل المثال لا الحصر.

٤-إن التردد والنكوص بين مبدأ المواطنة الكاملة والمواطنة المنقوصة يتجلى في مشاريع جماعة الإخوان المسلمين منذ منتصف التسعينيات المنصرم (وثيقة هذا بيان للناس) وحتى الأعوام الأخيرة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٦، و٢٠٠٧ حيث التراجع إلى مفهوم المواطنة المنقوصة وإصرار بعض قادة الجماعة على ذلك، ووصل الأمر لدى بعضهم إلى العودة إلى نسق أهل الذمة وضرورة دفع الجزية كما في موقف المرشد العام الأسبق الأستاذ مصطفى مشهور ومطالبته في حديث شهير بعدم دخول الأقباط إلى الجيش!!(*)

٥-يلاحظ مؤخراً تصريح للمرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين د. محمد بديع في إحدى رسائله الأسبوعية – ذهب خلالها إلى ضرورة حذف كل مواد الدستور التى تتعارض مع الإسلام – قائلاً: «إن كل مادة في الدستور المصري لا يسيغها الإسلام ولا تجيزها أحكامه يجب أن تحذف منه، حتى لا يظهر التناقض في القانون الأساسي للدولة» (ي ب. أ، الإنترنت) (أنظر جريدة النهار – السبت ٢٥ أيلول ٢٠١٠، ص ١٠١).

إن هذا الرأي للمرشد العام للجماعة يعني وبوضوح عدم رضاه عن الفلسفة الدستورية التى يستند إليها دستور ١٩٧١ – أياً كانت انتقاداتنا على طابعها التسلطي –، ومن ثم يرى أنه يتناقض مع تصوراته الإيديولوجية حول الإسلام، ومن ثم يتعارض رأيه مع كثير من المواد الدستورية، والسؤال هل يقصد حذف المادة الأولى التى نصت على المواطنة أم مع نص المادة ٤٦ حول حرية التدين والاعتقاد؟ أم حذف مبدأ المساواة بين المواطنين؟!

تذهب بعض القيادات الشابة من جماعة الإخوان إلى القول إن الجزية سقطت لأن مبرراتها انتهت، وفى هذا الصدد يقول عصام العريان «لقد رجح الإخوان اختياراً فقهياً وألزموا به أنفسهم كهيئة وجماعة، بأنه لا توجد جزية الآن، فالمسيحي الذي

* أنظر في مواقف جماعة الأخوان المسلمين، من الأقباط في دراسة سامح فوزي، الحركات الإسلامية وقضايا المواطنة قراءة في الموقف من الأقباط، في عمرو الشوبكي (محرر) المواطنة في مواجهة الطائفية، المرجع سابق الذكر، ولاسيما من ص ٣١ إلى ص ١٣٥، وفى إطار برنامج جماعة الإخوان المسلمين، من ص ١٣٤ إلى ص ١٣٨.

إذا دفع ضريبة الدم، وهى القتال والدفاع عن الوطن وضريبة المال، فلا محل لفرض الجزية، وهذا هو الإختيار الفكري والفقهي الذى تلتزم به الجماعة»(*).

الجماعة الإسلامية: محاولات اعتدال لا تتجاوز الذمّية

ذهب تنظيم الجماعة الإسلامية في تحديده للموقف من نصارى مصر رداً على سؤال طرح من بعضهم إلى القول «إن نصارى مصر محاربون، وذلك أنهم لا يدفعون الجزية ولأن عهد الذمة يعنى أن تكون الجزية ركنا هاماً فيه، فإن العقد يكون منتقضاً والنصارى هنا يكونون ناقضي العهد. فما هو رأيكم؟».

وكانت الإجابة على النحو التالي:

«عقد الذمة تكون الجزية ركنا أساسياً فيه في بعض الأحوال، وإلا فإن نصارى تغلب قد عقدهم الفاروق عمر عقداً أضعف عليهم فيه الصدقة ولم يذكر جزية.

«أما نصارى مصر فإنهم لم يمتنعوا عن دفع الجزية، بل أنهم ظلوا يدفعونها إلى أن أسقطها سعيد والي مصر عنهم لما قرر إدخالهم الجيش ومشاركتهم في الدفاع

* أنظر رأى عصام العريان في عامر شماخ، الأخوان والأقباط من يطمئن من؟!، ص ١٠٣، الناشر مكتبة وهبة القاهرة ٢٠٠٨، ويذهب الأستاذ حسن البنا المرشد العام الأول إلى «الجزية ضريبة – كالخراج – تجبى على الأشخاص لا على الأرض، وأن الإسلام قررها على غير المسلمين في البلاد التى يفتحها نظير قيام الجند الإسلامي بحمايتهم وحراسة أوطانهم والدفاع عنها، في الوقت الذى قرر فيه إعفاءهم من الجندية... فهى بدل نقدي لضريبة الدم. وإنما سلك الإسلام هذه السبيل مع غير المسلمين من باب التخفيف عليهم والرحمة بهم وعدم الإحراج لهم، حتى لا يلزمهم أن يقاتلوا في صفوف المسلمين، فيتهم بأنه إنما يريد لهم الموت والاستئصال، فهي في الحقيقة امتياز في صورة ضريبة، وفى الوقت نفسه احتياط لتنقية صفوف المجاهدين من غير ذوي العقيدة الصحيحة والحماسة المؤمنة البصيرة، ومقتضى هذا أن غير المسلمين من أبناء البلاد التى تدخل تحت حكم الإسلام إذا دخلوا في الجند أو تكلفوا أمر الدفاع أسقط الإمام عنهم الجزية، وقد جرى العمل على هذا فعلاً في كثير من البلاد التى فتحها خلفاء الإسلام، وسجل ذلك قواد الجيوش الإسلامية في كتب ومعاهدات مازالت مقروءة في كتب التاريخ الإسلامي».

ويقول – تحت عنوان (أحكام الجزية) في تفسير سورة التوبة: «... وهذا الكلام واضح كما ترى، في أن الجزية مقابل المنعة إن اشترطوها – أي أهل الكتاب –، وفى حق الإمام في إسقاطها عنهم إذا اقتضى الأمر تجنيدهم». مشار إليه في عمر الشماخ المرجع سابق الذكر، ص ١٠٣، وهى مقتبسة من كتاب نظرات في كتاب الله، للإمام الشهيد حسن البنا، جمعه وحققه وعلق عليه: عصام تليمة، دار التوزيع والنشر الإسلامية، ٢٠٠٢م. وأشير إليه في هامش ٣ من كتاب عمر الشماخ.

عن البلاد. واستند في فعله إلى فتوى لبعض المتأخرين بأن أهل الكتاب إذا اشتركوا في الدفاع عن بلاد الإسلام سقطت عنهم الجزية، لأن الجزية إنما أخذت منهم نظير دفاع المسلمين عنهم، وأنَّ أبا عبيدة قد رد الجزية لبعض نصارى الشام لما اضطر إلى الانسحاب من مدينتهم ولم يدافع عنهم، وهو وجه مقبول في فتوى لبعض المتأخرين. إذن هم لم يمتنعوا عن أدائها بغض النظر عن صحة هذه الفتوى أو عدم صحتها حتى يوصفوا بأنهم نقضوا العهد، وإنما الذى ألغاها هو حاكم البلاد، ورفض أخذها منهم، وأنهم إلى هذا العهد كانوا يدفعونها».

«فالعهد قائم لم ينتقض، وحقوقهم كأهل ذمة قائمة، وهم لم يطالبوا بالجزية حتى يقول إنهم امتنعوا، وفارق كبير بين إنشاء عهد نقول إن الجزية من هذا العهد، وبين دعوى نقض عهد تستلزم لإثباتها امتناعاً ومنعاً لم يحدث»... وعليه فهم باقون على عهد وذمتهم، وحقوق الذمة ما زالت سارية في حقهم» (*).

هذا الرأي الذي ذهب إليه بعض قادة الجماعة الإسلامية وفقهائها يبدو كمحاولة لإيجاد موقف مختلف إزاء الأقباط المصريين في إطار منظومة الأفكار الفقهية التقليدية، ومن ثم لا يزال إدراكها يدور في إطار مفهوم الذمة ونسقها التاريخي، ومن ثم خارج منظومة وهياكل الفلسفة السياسية والدستورية في إطار الدولة القومية الحديثة، وما بعدها. ثمة تمركز حول بعض أشكال الدولة التاريخية ما قبل الحداثة والتحديث،

* سمير مرقس، قضايا المواطنين غير المسلمين الدينية والمدنية في المجتمعات ذات الغالبية المسلمة، وعن مسألة الحكم، الحالة المصرية – نموذجاً، ورقة غير منشورة، من ص ٢٣ إلى ص ٢٤، والمراجع المشار وخاصة (٢٣) الأقباط والشريعة بين دستورى الحركة الوطنية ودستور ولى الأمر، في عمرو الشوبكي (محرر) وآخرين، كتاب المواطنة في مواجهة الطائفية من ص ٧٣ إلى ص ٩١، الناشر مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ٢٠٠٩. وأنظر كرم محمد زهدى وآخرين، نهر الذكريات المراجعات الفقهية للجماعة الإسلامية، مكتبة التراث الإسلامي، الطبعة الأولى ص ١٨٢، وص ١٨٣، القاهرة، وأنظر المرجع (٢٥) الوارد في دراسة سمير مرقس، قضايا المواطنين غير المسلمين الدينية والمدنية في المجتمعات ذات الأغلبية المسلمة المشار إليها سابقاً في كتاب الوثيقة الفصل العاشر المعنون «معاملة أهل الكتاب منشور في إسلام أون لاين ٢٠٠٧»، (٢٦) ضياء رشوان، تغيرات جذرية تجاه أهل الكتاب أو أسئلة لا تزال معلقة، المصرى اليوم، ٢٠٠٧/١١/٢٩. وأنظر أيضاً في سرد موقف الجماعة الإسلامية الوارد في مبادرة وقف العنف، وأنها لم تغير موقفها من مسألة ذمية الأقباط، سامح فوزي، في دراسة سابقة الذكر، حيث ذهب إلى أن مسألة ذمية الأقباط مستقرة في البناء الفكري للجماعة الإسلامية، ولا تتعلق مبادرة وقف العنف بنظرة أكثر تطوراً لمواطنة غير المسلم، المرجع سابق الذكر، ص ١٤٠.

والنظام الرأسمالي وتطوراته القومية والعالمية التى ساهمت في تطوير الدولة القومية – الدولة/الأمة – ووظائفها وأدوارها التى تعدت النطاق القومي إلى فضاءات دولية في إطار تطور النظام الرأسمالي العالمي وأسواقه والتي تحولت إلى أدوار عولمية. من هنا نحن إزاء سعي اعتدالي إلى حد ما للجماعة، ولكنه لا يزال يدور في إطار ذمي ولا يتجاوز ذلك إلى موقف اجتهادي أو تجديدي يستوعب التنظيرات الحديثة والمعاصرة حول المواطنة والمساواة وحرية التدين والاعتقاد في إطار الدولة القومية، ولا سيما في إطار الحالة المصرية.

الجهاد الإسلامي

ذهبوا في أدبياتهم في الأساس إلى أن الأقباط هم «كفار محاربون» كما جاء في كتاب «الجامع»، حيث ذكر فيه نصاً أن «إسقاط الجزية عن أهل الكتاب ومساواتهم بالمسلمين بما يعني مخالفة الشروط العمرية فيكون عهدهم قد انتقض وعادوا كفاراً محاربين». وذهب أيضاً واضع «الجامع» إلى أن «سواء كان انتقاض عهد الذمة من جهتهم أو من جهة الحاكم الكافر كما صنع الخديوي سعيد ومن تلاه في حكم مصر. فإن هذا لا يؤثر في النتيجة، فالكافر لا يعصم نفسه وماله من المسلمين إلا أمان معتبر من جهتهم».

وذهب صاحب الجامع الشيخ سيد إمام منظر الجماعة سابقاً في رفض مبدأ المواطنة إلى أن «القول بإسقاط العمل بحكم أهل الذمة في دار الإسلام، والدعوة إلى اعتماد مبدأ المواطنة كبديل، وهو ما قامت عليه الدساتير العلمانية الكافرة» في مراجعة سيد إمام – أو مراجعات جماعة الجهاد وفق سمير مرقس – تراجع عن تعبير «الكفار المحاربين»، ولم يعد يعتبر «أرواحهم وأموالهم مستحلة».

«ولا الدساتير الحالية كافرة،... ولا يكفر من يقول بمبدأ المواطنة الوارد فيها بما يتضمنه وينص في الوثيقة، بين المواطنين سكان البلد الواحد في الحقوق والواجبات» (*).

* سمير مرقس، قضايا المواطنين غير المسلمين الدينية والمدنية في المجتمعات ذات الغالبية المسلمة، المرجع السابق الذكر، ص ٢٣، ٢٤.

ورغماً عن ذلك فإن المراجعة لم تذكر صراحة ما المقصود هنا بمصطلح «أهل كتاب غير معاهدين» الذى استخدمه سيد إمام في وصف الوضع الحالي لأهل الكتاب في بلاد المسلمين.

لم تفصح مراجعة الشيخ سيد إمام عن بعض الأحكام التى سبق له إيرادها في كتابه «الجامع»، وحتى عدم جواز تولى الذميين الوظائف العامة في دار الإسلام، ورفضه إسقاط الجزية عن أهل الذمة للمصلحة أو إذا طبق عليهم نظام التجنيد الإجباري، ورفضه القول بإطلاق الحرية للذميين للدعوة لدينهم وبناء الكنائس في دار الإسلام، وتأكيده وجوب إلزام الذميين بالغيار (أي بمخالفة المسلمين في الشعور واللباس والمركب). ورفضه القول إنه لقاضي المسلمين أن يطبق على أهل الذمة إذا جاؤوه قانونهم لا قانون الإسلام» (*).

العرض الوجيز لبعض أفكار جماعة الجهاد يظهر أنها تشكل تغييراً في رأي منظر الجماعة السابق. من ناحية أخرى لا يكاد الباحث يعرف موقف الأطراف الأخرى التى لم توافق على مراجعات الشيخ سيد إمام، من مسألة الموقف من المسيحيين وغير المسلمين عموماً، ومن المواطنة والدساتير الحديثة والمعاصرة، ومبادئ المساواة والحرية الدينية... إلخ.

المقاربة الإسلامية الراديكالية للمسيحيين: أسباب وعوامل بنيوية

إن نظرة على مراجعات الجماعتين الراديكاليتين - الجماعة الإسلامية والجهاد - تكشف عما يلي:

١-لا يزال مفهوم عقد الذمة ونسقه الفقهي الوضعي هو الذي يشكل المرجع التأويلي الوضعي للعلاقة مع غير المسلمين عموماً ولا سيما لدى الجماعة الإسلامية، ولدى غالبية غير المنخرطين في مراجعات تنظيم الجهاد الإسلامي، وهو ما يشكل غياباً ونسياناً في العقل السياسي لبعض الإسلاميين المصريين لوجود أدوار المسيحيين

* سمير مرقس، قضايا المواطنين، مرجع سابق الذكر ص ٢٣، وص ٢٤.

العرب والأقباط تاريخياً في تكوين مجتمعاتهم وتشكيل تاريخها وتراثاتها قبل الإسلام وبعده، وفى العصر الحديث والمعاصر.

إنَّ خبرة الوجود التاريخي وتراكماته غائبة عن وعي كثر من الإسلاميين الراديكاليين وآخرين من الرسميين والدعاة الأهليين. ذاكرتهم التاريخية أحادية التكوين والحساسية ولا تشكل مراجعاتهم نقلة نوعية، تتماثل مع بعض المراجعات الفقهية/الاجتهادية حول سقوط عقد الذمة، ووضعياته الحقوقية المنقوصة أو الغائبة في إطاره لوضع المسيحيين العرب. الأخطر أن مفهوم المواطنة والحقوق الدستورية للفرد كمواطن في دولة حديثة غائب تماماً أو يستخدم على نحو جزئي، أو مستعار على نحو شبه لفظي من دون إتمام تجسيداته الحقوقية لدى بعضهم الآخر.

٢-ثمة غياب لمعنى ودلالة ومركز الفرد إزاء الدولة وإزاء الأفراد الآخرين، وذلك لهيمنة مفهوم الجماعة ذات الرابط الديني الإسلامي الأكثري إزاء الجماعة/الأقلية ذات الرابط الديني الأقلوي المسيحي أو اليهودي أساساً بوصفها من أهل الكتاب.

٣-إن مفهوم الأمة الحديث والمعاصر لا يزال منسياً في غالب الخطابات الإسلامية - إلا قليلاً - لصالح مفهوم الأمة كمرادف للرابطة الدينية الإسلامية.

٤-إن مفهوم الحريات الفردية والشخصية لا يزال معتقلاً لصالح مفهوم الإجماع، والجماعة تحت الجامع أو الرابط الديني، أو في إطاره.

٥-إن مفهوم عقد الذمة ونظامه يؤدي إلى انقسامات في الوعي الجمعي للشعب أو المجتمع أو «الأمة»، ناهيك عما يرسخه من تمييز ديني ومذهبي داخل الديانة الإسلامية نفسها. الأخطر أن هذا المفهوم يعني انقسامات رأسية بين أبناء الوطن الواحد.

٦-إن خطاب الهوية الأحادي الذي تركز عليه بعض القيادات الدينية الرسمية واللا رسمية في مصر - وغالب البلدان العربية كالسودان والأردن وفلسطين... إلخ - يرتكز على البعد الديني/الثقافي الإسلامي أساساً، وغالباً ما يكون هذا الخطاب مفرغاً من الحضور المسيحي الفعال الذي ساهم من خلال اللاهوت الشرقي والدور التاريخي في تشكيل هذه المنطقة.

إن خطاب الهوية يبدو متعالياً، وخارج سياقات ومتغيرات المكان والتاريخ والبشر والإنتاج التاريخي، ومن ثم يبدو إيديولوجياً وسكونياً وذا بعُد أحادي.

٧-موضوع المسيحيين المصريين والعرب، بات هدفاً ومنطقة صيد Catching area في نظر بعض الباحثين المصريين(*) لبناء بعض الإسلاميين من الدعاة والحركيين مكانة وسلطة ونفوذاً في الوسط الإسلامي وبين الجماعات بعضها، أو داخلها بين المتنافسين في السوق الديني المحلي أو الوطني أو الإقليمي كما يبرز بين الحين والآخر في لحظات الاحتقان.

٨-اللغة تبدو كمتفجرات — وفق جيرو — من هنا تستخدم الألفاظ والمفردات والأوصاف الحادة في الخطاب الديني أداة لتوظيف الاحتقان لمصالح ذاتية ساعية للهيمنة الرمزية داخل الجماعة التي ينتمى إليها بعضهم أو في السوق الديني المحلي والوطني والإقليمي والعولمي.

٩-نستطيع القول إن بعض القيادات الدينية الرسمية مصرياً وعربياً -باستثناء لبنان- تراجع نفوذها وثقلها داخل السوق الديني، والسوق السياسي — وفق اصطلاحات علمي الاجتماع الديني والسياسي -، وذلك كنتاج لعدم استقلالية المؤسسات الدينية تاريخياً في العلاقة مع غالب الأنظمة السياسية والسلطات الحاكمة من ناحية وتبنيها للدور التبريري والتسويغي للقوانين والقرارات والمواقف السياسية الرسمية على تناقضاتها بين مرحلة وأخرى. وتراجع دور بعض القيادات الدينية المصرية يعود أيضاً إلى النقد الحاد والمستمر الذى وجِّه للمؤسسة وقادتها من قبل الجماعات الإسلامية السياسية والراديكالية، وعلى سبيل المثال: نقد الإخوان المسلمين لخطاب شيخ الأزهر الشيخ د. سيد طنطاوي، ومفتي مصر الدكتور علي جمعة، ثم الإمام الأكبر الدكتور/أحمد الطيب عندما كان يشغل موقع رئيس جامعة الأزهر.

١٠-أدى إضعاف المؤسسات الرسمية وتبعيتها للسلطات السياسية الحاكمة عموماً إلى تحول في «أجندة المؤسسة» أو قائمة أعمالها الأساسية من التكوين الفقهي

* أنظر في ذلك سامح فوزي، الحركات الإسلامية وقضايا المواطنة: قراءة في الموقف من الأقباط، في عمرو الشوبكي (محرر) وآخرين، المواطنة في مواجهة الطائفية، المرجع سابق الذكر، ص ١٢٥.

والكلامي إلى الوعظي وخطاباته، ومن التأصيلي إلى الظرفي والعرضي ومن المتون إلى حواش الحواشي ومن ثم غلب عليها سياسة ردود الأفعال عموماً، وفقاً لأجندة النظام السياسي والسلطة الحاكمة في هذا البلد أو ذاك، والاستثناءات جد محدودة.

١١-سيطرة العقل النقلي ونزعته النصوصية والحرفية وآلياته في العنعنة — وفق تعبير أستاذنا العميد د. طه حسين — والشرح على المتون والحواشي على الحواشي، مع بعض أساتذة الأصول والوعاظ، وأيضاً مع الحركة السلفية ووعاظها، وهو اتجاه غلاب أدى إلى نسيان المستقبل، وتمحور غالب درسهم وخطابهم الديني حول الماضي وحواشيه، ومن ثم تم حذف الحاضر ومتغيراته ومحمولاته ومشكلاته وتحدياته وكذلك المستقبل. من هنا لم يعد أحد معنياً بقضايا إحياء الدور المسيحي العربي بوصفه تعبيراً عن الغنى في التعدد — وفق المصطلح الذى شاع لبنانياً في أدبيات العيش المشترك ومنظريه على اختلاف انتماءاتهم الدينية والمذهبية والطائفية على تعددها واختلافها — في الإطار الوطني لكل بلد في المشرق العربي.

١٢-إنَّ الملفات الدينية عموماً والمسيحية — والطائفية — هى إحدى ملفات التعبئة السياسية والدينية والتواطؤات بين بعض الإسلاميين السياسيين مع بعض السلطات، وكجزء من موضوعات التجاذبات السياسية المتبادلة، وسياسة عضّ الأيدي المتبادلة بين الإخوان والإسلاميين السياسيين والكنيسة القبطية الأرثوذكسية وأقباط المهجر وبعض أجهزة الدولة.

لا شك أن ذلك يغفل عن عمد الرأسمال المدني الوطني الحديث أو المشترك المدني الوطني وبقاياه، لصالح التمايزات المؤسسة على الانتماء الديني بل والمذهبي داخل الدين نفسه.

١٣-قوى الحراك السياسي الجديد، في مصر وما يسمى بقوى المعارضة بما فيها بعض الإسلامية، تغفل خصوصية المسيحيين المصريين وأوضاعهم، وبعض مشاكلهم المتراكمة، ولا يزال الخطاب السياسي المعارض يضع قضاياهم ضمن قضايا كلية ووطنية، وهذا في جزء منه بعد هام، ولكن من ناحية أخرى يكشف ذلك عن هروب أو بالأحرى إغفال أو تقاعس، وغياب تصور لمعالجة هذا الملف الحيوي والهام.

١٤-ثمة ازدواجية في بعض حنايا وتلافيف الخطاب الديني الإسلامي حول العلاقة مع الآخر الديني بين ظاهره الداعي إلى المحبة والأخوة والتعايش التاريخي المشترك، وبين مضمراته أو بعض خطاب الشر – إذا جاز التعبير لدى بعضهم – الذي يركّز على الاختلافات والتناقضات في بنية معتقدات الطرف الآخر ومحاولة منتجي هذا الخطاب إزاحة خطاب التعايش والأخوة والتسامح والمواطنة لصالح خطاب التمييز الديني. ولا شك أن الازدواجية في الخطاب الديني إزاء الآخر لا تزال تشكل سمةً غالبة في الحقل الديني المصري الإسلامي والمسيحي.

غياب التصور الإسلامي لوضع المسيحيين العرب

وجيز ما سبق غياب تصور – لدى غالب القيادات الإسلامية الرسمية والأهلية عموماً – حول وضعية وخصوصية وتاريخية أوضاع المسيحيين العرب، وحيوية دورهم وضرورات استدعائه مجدداً للتجديد الوطني السياسي والثقافي والإنساني لمجتمعاتنا.

ثمة ضرورة استثنائية والتزام على النخبة السياسية والمثقفة والدينية المصرية والعربية لبناء تصورات سياسية ودستورية وقانونية وثقافية جديدة حول المواطنة الكاملة والمساواة بين المواطنين جميعاً وعدم التمييز بينهم، بما يعني ترسيخ الثقافة المدنية وتحرير المجال العام السياسي من قيوده الدينية والمذهبية... إلخ.

ومن ثم ستؤدي سياسة جديدة للمواطنة إلى بث طاقة وحيوية تؤديان إلى تجديد وتطوير مناهج البحث والتفكير والتعليم، ومن ثم إلى مساعدة الفكر الديني الوضعي الإسلامي على تجديد منظوماته الفقهية والتأويلية والخطابية، لا سيما في ظلّ بيئةٍ بحثية وأكاديمية عليها أن تكرس وتدعم حرية الرأي والتعبير والبحث الأكاديمي والديني.

إن تجديد العقل الفقهي، والخطاب الديني حول الآخر المختلف دينياً، وتحريره من النزعة النقلية والتكرارية حول أهل الذمة إلى رحابة وغنى مبدأ المواطنة الدستورية الحديثة، ستساهم وتساعد في إعادة بناء الصور النمطية والاستشراقية التقليدية حول الإسلام السني العربي والمصري من المحاور السلبية التاريخية والمعاصرة إلى بث بعض الصور الإيجابية الجديدة والمغايرة لما هو سائد.

المؤتمر في صوَر

الافتتاح

قاعة عصام فارس في الجامعة الاميركية في بيروت

بوحبيب يلقي كلمة دولة الرئيس عصام فارس

الصلح مقدما سيادة المطران مظلوم

سيادة المطران سمير مظلوم يفتتح المؤتمر نيابة عن غبطة البطريرك مار نصرالله بطرس صفير

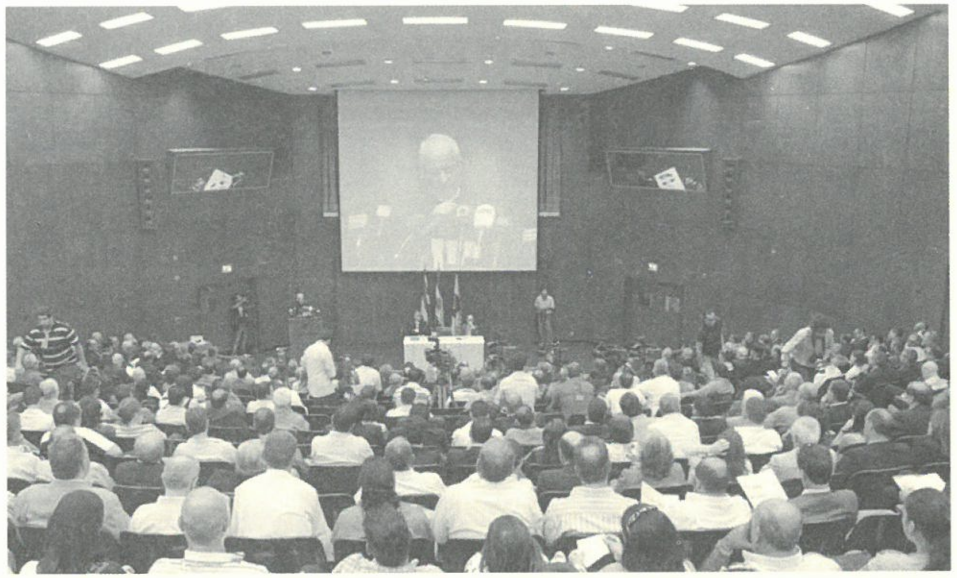

الندوة الاولى

قاعة عصام فارس في الجامعة الاميركية في بيروت

الدكتور كمال صليبي يبدأ اعمال المؤتمر بمحاضرة حول «تراجع الدور المسيحي في المشرق العربي»

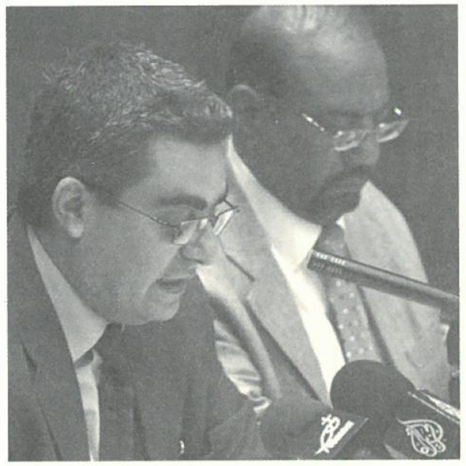

عبد الفتاح وسعد

من اليمين: جدعان، فحص، متري

الندوة الثانية

مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية - سن الفيل

جانب من الحضور

من اليمين: السماك، الترك، افرام

شمس الدين ومرقص

الندوة الثالثة

مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية - سن الفيل

من اليمين: ابو زينب، حلبي، عبيد

من اليمين: ديب وعبد الفتاح

جانب من الحضور

الملاحق

فهرس الملاحق

١- الورقة الخلفية: تراجع الدور المسيحي في المشرق العربي
١-١ مقدمة
١-٢ بين الوجود والحضور والدور
١-٣ الأوضاع الراهنة في دول المشرق العربي
١-٤ هل من رغبة اسلامية في الدور المسيحي
١-٥ بيبليوغرافيا
٢- اللائحة النهائيّة لمقترحات وتوصيات السينودس من أجل الشرق الأوسط
٣- الإرشاد الرسولي: «رجاء جديد للبنان»

ملحق رقم ١: الورقة الخلفية

تراجع الدور المسيحي في المشرق العربي

مشكلة عربية أم معضلة مسيحية؟

الاستاذ أنطوان سعد

كاتب وصحافي ومقدم برنامج حواري على تلفزيون الـ«إم تي في» وكتب الورقة الخلفية للمؤتمر. ومن مؤلفاته التي كتبها واعدها سيرة البطريرك الماروني الكاردينال مار نصرالله بطرس صفير في جزئين، وكتابي «فؤاد بطرس: المذكرات» و«مذكرات الاباتي بولس نعمان - الانسان والوطن والحرية». حائز على إجازة في الصحافة المكتوبة من الجامعة اللبنانية وأتمَّ دراسة الفلسفة واللاهوت في جامعة الكسليك.

مقدمة

مع تفاقم التراجع في اوضاع وحضور المسيحيين في المنطقة العربية خلال العقود الماضية ازداد وعي خطورة هذه القضية، وخاصة في المجتمعات العربية المعنية وكذلك في المجتمع الدولي الذي بدأ، منذ سنوات قليلة معدودة، يلتفت ويقرّ بوجود أزمة على هذا الصعيد، بعدما كان لا يوليها أي اهتمام. ولعل آخر تجليات الاهتمام الدولي سينودس الأساقفة الكاثوليك الذي دعا إليه الكرسي الرسولي في صيف العام ٢٠٠٩ من أجل الحضور المسيحي في الشرق الأوسط والذي من المقرر أن تبدأ أعماله في خريف العام ٢٠١٠.

اعتباراً من مطلع السبعينات، طرحت قضية الوجود المسيحي بجدية على بساط البحث، على الأقل في لبنان. وتعدّدت الآراء حول الأسباب، وحول العلاقة الجدلية التفاعلية بين الحضور المسيحي والدور الذي يلعبه في محيطه، وبخاصة على مستوى الحداثة والعصرنة من جهة، وبين تأثير صعود الحركات الأصولية في المشرق العربي، على ديناميكية المسيحيين ودورهم وقدرتهم على التأثير على نمط الحياة والشؤون العامة في الدول العربية. هذا فضلاً عن أثر تراجع نسبة الولادات عند المسيحيين وارتفاع معدلات هجرتهم إلى العالم الغربي.

بصرف النظر عن أثر هذه العوامل، انقسمت آراء المسيحيين بين اتجاهين: الأول عبّر عنه المسيحيون المنخرطون في التيارات العلمانية واليسارية من خلال الإشارة إلى وجود أزمة في فاعلية الدور الذي كان يضطلع به المسيحيون، والذي كان يجعل منهم حاجة في محيطهم الإسلامي. وقد طالب هؤلاء بتفعيل هذا الدور وابتكار أبعاد جديدة له، تكون أكثر ملائمة لحاجات هذا المحيط الراهنة وأكثر تقبلاً لاتجاهاته، من أجل استعادة بريق الدور المسيحي المفقود أو المفتقد.

أما الاتجاه الثاني فقد ولد في الأوساط القريبة من «الجبهة اللبنانية» في النصف الثاني من السبعينات وهو يعتبر أن المشكلة بالدرجة الأولى هي في المحيط الإسلامي الذي عرف في العقود الماضية تبدلات جذرية في بنيته جعلته أكثر انغلاقاً، وأقل تقبلاً للأفكار غير المستوحاة من تقليده وتاريخه ونصوصه المقدسة، نتيجة عوامل دينية وسياسية وثقافية واجتماعية واقتصادية متشعبة ومعقدة، وكذلك أقل تقبلاً لوجود مجموعات وأقليات دينية وإثنية لا تلتزم بمنظومته الدينية والاجتماعية وبمقتضياتها، بخلاف ما كانت عليه خلال قرون طويلة. ويرى أصحاب هذا

القول إن الحفاظ على الشخصية المسيحية القائمة بحد ذاتها هو حق كامل ومفتاح التميّز الذي أعطى المسيحيين موقعهم البارز في المرحلة السابقة.

بين نظريتي وجوب استنباط الدور -الحاجة والحق بالوجود دونما مبرر يومي استرضائي، تقع النظرية التي تربط فاعلية الحضور المسيحي بمدى انسجامه مع اتجاهات المنطقة العربية السياسية والاجتماعية وقضاياها. ويعتبر أصحاب هذه النظرية أن التماهي مع هذه القضايا هو ما يجعل من الحضور المسيحي غير نافر، ويبعده عن خطر الاستهداف الإسلامي الذي قد تستفزه المجموعات المغايرة عنه. فكلما قلّت الفروقات، قلّ الاستهداف.

ويجد أصحاب النظريات الثلاثة في التجربة التاريخية للعلاقات بين المسيحيين والمسلمين في المنطقة العربية الممتدة بين النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومنتصف القرن العشرين، أمثولات عديدة لدعم آرائهم، ولكنهم يتفقون على أن الرياح الليبرالية التي هبت على هذه المنطقة خلال تلك الحقبة، في شكل عام، كانت الراعي الأساسي، والإطار الحاضن، لبروز المسيحيين وتفاعل المسلمين وتقبلّهم للحضور المسيحي ودوره في نشر الأفكار الديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة بين المواطنين، إضافة إلى الثقافة والفن والتعليم والأدب.

بين الوجود والحضور والدور

في ظلّ السلطنة العثمانية (١٨٥٠-١٩١٨)

لقد شكّل صدور «الخطي همايوني» سنة ١٨٥٦، في عهد السلطان عبد المجيد، مفصلاً أساسياً في قضية مسيحيي الشرق. فهذا المرسوم الذي جاء بنتيجة ضغوط خارجية متتالية مارستها الدول الأوروبية العظمى على «الرجل المريض»، وداخلية ناتجة عن أفكار الكثيرين من الإصلاحيين في السلطنة العثمانية، أعلن المساواة بين جميع رعايا السلطنة العثمانية، بغض النظر عن مللهم وأعراقهم. وقد ترك هذا القرار التاريخي أثراً بالغ الأهمية في المشهد العام العثماني: فمن جهة فتح أبواب الحياة العامة، مؤسسات دستورية وإدارية، أمام الرعايا المسيحيين في السلطنة، مشيعاً فيهم الارتياح والأمل بالمستقبل. غير أنه، من جهة ثانية، أثار استياء الأوساط الإسلامية المحافظة التي رأت فيه خروجاً على التقاليد التي تحدّد في شكل واضح مرتبات المجموعات الدينية داخل المجتمع الإسلامي. كما رأت فيه الأوساط نفسها تعبيراً عن ضعف السلطنة وترهلها مما اضطرّها للانصياع إلى رغبات خارجية.

قبل «الخطي همايوني»، كان التعاطي مع الرعايا المسيحيين في السلطنة يراعي، على وجه الإجمال، التقليد الإسلامي في التعامل مع أهل الذمة القاطنين في ديار المسلمين. وكان هذا التعاطي رهناً بشخصية القابض على السلطة المركزية في العاصمة العثمانية، كما بشخصية الوالي أو غيره من المسؤولين المحليين ممن كانوا مولجين جمع الضرائب، مباشرة أو من خلال بعض الملتزمين. فتراوح أداء الحاكمين بين التشدّد الذي غالباً ما كان ينعكس انكماشاً في الحضور المسيحي ودوره، وبين التسامح الذي كان يفسح في المجال أمام ازدهار اقتصادي وفكري لدى المسيحيين، أفادت منه، في شكل غير مباشر، وبدرجات متفاوتة، المجموعات التي كانت تعيش إلى جانبهم، وبخاصة في جبل لبنان ومدينة حلب.

أما إدارياً، فقد اعتمدت السلطنة غداة سقوط القسطنطينية نظام الملل الذي كان يحصر تدبر شؤون الأحوال الشخصية داخل كل طائفة يعترف بها الباب العالي، ببطريركها وكبار إكليروسها. وكانت النتيجة أن هذا النظام، على رغم تمييزه الواضح بين رعايا السلطنة العثمانية،

حمى المجموعات الدينية المسيحية من الذوبان، ومكنها من أن تحافظ على هويتها المستقلة وشخصيتها الخاصة. حتى أن نظام الملل وفّر لها إطاراً مناسباً لزيادة سكانية لافتة، إذ تفيد دراسة يوسف كرباج وفيليب فارغس أن نسبة المسيحيين ارتفعت من ٧ إلى ٢٠٪ في الهلال الخصيب خلال القرون الأربعة التي خضع فيها لسيطرة الإمبراطورية العثمانية (*).

بعد «الخطي همايوني»، تبدلت أوضاع الرعايا المسيحيين في السلطنة العثمانية، وأخذوا ينخرطون في الوظيفة العامة، ويتبوأون أعلى المناصب الإدارية والدبلوماسية، وما لبث أن انفتحت أمامهم أيضاً أبواب البرلمان (مجلس المبعوثان) والحكومة في عاصمة السلطنة العثمانية. ولا بد من الإشارة، في هذا الإطار، إلى أنه كان للثقافة العالية التي تمتع بها المسيحيون في السلطنة، دور مهم في سرعة انتشارهم عامودياً وأفقياً في مختلف الإدارات العامة. وقد شهدت عاصمة السلطنة والمدن الرئيسية العثمانية حضوراً مسيحياً مميزاً في التجارة والصحافة والأدب والمهن الحرة.

غير أن التداعيات السلبية لصدور «الخطي همايوني» كانت أيضاً سريعة. وأولها بدأ في جبل لبنان سنة ١٨٦٠ وتمثل بالأحداث الطائفية التي بدأت بين الموارنة والدروز، وتدخلت فيها القوات العثمانية في دير القمر وزحلة، والتي سرعان ما امتدت إلى حاصبيا ودمشق. ويكاد يجمع المؤرخون والباحثون على أن ردود فعل الأوساط العثمانية المحافظة هي ما خلق الأجواء الملائمة للارتكاب المجازر ضد المسيحيين وشجع عمليات القتل الطائفي التي لعب فيها ضباط وجنود عثمانيون أدواراً بارزة تراوحت بين عدم الدفاع عن المدنيين العزل وبين نزع سلاح المسيحيين، ومن ثم تركهم فرائس سهلة للذبح والقتل والتهجير. وكذلك هي الحال بالنسبة إلى مسيحيي مناطق السلطنة الاخرى خاصة الأشوريين والسريان والأرمن الذين تعرضوا لمجازر متتالية في الفترة الممتدة بين الربع الأخير من القرن التاسع عشر والربع الأول من القرن العشرين.

ما لبثت النقمة العثمانية أن تأطرت في أحزاب وحركات قومية رافضة لكل الامتيازات التي حصل عليها المسيحيون، وفي مقدمهم مسيحيو جبل لبنان، من مثل تركيا الفتاة وحزب الاتحاد والترقي، وغيرهما ممن سعوا إلى إعادة الأمور، بالنسبة إلى هؤلاء، إلى ما كانت عليه قبل الخطي همايوني، إضافة إلى تحديث الدولة، وتعزيز اللغة التركية، وخلق «روح وطنية عثمانية». وعندما حدث انقلاب سنة ١٩٠٨ الذي جاء بالاصلاحيين العثمانيين الى الحكم وبدأت محاولات تطبيق هذه السياسات، حدث تململ في الأوساط العربية المسيحية والإسلامية في بيروت ودمشق، وانبثق منه حركات قومية عربية دعت في المرحلة الأولى إلى تطبيق اللامركزية

* Courbage Y. , et Fargues P. , Chretiens et Juifs dans l'islam Arabe et Turc, Fayard 1992.

في أرجاء السلطنة العثمانية المترامية الأطراف. كما أن القوى العظمى الراعية لبروتوكول ١٨٦١ الذي أقيمت بموجبه متصرفية جبل لبنان، تدخلت وفرملت الاندفاعة التركية لإلغاء امتيازات جبل لبنان ونظامه الخاص. ولا بد، في هذا الإطار، من الإشارة إلى أن المسيحيين، في تلك الفترة، لعبوا دوراً مهماً بين لبنان ومصر وفرنسا على مستوى التنظير للهوية والقومية العربية ومفهوم العروبة من خلال إعطائهما محتوى علمانيا شبيها إلى حد ما بالمحتوى الأوروبي للقومية ومحاولة إقناع المسلمين العرب في السلطنة العثمانية به من أجل حملهم على الانقلاب عليها. غير أن هؤلاء لم يكونوا متحمسين حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى لأكثر من لامركزية تحفظ خصائصهم اللغوية وتؤكد مساواتهم مع الاتراك ومشاركتهم في الحياة العامة.

إزاء الوضع الخاص لمتصرفية جبل لبنان الذي وفّر لها ازدهاراً اقتصادياً وثقافياً وتربوياً، كانت مصر تعيش تجربة ليبرالية أفضل، ابتداء من منتصف القرن التاسع عشر، اي مع مشاريع التحديث التي قادها حاكم مصر محمد علي بدعم من الفرنسيين وسعى الى تطبيقها من بعده بعض خلفائه والتي اتسعت آثارها بحيث شملت بعض الولايات العربية العثمانية وقد شكّلت تلك التجربة حاضنة مهمة للنهضة العربية التي كان المسيحيون من روادها على كل المستويات الثقافية والسياسية وحتى الاقتصادية والتجارة.

وعندما اندلعت الحرب العالمية الأولى، سقطت كل امتيازات المسيحيين في متصرفية جبل لبنان وسائر المناطق التي كانت لا تزال خاضعة للسلطنة العثمانية. وأضحى، في ليلة وضحاها، معظم كبار الموظفين العثمانيين المسيحيين موضع تشكيك واستبعاد عن مناصبهم. وكان واضحاً منذ بداية الحرب الكبرى أن انتصار السلطنة بهذه الحرب سوف تكون له تداعيات وخيمة على المسيحيين في جميع أنحائها، في مصر وجبل لبنان والأستانة، فيما سوف تُشكّل هزيمتها فرصة حقيقية لهم للتخلص نهائياً من نير الإمبراطورية العثمانية التي حكمت المنطقة العربية طيلة أربعة قرون. لذلك نشطت حركة تطوع بين المسيحيين اللبنانيين والسوريين في مصر، منهم من قصد الجزيرة العربية والتحق بالثورة العربية التي كان يقودها الشريف حسين ونجله فيصل، ومنهم من تطوع في الفرقة المختلطة الفرنسية. كما عمل آخرون على خط جمع التبرعات وإرسالها، عبر جزيرة إرواد التي احتلتها البحرية الفرنسية، إلى أهلهم في جبل لبنان الذي كان يتعرض للحصار والموت جوعاً.

وسرعان ما تضاربت الآراء بين المسيحيين المقيمين في مصر، بين قائل بالوحدة العربية، وقائل باستثناء سوريا ولبنان من الوحدة، وآخر يجهر بأن لا مانع من إلحاق هذين البلدين بفرنسا دون قيد ولا شرط، كواحدة من مقاطعاتها، إضافة إلى المنادين باستقلال ناجز للبنان بعدما استعادت الأراضي التي اقتطعت منه سنة ١٨٦٠. كما كان هناك فريق يدعو إلى تركيز الجهود

على تحرير الأرض من الأتراك، أولاً، وانتظار نتيجة الحرب لاكتشاف التوازنات التي ستنتج عنها لاتخاذ المواقف النهائية وفقاً للتطورات الدولية وللامكانات الواقعية. أما المسيحيون في جبل لبنان، كما جميع السكان القاطنين في المناطق الخاضعة للنفوذ العثماني العسكري المباشر، فكانوا صامتين، ويأملون في تخطي المحن العديدة التي كانت تمتحنهم، ويصلّون في السر من أجل انتصار الحلفاء.

انتهت الحرب العالمية الأولى بانهزام الإمبرطورية العثمانية، وتفككها، وبروز دول جديدة في الأقاليم العثمانية، وفقاً لعملية تقاسم النفوذ بين فرنسا وبريطانيا العظمى التي حددتها اتفاقية سايكس - بيكو الموقعة بينهما سنة ١٩١٦. ومنذ اللحظة الأولى لانسحاب القوات العثمانية، وقع خلاف كبير بين من عملوا سوية، في شكل مباشر أو غير مباشر، على التحرّر منها، بين مؤيدين لحكومة الأمير فيصل بن الحسين على كامل الهلال الخصيب، من دون استثناء جبل لبنان ولكن مع مراعاة خصوصيته، وبين مطالبين بإقامة دولة لبنان الكبير، بـ «حدوده الطبيعية».

شمل الانقسام يومذاك المسيحيين أنفسهم، غير أنه كان، على وجه الإجمال، انقساماً مذهبياً فيما بينهم. فباستثناء نسبة لا بأس بها من وجهاء طائفة الروم الأرثوذكس ومثقفيها في بيروت، كانت معظم فاعليات هذه الطائفة وغيرها من الطوائف المسيحية في المشرق العربي، وبخاصة في لبنان وسوريا، معارضة لقيام دولة لبنانية مستقلة، كما هي حال الغالبية الساحقة من مسلمي هذه المنطقة. لقد كان المسيحيون الشرقيون، باستثناء الموارنة، مقتنعين تمام الاقتناع بإمكانية قيام دولة عربية واحدة على المبادئ العلمانية التي تعطي المساواة لجميع مواطنيها بغض النظر عن طوائفهم. وقد عزّزت مواقف الأمير فيصل ووعوده أثناء جولته على المدن الكبرى في لبنان وسوريا، هذا الاقتناع لديهم، وزادتهم تصميماً على الانخراط في المشروع العربي الفيصلي(*).

في المقابل، كانت الكثرة الوازنة من الموارنة شديدة التصلّب في المطالبة بدولة لبنان الكبير، ورافضة في شكل قاطع لكل التسويات التي كانت تعرض عليهم للقبول بالانضمام إلى الحكم العربي في دمشق. وهكذا بعدما كان بعض مفكري الموارنة من أبرز دعاة القومية العربية في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع العشرين، وفي طليعتهم نجيب العازوري صاحب كتاب «يقظة العرب»، تقدمت في صفوفهم الطروحات الداعية إلى قيام دولة لبنانية مستقلة على ما سواها. حتى أن مثقفين مثل شكري غانم، ممّن كانوا يعتبرون من أبرز المنظرين للفكر القومي العربي

* Laurieux, C. , Chretiens d’orient en terre d’Islam, Perrin 2001.

عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى، تحوّلوا إلى الفكرة اللبنانية، وأصبحوا رواداً فيها، عندما بدت لهم دولة لبنان الكبير المستقلة حلماً قابلاً للتحقيق، غداة اندلاعها.

الخلاصة عن وضع المسيحيين في الشرق الأدنى بين نهاية الحقبة العثمانية وبداية عهود الانتداب الفرنسي أو الإنكليزي، هي أنهم تمتعوا، في مجتمعاتهم العربية وفي المدن التركية الأساسية، بوضعية وحضور ممتازين يتخطيان، على وجه الإجمال، نسبتهم العددية على المستويات الاقتصادية والثقافية والفنية وحتى السياسية. ففي مصر، وجبل لبنان، وبيروت، وحتى في الأستانة، كان للمسيحيين مواقعهم البارزة في هذه المجالات حيث طبعوا الحياة العامة بطابعي العصرنة والحداثة. ولا يُمكن استعادة تلك الحقبة من دون الإتيان على ذكر أدوارهم في الصحافة والأدب والفكر والسياسة. أما عوامل بروزهم، فعديدة، ومنها ما هو مباشر ومنها ما هو غير مباشر، ولكن أبرز العوامل المباشرة ثلاثة:

- تميزهم الثقافي الناتج عن انفتاحهم على الغرب والإرساليات ومعاهدها التي غالباً ما كان المسلمون، باستثناء قلة من العائلات الأرستقراطية والنخب، ينظرون إليها بكثير من التوجس والريبة، ويحجمون عن الاستفادة منها.

- الجو الليبرالي في عهد السلطان عبد الحميد الثاني الذي «كان ينتهج سياسة متوازنة قائمة على فرملة واحتواء عطش السيطرة وروح الاستئثار التي يمتاز بها أبناء عرقه»، وفق ما كتب أوهانس باشا قيومجيان، آخر المتصرفين على جبل لبنان، في مذكراته.

- الحرية والليبرالية في مصر، خصوصاً بعدما أصبحت عام ١٨٨٢ تحت الحماية البريطانية، شكلت جاذباً لكل النخب في المنطقة العربية، وفي شكل خاص المسيحيين منهم، وحاضنة لأفكارهم التقدمية ودعواتهم إلى تغيير الوضع القائم.

بعد سقوط السلطنة سنة ١٩١٨، لم يعد الشرق الأدنى وحدة جغرافية خاضعة لظروف سياسية واحدة. فهذه المنطقة قُسّمت مباشرة إلى منطقتي نفوذ، بريطانية وفرنسية، وكل منهما إلى دولتين أو أكثر، مما انعكس افتراقاً لمسارات شعوبها ومجتمعاتها. وإذا كان لكل من الانتدابين الفرنسي والبريطاني نهجه الخاص الذي طبع به الدول الناشئة في كنفه، فإن وضع المسيحيين في كل من هذه الدول، كان يختلف باختلاف نسبته العددية وقدراته الاقتصادية والثقافية والاجتماعية بالمقارنة مع السكان الآخرين.

غير أنه كانت ثمة سمات ثابتة ومتشابهة لتطور أوضاع المسيحيين في كل من هذه الدول، أكان ذلك خلال فترات الانتداب أو في المراحل السياسية التي تلتها، لا سيما في إطار الحركات اليسارية والقومية التي كان المسيحيون في جملة دعاتها ومجالس قياداتها. ولعل السمة الأبرز

لوضع مسيحيي الدول العربية في القرن العشرين هي الهجرة إلى الدول الغربية وأوستراليا هرباً من الأوضاع الاقتصادية والسياسية المتردية وغياب آفاق حصول تغيير كبير يعيد إليهم اعتبارهم وحقهم بالتمتع بحال المواطنية التي تساوي بين الحقوق والواجبات، في ظل دول ديمقراطية تحترم خصوصيات الجماعات وحرية الأفراد.

مرحلة الانتداب وحركات التحرر منه (١٩١٨-١٩٤٥)

لا بد في هذا السياق من التمييز بين وضع مسيحيي لبنان، وأوضاع المسيحيين في الدول العربية الناشئة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى. ففي العراق مثلا برزت نزعات لدى فئة من الاشوريين في العراق للتفاهم مع الانتداب البريطاني للحصول على دولة مستقلة ممتدة بين شمال غرب العراق وشمال شرق سوريا. الا ان هذه النزعات سرعان ما أُجهضت خاصة بسبب تخلي سلطات الانتداب البريطاني عن المسيحيين بعد ان كانوا قد شكلوا منهم جيشا (ليفيز) بغرض ترسيخ سيطرتها على العراق. ما عدا ذلك فإن الغالبية الساحقة من مسيحيي الدول العربية انخرطت في المشاريع التحررية الرامية إلى تحرير الدول العربية من الانتداب إلى جانب القيادات المسلمة ذات التوجه القومي، دونما أي تطلعات لاستقلال ذاتي أو السعي لتحقيق شخصية متمايزة عن الأوساط التي عاشت فيها.

وحتى في التجربة اللبنانية، فإن المسيحيين لم يتمسكوا بالانتداب، إلا لأن المسلمين كانوا يجاهرون بطموحاتهم الوحدوية العربية، ويسعون بمجمل شخصياتهم وحركاتهم السياسية إلى تحقيق هذا الهدف. وما أن بادر هؤلاء ابتداء من عام ١٩٣٦، إلى إعلان قبولهم بفكرة الانخراط بمشروع الدولة اللبنانية، حتى برز تيار مسيحي كبير يدعو إلى التخلص من الانتداب. ومع حلول شهر تشرين الثاني عام ١٩٤٣، تبلور هذا التيار، وشارك في انتفاضة الاستقلال التي أنهت الحكم الفرنسي في لبنان، على رغم تمسك بعض الأوساط المسيحية بمخاوفها وتشكيكها في صوابية هذا الخيار، قبل اتضاح حقيقة نوايا المسلمين، والتأكد من أن ما يقدمون عليه لجهة القبول بالفكرة اللبنانية لا يهدف فقط إلى التخلص من الانتداب الفرنسي من أجل تسهيل الانقلاب على الدولة الناشئة واستعادة الأحلام الوحدوية العربية.

وهكذا في الفترة الممتدة بين نهاية الحرب العالمية الأولى والنصف الأول من الأربعينات، برزت في العراق ومصر وسوريا حيث كان للوجود المسيحي حضوره الفاعل، شخصيات مسيحية انخرطت في الحركات التحررية، إلى جانب القيادات الإسلامية، وناضلت بقوة من أجل إنهاء الانتدابين الفرنسي والبريطاني. وبرزت في هذه الدول نخب مسيحية ثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية عديدة، لعبت أدواراً مميزة على كل المستويات لبلورة التيارات الاستقلالية، وتمكينها

من تحقيق الأرضية والشروط والعناصر الضرورية لقيام مشروع الدولة في داخل كل بلد، وبخاصة على مستوى الإدارات والمرافق العامة. فقد كانت النخب المسيحية التي استفادت من المناخات الليبرالية في نهاية زمن السلطنة العثمانية، كما خلال حقبة الانتداب نفسها، وحققت درجات متقدمة في الثقافة والانفتاح على الحداثة، أكثر جهوزية من غيرها لاحتلال مواقع متقدمة في كل القطاعات الرسمية.

وإذا كان المسيحيون قد تمكنوا في مصر وسوريا من الوصول إلى مواقع سياسية متقدمة جداً على غرار مكرم عبيد وفارس الخوري وسواهما، إضافة إلى حضورهم البارز في المجالس النيابية والإدارة العامة، فإن الدور المسيحي في العراق تمتع بتفهم مقبول من جهة الطبقة الحاكمة. فقد خصصت له ستة مقاعد وفتحت له أبواب الحكومات والإدارات العامة والسلك الدبلوماسي والجيش. بيد أنه بقيت ضوابط، في المؤسستين الأخيرتين، حالت دون بلوغهم، وبلوغ العراقيين الشيعة، مرتبة سفير أو رتبة عميد. أما في القطاع التربوي، فقد كانت لهم في العراق، كما في سوريا ومصر، مدارس خاصة ومعاهد عالية، ساهمت في تعزيز الحضور المسيحي من خلال رفد هذه المجتمعات بنخب مسيحية مميزة قادرة على القيام بأدوار مهمة، إلى جانب نخب إسلامية رفيعة المستوى أيضاً كانت تُقدِّر الدور المسيحي وإسهاماته على الصعيد الوطني.

أما في فلسطين حيث كانت التحديات مختلفة نتيجة نشاط الحركة الصهيونية الذي بدأت مخاطره على المجتمع الفلسطيني تظهر تباعاً، فقد كان دور المسيحيين طليعياً في التحذير في بداية الأمر مما تحضر له الجمعيات اليهودية، ومن ثم في التصدي للمشروع الرامي إلى قيام الدولة الإسرائيلية.

ولم تقتصر اسهامات المسيحيين خلال تلك المرحلة على مجالات السياسة والفكر بل على شتى الميادين وإذا كان من ضوابط في القطاع العام في هذه الدول، فإن القطاع الاقتصادي الخاص بالمقابل كان مفتوحاً بالكامل أمامهم، وبخاصة في مجالات الأعمال والتجارة والصناعة، فضلاً عن الصحافة التي كانت تتمتع، في تلك الفترة، بهامش مقبول من الحرية.

العهد الاستقلالي وما بعده (١٩٤٥-١٩٧٣)

بعد استقلال الدول العربية الثلاث، أي مصر وسوريا والعراق حيث كان للحضور المسيحي الفاعلية الملموسة المشار إليها، تابع المسيحيون سياسة الانخراط بالكامل في الحياة السياسية إلى درجة التماهي مع سائر المواطنين في هذه الدول. وكان ميلهم الأساسي للانخراط في أحزاب ذات اتجاهات قومية ويسارية، وفي كثير من الحالات تأسيسها أو الاشتراك في تأسيسها مع نخب إسلامية أظهرت استعداداً كبيراً لتقبّل مبدأ التساوي في المواطنية بين المسيحيين والمسلمين.

وفي مطلع هذه الحقبة التي شهدت امتداداً للمناخات الليبرالية السائدة في هذه الدول منذ نهاية القرن التاسع عشر، كانت مجالس قيادة الأحزاب ذات الطروحات العلمانية التي ميزت بين الدين والسياسة، على وجه الإجمال، مفتوحة أمام المسيحيين الذين شغلوا في كثير من الأحيان مواقع حساسة، ومؤثرة على اتجاهاتها، وبخاصة على المستوى الفكري والعقائدي.

وكان من الطبيعي، في ظل هذه المعادلة، أن يحافظ المسيحيون على حضورهم الفاعل في إدارات الدولة، ومؤسساتها الدستورية، وفي الصحافة والمجالات الاقتصادية والتربوية والاجتماعية. كما حافظوا إلى حد ما على نسبهم المئوية بالنسبة إلى عدد السكان. واستمرت هذه الحال إلى أن بدأت الاضطرابات السياسية، وبخاصة الانقلابات العسكرية، ما أدى إلى تراجع الممارسة الديمقراطية في هذه الدول وهذا ما انعكس بالتالي سلباً على المناخات الليبرالية التي شكّلت الحاضنة الأساسية للحضور المسيحي الفاعل. وقد تلت بداية مرحلة الانقلابات العسكرية مع نشوء دولة إسرائيل، وما رافقها من إخفاقات عسكرية للجيوش العربية التي تركت في نفوس شعوب سوريا ومصر والعراق في شكل خاص مرارة وامتعاض وغضب، جعلها تتساهل مع الانقلابيين الواعدين بنهاية أزمنة الضعف والشرذمة وبقيام الدول القوية القادرة على مواجهة إسرائيل عسكرياً، مع كل ما يعنيه ذلك أو يقتضيه، بنظر الحكام الجدد، من مساومة على الحريات العامة، ومبادئ الممارسة الديمقراطية، ومناخات الليبرالية.

لم يكن تراجع الحضور المسيحي بنتيجة هذه الانقلابات والتحولات فجائياً ولم يصدر قرار يستهدفه، وإن كان بعض أركان الأنظمة الجديدة لا ينظر بارتياح إلى دور الإرساليات الدينية المسيحية التربوي والاجتماعي معتبراً أنها من بقايا فترة «الاستعمار»، وتلعب دوراً مشبوهاً، ويجب التخلص منها. ومع بروز النزعة الاشتراكية لدى أنظمة الحكم في سوريا ومصر والعراق، وصدور قرارات التأميم التي أنهت عملياً دور هذه الإرساليات بعد ان وضعت يدها على المؤسسات التربوية التابعة لها، وضربت النظام الرأسمالي الحر الذي كان المسيحيون يشكّلون جزءاً لا يستهان به من أعمدته على الصعد الصناعية والتجارية وحتى الزراعية، إضافة إلى قطاع الخدمات، بدأ نجم الحضور المسيحي بالأفول في هذه الدول. إذ إن هذه السياسات الحكومية، على رغم كونها لا تستهدف على الأقل في الخطاب الرسمي لهذه الأنظمة الحضور المسيحي في شكل مباشر، إلا أنها ضربت بقسوة الميادين التي كانت تشكّل متنفساً للمسيحيين، ومجالاً لكي يبرعوا ويثبّتوا حضورهم ومكانتهم في تلك المجتمعات، دونما عقبات ناتجة عن كونهم أقلية غالباً ما كانت تحد من طموحاتهم على مستوى الشأن العام، وتحول دون وصولهم إلى مواقع أساسية في الحكم والأحزاب، تتناسب وقدراتهم الفكرية والثقافية والمهنية.

إذاً، التراجع كان تدريجياً وبطيئاً. فالمسيحيون كانوا في صلب الأحزاب التي وصلت إلى السلطة أو تنازعت عليها، وفي مواقع تنظيمية مهمة، وفي بعض الأحيان، من ضمن الحلقة الضيقة المحيطة بالقيادات السياسية الممسكة بالحكم. غير أن هذا الحضور الناتج عن تميّز النخب المسيحية المالية والثقافية تضاءل مع الوقت لبروز اتجاه لهجرة هذه النخب إلى لبنان حيث بقيت الليبرالية والحريات سائدة، وكذلك إلى أوروبا الغربية والولايات المتحدة والقارة الافريقية. فيما خضعت الأقلية المسيحية التي لم تهجر موطنها الأصلي لنمط الحياة الجديد الحديدي الطابع الذي أخذ ينال شيئاً فشيئاً من الحضور المسيحي ومن فاعليته ومستواه، نتيجة غياب الإطار الليبرالي الحر الذي كان يوفر لها الثقافة العالية، وبالتالي التميّز الذي كان يجعل من نخبها حاجة لمجتمعها، ويمنحها حظوظ المنافسة الحرة في مجالات القطاع الخاص على الأقل، هذا بالإضافة إلى الموقع المضمون داخل التركيبات السياسية الحاكمة.

وفي شكل مواز تقريباً، كانت الحركات والأحزاب الفلسطينية تتبلور في الضفة الغربية وقطاع غزة والمجتمعات الفلسطينية في الأردن وسوريا ولبنان، ولعب المسيحيون أدواراً بارزة، لا سيما في المنظمات ذات الاتجاهات اليسارية. وقد لمعت أسماء كثيرة من بينها ميشال عفلق وجورج حبش وانطون سعادة وعدد كبير من القيادات في حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية فيما بعد. وكانت الحالة الفلسطينية في تلك الفترة المنغمسة في المواجهة المفتوحة الدائمة مع إسرائيل قليلة التصلب حيال الدور المسيحي الفلسطيني الذي ساهم في شكل فاعل في النضال من أجل القضية الفلسطينية.

غير ان هذه الوقائع، على اهميتها، لم تبدل من مسار التدهور المطرد في واقع الحضور المسيحي في العالم العربي خصوصا عندما أضيفت تداعيات الهزائم العسكرية والسياسية العربية المتتالية إلى الضربة القوية، وغير المباشرة التي تلقاها في فترة الانقلابات والنزعات الاشتراكية. فلئن انتشرت خلال تلك الفترة في منطقة المشرق العربي الانظمة ذات التوجه العلماني والحداثي التي تبنت فكرة المساواة بين المواطنين من مختلف الملل والجماعات الاثنية، فان هزيمة عام ١٩٦٧ ضربت صدقية حكامها واكثرهم من العسكريين، هذا فضلا عن نيلها من مشروعية سياساتهم. ولقد كان تأثير هذه الهزيمة مضاعفا لان فكرة المساواة ذات المنبت الليبرالي واليساري والعلماني التي بشرت بها الانظمة، والتي استظلت بها الاقليات الدينية وخاصة المسيحيين في المنطقة لم تتسرب إلى نفوس القواعد الشعبية ولم تترسب فيها. ولبثت هذه الفكرة فوقية وسرعان ما استحالت ممقوتة نظراً لعمليات القمع والاضطهاد للخصوم السياسيين التي مارستها الانظمة اياها ولوقوع اقتصادات هذه الدول باستثناء العراق، في عجز مالي، وتفاقم أزمات الفقر والبطالة.

صعود التيارات الإسلامية وتفاقم الهجرة المسيحية (١٩٧٣ - ٢٠٠٠)

في هذه الظروف، عادت الى الظهور في قلب العالم العربي ونشأت وسرعان ما ازدهرت الحركات الإسلامية التي رأت في العودة إلى منابع الدين والتقليد الإسلامي المنفذ الوحيد لإخراج «الأمة الإسلامية» من واقعها المتردي، وزمن الانكسار والتقهقر. وقامت هذه الحركات على اعتبار الأنظمة ذات الطابع والنزعات اليسارية غريبة ومنافية لقيم الإسلام، ومن الواجب مواجهتها وإسقاطها. وعادت إلى التاريخ الإسلامي لكي تستحضر أزمنة الفتوحات والسيطرة، وتطرح معادلة بين العودة إلى الحكم الإسلامي واستعادة الأمجاد الغابرة. أما موقع الأقليات المسيحية في قلب العالم العربي الذي برأيها هو إسلامي، فيجب أن يستوحي نظام أهل الذمة إذا تعذّر تطبيقه كما ساد لقرون عديدة.

أمام هذا المعطى الجديد الذي زاد من قلق المسيحيين في الدول العربية على مستقبل وجودهم، بعدما نالت الظروف والضربات السابقة من حضورهم ودورهم البارز، تفاقمت ظاهرة الهجرة في الأوساط المسيحية لتزيد من فداحة الوضع المسيحي العربي. ولم يكن الدافع إلى تزايد الهجرة وتفاقمها مقتصراً على الخوف من تنامي الحركات الإسلامية وانتشارها الواسع في صفوف القواعد الشعبية فحسب، بل أيضاً من تراجع الأنظمة العربية عن مبادئ العلمانية التي كانت تطبقها وميلها المستجد لمنافسة هذه الحركات على قواعدها الشعبية وعلى كسب تأييد ورضى «الرأي العام الاسلامي». وقد تعددت الوسائل التي استخدمتها النخب الحاكمة في هذه المنافسة فكان من بينها السعي إلى إجراء تعديلات دستورية تعطي الدين الإسلامي موقعاً أساسياً في التشريع، كما حصل في مصر، أو اعتبار الإسلام دين رئيس الدولة، كما في سوريا، أو من خلال إضافة عبارة «الله أكبر»، على العلم العراقي. وقد ترافقت هذه الاجراءات الشكلية في كثير من الاحيان، مع تبدلات في الخطاب الرسمي لهذه الدول ومع محاولات لاسترضاء الحركات الاسلامية عبر بعض القوانين والتعيينات الوزارية والسماح بوصول شخصيات منها الى بعض دوائر القرار.

وإذا كانت الأوضاع الأمنية والمعيشية بالنسبة إلى المسيحيين في سوريا والعراق، في ظل حكم حزب البعث العربي الاشتراكي، بقيت مقبولة إلى حد ما، فإنها كانت صعبة في هذه الفترة في مصر حيث ترافقت بعض التدابير الرسمية بحق القيادات الدينية المسيحية مع موجات أصولية استهدفت المسيحيين جسدياً في أكثر من مناسبة. هذا بالإضافة إلى التضييق على الحرية الدينية لجهة عدم التساهل في بناء الكنائس أو حتى ترميمها، وفي المقابل، تسهيل أمر بناء الجوامع والمراكز الدينية في محيط الكنائس القديمة.

وزاد من وطأة هذه السياسات والاجراءات تفاقم التغيير الديمغرافي الذي اصاب المسيحيين في المنطقة بحيث تراجع عددهم النسبي والمطلق وذلك بسبب ظاهرتين مترامنتين:

الاولى، ارتفاع نسبة الانجاب لدى المسلمين في المنطقة وخاصة بين ابناء الفئات الشعبية. ويجدر بالذكر ان نسبة الانجاب في المنطقة العربية هي من اعلى النسب في العالم. بالمقابل، فان نسبة الانجاب لدى المسيحيين بقيت على حالها خاصة وان الكثيرين من هؤلاء ينتمون الى الطبقة المتوسطة ومن سكان المدن الذين تقل نسبة الانجاب بينهم. الثانية، ظاهرة الهجرة المتصاعدة في الأوساط المسيحية المشار اليها اعلاه.

انتهت الألفية الثانية على واقع صعب جداً بالنسبة إلى المسيحيين، تحوّل فيه حضورهم الفاعل والمؤثر على مجرى الحياة في الدول العربية التي يعيشون فيها والذي دام نحو قرن من الزمن، إلى وجود صامت يكاد يكون أقرب إلى النزف والاحتضار والموت البطيء.

الوجود المسيحي في مطلع القرن الحادي والعشرين

مع انبلاج فجر القرن الحادي والعشرين، بدا أن ثمة يقظة عالمية وإقليمية التفتت فجأة إلى وضع المسيحيين في المنطقة العربية. وحتى قبل اندلاع الحرب الأخيرة في العراق، إثر التدخل العسكري الأميركي وحلفائه في هذا البلد، وما رافقه، أو نتج عنه، من استهداف مباشر لمسيحيي العراق وهجرة كثيفة خطيرة، تكاثرت الكتب والتحقيقات الصحافية والدعوات إلى الالتفات لخطر خلو منطقة الشرق الأدنى من المسيحيين وإلى إيلاء هذه القضية الاهتمام الذي تستحقه. وكان لافتاً مبادرة عدد من الشخصيات البارزة في الدول العربية مثل الأمير طلال بن عبد العزيز بن سعود إلى التحذير من خطر إفراغ المنطقة من المسيحيين ومن دورهم البارز على المستويات التي كانوا فاعلين فيها.

ان وعي هذه المسألة الخطيرة لم يجد بعد ترجمته الحقيقية على أرض الواقع، على رغم بعض المبادرات المهمة التي أخذها عدد من دول الخليج العربي في السنوات الأخيرة لجهة السماح ببناء بعض الكنائس وبممارسة الشعائر الدينية المسيحية وفق قواعد وقوانين معينة. وقد ترافقت عملية بناء كنائس في قطر والإمارات العربية مع حوارات داخلية تصدت فيها نخب إسلامية لكل الدعوات السلفية الرافضة لهذه الحرية الدينية. كما كان للخطوة التي قام بها الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز لجهة الدعوة إلى حوار بين الحضارات والأديان ولجهة زيارة الفاتيكان والاجتماع بالبابا بنديكتوس السادس عشر، وقعها المهم وتركت في الأوساط المسيحية ارتياحاً وأملاً في أن يحمل المستقبل القريب أو المتوسط المدى مبادرات إيجابية ترسخ ما تبقى من الوجود المسيحي في المنطقة العربية، وتعطيه فرصة جدية لاستعادة حضوره الفاعل.

بيد أن واقع حال المسيحيين في هذه المنطقة لا يزال دقيقاً جداً والصعوبات التي تواجهه خطيرة، والتدهور في أعدادهم وحضورهم لا يزال مطرداً. وفي مقاربة واقعية لأوضاعهم، يبدو أن

القضية قاربت حداً قد يكون من الصعب إنقاذه إذا لم تتوافر معطيات جديدة تسهم في توفيرها الدول العربية بالدرجة الأولى، والأسرة والمنظمات الدولية بالدرجة الثانية. هذا بالإضافة إلى المجهود الاستثنائي الذي يجب أن يبذله المسيحيون أنفسهم الذين يتعيّن عليهم أن يتجاوزوا هواجسهم ومخاوفهم وينكّبوا على استنباط الوسائل الناجعة لانبعاثهم في الأرض التي ولد عليها السيد المسيح.

الأوضاع الراهنة في دول المشرق العربي

الأراضي المقدسة: تراكم الضغوط وتصاعد الهجرة

يبقى للحضور المسيحي في ما يتعارف على تسميته بالأراضي المقدسة، الموزعة اليوم بين إسرائيل والمناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة)، رمزيته الكبرى نظراً لأنها كانت مسرح ولادة الديانة المسيحية ونشأتها ولأنها تُشكل بالنسبة إلى المسيحيين في العالم علامة حسية للرسالة الروحية التي أتى بها السيد المسيح، الأقنوم الثاني من الثالوث المقدس بحسب إيمانهم، متجسداً في الزمان والمكان. هذه الرمزية هي الدافع الأساسي لاستمرار تعلق المسيحيين الفلسطينيين، كما المسيحيين في كل أنحاء العالم، بتأمين استمرار الحضور المسيحي في الأراضي المقدسة على رغم التجارب الصعبة التي مرت ولا تزال تمر عليهم. وهذا ما يفسّر كثافة حضور المؤسسات الدينية والتربوية والاجتماعية المسيحية الكاثوليكية وغير الكاثوليكية في القدس وبيت لحم والعديد من المناطق الفلسطينية.

كان المسيحيون الفلسطينيون في طليعة من تنبهوا لمشاريع الاستيطان اليهودية في الأراضي الفلسطينية، وبخاصة بعد الحرب العالمية الأولى. وعملوا على نشر التوعية بين السكان وتحذيرهم من مغبة بيع أراضيهم للوافدين من أوروبا وغيرها من خلال مطبوعات وحملات توعية وجولات على المدن والقرى. وشاركوا بفاعلية بكل الجهود الرامية إلى مواجهة الخطر على بلادهم وعلى كل المستويات، وتشاركوا مع الفلسطينيين المسلمين في تحمل المآسي الناتجة عن حروب العام ١٩٤٨ والمحن التي تلتها والتي لا تزال تستهدف الفلسطينيين في الأراضي المقدسة.

يُقدّر عدد الفلسطينيين المسيحيين المنتشرين في العالم اليوم بمئات الآلاف غير أنهم في البلاد التي كانت مهدهم كدين وحضارة يوشكون على الاندثار، بنتيجة عوامل عديدة بعضها مشابه للعوامل التي أدت إلى تقلص أعدادهم ودورهم في الدول العربية الأخرى مثل تنامي الأصولية وغياب الحرية والديمقراطية، وبعضها مرتبط بنشوء دولة إسرائيل التي هجّرت قسماً كبيراً منهم سنة ١٩٤٨، وبالأحداث العسكرية والسياسية والاجتماعية الناتجة عن الأعوام التي تلتها. وبحسب التقديرات الحالية، يناهز عدد المسيحيين الفلسطينيين المقيمين في الأراضي

التابعة للسلطة الفلسطينية الخمسين ألف نسمة موزعين بين الضفة الغربية والقدس التي يقطنها سبعة وأربعون ألفاً وقطاع غزة الذي يقطنه ثلاثة آلاف مسيحي فلسطيني. وقياساً مع عدد السكان الفلسطينيين، يشكّل المسيحيون ما نسبته ١. ٤ في المئة من جميع الفلسطينين في الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية. في المقابل، يصل عدد المسيحيين العرب في إسرائيل إلى مئة وسبعة عشر ألف نسمة من مجموع ٦. ٨ مليون نسمة، أي نحو ١. ٧٪ من عدد سكان إسرائيل، فيما تصل نسبتهم إلى ثمانية في المئة من مجمل العرب المقيمين في الدولة العبرية منذ سنة ١٩٤٨.

وفي مقارنة مع الربع الأخير من القرن التاسع عشر، يبدو الهبوط كبيراً على المستوى الديموغرافي. ففي العام ١٨٩٤، كان هناك، بحسب الإحصاءات العثمانية، ٤٢،٨٧١ مسيحياً أو ١٣. ٣ في المئة من مجموع سكان فلسطين الذي كان يبلغ في ذلك الحين ٣٢٢،٣٣٨ نسمة. وفي العام ١٩٤٨ ، كان عدد المسيحيين مئة وخمسة وأربعين ألف نسمة أو ما نسبته ٧. ٦ في المئة من مجموع السكان البالغ عددهم آنذاك ١،٩٠٨،٧٢٤ نسمة. وبعد أحداث تلك السنة، بقي نحو أربعة وثلاثين ألف فلسطيني مسيحي في إسرائيل، بينما نزح ما يقارب الستين ألفاً إلى لبنان والأردن في شكل خاص، أي نحو ٤١. ٣ في المئة من المسيحيين الفلسطينيين. أما عدد المسيحيين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة قبل الحرب العربية – الإسرائيلية الأولى في ١٩٤٨ فكان ٥١٠٦٣ نسمة، أي أكثر بقليل من عددهم هناك اليوم، في حين تضاعف عددهم في إسرائيل أكثر من ثلاث مرات، خلال الستين سنة المنصرمة، على رغم السياسات الإسرائيلية الرامية إلى استبدالهم بالمهاجرين اليهود في بعض المناطق ذات الرمزية بالنسبة إلى إسرائيل، وبخاصة في القدس حيث لم يبق اليوم سوى ٣٧. ٥ بالمئة من عدد المسيحيين المقادسة مقارنة مع العام ١٩٤٤.

وكمعظم المسيحيين في الدول العربية، وبخاصة حيث لم ينل التأميم والسياسات الاشتراكية من الدور المسيحي التربوي على الأقل، يتمتع الفلسطينيون المسيحيون بمستوى ثقافي وعلمي جيّد. غير أن التحصيل العلمي مع ما يعنيه من توجه لارتقاء مهني، شكّل عاملاً مهماً لهجرة النخب المسيحية، كما الإسلامية، من الأراضي الفلسطينية لانسداد الآفاق وتقلّص فرص العمل التي تستجيب لمستوى هذه النخب وطموحاتها. أما على الصعيد السياسي، فتشهد الساحة الفلسطينية تراجعاً ملحوظاً للقيادات المسيحية التي تختفي رموزها التاريخية الواحد تلو الآخر، من دون أن تبرز قيادات جديدة. وما تبقى منها يتقلص دوره طبيعياً من جراء تقدمه في السن، بحيث لم يبق من المسيحيين سوى حفنة من المستشارين والتقنيين القريبين من دوائر القرار من غير أن يكونوا فاعلين فيها. هذا في ظل تنامي التيارات الأصولية في الشارع الفلسطيني اللاجئ والمقيم في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي لا تبدي اهتماماً كبيراً بإشراك النخب المسيحية في الحركات السياسية الفلسطينية.

ولكن، على رغم النزيف الهائل في النخب الثقافية والمهنية الفلسطينية، لا يمكن القول إن الحضور المسيحي الفلسطيني اضمحل على المستوى التربوي والفكري، إذ لا يزال المسيحيون فاعلين في الجامعات ومنظمات المجتمع المدني غير الحكومية. ويتابع المسيحيون نضالهم في سبيل القضية الفلسطينية وحقوق الإنسان، وينشطون خصوصاً في مجال لفت نظر المجتمع الدولي وبخاصة الأوروبي إلى ما يجري على الأراضي الفلسطينية من انتهاكات لحقوق الشعب الفلسطيني من جانب السلطات الإسرائيلية.

العراق: قلق على الوجود

عند سقوط الدولة العثمانية ودخول العراق تحت سلطة بريطانيا، كانت العلاقات المسيحية-الإسلامية في هذه البلاد، كما في معظم الدول العربية، مقبولة، باستثناء المرحلة التي شهدت، في مطلع الثلاثينات، انتفاضة الأشوريين وقمعها بطريقة شديدة العنف، أسفرت عن آلاف الضحايا. إذ بعدما أمل هؤلاء بدولة مستقلة نتيجة وعود بريطانية مقطوعة لهم خلال الحرب العالمية الأولى، مقابل مقاتلة العثمانيين، وبعد تجدد هذه الآمال عندما اصبحت قوة الـ"ليفيز» التي شكلتها السلطات البريطانية في العراق عام ١٩٢٨ اشورية التركيب، وعندما لعبت دورا مهما في استتباب نظام الانتداب، انهارت تلك الآمال عام ١٩٣٢. ففي ذلك العام اعلن استقلال العراق في حدوده القائمة آنذاك وتخلت بريطانيا ودبلوماسيتها وقواتها المرابضة في العراق عن هذه المجموعة الإثنية وتركتها عرضة لعقاب قاس دموي أنزلته بها قوات حكومية وفصائل من الأكراد(*).

بعد تلك المأساة التي حلّت بالأشوريين وصحبها تبرؤ رسمي من جانب قيادات دينية كلدانية وإعلان صريح منها بالالتصاق بالدولة المركزية وبالهوية العربية للعراق، لعب القادة الروحيون والسياسيون المسيحيون دوراً مهماً للحؤول دون الطموحات التركية الرامية إلى اقتطاع الموصل وضمه إلى أراضيها فساهم هذا الموقف في تأكيد دورهم العراقي الوطني. وبما أنهم كانوا، بفضل الإرساليات الدينية الغربية والمؤسسات التربوية التي أنشأوها، يتمتعون بمستوى عال من الثقافة والتحصيل العلمي، أنيطت بهم مهمات بارزة، وتبوأ بعض وجهائهم وزارات أساسية في الدولة العراقية، مثل وزارة المالية، ومراتب في الإدارة ومرافق الدولة غير الحساسة. فالدرجات العالية في الجيش وفي مجمل دوائر الدولة الحسّاسة بقيت محظورة عليهم حتى الحرب الطاحنة مع إيران في الثمانينات.

* Valognes, J. P. , Vie et Mort des Chretiens d'Orient, Fayard 1994.

أثناء حكم حزب البعث العربي الاشتراكي، تمتع المسيحيون بهامش اكبر من الحريات الدينية، وبشيء من الرعاية الرسمية لدور العبادة والمؤسسات الدينية. وبرز عدد قليل من الشخصيات المسيحية على الساحة السياسية العراقية، أهمها على الإطلاق طارق عزيز الذي تسلم منصبي وزارة الخارجية ونائب رئيس مجلس الوزراء، والأخير أعلى منصب شغله مسيحي في العراق. غير أن مجلس النواب في هذه الدولة شهد تراجعاً للحضور المسيحي. ففي المجلس المنتخب سنة ١٩٨٤ لم يكن هناك سوى أربعة نواب للمسيحيين من أصل مئتين وخمسين، في حين أن البرلمان الأخير المنتخب في ظل الملكية سنة ١٩٥٣، ضم ستة نواب مسيحيين من أصل مئة وخمسة وثلاثين. علماً أن نسبة المسيحيين من مجمل عدد سكان العراق قد ارتفعت بين هذين التاريخين من حوالي ١.٣ إلى ٥.٣ ٪، بسبب نسبة النمو الديموغرافي المرتفعة لدى المسيحيين العراقيين من جهة، ولجوء أعداد كبيرة من المسيحيين المقيمين على الأراضي التركية إلى العراق، من جهة ثانية.

تداعيات حرب الخليج الأولى سنة ١٩٩٠ - ١٩٩١، أرخت بظلالها السلبية على الاتجاهات العلمانية لنظام البعث، إذ إن الرئيس العراقي صدّام حسين وجد أن لا مفر أمامه من لعب ورقة العصبية الإسلامية لاستنهاض شعوب الدول العربية المحيطة به ضد أنظمتها التي تحالفت مع الدول الغربية لمواجهته إثر اجتياحه الكويت في آب ١٩٩٠. فأضاف عبارة «الله أكبر» على العلم العراقي مع كل ما يجب أن يرافقها من تبدلات في الخطاب الرسمي البعثي لجعله أكثر قدرة على اجتذاب القواعد الشعبية الإسلامية في بلاد الرافدين، كما في سائر دول الشرق الأوسط. وقد أدت سياسة الاسترضاء هذه، إضافة إلى عوامل عدة مرتبطة بالأوضاع الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إلى تراجع الحضور المسيحي في العراق وبدء هجرة بطيئة للمسيحيين إلى سوريا والأردن ولبنان، ومن هذه الدول إلى أوروبا الغربية والقارة الأميركية.

غير أن الهجرة المسيحية تفاقمت بعد الاجتياح الأميركي للعراق وإسقاط نظام حزب البعث فيه في العام ٢٠٠٣، لا سيما عندما أخذت عمليات التفجير والقتل والخطف تستهدف المسيحيين ودور العبادة والمؤسسات المسيحية. وقد تركزت الاعتداءات عليهم في بغداد والموصل، مما أدى لموجات نزوح جماعية منهما، وكذلك من البصرة حيث تراجعت أعدادهم في شكل ملحوظ، من غير أن تتمكن السلطات الرسمية العراقية والمحتلة من اتخاذ التدابير الكفيلة بحمايتهم.

في المقابل، سعت حكومة إقليم كردستان - العراق، إلى تشجيع مَنْ يهاجر إليها من المسيحيين على البقاء في هذا الإقليم، مثلما فعلت مع الصابئة المندائيين، من خلال توفير أجواء من الحماية والاستقرار والحرية الدينية الأوسع. وقد كان للتوجه العلماني السائد في الإقليم الكردي جاذبيته الكبيرة بالنسبة إلى المسيحيين القلقين من تنامي الأصولية في بقية

الاقاليم العراقية، في حملهم على اختياره ملاذاً. هذا بالإضافة إلى وجود صلات قديمة بالمكان، فأغلب مسيحيي بغداد متحدرين من مناطق وقرى واقعة في شمال العراق، هجروا مناطقهم الريفية الأصلية طلباً للارتقاء الاجتماعي وفرص العمل الأفضل.

وسط عمليات الاستهداف والنزوح السكاني والتبدلات الجغرافية الناتجة عن الاعتداءات، برزت دعوات قيادات سياسية مسيحية إلى قيام حكم ذاتي للمسيحيين في الموصل يرتبط بكردستان. غير أن القيادات الدينية المسيحية لم تتحمس لهذه الدعوات خشية أن تستثير غضب العراقيين الذين يجاهرون برفضهم لصيغ الحكم اللامركزي خوفا من ان تكون مقدمة لانفصال منطقة كردستان عن الدولة العراقية. لذلك قام وفد من أساقفة يمثلون بطاركة الكنائس المسيحية في العراق بزيارة رئيس الوزراء نوري المالكي في تشرين الأول ٢٠٠٨، ليبلغوه رفض المسيحيين إقامة منطقة حكم ذاتي لأنهم «لا يريدون العيش داخل قفص».

إزاء هجرة مقلقة تجاوزت بحسب بعض الإحصاءات المئتين والخمسين ألفاً، تحركت مراجع عراقية ودولية عدة لمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة. وكان الكرسي الرسولي في مقدم العاملين على تحصين وضع المسيحيين في العراق من خلال الاتصالات مع العواصم والقوى المحلية المؤثرة على الوضع في الأراضي العراقية لتأمين الحماية لهؤلاء ومحاولة تجنيبهم الاستهداف المباشر. كذلك ابدى عدد من الدول الأوروبية، وفي طليعتها ألمانيا، قلقاً متزايداً على سلامة هذه الأقليات ووجدت نفسها مضطراً لفتح باب اللجوء لهم لاعتباره أن الإحجام عن هذا الأمر أشبه بالمشاركة في عمليات القتل والاستهداف الفردي والجماعي للمسيحيين المستمرة، في أكثر من منطقة عراقية.

ولا بد في هذا الإطار من الإشارة إلى مبادرات قامت بها الحكومة العراقية والمراجع الدينية الشيعية والسُنّية، لتقديم ما أمكن من الحماية للمسيحيين من حوادث القتل والتهجير من البلاد بأساليب شتى. فعمدت السلطات الحكومية إلى توفير حراسة لبعض المراكز الدينية المسيحية خصوصاً في أيام الأعياد والاحتفالات الكبرى، في حين بادر بعض رجال الدين المسلمين إلى مشاركة المسيحيين في أعياد الميلاد، وفي مناسبات أخرى تخصهم، وصولاً إلى تنظيم احتفال في أحد مساجد الكاظمية احتفاء بتعيين أحد أساقفتهم كاردينالاً. غير أن فاعلية الإجراءات الحكومية، كما مبادرات المرجعيات الاسلامية، بقيت محدودة وبعيدة عن إحلال الطمأنينة في قلوب المسيحيين العراقيين الذين لا يزالون يعتبرون أن الهجرة من هذا البلد هي الحل الوحيد للحفاظ على حياتهم ومستقبل أولادهم. هذا فضلاً عن قلقهم من سياسات رامية إلى إلغاء مادة في الدستور تضمن حقوق الأقليات الدينية في مجالس المحافظات مما أثار استياء من تبقى من المسيحيين في العراق وريبتهم، لا سيما في ظل توافق الكتل النيابية الكبيرة المتخاصمة على هذا الإلغاء.

هذا لا يعني أن جميع المسيحيين في العراق قد استسلموا للخوف والتأهب لشد الرحال، بل أن العديد منهم مقتنعون في الصميم بوجوب عدم إفراغ العراق من وجودهم ودورهم. وثمة محاولات من رجال الدين لحث رعاياهم على التعلّق بأرضهم وتراثهم تجد أصداء مقبولة لا سيما في ظل وجود مناطق تعتبر آمنة خصوصاً في المناطق ذات الأغلبية أو تحت سيطرة القوات الكردية. كما يبدي عدد لا بأس به من المسيحيين العراقيين اللاجئين إلى عواصم ومناطق الدول المجاورة استعداداً للعودة متى ما توافرت ظروف العيش الآمن في بلدهم الأصلي، والاستقرار وفرص العمل.

يُقدّر المتابعون لملف الوجود المسيحي في العراق أعداد الذين هجروا هذا البلد من المسيحيين بسبب أعمال العنف والاستهداف وغياب الاستقرار الأمني بنحو ٢٥٠ ألف نسمة من أصل عدد لم يكن من السهل تحديده لعدم توافر أرقام ومعلومات دقيقة عن توزّع العراقيين طوائفياً في الاحصاءات التي كان يجريها النظام العراقي السابق. ويعتبر المتابعون أن ما يقارب الـ ٨٠٠ ألف مسيحي، كانوا لا يزالون يعيشون على الأراضي العراقية عشية الهجوم الأميركي على العراق في آذار العام ٢٠٠٣، غالبيتهم من الطائفة الكلدانية الكاثوليكية. ويتمثل المسيحيون العراقيون اليوم بخمسة نواب في مجلس مؤلف من ٢٧٥ نائباً وبوزير واحد في الحكومة الفدرالية.

المسيحيون في العراق منتشرون في عدد من المحافظات، لكن وجودهم يتركز، لا سيما قبل الاجتياح الأميركي، في العاصمة بغداد حيث كان يعيش نحو نصف المسيحيين العراقيين، كما في منطقة سهل نينوى قرب الموصل شمال العراق. ولهم حضور ملموس في دهوك وأربيل والموصل والبصرة والعمارة والحلة وبعقوبة والحبانية وكركوك وغيرها من المدن العراقية الأساسية.

مصر: الوضع الصعب

على رغم أن المسيحيين المصريين يشكّلون المجموعة المسيحية الأكبر في المشرق العربي التي قد يتجاوز عدد أبنائها عدد كل المسيحيين في منطقة الشرقين الأدنى والأوسط، وعلى رغم أن نسبتهم داخل المجتمع المصري هي من الأعلى بين الأقليات المسيحية في الدول العربية، فإن وضع المسيحيين في مصر قد يكون الأصعب على الإطلاق. فهذه المجموعة تشكو من تمييز يستهدفها على كل الصعد، وبخاصة على المستويين الشعبي والسياسي. كما أن ثمة شكوى جدّية من حرية ترميم المباني الدينية القديمة، ومن قيود صارمة تُفرض لمنع بناء كنائس جديدة ومراكز اجتماعية تابعة للكنيسة يفترضها النمو السكاني الطبيعي للأقباط.

فبحسب الكنيسة القبطية، يشكّل المسيحيون نحو عشرة في المئة من المصريين البالغ عددهم حوالي ٨٠ مليون نسمة، غالبيتهم الساحقة من الأقباط الأرثوذكس. في المقابل، تشدّد الإحصاءات الرسمية على أن نسبتهم لا تتجاوز الستة في المئة من السكان. ويبدو الإجحاف

أو التهميش السياسي واضحاً للغاية، فيما لو جرت المقارنة بين نسبتهم العددية ونسبة تمثيلهم في مختلف المؤسسات الدستورية والحكومية والإدارية والقضائية المصرية. إذ من أصل أربعمئة وأربعة وخمسين نائباً يؤلفون مجلس الشعب المصري، ليس هناك سوى ستة نواب مسيحيين، واحد منهم منتخب على اللوائح المتنافسة، وخمسة معينين. وإذا كانت الحكومة تضم وزيرين مسيحيين من أصل أربعين، فإن حضور المسيحيين في المناصب الادارية العليا وفي مواقع النفوذ الاقتصادي، أفضل نسبياً. غير أن هذه النسبة تتضاءل كثيراً في الجسم القضائي حيث تُقفل الأبواب على وجه الإجمال أمام المسيحيين. ولا بد من الإشارة، في هذا الإطار، إلى أن ظاهرة الهجرة التي تفاقمت بين أبناء الطوائف المسيحية في لبنان وسوريا وفلسطين منذ نهاية القرن التاسع عشر، لم تعرف طريقها إلى مسيحيي مصر إلا ابتداء من الخمسينات مع صعود التيارات الإصولية الإسلامية والتدابير الاشتراكية لعهد جمال عبد الناصر.

لم تكن حال المسيحيين في مصر صعبة في العقود الثلاثة الأولى التي تلت سقوط الإمبراطورية العثمانية، كما اشرنا اعلاه. فحتى سقوط الملكية سنة ١٩٥٢، حافظ المسيحيون على مواقعهم المتقدمة في الميادين كافة، بما فيها الميدان السياسي، التي كانوا شغلوها في العقود الثلاثة السابقة لانهيار السلطنة. فإضافة إلى المناخ الليبرالي الذي أعطاهم في السابق فرصاً عادلة واستمر في ظل الملكية، كان للدور البارز الذي لعبه الأقباط في مصر في مرحلة النضال من أجل الاستقلال بعد الحرب العالمية الأولى في إطار «حزب الوفد» برئاسة سعد زغلول، أثره الأكبر في تأمين حضور مسيحي فاعل في الحياة السياسية المصرية. فقد انخرط المسيحيون بكثافة في هذا الحزب، وشغلوا مواقع أساسية فيه، وشاركوا بطريقة فعالة في المواجهة السياسية التي خاضها المصريون من أجل الحصول على الاستقلال. وسادت البلاد في ذلك الحين نزعة قومية عربية مصرية قائمة على مبادئ وطنية لاطائفية اتاحت للأقباط تعزيز وجودهم في الإدارات العامة للدولة وفي الحكومات المتتالية التي شكّلها حزب الوفد بما يتناسب مع مقدراتهم الثقافية والفكرية والعلمية. فأسندت إليهم وزارات مهمة مثل الخارجية والمالية، وانتخب، بين العامين ١٩٢٨ و١٩٣١، القبطي، ويصا واصف، رئيساً لمجلس النواب شاغلاً بذلك المنصب الثاني في البلاد بعد الملك.

بيد أن المكانة التي وصل إليها الأقباط تدريجياً في النظام المصري، وفي مختلف ميادين الحياة العامة، ابتداء من الربع الأخير من القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين، لم تمر من دون انبعاث حساسيات قديمة مرتبطة بنظرة الإسلام المصري المحافظة داعية إلى نبذ «أشكال الحكم الغربية الغريبة» والعودة إلى القواعد والشرائع الإسلامية التي تسبب التخلي عنها بالوهن الحاصل في العالم الإسلامي. وفي الثلاثينات والأربعينات برز تيار إسلامي قوي في العديد من الأوساط المصرية بما فيها محيط الملك، عُرف باسم الإخوان المسلمين الذين

سرعان ما تحولوا الى حزب سياسي انتشر واكتسب ناشطين ومؤيدين، وتحّول إلى قوة مؤثرة في المجتمع السياسي والديني والاجتماعي في مصر وخارجها.

شكّل انقسام حزب الوفد بعد تجاذبات حادة بين قطبيه نحّاس باشا ومكرم عبيد النهاية العملية للتوافق المسيحي - الإسلامي في مصر الذي طبع مرحلة النضال من أجل الاستقلال والمرحلة التي تلتها. وابتداء من نهاية الأربعينات، ظهرت الاعتداءات الأولى على المسيحيين في القرن العشرين فأحرقت كنائس واستهدف الأقباط، وعمّ شعور بالاستياء لدى بعض النخب والقواعد الإسلامية من الدور المسيحي الذي بدأ وصفه بأنه متعاون مع الإنكليز ومستفيد من حضورهم القوي على الأراضي المصرية. وأتت نتيجة الانتخابات التشريعية في العام ١٩٥٠، لتؤكد اتجاه الشعب المصري هذا من خلال الفوز الساحق لحزب الوفد بزعامة النحاس باشا على جميع الاحزاب المناوئة ومنهم «الكتلة» حيث تجمعت القيادات القبطية بعد انقسام حزب الوفد فلحقت بها خسارة انتخابية مدوية.

على خلفية هذه التطورات، ولدت حركة الضباط الأحرار التي انقلبت على الملكية وأطاحتها في تموز ١٩٥٢. والجدير ذكره أن هذه الحركة خلت من أي ضابط أو قيادي مسيحي، لا بل ضمت كوادر قريبة من تنظيم الإخوان المسلمين. وهكذا، خرج المسيحيون المصريون لأول مرة من اللعبة السياسية الوطنية، بعدما كانوا في عمادها منذ نهاية الحرب العالمية سنة ١٩١٨ وبدء مرحلة النضال الوطني المشترك بينهم وبين المسلمين المصريين. وعلى رغم العناوين القومية النازعة نحو العلمانية التي حملها النظام الجديد فإن أركانه أبدوا سلبية ضد النخب السياسية والاقتصادية القبطية واعتبروها جزءاً من النظام الملكي البائد، فحاربوها في شكل مباشر أو غير مباشر.

على رغم مضايقات النظام الجديد والتدابير الاشتراكية التي اتخذها تباعاً وطالت جزءاً غير يسير من ممتلكات الكنيسة والأقباط وضربت المبادرة الفردية التي يفيد منها ابناء الاقليات عادة، لم يستهدف زعيمه جمال عبد الناصر المسيحيين أو يضطهدهم. فقد استمر تعيين وزراء أقباط في الحكومة ومدراء منهم في مواقع مهمة من الإدارة المصرية إضافة إلى تعيين عشرة نواب مسيحيين في مجلس الشعب. كما مولت الحكومة المصرية في عهده بناء المقر البطريركي الجديد وكاتدرائية كبيرة في القاهرة. غير أن سياسة علمنة الدولة أدت من خلال إلغاء مجالس الملّة والمحاكم الروحية إلى ضرب الأطر التي حفظت الهوية القبطية وحمتها من الذوبان والاندثار في القرون الماضية. فأضحى الأقباط دون حماية أو إطار يحفظ لهم خصوصياتهم وشخصيتهم وسط غالبية إسلامية غير متسامحة معهم على وجه الإجمال، ونظام سياسي جديد ابتعد عن النظرة الليبرالية التي اعتنقتها النخبة السياسية الحاكمة السابقة تجاه قضايا كثيرة ومنها قضية الاقباط المصريين.

كانت الفئات المسيحية غير القبطية أول من تأثر بالتدابير الاشتراكية وبالعناوين القومية العربية الصارمة التي أحدثت تبدلاً فجائياً في الصورة الكوزموبوليتية للمدن المصرية الأساسية، وبخاصة الاسكندرية والقاهرة حيث وجدت الأقليات الأرمنية واليونانية والمارونية، صاحبة الحضور الكثيف والبارز في شتى المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، نفسها مضطرة لشد الرحال إما في اتجاه مواطنها الأصلية وبخاصة لبنان أو نحو أوروبا. أما وقع تدابير نظام عبد الناصر على الأقباط، فقد كان صعباً جداً على رغم عناوين المساواة وتكافؤ الفرص والعلمانية، إذ بدأت منذ ذلك الحين موجة هجرة إلى الدول الغربية لدى الشباب القبطي والنخب الاقتصادية والثقافية القبطية مترافقة مع تراجع تدريجي للحضور المسيحي في كل مجالات الحياة العامة المصرية.

انقلاب الرئيس أنور السادات على سياسات سلفه الاقتصادية وبعض تدابيره الإدارية من بينها عودة مجالس الملة، أعاد للمسيحيين جزءاً من المنظومة التي ازدهر دورهم فيها في عهد الملكية. غير أن بدء سياسة انفتاح السادات على إسرائيل والعالم الغربي ترافق مع اتجاه لديه لمهادنة الإخوان المسلمين في مصر ومحاولة استمالتهم لعهده من خلال تشريعات تستوحي التقليد الإسلامي مثل اقتراح مشروع قانون يقضي بإعدام المرتد عن الإسلام سنة ١٩٧٧ وإثارة نقاش سنة ١٩٨٠ حول اعتبار الشريعة الإسلامية المصدر الأساسي للتشريع بدلاً من أن تكون مصدراً أساسياً في التشريع كما كانت في السابق.

في تلك الفترة بالذات (كانون الثاني ١٩٧٩)، كتب الوزير السابق الدكتور ميريت بطرس غالي تقريراً إلى السلطات المصرية و«أصدقائي المسلمين»، بيّن فيه ما اعتبره إلغاء الحضور المسيحي في إدارات الدولة ومؤسساتها ابتداء من سنة ١٩٥٢. وتضمن التقرير إحصاءً تفصيلياً ذكر فيه أنه لا يوجد مسيحي واحد في المناصب المئة الأهم في الدولة، بينما لا يتجاوز عدد المسيحيين الأربعة أو الخمسة من أصل ثلاثمئة في رتبة مدير أو سفير أو عميد جامعة، والعشرة من أصل أربعمئة مدير مؤسسة عامة. وبديهي ان هذه الارقام كانت تؤكد ان نصيب الاقباط من الوظائف والمناصب الادارية والسياسية كان يتضاءل باستمرار بالمقارنة مع حجمهم الديمغرافي.

الجدير ذكره أن اتفاق السلام بين مصر وإسرائيل وضع المسيحيين في موقف غير سهل. فمن جهة، لم يكن بمقدورهم إحراج الرئيس أنور السادات ومن بعده خلفه الرئيس حسني مبارك من خلال أخذ موقف علني معارض للتطبيع مع الدولة العبرية. ومن جهة ثانية، وجد زعماء الكنيسة القبطية المصرية صعوبة في تأييد هذه الخطوة التي ازداد العداء لها في الأوساط الإسلامية المصرية وبخاصة المتطرفة منها. لذا لم يكن متاحاً أمام البابا شنوده الثالث سوى أن يستنبط حلاً وسطاً يقضي

باتخاذ موقف معنوي ينهي المؤمنين الأقباط عن الذهاب إلى إسرائيل، ولكن من غير تبني سياسة معادية للحكم المصري الذي لم ينظر بعين إيجابية لموقف الكنيسة القبطية من هذه المسألة.

أما وضع المسيحيين في عهد الرئيس حسني مبارك الذي يعتبر في معظم نواحيه امتداداً لعهد سلفه، فشهد تحسنا نسبيا في اوضاع رجال الاعمال الاقباط راجع الى السياسة الاقتصادية الليبرالية التي تتبعها الدولة منذ سبعينات القرن الماضي. وتضم قائمة الرجال العشرة الأكثر ثراء في مصر اليوم ثلاثة اقباط على الأقل، ينشطون في مجال الأعمال، وبخاصة مجالات الاتصالات والسينما والسياحة والمعلوماتية والترميم والإعمار والأشغال العامة. وتشكّل هذه المجالات أطراً تحتضن عدداً كبيراً من النخب القبطية التي لم تبادر إلى الهجرة هرباً من مجتمع يتميز بطغيان الأبعاد الميتافيزيقية على السلوك الاجتماعي. بيد ان هذا التحسن لم تقابله أية إصلاحات جدية على المستوى السياسي والاجتماعي. ولا يزال حضور المسيحيين في هذا المجال، وفق ما ورد أعلاه، دون ما تفترضه نسبتهم العددية، وعرضة للاستهداف دون حماية أمنية جدية. فليس من النادر أن يتطور أي إشكال بين مواطنين مصريين مسلمين ومسيحيين إلى أحداث عنف تطال المراكز الدينية المسيحية بالحرق والتكسير.

الأردن: رعاية ملكية ووضع خاص

للمسيحيين في الأردن ولنوعية العلاقات التي تربطهم بالمملكة الهاشمية ولموقعهم في المجتمع الأردني وضع خاص مختلف كثيراً عن أوضاع المسيحيين في كل الدول العربية المحيطة بهم. فمن جهة، يتمتع هؤلاء بمكانة محترمة وبرعاية ملكية خاصة تترجمها نسبة تمثيلهم في مجلس النواب التي تفوق نسبتهم العددية من الشعب الأردني، وتصل إلى حد انتخاب مسيحي في الهيئة الإدارية لأحد الأحزاب التابع للإخوان المسلمين، في سابقة لا مثيل لها في كل التنظيمات الإسلامية. ولكن من جهة ثانية، يشعر المسيحيون في الأردن بوجود منحى، لا سيما في الأوساط الرسمية التي يمتد اليها تأثيرالتيارات الاسلامية للتأكيد على الهوية الإسلامية الغالبة، خصوصاً على المستوى التربوي وبالتحديد في التعليم الرسمي حيث يطغى الطابع الإسلامي على المواد التدريسية بدءاً بكتاب التاريخ وصولاً إلى محاولة التأثير على الكتاب الديني المسيحي.

كان المسيحيون يعيشون في المجتمع التقليدي لبلدات وقرى شرق الأردن حتى مطلع القرن العشرين، ينتظمون ضمن عشائر تدين بالمذهب الأرثوذكسي، تابعة دينياً لبطريركية القدس للروم الأرثوذكس، ولكن من غير أن تكون في انسجام تام مع هذه المرجعية ذات الهوية والتراث اليونانيين الصافيين. فهذه العشائر التي تعتبر وريثة التراث النبطي المسيحي الضارب في القدم، والتي كانت -ولا يزال بعضها- تنظّم شؤونها وفقاً للأعراف والتقاليد العشائرية أسوة بالقبائل العربية المسلمة، لم

تكن مرتاحة للقيادة اليونانية، وهذا ما جعلها منفتحة، كما هي حال إخوانهم في الأراضي الفلسطينية، للإرساليات الكاثوليكية، ومن ثم البروتستانتية اللتين تمكنتا من اجتذاب أعداد غير قليلة من أبنائها.

وشأن العشائر المسيحية شأن سائر العشائر العربية في شرق الأردن، فانه لم يثر اهتمام مواقع النفوذ الإقليمية والعالمية نظراً للكثافة السكانية الضئيلة ولعدم وجود موارد طبيعية مثيرة للانتباه في بلدهم. وبدأ حال هذا المجتمع بالتغير اعتباراً من مطلع القرن العشرين مع دخول الحداثة اليه وقيام امارة شرق الأردن ثم المملكة الأردنية الهاشمية. ودخلت المجتمع العشائري التقليدي في الاردن عناصر التحديث من بوابات مختلفة، لا سيما مدارس الإرساليات وكنائسهم إضافة إلى نشاطات كنائس اخرى ككنيسة الروم الكاثوليك من دمشق وحيفا وكنيسة اللاتين انطلاقاً من بطريركيتهم في القدس وكنائس بروتستانتية آتية غالباً من فلسطين. كما استقر في الأردن مع انفراط السلطنة العثمانية بضعة آلاف من المسيحيين المنتمين الى طوائف السريان والأرمن والأقباط، فيما كان الموارنة آخر المسيحيين الملتحقين بالمجتمع المسيحي الأردني بعد أحداث سنتي ١٩٤٨ و١٩٦٧.

تُقدّر نسبة المسيحيين في الأردن بين ثلاثة وأربعة في المئة من إجمالي السكان البالغ ستة ملايين نسمة. وبحسب دراسة تضمنت احصاءات تقريبية نشرتها الكنيسة الكاثوليكية عشية زيارة البابا بيندكتوس السادس عشر في أيار ٢٠٠٩ للأردن، فإن عدد المسيحيين الأردنيين وصل إلى ٢٥٠ ألفاً بينما يتراوح عدد المقيمين منهم داخل الأردن بين ١٧٠ و١٩٠ ألفاً. وعزت الدراسة أسباب تراجع عدد المسيحيين في الأردن إلى عوامل عدة، منها ما يرتبط بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والخصائص الثقافية والمهنية، إضافة إلى جاذبية الدول التي هاجروا إليها.

و يتركز المسيحيون الاردنيون في عمان ومحيطها، إضافة إلى عدد من المدن كأربد والزرقا ومادبا والسلط وعجلون والفحيص وماحص والكرك، وغيرها من البلدات والقرى، حيث لهم كنائسهم وأديرتهم وأبرشياتهم ومدارسهم. ولديهم العديد من المؤسسات للرعاية الاجتماعية والصحية ومحاكم روحية. وهم في صدد بناء جامعة كاثوليكية في مادبا، فضلاً عن منشآت مهمة في محلة المغطس على نهر الأردن حيث يعتقد المسيحيون أن السيد المسيح اعتمد قبل نحو ألفي عام.

يتمتع المسيحيون في الأردن بحرية الممارسة الدينية والتعليمية وبمشاركة مضمونة في الحياة السياسية في البرلمان ومجلس الأعيان والوزارة والإدارات. ولا بد من الإشارة في شكل خاص إلى أن نسبة تمثيلهم في البرلمان التي تصل إلى حد احتلالهم تسعة أو عشرة مقاعد من أصل مئة وعشرة، تفوق بكثير نسبتهم العددية. وشأنهم بذلك شأن غيرهم من الأقليات الأردنية التي تحظى بتمثيل معزز داخل مجلس النواب بنتيجة دعمها المطلق للعائلة الهاشمية المالكة. وقد شغل مسيحيون مناصب وزارية وحكومية رفيعة وفي طليعتهم كمال

الشاعر صاحب شركة دار الهندسة الدولية، مروان المعشر الذي عين وزيراً للخارجية ونائباً لرئيس الوزراء في أكثر من حكومة. وإضافة إلى المواقع الرسمية لمعت شخصيات مسيحية عدة في حقول سياسية واجتماعية واقتصادية، وبخاصة إدارة المستشفيات والمدارس والمصارف والشركات الكبرى.

وينتمي المسيحيون الى الكثير من الاتجاهات السياسية منها المحافظة والليبرالية ومنها القومية واليسارية، ويلعبون كذلك دوراً مهماً في الحياة الاقتصادية والثقافية وفي المهن الحرة. وهم ناشطون ايضاً في الحركة النقابية. وبرزت اهمية الدور الذي يلعبه المسيحيون في الاردن على المستوى السياسي بانتخاب أول مسيحي، عزيز مساعدة، في الهيئة الإدارية لحزب جبهة العمل الإسلامي (الذراع السياسية للإخوان المسلمين في الأردن) وإعلان مسؤولي الحزب استعدادهم ليس فقط لترشيح مسيحيين على قوائمه بالانتخابات المقبلة، للمرة الأولى في تاريخ الحزب الذي تأسس رسمياً عام ١٩٩٢، بل حتى لقبول دخول أعضائه المسيحيين في هيئته القيادية العليا، وهي سابقة جديدة من نوعها في تاريخ الاحزاب الاسلامية في المنطقة.

ان المواقف المتميزة التي اتخذتها الاحزاب السياسية في الاردن، وخاصة حزب جبهة العمل الاسلامية، لم تحم المجتمع الاردني من مضاعفات صعود التيارات الإسلامية في كل العالم العربي والإسلامي، وانتشار أفكارها الراديكالية المعادية للغرب والمتوجسة من الدور المسيحي الذي صور في كثير من الاحيان كصدى للسياسات الغربية.

وتفاقمت هذه الموجة مع ازدياد نشاط بعض الفرق التبشيرية الإنجيلية في الأوساط المسيحية والإسلامية التي لم يتجاوب منها سوى عدد يسير أقدم على اعتناق المسيحية. فاتخذت السلطات الاردنية تدابير جديدة رامية إلى الحد من حرية عمل المؤسسات التابعة للكنائس الأردنية بحجة التصدي لظاهرة تبشير المسلمين. وهذا ما دفع هذه الكنائس إلى التبرؤ من عمل الفرق الإنجيلية والمطالبة بعدم أخذها في جريرتها، والتضييق عليها وعلى مؤسساتها الاجتماعية، وإلى القيام بحملة اتصالات واسعة بالمرجعيات الحكومية والدينية في البلاد لإقناعها بالمساعدة على التخفيف من الضغوط الممارسة على المسيحيين ومؤسساتهم.

رغم هذه الصورة، فانه يمكن القول إن للمسيحيين موقع متميز في الأردن على المستويات كافة. ويدين كثيرون من الاردنيين بهذا الموقع للأسرة الحاكمة الهاشمية المتحدرة من عائلة نبي المسلمين. فالشرعية الدينية التي تتمتع بها هذه السلالة مكّنتها من إعطاء ما ارتأته مناسباً للأقلية المسيحية من دون خشية التعرض لأي تشكيك بأرثوذكسيتها السنية. لقد أدرك الهاشميون باكراً الدور المهم لهذه الأقلية على صعيد التحديث ومواكبة العصر، وعلى الأخص في استيعاب

أفكار الحداثة وقولبتها وتقديمها للمجتمع الأردني بطريقة متناسبة مع تطلعاته ونمط حياته تحترم خصوصياته وقيمه. ويتناقل الأردنيون المسيحيون أن العلاقات المميزة مع الأسرة الهاشمية بدأت مباشرة بعد انتقالها إلى منطقة شرق الأردن من الحجاز، وأن الميسورين والوجهاء منهم راهنوا عليها ودعموها مالياً وسياسياً واجتماعياً في فترة كانت لا تزال تحتاج فيها إلى كل أنواع الدعم قبل أن تتمكن من الإمساك بالوضع وفرض سيطرتها القوية على ما أصبح في ما بعد المملكة الأردنية. ولا يزال رهان المسيحيين الأردنيين كبيراً على العرش الهاشمي الذي يعتبرونه ضمانة لهم في مجتمع تنشط فيه دعوات التطرف الديني.

سوريا: مساواة من حيث المبدأ

المفارقة في واقع المسيحيين في سوريا هي أنهم يتمتعون نظرياً وعملياً بوضع جيد نسبياً قد يحسدهم عليه عدد كبير من مسيحيي الدول العربية، ومع ذلك فإن ميلهم وإقدامهم على الهجرة لا يقلان عن المنحى السائد في هذه الدول. ذلك أن وجودهم في دولة لا تزال تحمل عناوين وشعارات علمانية، على رغم موقع الدين الإسلامي الأساسي في الدستور السوري وفي قلب الحياة اليومية للسوريين، وفي ظل نظام يسيطر عليه حزب البعث غير المتشدد دينياً، وإنما سياسياً وأمنياً، لا يجعلهم عرضة للاستهداف السهل من جانب القوى الإسلامية المتطرفة، كما هي الحال في معظم الدول العربية. غير أن القلق على الوجود والحضور والحنين إلى الدور يقض مضجعهم ويجعلهم يلتمسون أي فرصة تؤمن لهم ولأبنائهم مستقبلاً آمناً وحياة كريمة بعيداً عن تعقيدات العالم العربي وأزماته المستعصية.

بخلاف سائر المسيحيين في الدول العربية باستثناء لبنان، لم ينخرط المسيحيون السوريون بكليتهم في النضال من أجل الانتهاء من الانتداب الفرنسي. إذ على رغم انغماس نسبة عالية من نخبهم في التيارات والأحزاب ذات الاتجاه الاستقلالي، بدا فريق منهم مرتاحا للانتداب الفرنسي ولم يظهر إصراراً على الانتهاء منه سريعاً. وهذا ما ترك في الفترة السابقة للاستقلال اثرا سلبيا على العلاقات بين هذا الفريق من المسيحيين الذين كانوا قلقين من أن تراجع النفوذ الفرنسي قد يعيدهم إلى وضعية أهل الذمة التي عانوا منها في الدولة الإسلامية حتى سقوط الإمبراطورية العثمانية سنة ١٩١٨(*)، من جهة، وبين مسلمين سوريين تعززت لديهم الشكوك من نيات شركائهم في الوطن ومن انتماءاتهم.

* ميشال ثابت الخوري، حكومة دمشق الفيصلية في لبنان ١٩١٨-١٩٢٠ بين المؤيد والمعارض، دار المواسم، ٢٠٠٨.

مع انتهاء الانتداب الفرنسي سنة ١٩٤٣ شكّل وجود النخب المسيحية في المجموعة الأساسية التي خاضت النضال ضده جسر عبور للمسيحيين للمشاركة في النظام الديمقراطي الذي تمسكت بإرسائه مجموعة النخب الليبرالية المثقفة السورية. وبما أن هذا النظام وعملية استكمال بناء الدولة يقتضيان وجود كوادر ونخب متعلمة، وجد المسيحيون الذين كانوا في ذلك الحين يشكلون نحو عشرين بالمئة من الشعب السوري أن الفرصة متاحة أمامهم لتأكيد حضورهم في مؤسسات الدولة التي كانوا دخلوا إليها أسوة بغيرهم من الأقليات السورية في العصر الفرنسي. وكان من الطبيعي أن يكونوا مرتاحين إلى أوضاعهم في مرحلة ما بعد الاستقلال وأن يتبوأ بعض نخبهم مناصب مهمة مثل فارس الخوري الذي انتخب رئيساً لمجلس الشعب وعيّن رئيساً لمجلس الوزراء لأكثر من مرة.

وفي تلك الفترة القصيرة التي تميزت بالديمقراطية والليبرالية والحريات العامة والانفتاح، لعب المسيحيون السوريون أدواراً مهمة في الاقتصاد والسياسة والاجتماع والثقافة، وشكل زعماء لهم ركائز لنخبة حاكمة تمسكت بتلك القيم. غير ان هذا الحال ما لبث ان تغير نسبيا بعد الانقلاب العسكري الذي نفذه حسني الزعيم عام ١٩٤٩ ضد النخبة الاستقلالية ذات التوجه الليبرالي. كذلك تغير الحال بعد تنامى نفوذ جماعة الاخوان المسلمين التي تأسست في مصر ثم توسع نشاطها وتأثيرها لكي يشمل الاقطار العربية المجاورة ومنها سوريا. واستفاد الاخوان من عصر الانقلابات الذي بدأه الزعيم ، لمباشرة الضغوط من أجل أسلمة الحياة السياسية بدءاً من مطالبتهم باعتبار الإسلام دين الدولة. وحقق نواب الاخوان نجاحا جزئيا اذ اقر مجلس الشعب السوري سنة ١٩٥٠ مبدأ اعتبار الشرع الإسلامي مصدراً أساسياً للتشريع وبأن دين رئيس الدولة هو الإسلام، ولكنه رفض اعتبار الاسلام دين الدولة، وتمسك بالمادة نفسها من الدستور السوري التي تنص على احترام الدولة لكل الديانات ولحرية العبادة ولاستقلالية أحوالها الشخصية.

وعلى رغم أنه كانت لمرحلة الانقلابات في سوريا بعض الجوانب الإيجابية بالنسبة إلى المسيحيين على مستوى تخفيف نفوذ رجال الدين المسلمين على الحياة العامة في سوريا، فإن الجوانب السلبية لم تكن قليلة. فالحكومات العسكرية والاضطرابات حملت العديد من النخب المالية والثقافية السورية على ترك بلادها طلباً للديمقراطية والليبرالية الاقتصادية والحريات والاستقرار. وتعرضت المؤسسات الاجتماعية والتربوية المسيحية في سوريا إلى العديد من المضايقات في هذه الفترة، تحت عناوين التعريب والانصهار التي جعلت المسيحيين يشعرون أن العلمنة السورية لا هدف لها سوى استهداف التضييق على خصوصيات المسيحيين وعلى حرياتهم الدينية.

شكّل وصول حزب البعث العربي الاشتراكي إلى الحكم في آذار سنة ١٩٦٣، محطة حاسمة في تاريخ المسيحيين في سوريا، إذ إنه من جهة قضى على ما تبقى لهم من قدرات وفرص اقتصادية من خلال الاشتراكية ومن دور من خلال تأميم المدارس والمؤسسات الاجتماعية، فهاجر العدد القليل الباقي من نخبهم المالية إلى لبنان. من جهة اخرى، أرسى النظام الجديد سياسة علمانية أتاحت للمسيحيين فرصاً متساوية من حيث المبدأ مع غيرهم من المواطنين السوريين المنتمين الى الاديان الاخرى. وفي ظل هذا النظام الذي أحكم حزب البعث قبضته عليه، توفرت للمسيحيين السوريين درجة متقدمة من المساواة وحرية العبادة والاستقرار الأمني، فشغلوا مواقع عديدة مهمة في مؤسسات الدولة العسكرية والمدنية والدبلوماسية والإعلامية.

لذلك يمكن القول اليوم إن المسيحيين السوريين ينفردون عن أقرانهم في الدول العربية الأخرى بأنهم موجودون في قلب النظام السوري، إضافة إلى تمثيلهم في مجلس النواب حيث يشغل النواب المسيحيون السوريون سبعة عشر مقعداً من أصل ٢٥٢، ومجلس الوزراء الذي يضم ثلاثة وزراء مسيحيين. علماً بأن نسبة السوريين المسيحيين تصل الى حوالي ١٠ في المئة، بحسب التقديرات غير الرسمية، من الشعب السوري البالغ نحو عشرين مليون نسمة.

ولا بد من الإشارة إلى أن المسيحيين السوريين ينسجمون إلى أبعد الحدود مع الطروحات العروبية التي يتبناها الحزب الحاكم في سوريا الذي يبرر نظام الحزب المهيمن من خلال تبنيه لطروحات وشعارات وتطلعات قومية، ومن خلال التمسك بدور الممانعة لأشكال التطبيع مع إسرائيل التي تلقى تجاوبا واسعا في الشارع الإسلامي في جميع الدول العربية، على رغم سياساتها الرسمية المتباينة في هذه القضية الدقيقة.

ليس للمسيحيين السوريين مناطق صرفة، بل يمكن ملاحظة بعض الحضور الكثيف في عدد من النواحي كالجزيرة الفراتية في الشرق والساحل الشمالي الغربي وسهل الغاب في الوسط وجبال قلمون شمال غربي دمشق وجبل سمعان شمال غربي حلب. وكذلك في بعض المدن الرئيسية مثل حلب، حمص، اللاذقية، خصوصاً دمشق حيث مراكز بطريركيات الروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك والسريان الأرثوذكس. كما يمكن ملاحظة اهتمام الدولة السورية بأماكن الحج المسيحية القائمة أو البائدة التي تُشكل مقصداً أساسياً للسياح الأوروبيين عندما يزوروا سوريا.

وكما جميع المسيحيين في الدول العربية، ثمة قلق من تزايد هجرتهم التي ارتدت طابع النزيف ابتداء من مطلع الثمانينات خصوصاً من حلب والحسكة وبعض المناطق التي كان لهم حضور بارز فيها. أما الأسباب فهي نفسها أيضاً وترتبط بشكل مباشر بقضية الديمقراطية وحقوق الإنسان وغياب المساواة والأوضاع الاقتصادية والمعيشية والقلق من تنامي الأصولية الإسلامية.

ومما يزيد من هذه المخاوف العدائية التي يظهرها الإسلاميون حيالهم والأسئلة التي يعززونها لديهم عن مصيرهم اذا تغيرت الاوضاع في سوريا.

لبنان واسطة العقد

اعتُبر لبنان منذ سنة ١٩٢٠ الدولة العربية التي أُنشأت من أجل المسيحيين المقيمين على أرضه، وبخاصة الموارنة الذين بذلوا جهوداً جبارة لتحقيقها مستفيدين بالطبع من ظروف مؤاتية لم يكن من دونها من الممكن مجرد التفكير باحتمال نشؤها. غير أنه من المجحف بحقهم في المقابل، إعطاء الفضل كله للظروف السياسية الدولية والإقليمية التي عرفوا كيف يستفيدون منها ويسخرونها من أجل إنجاز مشروعهم. فمنذ نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، تبلورت فكرة الكيان اللبناني المستقل بحدوده ومساحته القريبة من حدود ومساحة دولة لبنان الكبير التي أعلنها الجنرال هنري غورو، وفق ما تلحظه المذكرة التي قدّمها البطريرك الياس الحويك للمسؤولين في الكرسي الرسولي وفرنسا إبان سفره إليهما سنة ١٩٠٥(*).

الديناميكية التي شكّلت البطريركية المارونية حجر الزاوية فيها والمفكرون والمثقفون والسياسيون عمادها، أثمرت تحقيق لبنان الكبير سنة ١٩٢٠. وقد انخرطت هذه الديناميكية في مشروع قيام الدولة اللبنانية بمرافقها ومجالاتها كافة: الثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتربوية والصحية. ولم يطل الأمر حتى حقق لبنان موقعاً مميزاً في محيطه في المجالات المشار إليها وتحول إلى واحة حداثة في قلب منطقة كانت لا تزال ترزح في واقع ما قبل مفهوم الدولة. وبفعل دورهم في نشأة الدولة اللبنانية ومستواهم الثقافي وتمرسهم بجوانب ومرافق الدولة العصرية شغل الموارنة ومعهم بعض النخب الأرثوذكسية البيروتية المواقع الأساسية كلها في إدارة وقضاء ومؤسسات الدولة الفتية الدستورية وغير الدستورية إلى أن بدأت النخب السنية بعملية الانخراط بالدولة اللبنانية ومرافقها السياسية والإدارية والعسكرية. وسرعان ما جرى تكريس كوتا لغير المسيحيين لحماية مشاركتهم في الوظائف الرسمية والمواقع السياسية الأساسية في الدولة الناشئة.

مكّنت الوضعية الخاصة للمسيحيين في لبنان الذين بذلوا جهداً كبيراً لإنشائه وفق معايير ومعطيات سمحت لهم بتأمين موقع أساسي فيه، من لعب دور مهم حيال المسيحيين في الدول العربية. فبالإضافة إلى السند المعنوي الذي يشكله بالنسبة إلى الاخيرين وجود دولة عربية

---

* المجلة البطريركية، العدد ٣٠، كانون الثاني – نيسان ٢٠٠٤.

مزدهرة، لعقود طويلة، ديمقراطية وتحفظ حرية المعتقد والتعبير لجميع مواطنيها دونما تمييز، ويرئسها مسيحي، وعلى علاقة جيدة مع معظم أنظمة الدول العربية، لعب البلد الصغير، رغم المحن التي مر بها، دوراً كبيراً على مستوى تأمين الملجأ الآمن، الموقت أو الدائم، للمضطهدين منهم في تركيا والعراق، وأمّن لهم واحة حرية لبناء جامعاتهم ومدارسهم الدينية لتنشئة إكليريكيهم، وسائر مؤسساتهم الخاصة.

غير أنه لا بد من الإشارة إلى أن واقع العلاقة بين مسيحيي لبنان ومسيحيي الشرق الأدنى لم يصل إلى حد التعاون العملي الإيجابي الكامل القائم على رؤية واضحة وهادفة بسبب عوامل عدة أولها رواسب الإشكالات التاريخية والطائفية والتنافس بين الكنائس المشرقية والانقسامات المذهبية المحلية وارتباطاتها بالانقسامات القديمة بين الكاثوليك والأرثوذكس، وثانيها التباين في الاتجاهات السياسية بين المسيحيين الكاثوليك وبخاصة الموارنة في لبنان ومسيحيي الشرق الأدنى.

بيد ان هذه التوترات والاشكالات لم تؤثر على جوهر العلاقة بين الطرفين التي لا تزال مستمرة منذ قيام دولة لبنان الكبير سنة ١٩٢٠، ولم تتأثر كثيراً نتيجة تراجع التأثير المسيحي في المعادلة اللبنانية، لا بل ربما يكون العكس صحيحاً، فالمسلمون اللبنانيون، على وجه العموم، يحفظون تقديراً خاصاً للقيادات المسيحية العربية التي غالباً ما تتبنى القضايا العربية وتتماهى مع تطلعات الجماهير في هذه الدول. وهم يجدونها فكرياً وسياسياً أقرب إليهم من المسيحيين اللبنانيين الذين يأخذون عليهم نزعتهم الليبرالية والإستقلالية. وبالتالي فإن كل سعي يبديه مسيحيو لبنان الى تنمية العلاقة مع إخوانهم في المنطقة يحظى عموماً بتأييد كل اللبنانيين.

وبعدما شكّل الدور المسيحي القوي منذ نشأة لبنان الكبير وصولاً إلى نهاية حقبة السيطرة السورية على القرار السياسي في لبنان، محط استهداف من جانب القيادات والأوساط الإسلامية والقوى الإقليمية المتحالفة معها، اعتبره بعض المسيحيين اللبنانيين مبرمجاً، ثمة توجه إسلامي لبناني لإعادة الاعتبار لهذا الدور. وسواء كان هذا التوجه ناتجاً عن وعي لأهمية الدور المسيحي أم عن تداعيات الاحتقان المذهبي في المنطقة الذي ينعكس تجاذباً للطرف المسيحي في لبنان ومحاولة لاستمالته بغية تحقيق تقدم بالنقاط على الفريق الآخر، فإن هذا الواقع يجد ترجمة إيجابية إلى حد ما.

غير أن هذه الترجمة تقيدها اعتبارات كثيرة منها ما هو مرتبط بالمعادلة السياسية الدستورية الناتجة عن وثيقة الوفاق الوطني المعروفة باتفاق الطائف، ومنها ما هو مرتبط بذهنية القيادات السياسية الإسلامية وطريقة التطبيق الانتقائية وبالتوازنات التي تحكمت بهذا الاتفاق وبالتدابير والسياسات المتبعة خلال أعوام الوصاية السورية على لبنان، ومنها ما هو متعلق بنتيجة الصراعات والحروب على

النفوذ بين القيادات المسيحية في السنواتَ الأخيرة من الحرب اللبنانية التي وضعت أوزارها في نهاية العام ١٩٩٠، ومنها ما هو عائد الى المتغيرات الديمغرافية التي اثرت على الاوضاع اللبنانية.

لقد قيّدت وثيقة الطائف رئيس الجمهورية وقلّصت صلاحياته إلى حد كبير مقابل تقوية موقعي رئيس مجلس النواب ومجلس الوزراء داخل المعادلة الدستورية والسياسية الحاكمة. كذلك أدى ارتباط قيادات إسلامية مؤثرة بالقيادة السورية التي أحكمت أجهزتها الأمنية وقواتها العسكرية سيطرتها على كامل المرافق الرسمية اللبنانية الدستورية والإدارية، إلى تهميش شبه كامل للدور المسيحي خلال الأعوام الممتدة بين ١٩٩٢ و٢٠٠٥. تم ذلك من خلال توزيع نسبة مرتفعة من المراكز والوظائف المخصصة للمسيحيين في المؤسسات المدنية والأمنية على القيادات غير المسيحية، وكذلك من خلال تمكين زعماء مسلمين من تعيين العديد من الموظفين المسيحيين في دوائر الدولة ومؤسساتها. فضلا عن ذلك، جرى اضعاف للقيادات المسيحية المعارضة للنفوذ السوري عبر القمع المباشر لمناصريها أو من خلال قوانين الانتخاب. وترافقت هذه الظاهرة مع إهمال المناطق ذات الأغلبية المسيحية وحرمانها إنمائياً واجتماعياً من خدمات الأجهزة الرسمية بعد ان ضعف نفوذ الزعماء المسيحيين الذين كانوا يمثلونها. ولئن ادت هذه السياسات الى انتشار الشعور بالتهميش بين المسيحيين اللبنانيين، فان هذا الشعور ازداد بعد صدور مرسوم التجنيس الصادر في حزيران العام ١٩٩٤ الذي ضرب التوازن الهش بين الطوائف اللبنانية بتجنيسه أغلبية ساحقة من المسلمين.

شكّل انسحاب القوات السورية من لبنان فرصة ثمينة لبداية استعادة المسيحيين لدورهم. ففضلا عن الآثار المباشرة لذلك الانسحاب من حيث انه حرر الزعماء المسيحيين المعارضين لدمشق من القيود والضغوط التي فرضت عليهم، وعلاوة على ان الانسحاب سمح لهم على الاقل بتحويل جهودهم من محاربة السوريين الى العمل على استرجاع الدور المسيحي، فان الانسحاب تزامن مع متغيرين مهمين. المتغير الاول تمثل في تزايد الوعي لدى بعض النخب الفكرية والثقافية الإسلامية لأهمية الدور المسيحي، والثاني في تفاقم النزاع السني - الشيعي في المنطقة واقتراب شبحه من لبنان. وهذا ما ادى الى تنافس بين قيادات الطرفين على كسب المسيحيين في هذا النزاع الجديد وذلك عبر الاعراب عن الاستعداد للتراجع عن المواقف التي سبق لها ان اتخذتها تجاه «الهيمنة المسيحية» او «المارونية السياسية» على النظام اللبناني.

ولكن هذه الفرصة ما لبثت ان تراجعت امام تطورات عدة لم تكن في صالح المسيحيين اللبنانيين كان من بينها التأزم السني- الشيعي في المنطقة والذي ترك اثرا مزدوجا ومركبا على الدور المسيحي في لبنان. ففيما عزز ذلك التأزم، من جهة، فرصة استعادة هذا الدور كما ذكرنا اعلاه، فانه من جهة اخرى، استجلب مداخلات سياسية ومالية من القوى الاقليمية والدولية

استفادت منها القيادات الاسلامية. وهذا ما ادى الى تحييد قسم كبير من القوى والقيادات المسيحية المتحالفة مع هذا الطرف او ذاك، والى الحد من قدرتها على التحرك المستقل عن الحلفاء المسلمين ومن ثم على النهوض بالدور المسيحي في النظام اللبناني وعلى اضطلاع المسيحيين بالدور الجامع الذي طالما لعبوه في هذه المنطقة من العالم العربي حتى في الفترة السابقة لقيام دولة لبنان الكبير.

كذلك تزامن الانسحاب السوري العام ٢٠٠٥ مع استمرار التفاهم السياسي بين القيادات الإسلامية المعروف بالتحالف الرباعي خلال انتخابات ذلك العام. صحيح ان هذا التفاهم لم يستمر طويلا، الا انه بقي فترة كافية سمحت بتثبيت معادلة تقاسمها المواقع الوزارية والنيابية والإدارية المسيحية حتى بعد انسحاب سوريا وتجدد الخلاف بين اطراف التحالف.

انطلاقاً من الواقع غير المرضي للكثيرين الذي يعيشه لبنان وسائر الدول العربية، يتفق المسيحيون ونسبة مقبولة من نخب المسلمين اللبنانيين الثقافية وحتى السياسية على أن احد مداخل إصلاح الوضع فيه هو في إعادة الاعتبار إلى الدور المسيحي حتى لا يخسر لبنان طابع التعددية السياسية والحزبية والتنوع الاجتماعي والثقافي والحداثة ومناخ الليبرالية والحرية الفردية وهي ميزات وضعته في مقدمة دول المنطقة وحولته الى نموذج تسعى شعوبها الى الاقتداء به.

ولعل أفضل تعبير عن هذا الاقتناع ما أورده الصحافي والكاتب العربي البارز محمد حسنين هيكل في كتابه «عام من الأزمات - كلام في السياسة»(*) : «أشعر، ولابد أن غيري يشعرون، أن المشهد العربي كله سوف يختلف حضارياً وإنسانياً، وسوف يصبح، على وجه التأكيد، أكثر فقراً وأقل ثراء، لو أن ما يجري الآن من هجرة مسيحيي المشرق ترك أمره للتجاهل أو التغافل أو للمخاوف. أي خسارة لو أحس مسيحيو المشرق أنه لا مستقبل لهم أو لأولادهم فيه، ثم بقي الإسلام وحيداً في المشرق لا يؤنسه وحدته غير وجود اليهودية الصهيونية- بالتحديد أمامه في إسرائيل».

بيد أن انقاذ المشرق العربي من هذا المصير بما في ذلك من إعادة الاعتبار للدور المسيحي اليوم ليسا بالأمر اليسير ويحتاج الى مجهودات صادقة وفاعلة تضطلع بها سائر مكونات المجتمعات العربية في ظل رواسب المرحلة الماضية. فلا تزال رواسب هذه المرحلة ترخي بثقلها على الوضع إضافة إلى تحديات ديموغرافية وسياسية واقتصادية واجتماعية مستجدة بحيث يشكل كل ذلك تركة ثقيلة تتطلب معالجتها مجهودات وإمكانات وطاقات كثيرة تفوق ما هو متبقي أو متوافر للمسيحيين بعد السنوات الصعبة التي عاشوها.

* هيكل، محمد حسنين، عام من الأزمات- كلام في السياسة. دار الشروق ٢٠٠١.

هل من رغبة إسلامية في الدور المسيحي؟

غالباً ما تركز الدراسات والندوات والمواقف المتعلقة بالحضور المسيحي في الشرق، على أوضاع المسيحيين وعلى ضرورة أن يفعّلوا دورهم ويبحثوا عما يجعلهم حاجة لمحيطهم العربي. وقد يكون هذا التوجه صحيحاً لجملة اعتبارات أهمها أنهم أصحاب المصلحة الأولى في بقائهم في المنطقة التي ولدوا فيها والتي تُشكّل مهد حضارتهم وديانتهم، ومن الواجب عليهم البحث عن الوسائل التي تؤمن استمراريتهم فيها في شكل لائق. كان ذلك مقبولاً لغاية العقد الاخير من القرن الماضي. بيد أن كل الوقائع في مطلع هذا القرن تُشير إلى أنهم لم يعودوا قادرين على القيام بما يُغيّر من حالهم وأوضاعهم بعدما باتوا أقليات مهمشة تفتقد إلى حقوقها الأساسية.

ذلك أنهم في معظم الدول العربية مجردون من المعطيات التي تخولهم بناء استراتيجية عامة قادرة على التأثير في اتجاهات الحياة العامة في بلدانهم. وليس من الواقعية بشيء مطالبتهم بأكثر من التعلق بأرضهم وعدم الهجرة ولكن مع محاولة جدية من جانب السلطات في دولهم أو من جانب المجتمع الدولي عبر سلطاتهم لمساعدتهم على التصدي للمشكلات التي يعانون منها.

لقد برهنت العقود الماضية أن كل الدعوات للأقليات المسيحية للتماهي مع القضايا العربية التي انخرط فيها المسيحيون العرب بحماسة ظاهرة لم تجدهم نفعاً. كما أن الإجراءات الحكومية والقوانين التي ألغت الشخصية المعنوية المستقلة لكل من الطوائف المسيحية تحت عنوان الانصهار الوطني وعدم التمييز لم تعد بالنفع عليهم. ذلك أن هذه التدابير حرمت هذه الطوائف من أطرها الموروثة عن زمن السلطنة العثمانية التي شكّلت ضمانة لعدم ذوبانها في محيطها الإسلامي، ولم تعطها سوى مساواة إسمية من دون أي تكافؤ فرص حقيقي في مجتمعات تحكمها الأحكام المسبقة والخلفيات والموروثات التاريخية.

إن أي مقاربة لقضية المسيحيين في الدول العربية مدخلها الجدي حوار عميق، وتفاهم حول النظرة الى أهمية الحفاظ على الأقليات المسيحية على أراضيها، وهي نظرة لها انعكاسات بعيدة المدى ليس فقط على الوجود المسيحي في المنطقة، وهو امر بالغ الاهمية في حد ذاته، ولكن ايضا على قضايا اخرى لا تقل عنه اهمية وفي مقدمتها ما يلي:

– قضية الاقليات الدينية والاثنية والثقافية.

– مشاريع التطهير الديني والعرقي.

– النظرة الى التراث الديني والحضاري للمنطقة حيث كانت مدن وكيانات المتوسط الجنوبية والشرقية، اي ما يشكل المنطقة العربية اليوم، حاضنا للتعددية المجتمعية منذ فجر التاريخ.

واهم المسائل التي يمكن أن تثار في الحوار على النطاق العربي مع المحاورين الرسميين وغير الرسميين:

– انتهاج سياسة رسمية قائمة على توعية الشعوب العربية على أهمية الحفاظ على الأقليات الدينية عموماً والمسيحية خصوصاً.

– التنبه إلى التعاليم الدينية الأصولية التكفيرية التي تنشرها بعض التنظيمات الإسلامية المتطرفة في المساجد والمعاهد التربوية والدينية.

– الإشارة إلى الدور الذي لعبه المفكرون والمثقفون المسيحيون في النهضة العربية خصوصاً على المستوى الثقافي.

– التمييز الإيجابي من خلال تحديد كوتا للأقليات في المؤسسات التمثيلية تنسجم على الأقل مع الواقع الديموغرافي المسيحي.

– الحفاظ على حد أدنى من الاستقلالية في قضايا الأحوال الشخصية والتربية والقضايا الاجتماعية.

– اعتماد درجة متقدمة من اللامركزية الإدارية وعدم التخوف من تقطيع جغرافي يشكّل فيه المسيحيون نسبة كبيرة من السكان.

الأهم في مقاربة قضية الوجود المسيحي في الدول العربية هو أن يفصل اصحاب القرار والرأي في هذه المنطقة فيما إذا كانوا فعلاً يرغبون في بقاء مسيحية مزدهرة في مجتمعاتهم، وعن استعداداتهم للاستماع إلى ما من شأنه أن يحفظ الوجود المسيحي العربي قبل أن يفوت الأوان، وان يفتشوا بصدق وجرأة عن الوسائل المفضية الى تحقيق هذه الغاية وان يعملوا على وضعها موضع التطبيق.

بيبليوغرافيا

باللغة العربية

الكتب:

١- الخوري، ميشال ثابت. حكومة دمشق الفيصلية في لبنان ١٩١٨-١٩٢٠ بين المؤيد والمعارض، دار المواسم ٢٠٠٨.

٢- السماك، محمد. مقدمة الى الحوار الإسلامي المسيحي، المكتبة البولسية ١٩٩٨.

٣- ديب، كمال. هذا الجسر العتيق سقوط لبنان المسيحي؟ ١٩٢٠-٢٠٢٠، دار النهار٢٠٠٨.

٤- سعد، أنطوان. السادس والسبعون—مار نصرالله بطرس صفير، نشر خاص ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

المقالات والدراسات:

١- السيد، رضوان. الوثيقة الفاتيكانية ومصائر مسيحيي الشرق. (٢٥ ك٢ ٢٠١٠). http://www. abouna. org/Details. aspx?tp=2&id=4710

٢- المسيحيون العرب: الدور والحضور. مركز السفير للمعلومات. عدد رقم ٤٥، ٢٠٠٧ المارونية السياسية. مركز السفير للمعلومات.

٣- شاهين، جيروم. نداء من مسيحيي فلسطين الى مسيحيي العالم، ٠٥ ك٢ ٢٠١٠ http://www. abouna. org/Details. aspx?tp=2&id=4513

باللغات الاجنبية

Books:

1- Cragg, K. , The Arab Christian: a History of the Middle East. 1 ed. Kentucky: West minister/John Knox, 1991.

2- De Courtois, S. , Chretiens d'Orient sur la Route de la Soie. 1 ed. Paris: Table Ronde, 2007.

3- Hanf ,T. , Coexistence in Wartime Lebanon: decline of a State and Rise of a Nation. London: LB Taurus/Ltd publisher, 1993.

4- Harris,W. , Faces of Lebanon, Sects, Wars, and Global Extensions. Princeton: Markus Wiener, 1997.

5- Khalifa,B., The Rise and Fall of Christian Lebanon. Toronto: York Publisher, 1997.

6- Laurent, A. , Les Chretiens d'Orient Vont-Ils Disparaitre?. Paris: Salvator, 2008.

7- Sennott,M. C. Christians in Decline in Lebanon. Boston: City , 1999.

8- Spagnolo,P. J., France and Ottoman Lebanon: 1861-1914. London: Ithaca Press , 1997.

Journals:

1- Khashan, H. «Arab Christians as Symbols. » Middle East Quarterly 8, no. 5 (2001)

2- Klovenbach, P. H. «Maronites between Two Worlds. » 6/6/2001. http://www. stmaron. org/twoworld. html (accessed January 2010).

3- Maila, J. «Liban: Les Chretiens dans la Tourmente. » Etudes Paris 364, no. 4 (1986): 437-448.

4- Naaman, P. «Church and Politics in the Maronite Experience (1516-1943)». The Journal of the Maronite Research Institute (1998), http://www. mari. org. (Accessed January, 2010).

5- Najm, A. «Envisioning a Formula for Living Together in Lebanon in Light of the Apostolic Exhortation». The Journal of Maronite Studies (1998), http:// www. mari. org. (Accessed January, 2010).

6- Ofeish, S. «Lebanon's Second Republic: Secular Talk, Sectarian Application.» Arab Studies Quarterly 21, no. 1 (1999): 97.

ملحق رقم ٢:

اللائحة النهائيّة لمقترحات وتوصيات السينودس من أجل الشرق الأوسط*

بقرارٍ خيِّرٍ للأب الأقدس بندكتوس السادس عشر سُمِحَ للأمانة العامّة لسينودس الأساقفة إعلان النصّ غير الرسميّ لمقترحات الجمعيّة الخاصّة من أجل الشرق الأوسط لسينودس الأساقفة حول الموضوع الكنيسة الكاثوليكيّة في الشرق الأوسط: شركة وشهادة. «وكان جماعة الذين آمنوا قلبا واحدا ونفسًا واحدة» (أع ٤: ٣٢)

ننشر في ما يلي هذا النصّ المؤقّت وغير الرسميّ.

اللائحة النهائيّة للمقترحات

المقدمة

توصية رقم ١: رفع الوثائق إلى الحبر الأعظم

يرفع آباء السينودس إلى عناية قداسة الحبر الأعظم، الوثائق الخاصّة بهذا السينودس حول «الكنيسة الكاثوليكيّة في الشرق الأوسط : شركة وشهادة. «وكانت جماعة المؤمنين قلبًا واحدًا وروحًا واحدة» (أعمال ٤،٣٢). وهذه الوثائق هي: «الخطوط العريضة» ، و» ورقة العمل» ، و» التقريران المقدّمان قبل المناقشة وبعدها» ، والمداخلات التي عُرضت في القاعة العامّة، والتي قدّمت خطيًّا، ولا سيّما التوصيات العمليّة التي يعتبرها الآباء ذات أهميّة كبرى.

ويسأل الآباء، بكلّ تواضع، قداسة الحبر الأعظم، أن يقرّر، إذا كان مناسبًا، نشر وثيقةٍ حول الشركة والشهادة في الكنيسة في الشرق الأوسط.

* نقل هذا النص عن الموقع الرسمي للبطريركية المارونية www.bkerke.org.lb بتاريخ ٣ كانون اول ٢٠١٠.

توصية رقم ٢: كلمة الله

إنّ كلمة الله هي روح الخدم الراعويّة وأساسها؛ نتمنّى أن تمتلك كلّ أسرة الكتاب المقدّس.

يشجّع آباء السينودس على المثابرة اليوميّة على قراءة كلمة الله والتأمّل فيها، ولا سيّما القراءة الربّيّة، وعلى خلق موقع بيبليّ على الإنترنت، يضع بتصرّف المؤمنين شروحات وتفاسير كاثوليكيّة، وعلى إعداد كتيّب يقدّم للكتاب المقدّس في عهديه القديم والجديد، وعلى وضع منهجية سهلة لقراءة الكتاب المقدس.

ويشجّعون أيضًا الأبرشيات والرعايا على تنظيم دورات بيبليّة لشرح كلمة الله والتأمّل فيها حتّى تتسنّى الإجابة على أسئلة المؤمنين لخلق جوّ من الإلفة مع الكتاب المقدس، والتعمّق في روحانيّة الكتاب المقدّس، والالتزام في العمل الرسوليّ.

توصية رقم ٣: الراعوية البيبليّة

إنّ آباء السينودس يوصون بالعمل على وضع الكتاب المقدس بعهدَيه في قلب حياتنا المسيحيّة، وذلك من خلال التشجيع على إعلانه، وقراءته، والتأمّل فيه، وتفسيره بالارتكاز على المسيح، والاحتفال الليتورجي به، على مثال الجماعة المسيحيّة الأولى.

نقترح أن يُصار إلى إعلان سنة بيبليّة، يعدّ لها إعدادًا وافيًا، ومن ثمّ يكرّس أسبوع سنوي للكتاب المقدّس.

الفصل الأول: الحضور المسيحي في الشرق الأوسط

توصية رقم ٤: هويّة الكنائس الكاثوليكيّة في الشرق

في خضمّ عالم مطبوع بالانقسامات والمواقف المتطرّفة، نحن مدعوّون إلى العيش في الكنيسة كسرّ للشركة، بحيثُ نبقى منفتحين على الجميع دون الوقوع في الطائفيّة. ونحقّق هذا الأمر إن بقينا أمناء لغنى تراثنا التاريخيّ، والليتورجيّ، والآبائيّ، والروحيّ، كما لتعاليم المجمع الفاتيكاني الثاني وللقواعد والبنى الواردة في مجموعة قوانين الكنائس الشرقيّة الكاثوليكيّة، ومجلّة الحق القانوني والشرع الخاص بالكنائس.

توصية رقم ٥: المشاركة في الصليب

إنّ المسيحيّ، مثله مثل أيّ إنسانٍ، إذ يستنكر الاضطهاد والعنف، يتذكّر أنّ الكيان

المسيحيّ يقتضي المشاركة في صليب المسيح. انّ التلميذ ليس أعظم من معلّمه (راجع متّى ١٠، ٢٤). طوبى للمضطهدين من أجل البرّ لأنّهم يرثون الملكوت(راجع متى ٥، ١٠)

ولكنّ الاضطهاد لا بدّ من أن يوقظ ضمائر المسيحيّين في العالم في سبيل المزيد من التضامن، وأن يدفع إلى التزام المطالبة بتطبيق القانون الدوليّ ودعمه، واحترام جميع الأشخاص والشعوب.

وينبغي علينا أن نلفت انتباه العالم بأسره إلى الوضع المأساويّ الذي تعاني منه بعض الجماعات المسيحيّة في الشرق الأوسط التي تتحمّل كلّ أنواع الصعوبات التي تصل أحيانا إلى حد الاستشهاد.

كما تجب مطالبة السلطات الوطنية والدوليّة ببذل جهدٍ خاصّ لإنهاء حالة التوتّر هذه، وإحلال العدالة والسلام.

توصية رقم ٦: الأرض

بما انّ التعلق بالأرض الأم هو عنصر أساسي من هويّة الاشخاص والشعوب، وبما أنّ الأرض هي مساحة حرّية، نحث مؤمنينا وجماعاتنا الكنسيّة على عدم الاستسلام لتجربة بيع أملاكهم العقاريّة. ولمساعدة المسيحيّين في المحافظة على أرضهم او لشراء أراض جديدة، في الظروف الاقتصاديّة الصعبة، نقترح على سبيل المثال خلق مشاريع تعمل على استثمار الأرض، ليتمكّن أصحابها من البقاء فيها بكرامة والسعي الى استرجاع المفقود منها والمؤمّم. وليرافق هذا الجهد تفكيرٌ عميق حول معنى الحضور المسيحيّ ورسالته في الشرق الأوسط.

توصية رقم ٧ (قبلاً ٨): الإدارة الماليّة

حتّى تتأمّن الشفافيّة، يجب اعتماد نظام مراقبة وتدقيق في شؤون الكنيسة الماليّة، والتمييز بوضوح بين ما هو ملك لها وما يعود للأشخاص العاملين فيها. كما تجب المحافظة على أملاك الكنيسة وخيراتها ومؤسّساتها.

توصية رقم ٨ (قبلاً ٧): تشجيع الحجّ المقدّس

ان الشرق هو أرض الوحي البيبليّ، ممّا جعله، منذ القدم، محطّ أنظار الحجّاج على خطى إبراهيم في العراق، وموسى في مصر وسيناء ، و يسوع المسيح في الأراضي المقدسة (مصر، وفلسطين، واسرائيل، والأردن، ولبنان)، وعلى خطى مار بولس وكنائس أعمال الرسل وسفر الرؤيا (سوريا، قبرص، تركيا).

لطالما شجّع الباباوات على الحجّ إلى الأراضي المقدّسة. إنّه فرصة ملائمة لتعليم مسيحيٍّ معمّق من خلال العودة إلى الينابيع. وهو يتيح اكتشاف غنى الكنائس الشرقيّة، واللقاءَ مع الجماعات المسيحيّة المحليّة، حجارة الكنيسة الحيّة، وتشجيعها.

توصية رقم ٩: السلام

تلتزم كنائسُنا الصلاة والعمل لأجل العدالة والسلام في الشرق الأوسط، وتدعو إلى تنقية الذاكرة، مفضّلةً لغة السلام والرجاء على لغة الخوف والعنف. وهي تطالب السلطات المدنية المسؤولة بتطبيق توصيات الأمم المتّحدة الخاصّة بالمنطقة، ولا سيّما تلك المتعلّقة بعودة اللاجئين، والوضع الخاصّ بمدينة القدس والأراضي المقدّسة.

توصية رقم ١٠: ترسيخ وجود المسيحيين

يجب على كنائسنا أن تُنشئ مكتبًا أو لجنة تُكلَّف بدراسة ظاهرة الهجرة ودوافعها، وذلك لإيجاد الوسائل لمواجهتها. وهي ستعمل كل ما هو ممكن لترسيخ وجود المسيحيين في أوطانهم، ولاسيّما من خلال مشاريع تنمويّة، للحدّ من ظاهرة الهجرة.

توصية رقم ١١ (قبلاً ١٠): راعوية الهجرة

إنّ تواجد العدد الكبير من المسيحيّين الشرقيّين في كلّ القارّات يحثّ الكنائس على اتّخاذ تدابير راعويّة خاصّة بالمهجر:

١. يقوم أساقفة المهجر بزيارة الإكليريكيّات في الشرق الأوسط لعرض واقع أبرشيّاتهم واحتياجاتها.

٢. تنشئة الطلاّب الإكليريكيّين على الروح الرسوليّة والانفتاح على الثقافات المتنوّعة.

٣. إعداد الكهنة الذين يُرسلون للخدمة في البلدان الواقعة خارج الرقعة البطريركيّة، ومرافقتهم.

٤. تعزيز راعويّة الدعوات في الجماعات المتواجدة خارج الرقعة البطريركيّة.

٥. إرسال كهنة وإنشاء أبرشيّات خاصة، حيث تتطلّب ذلك الحاجات الراعوية، وفق الأحكام الكنسيّة المرعيّة الإجراء.

توصية رقم ١٢ (قبلاً ١١): الهجرة والمشاركة

١. العمل على توعية المهاجرين لتعزيز روح التضامن والمشاركة لديهم مع بلدان المنشأ، وذلك بالمساهمة في المشاريع الراعويّة، والتنمية الثقافيّة، والتربويّة، والاجتماعية، والاقتصاديّة.

٢. تربية مسيحيي المهجر على المحافظة بأمانةٍ على تقاليدهم الأصليّة.

٣. تقوية رباط الشركة بين المهاجرين والكنيسة الأم.

توصية رقم ١٣ (قبلاً ١٢): الهجرة والتنشئة

نوصي كنائس البلدان المضيفة أن تتعرّف على لاهوت الشرقيّين وتقاليدهم، وتراثاتهم، وتحترمها في أنظمتها وممارستها الأسراريّة والإداريّة. فهذا الأمر يعزّز التعاون مع الكنائس الشرقيّة المتواجدة في بلدان المهجر، في ما يختصّ بتنشئة مؤمنيها ورعايتهم.

توصية رقم ١٤ (قبلاً ١٣): الهجرة إلى بلدان الشرق الأوسط

إنّ أوضاع العمّال الوافدين إلى الشرق الأوسط، مسيحيّين وغير مسيحيّين، ولا سيّما النساء، هي مسألة تعنينا بشكل كبير. فالكثيرون منهم يعانون من أوضاع صعبة تنال من كرامتهم.

ندعو السينودسات البطريركيّة، ومجالس الأساقفة، والمؤسّسات الخيريّة الكاثوليكيّة، ولا سيّما رابطة كاريتاس، والمسؤولين السياسيّين، والناس ذوي الإرادة الصالحة، أن يعملوا كل ما تسمح به صلاحيّاتهم، من أجل احترام الحقوق الأساسيّة للمهاجرين التي أقرّتها الشرائع الدوليّة، بغض النظر عن جنسيّة هؤلاء أو انتمائهم الدينيّ. ونحثّهم على ضرورة مدّ يد العون لهم في المجالين الإنسانيّ والقانونيّ. وينبغي على كنائسنا أن تسهر على تأمين المؤازرة الروحيّة الواجبة كعلامةٍ بيّنة للضيافة المسيحيّة والشركة الكنسيّة.

توصية رقم ١٥ (قبلاً ١٤): كنائس الإستقبال

في نطاق حسن استقبال المهاجرين إلى منطقتنا ومرافقتهم، تسعى كنائس الوطن الأم إلى التواصل المستمرّ مع كنائس البلدان المضيفة من أجل مساعدتها على توفير البنى الضروريّة لأبنائها، من رعايا ومدارس وأمكنة للتلاقي وغيرها.

الفصل الثاني: الشركة الكنسية

أولاً: الشركة داخل الكنيسة الكاثوليكيّة

توصية رقم ١٦ (قبلاً ١٥): الشركة في الكنيسة الكاثوليكيّة

«تتكوّن الكنيسة الكاثوليكيّة المقدّسة، التي هي جسد المسيح السرّي، من مؤمنين متّحدين عضويًّا في شركة الروح القدس بالإيمان ذاته، والأسرار ذاتها، والتدبير ذاته. وهم، إذ

ينصهرون في جماعات متعدّدة تحافظ بضمانة السلطة الكنسيّة على ترابطها، يكوّنون كنائس خاصة أو طقوسًا. وهناك شركة رائعة بين هذه الكنائس، حتى أنّ التنوّع في الكنيسة، بعيدًا من أن يضرّ بوحدتها، فهو يظهر قيمتها» (قرار في الكنائس الشرقية ٢). ولترسيخ هذه الشركة نوصي:

١. خلق لجنة للتعاون بين الأساقفة الكاثوليك في الشرق الأوسط، تكلّف بتعزيز الخطط الراعويّة المشتركة، وبنشر معرفة التقاليد المتنوّعة، وإنشاء معاهد متعدّدة الطقوس، ومؤسّسات خيريّة مشتركة.

٢. تنظيم لقاءات دوريّة ومنتظمة بين السلطات الكنسيّة الكاثوليكيّة في الشرق الأوسط.

٣. ممارسة التضامن الماديّ بين الأبرشيّات الغنيّة والأقل غنىً.

٤. إنشاء جمعيّة كهنوتيّة Fidei Donum لتشجيع التعاون المتبادل بين الأبرشيّات والكنائس.

توصية رقم ١٧ (قبلاً ١٦): الحركات الكنسيّة الجديدة

يعترف العديد من الآباء بدور الحركات الكنسيّة الجديدة ذات التقليد الغربي المتواجدة أكثر فأكثر في كنائس الشرق الأوسط ويعتبرونها عطيّة من الروح القدس للكنيسة بأسرها. ولكي تُستقبل هذه الحركات كموهبة لبناء الكنيسة، يجب على اعضائها أن يعيشوا موهبتهم الخاصة آخذين بعين الاعتبار ثقافة الكنيسة المحليّة، وتاريخها، وليتورجيتها وروحانيتها.

ولبلوغ هذا الهدف، يُطلب من هذه الحركات التعاون مع الأسقف المحلّي والتقيّد بتوجيهاته الراعويّة. ومن المستحسن أن تتخذ السلطة الكاثوليكية في كل بلد من بلدان الشرق الأوسط موقفًا رعويًّا موحّدًا بالنسبة لهذه الحركات واندماجها ونشاطها الرعوي.

توصية رقم ١٨ (قبلاً ١٧): ولاية البطاركة

في سبيل المحافظة على الشركة بين المؤمنين الشرقيين مع كنائسهم البطريركيّة، خارج الرقعة البطريركيّة، ولتأمين الخدمة الرعويّة الملائمة لهم، يتمنّى الآباء أن يتمّ بحث مسألة امتداد ولاية البطاركة الشرقيّين على الأشخاص التابعين لكنائسهم أينما وجدوا في العالم، وذلك من أجل اتخاذ التدابير الملائمة.

توصية رقم ١٩ (قبلاً ١٨): أوضاع المؤمنين الكاثوليك في بلدان الخليج

نرغب، بروح الشركة ولخير المؤمنين، أن تُنشأ لجنة تضمّ ممثلين عن دوائر الكرسي الرسولي المختصّة، والنوّاب الرسوليّين في المنطقة، والكنائس ذات الشرع الخاصّ المعنيّة، لتتولّى دراسة أوضاع المؤمنين الكاثوليك في بلدان الخليج ومسألة الولاية الكنسيّة فيها، واقتراح الحلول على الكرسيّ الرسوليّ ليقدّر جدواها، في سبيل تعزيز العمل الراعويّ.

توصية رقم ٢٠ (قبلاً ١٩): راعويّة الدعوات

تقتضي راعويّة الدعوات الأمور التالية:

١. الصلاة من أجل الدعوات في الأسر والرعايا... إلخ

٢. تشكيل لجان خاصّة بالدعوات في كلّ أبرشيّة، تضمّ كهنة ورهبانًا وراهبات وعلمانيّين، وتنظّم لقاءاتٍ للشباب الذين يفكّرون بالدعوة لتقدّم لهم عرضًا عن الدعوات المتنوّعة في الكنيسة.

٣. أن تعدّ برنامج تنشئة روحيّة معمّقة للشباب الملتزمين في الحركات الرسوليّة

٤. أن توقظ حسّ الرعايا والمدارس على الأبعاد المتنوّعة للدعوات، الكهنوتيّة والرهبانيّة.

٥. أن تحافظ على المدارس الإكليريكيّة الصغرى أو تُنشئها، حيث أمكن ذلك.

٦. أن تدعو الكهنة والرهبان والراهبات إلى تقديم شهادة متناسقة بين حياتهم وخطابهم.

وفي سبيل تعزيز راعويّة الدعوات، نوصي بتقوية الشركة الكنسيّة الكهنوتيّة التي تستلزم انفتاحًا على الحاجات الراعويّة المتنوّعة للأبرشيّات لمؤازرتها في ما ينقصها من كهنة.

٧. إنّ مثال الحياة الروحيّة العميقة المشعّة والفرحة هو وسيلة ناجعة لاجتذاب الشباب إلى الحياة المكرّسة.

توصية رقم ٢١ (قبلاً ٢٠): اللغة العربيّة

لقد بيّنت خبرة السينودس من أجل الشرق الأوسط أهميّة اللغة العربيّة، لا سيّما وأنّها لعبت دورًا بارزًا في تطوّر الفكر اللاهوتيّ والروحيّ للكنيسة الجامعة، وتحديدًا تراث الأدب العربيّ المسيحيّ.

نقترح أن تُستخدم اللغة العربيّة بشكلٍ أوفر في دوائر الكرسيّ الرسوليّ واجتماعاته الرسميّة، حتّى يُتاح للمسيحيين ذوي الثقافة العربيّة الحصول على المعلومات الصادرة عن الكرسيّ الرسوليّ بلغتهم الأم.

ثانيًا: الشراكة بين الأساقفة والكهنة والمؤمنين

توصية رقم ٢٢ (قبلاً ٢١): معيشة الإكليروس

في سبيل تأمين حياة كريمة ودخلٍ لائق للكهنة، ولا سيّما للكهول والمسنّين من بينهم، يجب:

١. اعتماد نظام تعاضديّ يؤمّن لهم جميعًا، عاملين ومتقاعدين، المدخول الماليّ نفسه، وذلك استنادًا إلى أحكام النصوص القانونيّة.

٢. العمل على تأمين نظام حماية اجتماعيّة، يستند إلى ما هو معتمدٌ في كلّ بلد، ويشمل أيضًا الرهبان والراهبات وزوجات الكهنة وأولادهم القاصرين.

توصية رقم ٢٣ (قبلاً ٢٢): الكهنة المتزوّجون

لطالما كانت العزوبيّة الكنسيّة مقدّرة ومستحسنة في الكنيسة الكاثوليكيّة، في الشرق كما في الغرب. مع ذلك، وتسهيلاً لخدمة المؤمنين الراعويّة حيثما حلّوا، واحترامًا للتقاليد الشرقيّة، نتمنّى أن تُدرس إمكانيّة قيام كهنة متزوّجين بالخدمة خارج الرقعة البطريركيّة.

توصية رقم ٢٤: العلمانيّون

يشارك العلمانيّون، بفضل عمادهم، في الوظيفة الكهنوتيّة المثلّثة للمسيح، فيصبحون أنبياء وملوك وكهنة. لقد اعترف المجمع الفاتيكاني الثاني بدور العلمانيين ورسالتهم، في القرار حول رسالة العلمانيّين. ودعا قداسة البابا يوحنا بولس الثاني إلى سينودس حول العلمانيّين وأصدر الإرشاد الرسولي «العلمانيّون المؤمنون بالمسيح» الذي يعرب فيه عن تقديره «للتعاون الرسولي الهام الذي يقدّمه لحياة الكنيسة العلمانيّون المؤمنون، رجالاً ونساءً، من خلال مواهبهم وعملهم من أجل البشارة، وتقديس الأمور الزمنيّة وتفعيلها مسيحيًّا» (رقم ٢٣).

يلتزم آباء السينودس في الخط عينه، لا سيّما أنّ العلمانيّين في الشرق لعبوا دائمًا دورًا في حياة الكنيسة. وهم يريدون إعطاءهم دورًا أكبر من خلال المشاركة في مسؤوليّات الكنيسة، وتشجيعهم ليكونوا رسلاً في بيئتهم الحياتيّة، وليشهدوا للمسيح في العالم حيث يعيشون.

توصية رقم ٢٥ (قبلاً ٢٣): تنشئة الطلاّب الإكليريكيّين

في سبيل تعميق الوحدة في التنوّع، لا بدّ من تنشئة الطلاّب الإكليريكيّين كلٌّ في إكليريكيّة كنيسته الخاصّة على أن يحصّل تنشئته اللاهوتيّة في كلّيّة كاثوليكيّة مشتركة. وفي بعض الأماكن، ولأسبابٍ راعويّة وإداريّة، يُستحسن قيام مدرسةٍ إكليريكيّة واحدة لكنائس متنوّعة.

توصية رقم ٢٦ (قبلاً ٢٤): الحياة المكرّسة

إن الحياة المكرّسة الرسوليّة، والديريّة والنسكيّة، هي في قلب الكنيسة. يعبّر آباء السينودس عن امتنانهم العميق للأشخاص المكرّسين لأجل شهادتهم الإنجيليّة. وهم يستذكرون بشكل خاص شهداء الأمس واليوم. ويطلبون الترحيب بالحياة المكرّسة، المجدّدة بطريقة ملائمة، وتشجيعها ودمجها بشكل أفضل في حياة الكنيسة ورسالتها في الشرق الأوسط.

وتقرّ كنائسنا بأهميّة رسالة المكرّسات في مجتمعنا، لأجل شهادتهنّ للإيمان، وخدمتهنّ المجّانيّة، ومساهمتهنّ الكبيرة في «حوار الحياة» مع المسلمين واليهود.

توصية رقم ٢٧ (قبلاً ٢٥): النساء والأولاد

ستتخذ كنائسنا الوسائل المناسبة لتشجيع ودعم احترام المرأة وصون كرامتها ودورها وحقوقها. ولا بدّ من تقدير ما تبذله المرأة بكفاءة وسخاء في خدمة الحياة والعائلة والتربية والخدمات الصحيّة تقديرًا جليًّا. وتجهد كنائسنا في تعزيز انخراطها ومشاركتها في العمل الراعويّ، والإصغاء بانتباهٍ إليها.

إنّ الأولاد هم تتويج للزواج وعطيّة خاصّة للعالم. لطالما أظهرت الكنيسة الكاثوليكيّة والأهل الكاثوليك اهتمامًا خاصًّا في ما يتعلّق بصحّة كلّ الأولاد وبتربيتهم. فيجب أن يُبذَل الجهد الكافي لتعزيز المحافظة على حقوقهم البشريّة الطبيعيّة منذ لحظة الحمْل بهم، وتأمين العناية الصحّيّة والتربية المسيحيّة لهم.

ثالثًا: شركة مع الكنائس والجماعات الكنسية

توصية رقم ٢٨ (قبلاً ٢٦): الحركة المسكونيّة

إنّ الوحدة بين جميع تلاميذ المسيح في الشرق الأوسط هي أوّلاً من عمل الروح القدس. فينبغي السعي إليها، بروح الصلاة، وتوبة القلب، والاحترام، والمثابرة، والمحبّة بعيدًا من أيّ حذرٍ أو خوفٍ أو أحكام مسبقة تشكّل عائقًا أمام الوحدة. نتمنّى رؤية كنائسنا تجدّد التزامها المسكونيّ من خلال المبادرات العمليّة التالية:

١. دعم مجلس كنائس الشرق الأوسط

٢. توفير التنشئة على الروح المسكونيّة في الرعايا والمدارس والمعاهد الإكليريكيّة التي تبرز قيمة إنجازات الحركة المسكونيّة.

٣. وضع الاتفاقات الراعويّة الموقّعة قيد التنفيذ حيثما وُجدت.

٤. تنظيم لقاءات بين المؤمنين والرعاة للصلاة معًا والتأمّل في كلمة الله والتعاون في المجالات كافّة.

٥. تبنّي التعريب الموحّد للصلاة الربّية وقانون الإيمان النيقاويّ-القسطنطينيّ.

٦. العمل على توحيد تاريخ الاحتفال بعيدي الميلاد والفصح.

تتمتّع الكنائس الشرقيّة الكاثوليكيّة، بسبب عيشها للشركة مع كنيسة روما في الأمانة لتقاليدها الشرقيّة، بدورٍ مسكونيّ بارز.

يشجّع آباء السينودس هذه الكنائس على إقامة حوارٍ مسكونيّ على المستوى المحليّ. ويوصون أيضًا بإشراك أكبر للكنائس الشرقيّة الكاثوليكيّة في لجان الحوار العالميّة قدر المستطاع.

توصية رقم ٢٩ (قبلاً ٢٧): عيد الشهداء

تأسيس عيد سنويّ مشترك لشهداء كنائس الشرق، والطلب إلى كلّ كنيسة شرقيّة إعداد لائحة بأسماء شهدائها، شهود الإيمان.

الفصل الثالث: الشهادة المسيحيّة: شهود القيامة والحب

أولاً: التنشئة المسيحيّة

توصية رقم ٣٠ (قبلاً ٢٨): التنشئة

توصي كنائسنا في الشرق الأوسط، وسعيًا منها في تلبية الحاجة إلى تنشئة البالغين على الإيمان الحيّ، بإنشاء مراكز للتعليم المسيحيّ حيث يقتضي الأمر ذلك. ولا بدّ من التشديد على التنشئة المستمرة وعلى التعاون بين الكنائس المتنوّعة فيما يتعلّق بالعلمانيّين والإكليريكيّات والجامعات. كما يجب على تلك المراكز أن تُبقي أبوابها مشرّعة على جميع الكنائس. وعلى الأخص، يجب إعداد معلّمي التعليم المسيحيّ إعدادًا جيّدًا في سبيل تنشئة ملائمة تأخذ بعين الاعتبار المشكلات والتحدّيات الراهنة.

يجب على كلّ مسيحيّ أن يقدّم الحجّة عن إيمانه بيسوع المسيح وأن يحمل همّ إعلان الإنجيل من دون خجل ولا استفزاز. وتطال التنشئة الاحتفال بالأسرار والمعرفة والحياة والممارسة. ولا بدّ من إعداد العظة إعدادًا مبنيًّا على كلمة الله ومرتبطًا بالحياة. وإنّه لمن المهمّ جدًّا أن تتضمّن التنشئة التدرّب على التقنيّات الحديثة وعلم وسائل الاتصال. على العلمانيّين أن يشهدوا بحزم للمسيح في المجتمع. إنّ الأسس التي تهيّء هكذا شهود، موجودة في المدارس الكاثوليكيّة، المعروفة منذ القِدم بكونها الأداة القيّمة لتوفير التربية الدينيّة للكاثوليك، والتنشئة الاجتماعيّة، التي تؤول إلى فهم متبادل بين اعضاء المجتمع الواحد. وعلى المستوى الجامعيّ، نشجّع على إنشاء رابطة تضمّ معاهد التعليم العالي، مع إيلاء أهمّية خاصّة لتعليم الكنيسة الاجتماعيّ.

توصية رقم ٣١ (قبلاً ٢٩): العاملون في الحقل الراعويّ

من أجل تنشئة العاملين في الحقل الراعويّ في مجالاته المتنوّعة، نقترح تأسيس وتطوير مراكز تنشئة مشتركة بين كنائس البلد الواحد. ونوصي كذلك أن تستخدم هذه المراكز وسائل الاتصال السمع-بصرية الحديثة، وأن تَنشر المواد التي تُنتجها على شبكة الانترنت، وبواسطة الأقراص المُدمَّجة، لتكون أوسع انتشارًا وأقلّ كلفة.

توصية رقم ٣٢: المدارس والمؤسسات التربويّة الكاثوليكيّة

يشجّع آباء السينودس المدارس والمؤسسات التربويّة الكاثوليكيّة على أن تبقى أمينة لرسالتها في تربية الأجيال الصاعدة على روح المسيح والقيم الإنسانيّة والإنجيليّة، وعلى أن تعزز ثقافة الانفتاح والعيش المشترك والاهتمام باستقبال الفقراء والذين يعانون من الأعاقة. وبالرغم من الصعوبات، يدعوها الآباء إلى التمسّك برسالة الكنيسة التربويّة، وإلى تشجيع تطوّر كفاءات الشباب الذين هم مستقبل مجتمعاتنا. ويذكّر الآباء المسؤولين بضرورة مساندة هذه المؤسسات نظرًا لأهمية دورها من أجل الخير العام.

توصية رقم ٣٣ (قبلاً ٣٠): وسائل الإعلام

أشار الآباء إلى أهميّة وسائل الإعلام الحديثة في التنشئة المسيحيّة في الشرق الأوسط، كما في إعلان الإيمان. فهي تشكّل شبكة اتصال مميّزة لنشر تعاليم الكنيسة. ويوصون كذلك، من الناحية العمليّة، بمساعدة البنى المتوفّرة في هذا المجال، مثل تيلي- لوميار- نورسات، وإذاعة صوت المحبّة وغيرها، ودعمها بشتّى الوسائل لتحقّق الأهداف، التي أنشئت من أجلها بروحٍ كنسيّة. وقد تمنّى بعضهم دعم إنشاء مدينة إعلاميّة لنورسات الإقليميّة والعالميّة.

كما يوصي الآباء بحرارةٍ المسؤولين عن المؤسّسات السمع-بصريّة في كنائسنا:

١. أن يؤلّفوا فريقًا مختصًّا في المجال اللاهوتيّ والتقنيّ

٢. أن يعدّوا برنامج تنشئة كتابيّة بهدفٍ راعويّ

٣. أن يعتمدوا الترجمة إلى اللغتين التركيّة والفارسيّة للمسيحيّين في تركيا وإيران.

توصية رقم ٣٤ (قبلاً ٣١): الرسالة

تحتاج كنائسنا الشرقيّة الكاثوليكيّة، وريثة الزخم الرسوليّ الذي حمل البشرى السّارة إلى أقاصي الأرض، إلى تجديد الروح الرسوليّة فيها، بالصلاة والتنشئة والإرسال الرّسولي، تحثّها إلى ذلك، الحاجة الرسوليّة الملحّة، نحو الذين في داخلها والذين في خارجها. هذا الزخم الرسوليّ تلهمه محبّة الفقراء.

توصية رقم ٣٥ (قبلاً ٣٢): الأسرة

تحتاج الأسرة، الخليّة الأساسيّة و«الكنيسة البيتيّة»، إلى المرافقة، والمساندة في مشاكلها وصعوباتها ولا سيّما في المدن. لذلك يتوجّب علينا دعم مراكز الإعداد للزواج، ومراكز الإصغاء والتوجيه، وتأمين المرافقة الروحيّة والإنسانيّة للأزواج الجدد، والمتابعة الراعويّة للعائلات، لا سيّما تلك التي تواجه أوضاعًا صعبة (صراعات داخليّة، حالة إعاقة، مخدّرات، إلخ.)، وإعادة إحياء زيارة الرعاة للعائلات، وتشجيعها على إنجاب الأولاد، وحسن تربيتهم.

توصية رقم ٣٦: الشباب

«الشباب هم مستقبل الكنيسة» ، كما كان يقول البابا يوحنا بولس الثاني. ويستمرّ صاحب القداسة البابا بندكتس السادس عشر في تشجيعهم: «على الرغم من الصعوبات، لا تهبط عزيمتكم ولا تتخلّوا عن أحلامكم! على العكس من ذلك إزرعوا في قلوبكم رغبات كبيرة في الأخوّة والعدالة والسلام. إنّ المستقبل هو بين أيدي الذين يعرفون كيف يبحثون عن المعاني القويّة للحياة والرجاء، ويجدونها. » (رسالة بمناسبة الايام العالميّة ال ٢٥ للشبيبة، ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٠، رقم ٧). ويدعوهم من جهة أخرى إلى ان يكونوا مرسلين وشهودًا في مجتمعهم وفي بيئتهم الحياتيّة. ويحثّهم على الالتزام بتعميق إيمانهم ومعرفتهم ليسوع المسيح، مثلهم الأعلى ومثالهم، ليشاركوه في خلاص العالم.

يلتزم آباء السينودس بـ:

١. أن يصغوا إليهم ليُجيبوا عن تساؤلاتهم وحاجاتهم.

٢. أن يؤمّنوا لهم التنشئة الروحيّة واللاهوتيّة الضروريّة التي تساعدهم في عملهم.

٣. أن يبنوا معهم جسورًا للحوار لكي يُسقطوا جدران الانقسام والانفصال في المجتمعات.

٤. أن يعملوا على الاستفادة من إبداعهم ومهاراتهم، ليضعوها في خدمة المسيح، وأترابهم من الشبّان الآخرين، ومجتمعهم.

توصية رقم ٣٧ (قبلاً ٣٣): البشارة الجديدة

يدعو الآباء الكنائس الموكولة إليهم إلى الدخول في آفاق البشارة الجديدة بالإنجيل آخذةً بعين الاعتبار قرائن الواقع الثقافيّ والاجتماعيّ الذي يعيش ويعمل ويجاهد فيه الإنسان المعاصر. ومثل هذا الأمر يستلزم توبةً عميقة وتجدّدًا على ضوء كلمة الله، والأسرار، ولا سيّما سرّي المصالحة والإفخاريستيّا.

توصية رقم ٣٨ (قبلاً ٣٤): تعليم الكنيسة الاجتماعيّ

يوصي آباء السينودس بنشر تعليم الكنيسة الاجتماعيّ المغيَّب في بعض الأحيان، وذلك لأنّه جزءٌ لا يتجزّأ من التنشئة على الإيمان. وإنّ التعليم المسيحيّ الخاصّ بالكنيسة الكاثوليكيّة ومختصر تعليم الكنيسة الاجتماعيّ يشكّلان مصادر مهمّة في هذا المضمار.

ويطلب آباء السينودس من جمعية الأساقفة في كلّ بلد تشكيل لجنة أسقفيّة لتهيئة خطاب الكنيسة الإجتماعي ونشره مستندين إلى تعليمها ومواقف الكرسي الرسوليّ حول المشكلات الراهنة والظروف الواقعيّة التي يمرّ بها كلّ بلد.

ويوصي الآباء الكنائس الشرقيّة بالاعتناء بالمسنّين والوافدين الأجانب واللاجئين وفق احتياجاتهم الاجتماعيّة المختلفة، وإيلاء المعوّقين اهتمامًا خاصًا وإيجاد المؤسّسات المناسبة لأوضاعهم، وتشجيع اندماجهم في المجتمع.

بالأمانة لله الخالق، يتفانى المسيحيّون في حماية الطبيعة والبيئة. وهم يهيبون بالحكومات وجميع الناس ذوي الإرادة الحسنة أن يوحّدوا جهودهم في سبيل الحفاظ على الخليقة.

ثانيًا: الليتورجيا

توصية رقم ٣٩ (قبلاً ٣٥): الليتورجيا

إن الغنى الكتابي واللاهوتيّ لليتورجيّاتنا الشرقيّة يوفّرخدمة روحيّة للكنيسة الجامعة. ولكن، من المهمّ والمفيد أن نجدّد النصوص والاحتفالات الليتورجيّة حيث تقتضي الحاجة، لكي تتلاءم بطريقةٍ أفضل مع احتياجات المؤمنين وانتظاراتهم. ومثل هذا التجديد يكون على أساس المعرفة المتعمّقة للتقليد شرط أن يتناسب ولغة العصر، وفئات المؤمنين بحسب أعمارهم.

ثالثًا: الحوار بين الأديان

توصية رقم ٤٠ (قبلاً ٣٦): الحوار بين الأديان

يُدعى مسيحيّو الشرق الأوسط إلى متابعة الحوار مع مواطنيهم من الديانات الأخرى، كونه يقرّب بين الأذهان والقلوب. لذلك يجدر بهم مع شركائهم تدعيم الحوار الدينيّ، وتنقية الذاكرة، والغفران المتبادل عن الماضي، والبحث عن مستقبل مشتركٍ أفضل.

وهم يبحثون، في حياتهم اليوميّة، عن القبول المتبادل بعضهم لبعض على الرغم من الاختلاف، ويجهدون في بناء مجتمعٍ جديد، حيث يُحترَم التعدد الديني ويُنبَذُ التطرّف والتعصّب.

ويوصي آباء السينودس بإعداد خطّة للتنشئة على الحوار في المؤسّسات التربويّة وفي المعاهد الإكليريكيّة وفي بيوت الإبتداء، لتعزيز ثقافة الحوار المبنيّة على روح التعاضد.

توصية رقم ٤١ (قبلاً ٣٧): اليهودية

تحتل اليهوديّة مركزًا مرموقًا في المرسوم حول علاقة الكنيسة الكاثوليكيّة بالديانات غير المسيحيّة الذي أصدره المجمع الفاتيكاني الثاني. وإنّنا نشجّع مبادرات الحوار والتعاون القائمة مع اليهود، لكي نعمّق القيم الإنسانيّة والدينيّة، والحريّة، والعدالة، والسلام، والأخوّة. إنّ قراءة العهد القديم، والتعمّق في التقاليد اليهوديّة، يساعدان على معرفة أكبر لهذه الديانة. وإننا نرفض العداء للساميّة والعداء لليهودية، مميّزين بين الدين والسياسة.

توصية رقم ٤٢ (قبلاً ٣٨): الإسلام

وضع المجمع الفاتيكانيّ الثاني في المرسوم حول العلاقات بين الكنيسة الكاثوليكيّة والديانات غير المسيحيّة، وكذلك رسائل بطاركة الشرق الكاثوليك الراعويّة، أسس علاقة الكنيسة الكاثوليكيّة مع المسلمين. وقد أعلن قداسة البابا بندكتوس السادس عشر: « لا يمكن للحوار الدينيّ والثقافيّ بين المسيحيّين والمسلمين أن يقتصر على خيارٍ عابر لأنّه في الواقع حاجة حياتيّة يرتبط بها مستقبلنا ارتباطًا كبيرًا» (البابا بندكتوس السادس عشر، لقاء مع ممثّلي المسلمين، كولونيا، في ٢٠، ٨، ٢٠٠٥).

يتشارك المسيحيّون والمسلمون معًا في الشرق الأوسط في الحياة والمصير. ومعًا يبنون المجتمع. لذلك من المهم تعزيز مفهوم المواطنة، وكرامة الشخص البشريّ، والمساواة في الحقوق والواجبات، والحريّة الدينيّة التي تتضمّن حريّة العبادة وحريّة الضمير.

على المسيحيّين في الشرق الأوسط أن يثابروا على حوار الحياة المثمر مع المسلمين. ولذلك ينظرون إليهم نظرة تقدير ومحبّة، رافضين كلّ أحكام سلبية مسبقة ضدّهم. وإنّهم مدعوّون إلى أن يكتشفوا معًا القيم الدينيّة عند بعضهم البعض، وهكذا يقدّمون للعالم صورة عن اللقاء الإيجابيّ وعن التعاون المثمر بين مؤمني هاتين الديانتين من خلال مناهضتهم المشتركة لكلّ أنواع الأصوليّة والعنف باسم الدين.

الخلاصة

توصية رقم ٤٣ (قبلاً ٤٠): متابعة السينودس

إنّ الكنائس التي شاركت في السينودس مدعوّة لأن تلجأ إلى الوسائل الكفيلة بتأمين متابعة السينودس، وذلك بالتعاون مع مجلس البطاركة الكاثوليك في الشرق، والمؤسّسات الرسميّة في الكنائس المعنيّة. وعليها أيضًا أن تُفعّل مشاركة الكهنة والخبراء من العلمانيّين والرهبان.

توصية رقم ٤٤ (قبلاً ٤١): مريم العذراء

إن مريم، عذراء الناصرة، هي المثال الأسمى لسماع كلمة الله، وهي بنت مباركة من أرضنا. منذ مطلع التاريخ المسيحيّ، ساهم الفكر اللاهوتي في كنائسنا في الشرق مساهمة حاسمة في تعريف مريم بالاسم العظيم، Theotokos، والدة الله.

في ليتورجيات كنائسنا، تحتل مريم مركزًا مرموقًا، وهي محاطة بالمحبة من قبل شعب الله.

إنّها بنت أرضنا، التي يسمّيها الجميع مباركة، ويتوجّهون إليها بحقّ كأم للكنيسة، خاصة بعد المجمع الفاتيكاني الثاني.

وبتصميم إلهي، واعِين للروابط الخاصة التي تجمعنا بأم يسوع، نقترح أن تكرّس كل كنائسنا المجتمعة، في فعل واحد، كل الشرق الأوسط ونعهده لحماية العذراء مريم.

ملحق رقم ٣:

الإرشاد الرسولي: «رجاء جديد للبنان»*

وجهه الاب الاقدس يوحنّا بولس الثاني الى البطاركة والأساقفة والإكليروس والرّهبان والرّاهبات وجميع المؤمنين في لبنان

١- رجاءٌ جديدٌ للبنان وُلد في أثناء جمعيّة سينودوس الأساقفة الخاصة. إن الربّ يدعو كاثوليك هذه الأرض المقدّسة إلى أن يعيشوا في «الرجاء [الذي] لا يخيب صاحبه، لأنّ محبة الله قد أفيضت في قلوبنا بالروح القدس الذي وُهب لنا» (رو ٥ : ٥). وهكذا يصبح المؤمنون بالمسيح في لبنان، وقد جدّدهم الله، شهود محبّته لدى جميع إخوتهم. وقد حرصت الكنيسة الكاثوليكية على أن تُشرك في مسيرتها ممثّلين عن مختلف الطوائف اللبنانيّة، مبيّنةً بذلك أن بناء المجتمع، عن طريق الحوار تتسم بالاحترام والمشاركة الأخويّة، إنما هو عملٌ مشتركٌ بين جميع اللبنانيّين.

لبنان بلدٌ طالما اتجهت إليه الأبصار. ولا يمكننا أن ننسى أنّه مهدُ ثقافةٍ عريقة وإحدى منارات البحر الأبيض المتوسّط. فلا يستطيع أحد أن يجهل اسم بيبلوس التي تذكّر ببدايات الكتابة. وفي هذه المنطقة من الشرق الأدنى، حيث أرسل الله ابنه ليحقّق خلاص جميع البشر، دُعي التلاميذ لأوّل مرة باسم مسيحيين (را: أع ١١ : ١٩ – ٢٦). لذلك ما لبثت المسيحيّة أن أصبحت عنصراً جوهرياً من ثقافة المنطقة، وبنوع خاص الأرض اللبنانية، تُغنيها اليوم تقاليد دينيّةٌ متعدّدة. ويقطنها مسيحيّون هم أعضاء في كنائس بطريركية مختلفة، وفي النيابة الرسولية

* سلَّم قداسة البابا يوحنا بولس الثاني الإرشاد الرسولي «رجاء جديد للبنان» في بيروت يوم العاشر من أيار مايو من عام ١٩٩٧ بمناسبة زيارته الراعويَّة إلى لبنان، وفي السنة التاسعة عشرة لحبريَّته.

اللاتينية. وهذا ما يجعل الشاب الكاثوليكي المعمَّد، منذ أن يتفتّح فيه الوعي، يعرف أنه مارونيّ أو روميّ ملكيّ كاثوليكي أو أرمنيّ كاثوليكي أو سريانيّ كاثوليكي أو كلدانيّ أو لاتينيّ. هكذا ينفتح على الحياة المسيحية ويُدعى إلى اكتشاف شموليّة الكنيسة. ويقيم أيضاً في لبنان مسيحيّون من كنائس وجماعات كنسيّة أخرى. والقسم الآخر الهامّ من السكّان يتكوّن من مسلمين ودروز. هذه الجماعات المختلفة هي، بالنسبة إلى هذا البلد، ثروة وفرادةٌ وعقبة في آنٍ. غير أن إحياء لبنان، بالنسبة إلى جميع سكان هذه الأرض، إنّما هو مهمّة مشتركة.

في الاحتفال الإفخارستي الختاميّ للجمعية السينودسيّة قلتُ: «بالجميع حاجة إلى ما في المحبة من بُعد إجتماعي يتيح للناس أن يبنوا معاً. ونحن نعلم كم يحتاج لبنان، ولاسيّما إثرَ اختباراته الأليمة خلال عدّة سنوات من الحرب، إلى أن يبنيَ ويعيدَ البناء، سعياً إلى السلام العادل وإلى الأمان في علاقاته مع البلدان المجاورة». وقد أشرتُ إلى أنّ التزام المسيحيّين أمرٌ هام للبنان، «الذي تتّسم جذوره التاريخية بالطابع الدينيّ. وبحكم هذه الجذور الدينية للهويّة اللبنانية الوطنيّة والسياسيّة، أتيح لنا وأردنا أن نعقد بعد سنيّ الحرب القاسية جمعيّة سينودسيّة، للبحث معاً عن السبيل إلى تجديد الإيمان، وإلى تعاونٍ أجدى، وشهادةٍ مشتركة أكثر فاعليّة، دون إغفال إعادة بناء المجتمع». والكاثوليك مدعوّون بنوع خاصّ، بالتعاون مع مواطنيهم، إلى أن يخدموا المدينة الأرضيّة في مجال الخير العامّ، مُستقين من إيمانهم الهداية والمبادئ الأساسيّة للحياة في المجتمع.

٢- عندما دعوتُ، في ١٢ حزيران ١٩٩١، سينودس الأساقفة إلى جمعيّة خاصة من أجل لبنان، كان وضع البلاد مأسويّاً، ولبنان مزعزعاً تماماً في كل مقوّماته. فدعوتُ الكاثوليك المقيمين على هذه الأرض إلى المباشرة بمسيرة صلاة وتوبة وارتداد تتيح لهم أن يتساءلوا أمام الرب عن أمانتهم للإنجيل وعن التزامهم الفعلّي في اتّباع المسيح. وكان على الرعاة والمؤمنين، من خلال عودةٍ إلى الذات يقومون بها بوعي وإيمان، أن يتمكّنوا من تمييز أفضل وتحديدٍ أدقّ للأولويّات الروحيّة والرعائية والرسولية التي عليهم تعزيزها في وضع البلاد الراهن.

ومنذ البدء طلبتُ مشاركة الكنائس والجماعات الكنسيّة الاخرى في هذا الجهد، مُعلناً بذلك التوجّه المسكونيّ للجمعية السينودسيّة، إذ إنّ الرجاء، بالنظر إلى مستقبل لبنان، إنما هو مرتبطٌ أيضاً برجاء وحدة المسيحيّين. كما دعوت الجماعات الإسلامية و الدرزية إلى أن تشترك هي أيضاً في هذا المشروع؛ فلئن كان الموضوع يتعلّق أولاً بتجدُّد خاصّ بالكنيسة الكاثوليكية، غير أنّ المقصود منه في الوقت عينه إعادة بناء البلاد على الصعيدين الماديّ والروحي، وهذا شأن جوهريّ لدى الجميع. ولا يمكن تحقيقه إلاّ بمشاركةٍ ناشطةٍ من قبل جميع سكّانها.

لقيت هذه النداءات آذاناً مصغية، بِحَمْد الربّ الذي يعمل في قلوب الناس ذوي الإرادة الصالحة. وتمت استشارة واسعةٌ لدى الكاثوليك. وورد أكثر من نصف الأجوبة من مسيحّيين علمانيّين، أرادوا بذلك أن يُفصحوا عن اهتمامهم، المتّسم غالباً بروح نقديّة، بمسعى التجديد الكنسيّ الذي كان من الموافق تحقيقه في هذا الإطار.

ودرس المجلس الإعدادي للسينودس الأجوبة الواردة، واقترح أن يكون موضوع السينودس: «المسيح رجاؤنا: بروحه نتجدّد، ومعاً للمحبة نشهد». فتبنّيتُ بكامل الارتياح هذا الموضوع، وأعلنته شارحاً إيّاه في رسالة وجّهتُها إلى اللبنانيّين في حزيران ١٩٩٢.

وصاغ المجلس الإعدادي، انطلاقاً من الأجوبة التي وردت إليه، وثيقةً أولى هامّة، هي وثيقة الخطوط العريضة التي أفادت من إسهاماتٍ كثيرة. وكان القصد من هذه الوثيقة حَمْلَ جميع الأشخاص المعنيّين على الصلاة والتفكير، خاصّة بطرح سلسلة من الأسئلة في كلّ من المواضيع. وبالتالي بات التفكير النقدي الذي بوشر به مليئاً بالوعود. فالارتداد يبدأ عندما يرتضي كل واحدٍ أن يتساءل عن كيفيّات وجوده وعمله، مقارناً إيّاها، بكلّ صراحةٍ، برسالة الإنجيل. وأسفر هذا العمل الدؤوب والمثمر عن أجوبة كثيرة قيّمة. ونُظّمت مؤتمرات حول مختلف المواضيع ونُشرت أعمالها. وأقام كثيرٌ من الرعايا حلقات تفكير، بُحثت فيها الخطوط العريضة فصلاً فصلاً. وأرسلت مجموعة من الأشخاص، متخصّصةٌ في هذا أو ذاك من الميادين، ما أعدّته من إسهامات.

وأكبّ المجلس الإعدادي للسينودس على العمل، لكتابة نصّ يأخذ بعين الاعتبار مجمل الأجوبة الواردة. وكان لهذه الوثيقة أو أداة العمل أن تقدّم برنامج عمل لجمعية السينودس.

٣- على أثر هذا العمل الإعدادي، التأمت جمعيّة سينودس الأساقفة الخاصّة بلبنان في روما نهار الأحد في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٩٥. واستهلّت أعمالها باحتفال إفخارستي مشترك في كنيسة القديس بطرس البطريركية. وأظهرت الليترجيّا هذه ماهية السينودس: احتفال في إطار الكنيسة. الوحدة في التنوّع، موضوع طالما طرح في المناقشات، عبّرت عنه أوّلاً الإفخارستيا الاحتفالية في كنيسة القديس بطرس، وقد حضرها كل المشاركين في الجمعيّة السينودسية. وطوال أعمال السينودس، واصلنا الصلاة معاً بحسب مختلف تقاليد الشرق والغرب، طالبين من الرب أن يكون حاضراً في ما بيننا ويرسل إلينا روحه القدوس لنكون معاً كنيسته ونعمل بإرادته.

وتجلّت الوحدة في التنوّع من خلال صفة المشاركين عينها. فقد كان في عداد آباء السينودس جميع بطاركة الشرق الكاثوليك، ورؤساء أساقفة مختلف الأبرشيات الكاثوليكية في لبنان وأساقفتها، وكرادلة مجامع الكرسيّ الرسوليّ المعنيّة بمسائل الكنيسة في لبنان، وبعض أساقفة الانتشار اللبنانيّين، والرؤساء العامون – الكهنة للرهبانيّات المؤسّسة في لبنان والقائمة

فيه، وممثّلون عن الرؤساء الأعلين، وأساقفة ممثّلون عن سائر البطريركيّات الكاثوليكية في الشرق الأدنى، وكذلك بعض الشخصيات الكنسيّة المعنيّة بنوعٍ خاصّ بأهداف السينودس.

وحضر أيضاً مندوبون أخوة عن سائر الكنائس والجماعات المسيحيّة في لبنان. كما سُرِرْت أيضاً باستقبال ممثّلي الجماعات السنيّة والشيعية والدرزية. وكان هناك أخيراً مستمعون من الكهنة والرهبان والراهبات والعلمانيّين. شاركوا جميعاً في الأعمال وعبّروا عن أفكارهم بحرية وفطنة واندفاع، في الجلسات العامّة كما في حلقات الحوار المصغّرة، بالإضافة إلى الخبراء الذين عيَّنتهُم والذين أسهموا إسهاماً مفيداً في حسن سير أعمال السينودس.

٤- على الرغم من عدد المدعوّين المحدود، حكماً، إلى هذه الجمعيّة، كان هناك أعضاءُ من كل فئات المسيحيّين وكل الفئات التي يتكوّن منها المجتمع اللبناني، يرافقهم ممثّلون عن الكنيسة الكاثوليكية قدموا من مناطق أخرى من العالم. وهكذا كانت كنائس لبنان المحليّة وجميع اللبنانيّين موضع اهتمام العالم الكاثوليكي بهذا البلد.

٥- وفَتَحَتْ خاتمة أعمال الجمعية مرحلةً جديدةً من المسيرة السينودسية. فصاغ آباء السينودس مجموعةً من التوصيات اقترعوا عليها. وعلى أساس هذه التوصيات وسائر وثائق السينودس، طلب إليَّ الآباء وضع إرشاد رسولي يعقب السينودس، ويوجَّه أولاً إلى الكاثوليك اللبنانيين، ثم إلى جميع اللبنانيّين و كلّ الذين يهّمهم وضع هذا البلد. وقد حرصت على تعيين مجلس عقب السينودس أسهم بمعاونة أمانة سرّ السينودس العامّة في إعداد هذه الوثيقة.

٦- وإليكم خطوط هذا الإرشاد الكبرى. فبعد إلقاء نظرة في الفصل الأول على وضع الكنيسة الكاثوليكية الراهن في لبنان، يرسم الفصل الثاني التفكير اللاهوتي الذي فيه تترسّخ كل التوجيهات اللاحقة التي تتناول الواقع. ويجمع الفصل الثالث كل ما يتعلّق بتجدّد الكنيسة الكاثوليكية الداخلي في لبنان. ويُعنى الفصل الرابع بالشراكة بين مختلف الكنائس البطريركية في لبنان وحتى في ما حول لبنان. ويتناول الفصل الخامس موقع الكنيسة في لبنان اليوم. ويعرضُ الفصل السادس البُعد الاجتماعي والوطنيّ. في الواقع لم يقصر السينودس اهتمامه على المسائل الداخلية للكنيسة الكاثوليكية في لبنان، بل كان الوطن كلّه حاضراً في البال، لأنّ مصير الكاثوليك مرتبطٌ ارتباطاً وثيقاً بمصير لبنان وبدعوته المميَّزة.

٧- أيها الإخوة والأخوات اللبنانيّون، إنّ هذه الوثيقة تعطي مبادئ للتفكير، وتوجيهاتٍ للتجدّد، أيها الإخوة والأخوات اللبنانيّون، إنّ هذه الوثيقة تعطي مبادئ للتفكير، وتوجيهاتٍ للتجدّد، واقتراحات عمليّة. وبإمكانها أن تكون لكم في السنوات المقبلة دليلاً لتجدّد دائم. عليكم أن تبحثوا عن سبل تطبيق ما عَبَّرت عنه غالباً هذه الوثيقة بصيغة أمنيات، وأنّ تُكمِلوا التفكير المقترح، لأن الجمعية السينودسيّة اكتفت في غالب الأحيان بفتح آفاق عامّة.

إنّ الاندفاع الذي أطلقه الإعداد للجمعية الخاصة وانعقادها يجب متابعتُه وتثبيته باستمرار. لقد أنشأ السينودس طريقة عملٍ مبنيّةً على الإصغاء الواعي من قِبَل كل ما يتألّف منه الشعب اللبناني عامّةً ومختلف الفئات والمؤسسّات الكاثوليكية خاصّةً. تابعوا هذا العمل، ولا تعتبروا إطلاقاً أنّ السينودس قد انتهى مع نشر هذا الإرشاد الرسولي. إني أوصيكم بإلحاح أن تسعوا بكلّ الوسائل ليحظى هذا الإرشاد بقبول أخوي فاعل، ومن ثمَّ بتطبيق ما أعرضه عليكم فيه، على أن يكون همُّكم الدائم الوحدة بين الكاثوليك والخير العامّ للشعب كلّه. واصلوا تحكيم العقل الناقد، وكونوا طيّعين لعمل الروح القدس، واستلهموا إنجيل ربّنا. وهكذا يكون المسيح حقّاً رجاءَكم، يجدّدكم روحه القدوس. إذّاك، معاً، تستمرّون في الشهادة لمحبّته.

للاطلاع على التقرير الكامل

http://198.62.75.1/www1/ofm/1god/documenti/giovanni-paolo-ii/speranza-per-libano/index.htm

مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية

تعريف

منشورات المركز

مؤسسات عصام فارس الثقافية والاجتماعية

تعريف

مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية مؤسسة مستقلة وحيادية تهدف إلى المساهمة في تعزيز الوحدة والأمان والازدهار والعدل والديمقراطية في لبنان. ويطمح المركز إلى المساهمة في تطوير الحياة العامة في لبنان ليكون منبراً للحرية والنهضة الثقافية ولتنمية الفكر السياسي في المنطقة العربية. ويلتزم المركز الأمانة الفكرية في نشاطاته وأعماله الرامية إلى تقديم فهم متوازن وواقعي إلى صناع القرار والرأي العام حول القضايا التي تؤثر على حاضر لبنان ومستقبله.

وتشمل نشاطات المركز مروحة واسعة من المواضيع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتعلقة بالحياة العامة في لبنان. ويشارك في هذه النشاطات حشد من الأكاديميين والسياسيين والدبلوماسيين والصحافيين والمعنيين بالشأن العام لبنانيين وأجانب. وتقسم نشاطات المركز إلى:

- **مؤتمرات متخصصة:** نظم المركز منذ تأسيسه العام ٢٠٠٧ ستة مؤتمرات: «صانعو رؤساء لبنان» في حزيران – تموز ٢٠٠٧؛ «العلاقات اللبنانية الأميركية: ثوابت ومتغيرات» في تشرين الثاني ٢٠٠٧؛ «الديمقراطية اللبنانية تنافس أم توافق» في أيلول ٢٠٠٨؛ «التجربة السويسرية في الدفاع والأمن» في نيسان ٢٠٠٩؛ «المخيمات الفلسطينية في لبنان: واقع بائس يبحث عن حلول» في تشرين الثاني ٢٠٠٩، و«احياء الدور المسيحي في المشرق العربي» في ايلول ٢٠١٠.

ويصدر المركز تقارير نهائية عن أعمال المؤتمرات في كتب أو كتيبات تتضمن المداخلات الكاملة للمشتركين واستنتاجاتهم ومقترحاتهم في كل من المواضيع المطروحة، وتتوفر هذه المؤلفات في المكتبات أو على موقع المركز الالكتروني. وتخلص إلى تقديم توصيات وأفكار إلى صانعي القرار في لبنان تهدف إلى

تعزيز الخيارات الوطنية في مسألتي انتخاب رئيس الجمهورية وتطوير العلاقات بين الولايات المتحدة ولبنان، وإلى رسم خارطة طريق للخطوات الإصلاحية المطلوبة للنظام السياسي اللبناني ومعالجة الخلاف حول توصيفه، إضافةً إلى تقديم إجراءات عملية متصلة بالإستراتيجية الدفاعية المطلوبة للبنان على ضوء الاستفادة مما هو مناسب من التجربة السويسرية. وقدم المركز في تقرير مؤتمر «المخيمات الفلسطينية في لبنان» مقترحات عملية الى الجهات المعنية اللبنانية والفلسطينية والعربية والدولية لحل معضلة مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. كذلك يقدم المركز في هذا المؤلف مقترحات عملية لتفعيل الدور المسيحي في المشرق العربي، موجهة الى المسلمين والمسيحيين، الرسميين والدينيين والمدنيين بالاضافة الى مقترحات موجهة الى لبنان والدول الغربية.

- **ندوات وطاولات مستديرة** تناقش قضايا الساعة ضمن برنامج «**منبر الحوار**» الذي تتم فيه لقاءات مركزة تهدف إلى تنشيط الحوار بين مفكرين وقادة وناشطين يمثلون وجهات نظر مختلفة ويتداولون القضايا الأساسية والمصيرية. وعالجت هذه الندوات والطاولات المستديرة مواضيع محلية وإقليمية تؤثر على لبنان ومستقبله ودوره، والنظام السياسي اللبناني والإصلاح الداخلي والعلاقات اللبنانية السورية، إضافة إلى ملفاتٍ اقتصادية. وأصدر كتابين عن نشاطات «منبر الحوار»: الاول لعام ٢٠٠٨ بعنوان «لبنان ازمات الداخل وتدخلات الخارج»، والثاني عن «منبر الحوار» لعام ٢٠٠٩ تحت عنوان «عام الازمات والتغيير»، وكذلك يعمل المركز على اصدار ندوات منبر الحوار ٢٠١٠ في كتاب تحت عنوان «عام الهدوء الحذر». وقد بات اصدار كتاب أنشطة «منبر الحوار» يضم كل الندوات والطاولات المستديرة التي تُنظم كل عام تقليداً سنوياً للمركز.

إضافة إلى ذلك، فإن المركز بدأ منذ تأسيسه بالعمل على برنامج لتدريب الطالبات والطلاب المتخرجين حديثًا، فيوفر لهم فرصة لينموا قدراتهم البحثية والإدارية والتنظيمية.

منشورات المركز

في المكتبات اللبنانية

١. «لا عروبة من دون المسيحيين». (٢٠١١).
٢. «المخيمات الفلسطينية في لبنان: بين الواقع والحلول» (٢٠١٠).
٣. «عام الأزمات والتغيير». ندوات منبر الحوار ٢٠٠٩ (٢٠١٠).
٤. «التجربة السويسرية في تنظيم الدفاع والأمن: هل من دروس للبنان»، (٢٠٠٩). باللغتين العربية والانكليزية.
٥. «لبنان: أزمات الداخل وتدخلات الخارج». ندوات منبر الحوار لعام ٢٠٠٨. دار المطبوعات للنشر (٢٠٠٩).

الاوراق الخلفية

١. «تراجع الدور المسيحي في المشرق العربي – مشكلة عربية أم معضلة مسيحية؟». أنطوان سعد (٢٠١٠).
٢. «المخيمات الفلسطينية في لبنان: واقع بائس يبحث عن حلول»، مهى زراقط (٢٠٠٩).
٣. «الديمقراطية التوافقية»، رغيد الصلح وجويل بطرس (٢٠٠٨).
٤. «لبنان في سياسة واشنطن الشرق أوسطية»، روزانا بو منصف (٢٠٠٧).
٥. «الرئاسة اللبنانية في مهب الدول»، نقولا ناصيف (٢٠٠٧).

اعمال المؤتمرات

١. «الديمقراطية اللبنانية: بين النظامين الاكثري والتوافقي» (٢٠٠٩).
٢. «العلاقات اللبنانية-الأميركية: ثوابت ومتغيرات» (٢٠٠٨).
٣. «بحثاً عن رئيس صنع في لبنان» (٢٠٠٧).

مؤسسات عصام فارس الثقافية والاجتماعية

Issam Fares Official Website
www. issam-fares. org

Fares Foundation
Jounieh
www. fares. org. lb

Fares Center for Eastern Mediterranean Studies
Tufts University, Boston, USA
http://farescenter. tufts. edu

Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs
American University of Beirut, Lebanon
http://www. aub. edu. lb/~webifi

Green Wedge
Jounieh
www. green-wedge. com

Issam Fares Center for Lebanon
Sin el Fil
www. if-cl. org

عام الازمات والتغيير

منبر الحوار ٢٠٠٩

ابراهيم نجار	رمزي جريج	محسن دلول
آلان عون	سامي الجميّل	محمد رمال
انطوان سعد	سعدون حماده	محمد كشلي
ابراهيم الأمين	سليم جريصاتي	منح الصلح
بطرس حرب	صقر أبو فخر	منى فياض
بهيج طبارة	عبد الوهاب بدرخان	ميشال أبونجم
بول سالم	عبدالله بوحبيب	نجاة شرف الدين
بولس نعمان	عصام فارس	نصري الصايغ
تيري أندرسون	عمر حمزاوي	نقولا ناصيف
جبران باسيل	غسان بن جدو	نهاد المشنوق
جورج غانم	فادي عبود	نواف الموسوي
حسين أيوب	فواز طرابلسي	يوسف معوض
رغيد الصلح	كريم بقرادوني	

منشورات مركز عصام فارس للشوون اللبنانية

قريباً في المكتبات اللبنانية

عام الهدوء الحذر

منبر الحوار ٢٠١٠

ابراهيم الامين	زياد عبد الصمد	غسان شبلي
ادمون صعب	سجعان قزي	فارس سعيد
انطوان زهرا	سمير التقي	فالح عبد الجبار
آرام نيرغيسيان	سمير الجسر	فرنسوا باراس
آرون ميللر	سمير سعيفان	فرنسيس غاي
أحمد الغز	شارل سابا	فهمية شرف الدين
أحمد طالب	شربل نحاس	كريم بقرادوني
أمين قمورية	طلال سلمان	محمد عبيد
إيلي الفرزلي	عبد الحسين شعبان	مخايل الضاهر
تمام سلام	عبدالله بوحبيب	مصطفى اللباد
جهاد الزين	عبدالله عبدالله	مصطفى علوش
جوزف طربيه	عصام فارس	ميشال أبو نجم
حلمي موسى	علي فياض	ميشال اده
ربيع الهبر	غازي وزني	نصري خوري
رغيد الصلح	غسان بن جدو	نعمة الله ابي نصر
رفيق خوري	غسان حجار	

منشورات مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية

لا عروبة من دون المسيحيين

إن الحرية الايمانية هي حق مقدس كفلته شرعة حقوق الانسان، خصوصاً وان الأديان السماوية التي انطلقت من هذا الشرق تدعو الى المحبة والسماح والغفران، وانه من غير الجائز أن يشعر أحد أنه مرفوض أو مضطهد بسبب دينه أو مذهبه أو معتقده، فالانسان أما أن يكون حراً أو لا يكون انسانا.

دولة الرئيس عصام فارس

يشكّل هذا الكتاب إضاءةً شاملة على واقع وجود المسيحيين في المشرق العربي وسبل تفعيل دورهم. ويتضمن مقترحات عمليّة وهادفة لتفعيل الدور المسيحي وترسيخ العلاقات المشتركة بين المسيحيين والمسلمين، والحفاظ على التنوع والتعددية في المشرق العربي. كذلك يجد فيه القارئ دراساتٍ معمقة لمفكرين ورجال دين وسياسيين لبنانيين وعرب، تناقش واقع الدور المسيحي وتراجعه ومواقف السلطات السياسية العربية والدينية الإسلامية من هذه المسألة الهامة.

ISBN 978-9953-0-2022-8

9 789953 020228